جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

مستقبل التنمية البشرية
في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق

أطروحة مقدمة
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

قدمهـــــــــا

صباح رحيم مهدي الاسدي

بـــــأشراف

الأستاذ الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي

٢٠١٠م
١٤٣١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

﴿سورة النور: أية ٣٥﴾

الإهداء

إلى... عالم الغيب والشهادة تسبيحاً وتمجيدا وتكبيراً وتعظيماً

إلى ...من أسري به إلى السماء وقطع الحجب محمد (صلى الله عليه واله الطيبين) أهدي هذا الجهد المتواضع حباً وتقديراً

إلى...روح والدتي غفر الله ذنبها وطيب ثراها

إلى... والدي العزيز جزءاً من الوفاء

إلى اسرتي واخوتي حباً وتقديراً

شكروتقدير

بسم الله، وبسمه المبتدأ، رب الآخرة والأولى ، لا غاية له ولا منتهى، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، وأن تجهر بالقول فأنه يعلم السر وما اخفى.

الحمد لله الذي حقق الأماني، وله الحمد على جميع الآئه ونعمائه، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد حمد الله، فأن واجب الوفاء والعرفان يحتم عليّ التوجه بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي اعترافاً مني بفضله للجهود الكبيرة التي بذلها أثناء الأشراف وتقديم ملاحظاته الثرية وتوجيهاته السديدة التي ذللت الكثير من الصعوبات والمعوقات التي واجهتني أثناء كتابة البحث.

ويسعدني ان اتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور صادق علي طعان وإلى أساتذتي الأفاضل في هذا القسم.

كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس لجنة المناقشة واعضائها لتفضلهم بتحمل عناء مناقشة هذه الدراسة ، ولما أبدوه من ملاحظات ثرية زادت من هذه الرسالةرصانةعلميةوجعلهابمستواهاالمطلوب.

ويدعونني واجب الوفاء أن اتقدم بالشكر والتقدير العميق والعرفان الى الاستاذالفاضل الدكتورعبدالباسط تركي سعيد رئيس ديوان الرقابة المالية الذي احاطة بالفضل والعناية الابوية طلبة الدراسات العليافي الديوان،وماقدمه لي من مساندة وموازرة في يوم المناقشة،أسأل الله عزوجل أن يوفقه ويطيل بعمره خدمة للمسيرة العلمية.

واتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور كامل علاوي والدكتور عبد الحسين الغالبي والدكتور أحمد الحسيني لتزويدهم لي ببعض المصادر والمعلومات والتوجيهات والنصائح أثناء كتابة البحث ،فجزاهم الله خير الجزاء .

ويسرني أن اتقدم بخالص الشكروالتقديرالى الاستاذة الفاضلة الدكتورة آلاءحاتم كاظم العاني والاستاذالفاضل رافل ياسين خضير مديري عامي في ديوان الرقابةالمالية لماابداه من مساندة اثناء الدراسة والمناقشة،فأسل الله عزوجل التوفيق لهما.

كما اتقدم بجزيل الشكروخالص التقديرالى الاستاذين الفاضلين فاضل محمدالورد وابراهيم نوماس منتسبي الرقابة الماليةلمساندتهم لي ومآزرتهم اثناء المناقشة، فلهم من الله الكريم خيرالجزاء.

واعرب عن شكري وفائق تقديري إلى من قوم رسالتي لغوياً أ.د. أسعد محمد علي النجار ، فجزاه الله خير الجزاء.

وأتوجه بجزيل الشكر إلى السيد قاسم عباس كاظم/ باحث اجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتزويدي ببعض البيانات المتعلقة بشبكة الحماية والقروض الميسرة فجزاه الله خير الجزاء.

وادين بالشكر والتقدير إلى زملائي طلبة الدكتوراه كل من عقيل شاكر وعبدالخالق دبي وحسن كريم وحيدر يونس وعلي حاتم فرعاهم الله وسددهم لكل خير.

ولا يفوتني أن اقدم شكري وتقديري إلى منتسبي ديوان الرقابة المالية كافةً و كل من قدم لي المساعدة والعون خلال مسيرتي في كتابة البحث وتشرف باغناء هذا البحث.

واتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من السيدين علي محمد هاشم وعلي صباح اللذين مدا لي يد العون والمساعدة. فجزاهم الله سبحانه وتعالى خير الجزاء.

وامتنان وعرفان مني اقدم شكري إلى أسرتي الذين قدموا العون والمساعدة لإتمام أنجاز هذا البحث، فلهم مني جزيل الشكر وفائق التقدير.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	د – ي
قائمة الجداول	ك – ل
المقدمة	م–ن
مشكلة البحث	م
أهمية البحث	م
فرضية البحث	ن
هدف البحث	ن
اسلوب البحث	ن
هيكلية البحث.	ن
الفصل الاول : التنمية البشرية : اطار نظري	١– ٣٩
المبحث الاول : التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	١–١١
اولاً: نمو ام تنمية	٢ –٥
ثانياً: استراتيجيات التنمية	٥– ٩
١.استراتيجيات احلال الوارداتالصناعية	٥– ٧

٢. استراتيجية التصنيع من اجل التصدير	٧ -٨
٣. استراتيجية الاعتماد على الذات.	٨- ٩
رابعاً: التنمية في مواثيق الامم المتحدة	٩- ١١
المبحث الثاني : مفهوم التنمية البشرية	١٢ -٢٤
أولاً: تبلور المفهوم	١٢-١٨
١. التنمية البشرية	١٢- ١٣
٢. التنمية المستدامة	١٤- ١٦
٣. التنمية البشرية المستدامة .	١٦- ١٨
ثانياً: مضمون التنمية البشرية	١٨- ١٩
ثالثاً: مكونات التنمية البشرية المستدامة	١٩- ٢٣
١. الانصاف	٢٠- ٢١
٢. الانتاجية	٢١- ٢٢
٣. الاستدامة	٢٢
٤. التمكين	٢٢- ٢٣
رابعاً: مؤشرات التنمية البشرية	٢٣-٢٤
خامسا: تقييم مؤشرات التنمية البشرية	٢٤

المبحث الثالث : التنمية البشرية – رؤية جديدة	٢٥ –٣٩
اولاً: حدود الاقتصاد	٢٥– ٢٦
ثانياً: السوق والدولة	٢٦– ٣٠
ثالثاً: بين الاسباب والنتائج	٣٠–٣٢
رابعاً: البعد الاجتماعي	٣٣– ٣٥
خامساً: الديمقراطية والمشاركة .	٣٥ –٣٨
سادساً: الحرية	٣٨– ٣٩
الفصل الثاني : واقع الاقتصادي العراقي وحال التنمية البشرية في العراق	٤٠– ١٣٩
تمهيد	٤١
المبحث الاول : الاقتصاد العراقي – التطور والسمات	٤٢–٧٢
أولاً. الاقتصاد العراقي – التطور التاريخي .	٤٢– ٥٥
١. الاقتصاد العراقي قبل الحرب العالمية الاولى.	٤٢–٤٣
٢. الاقتصاد العراقي – بعد الحرب العالمية الاولى وحتى ١٤ تموز ١٩٥٨.	٤٣– ٤٥
٣. الاقتصاد العراقي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠	٤٥–٤٨
٤. الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ,٢٠٠٣	٤٨–٥٥

أ. الحرب العراقية – الأيرانية.	٤٨-٥٢
ب. حرب الخليج الاولى والحصار الاقتصادي	٥٣- ٥٥
ثانياً: الاقتصاد العراقي – السمات	٥٥- ٧٢
١. توفير الموارد وتنوعها	٥٦
٢. عدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة	٥٦-٥٧
٣. تدهور قيمة العملة العراقية تجاه العملات الاخرى.	٥٧-٥٨
٤. الاقتصاد العراقي احادي الجانب .	٥٨- ٦٤
٥. التضخم	٦٤- ٦٦
٦. البطالة.	٦٧- ٦٩
٧. الفقر البشري.	٧٠- ٧٢
المبحث الثاني : مؤشرات التنمية البشرية في العراق	٧٣- ١٢١
اولاً: الدخل	٧٣ – ٧٥
ثانياً: التعليم	٧٦ – ٩١
١. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	٧٦- ٨١
أ. معدل الاكمال	٧٦- ٧٨
ب. الالمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب	٧٩- ٨١

٢. معدل الالتحاق بالتعليم	٨٢- ٨٧
٣. الامية	٨٨- ٩٠
٤. نسبة الهدر	٩١
ثالثاً: الصحة	٩١- ١٠٣
١. مؤشرات البقاء	٩١- ٩٣
٢. نسبة الاطفال ناقصي الوزن.	٩٤- ٩٦
٣. نسبة الاطفال المحصنون ضد الامراض	٩٧- ٩٩
٤. سوء التغذية	١٠٠-١٠١
٥. تطور الخدمات الصحية في العراق .	١٠٢-١٠٣
رابعاً: الانفاق الحكومي على التعليم والصحة	١٠٤ - ١٠٥
خامساً: موشرات البيئة	١٠٥- ١١٣
١. فرص استدامة المياه والصرف الصحي .	١٠٥- ١٠٧
٢. المياه العذبة	١٠٨-١٠٩
٣. امكانية الحصول على الطاقة وكفائتها.	١١٠
٤. نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون	١١٠-١١١
٥. الاستدامة البيئية .	١١٢-١١٣

سادساً: المشاركة والتمكين	١١٤- ١٢١
١. تمكين المرأة في مجال التعليم	١١٤ ١١٥
٢. المشاركة في القوة العاملة والعمالة الناقصة.	١١٦-١١٩
أ. ضعف المشاركة .	١١٦-١١٨
ب.العمالة الناقصة	١١٩
٣. مقياس تمكين المرأة	١٢٠-١٢١
المبحث الثالث: معوقات التنمية البشرية في العراق.	١٢٢-١٣٩
أولاً: النزعات العنفية والامن الانساني .	١٢٢- ١٢٨
١. الارهاب.	١٢٢-١٢٦
٢. الامن الانساني.	١٢٦-١٢٨
ثانياً: معضلة الديون الخارجية والتعويضات	١٢٨- ١٣١
ثالثاً: الفساد الاداري والمالي .	١٣٢-١٣٤
رابعاً: غياب الحكم الصالح	١٣٤-١٣٦
خامساً: ظاهرة غسيل الاموال.	١٣٦-١٣٩
الفصل الثالث : البيئة الاقتصادية الجديدة ومستقبل التنمية البشرية في العراق	**١٤٠-٢٢٠**

تمهيد	1٤١
المبحث الاول : المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق	١٤٢-157
أولاً: تحرير الاقتصاد	١٤٢-١٤٨
١. تحرير التجارة الخارجية	١٤٣-١٤٤
٢. جذب الاستثمارات الاجنبية	١٤٤
٣. اصلاح القطاع المالي	١٤٤
٤. تقيم سياسة اصلاح سلطة الائتلاف المؤقته .	١٤٤- ١٤٥
أ. عدم توفر المناخ المناسب	١٤٦-١٤٧
ب. الاستثمارات الاجنبية	١٤٧
ج. الاصلاحات المالية	١٤٨
ثانياً: اعادة اعمار العراق	١٤٨-١٥٧
١. التقرير المشترك للامم المتحدة والبنك الدولي	١٤٨-١٥٤
أ. قطاع البنية التحتية	١٥٠-١٥٢
(١) الكهرباء	١٥٠
(٢) المياه والصرف الصحي وازالة المواد الصلبة	١٥١
(٣) المواصلات والاتصالات اللاسلكية	١٥١-١٥٢

(٤) الاسكان وادارة الاراضي.	١٥٢
ب. قطاع الصحة والتعليم وخلق فرص العمل.	١٥٢-١٥٣
ج. قطاع الزراعة وموارد المياه والامن الغذائي	١٥٣-١٥٤
د. القطاعات الاخرى.	١٥٤
٢. تقدير سلطة الائتلاف المؤقته.	١٥٤-١٥٧
المبحث الثاني : دور الدولة في برامج التحول الاقتصادي	١٥٨-١٧٦
أولا: الخصخصة	١٥٨-١٦٨
١. مفهومها	١٥٨-١٦٠
٢. تحديد اهداف الخصخصة	١٦٠-١٦١
٣. تهيئة المناخ للقطاع العام وفق آلية السوق .	١٦١-١٦٤
٤. اساليب الخصخصة	١٦٤
٥. مبررات و دوافع الخصخصة في الاقتصاد العراقي	١٦٥ -١٦٦
٦. معوقات وقيود عملية الخصخصة في العراق .	١٦٧ -١٦٨
ثانياً: الانفتاح الاقتصادي	١٦٨-١٧٦
١. الموقف من الاستثمار الاجنبي المباشر	١٦٩ -١٧١
٢. الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر	١٧١-١٧٣

أ. المنافع الداخلية	١٧٢
ب. المنافع الخارجية	١٧٢- ١٧٣
٣. مناخ الاستثمار	١٧٣- ١٧٤
٤. التشريعات والقوانين المشجعة للاستثمار في العراق	١٧٤- ١٧٦
أ.قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦	١٧٥
(١)مزايا القانون	١٧٥
(٢)اهداف القانون	١٧٥ - ١٧٦
ب. قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧	١٧٦
المبحث الثالث: مستقبل الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية في ظل التحول والانفتاح والسبل الداعمة له	١٧٧-٢٠٢
اولاً: مستقبل الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية في ظل التحول والانفتاح .	١٧٧- ١٨٣
١. في ظل التحول	١٧٧ - ١٨١
أ. خصخصة العلاج بالصدمة.	١٧٧- ١٧٨
ب. الخصخصة التدريجية	١٧٨- ١٨١

٢. في ظل الانفتاح	١٨١- ١٨٣
أ. الموقف من الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	١٨١- ١٨٢
ب. قراءة في قانونين الاستثمار ١٣ لعام ٢٠٠٦ وقانون ٦٤ لسنة ٢٠٠٧.	١٨٢- ١٨٣
ثانياً: السبل الداعمة لخلق البيئة الاقتصادية الجديدة نحو تنمية بشرية مستدامة .	١٨٣- ٢٠٢
١. الحد من البطالة والفقر	١٨٣-١٩١
أ. شبكة الحماية الاجتماعية	١٨٥- ١٨٨
(١) مفهومها	١٨٥- ١٨٦
(٢) اهداف شبكة الحماية الاجتماعية في العراق	١٨٦- ١٨٧
(٣) تقييم شبكة الحماية الاجتماعية	١٨٧- ١٨٨
ب.القروض الميسرة	١٨٨- ١٩١
(١) القروض الميسرة في العراق .	١٩٠- ١٩١
(٢) تقيم القروض الميسرة في العراق	١٩١
٢. الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني	١٩١- ١٩٤
٣. اعادة تاهيل قطاع النفط	١٩٤- ١٩٥
٤. رفع مستوى التعليم	١٩٦-٢٠٠

٥. رفع المستوى الصحي.	٢٠٠- ٢٠٢
الاستنتاجات والتوصيات	**٢٠٣- ٢١٠**
المصادر العربية والأجنبية	**٢١١- ٢٢٩**

قائمة الجدوال

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١.	تركيبة الانتاج الوطني الاجمالي من عام ١٩٧٠. ١٩٨٩، نسبة النمو المتوسطة للمؤشرات الاقتصادية المنتقاة .	٥٠
٢.	النفقات العسكرية والانتاج المحلي الاجمالي ما بين ١٩٧٠ . ١٩٨٩ (بمليارات الدولارات)	٥٢
٣.	الناتج الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ للمدة ١٩٩٨ . ٢٠٠٧,	٦٠
٤.	التضخم في العراق للمدة ١٩٧١ . ٢٠٠٨	٦٦
٥.	معدل البطالة في البلدان الاعضاء في الاسكوا .	٦٨
٦.	معدل البطالة في العراق المحافظة والجنس للفصل الرابع ٢٠٠٨.	٦٩
٧.	تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات نموه في منطقة الاسكوا بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ للمدة ٢٠٠١. ٢٠٠٥.	٧٥

.٨	التلاميذ الذين يصلون للصف الخامس كنسبة من تلاميذ الصف الاول .	٧٧
.٩	نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس في العراق للمدة ١٩٩٨ . ٢٠٠٧.	٧٨
.١٠	معدلات الالمام بالقراءة والكتابة والنسبة الصافية للالتحاق بالمدرسة لبعض الدول العربية للمدة ١٩٩٠ . ٢٠٠٧.	81-80
.١١	تطور عدد الموجودين من التلاميذ والطلبة للسنوات الدراسية ١٩٩١ / ١٩٩٢ . ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.	٨٣
.١٢	سكان العراق حسب الفئات العمرية (٥ . ٢٤) للمدة ١٩٩٧ . ٢٠٠٧.	٨٤
.١٣	نسبة الطلبة الموجودين في المراحل الثلاثة إلى سكان العراق للفئة العمرية (٥- ٢٤) للمدة ١٩٩٧. ٢٠٠٧.	٨٤
.١٤	تطور عدد المدارس والمدرسين للمدة ١٩٩١ / ١٩٩٢ . ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٨٦
.١٥	تطور طالب / تدريسي للمدة ١٩٩١ / ١٩٩٢ . ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٨٧
.١٦	توزيع الافراد بعمر (١٠) سنوات فأكثر في العراق حسب التحصيل العملي لعام ٢٠٠٧ .	٩٠-٨٩
.١٧	مؤشرات البقاء في البلدان العربية للمدة ١٩٧٠ . ٢٠٠٥ .	٩٣
.١٨	نسبة اطفال العراق ناقصي الوزن الذين يقل اعمارهم عن خمس سنوات للمدة ١٩٩١ . ٢٠٠٨.	٩٥
.١٩	الاطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات لبعض الدول العربية للسنوات ١٩٩٦ . ٢٠٠٥.	٩٦
.٢٠	الاطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصنون تحصينا تاماً ضد السل والحصبة في بعض الدول العربية للمدة ٢٠٠٣ . ٢٠٠٧.	٩٨
.٢١	نسبة اطفال العراق البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة للمدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧.	٩٩
.٢٢	عدد ونسب حالات السل التي اكتشفت في العراق وتم شفائها	٩٩
.٢٣	معدل سوء التغذية في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٠٨	١٠١
.٢٤	تطور المؤشرات الصحية في العراق للمدة ١٩٩٠ . ٢٠٠٦.	١٠٣
.٢٥	نسبة الانفاق الحكومي على التعليم والصحة للمدة ١٩٦٥. ٢٠٠٦.	١٠٥
.٢٦	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه وصرف صحي محسنين .	١٠٧
.٢٧	المياه العذبة المتاحة والمتجددة سنوياً في الدول العربية ١٩٧٠ . ٢٠٣٠.	١٠٩
.٢٨	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون في بعض الدول العربية (طن/ متر)	١١١
.٢٩	مؤشر الاستدامة البيئية في بعض الدول العربية .	١١٣
.٣٠	نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في العراق لسنوات الدراسة ١٩٩٠/ ١٩٩١ . ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ .	١١٥
.٣١	معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة في العراق بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب خصائص المجتمع	١١٨

	لعام ٢٠٠٧ .	
.٣٢	معدلات العمالة الناقصة في العراق لعام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨	١١٩
.٣٣	عدد الدول التي تزيد فيها نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء على ٢٧%.	١٢١
.٣٤	اغتيال عدد الاساتذة ونسبهم للمدة من ٩ / ٤/ ٢٠٠٣ . ٢٠٠٤/٤/٢٥.	١٢٤
.٣٥	اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة بعض الدول العربية المقترضة ١٩٩٨– ٢٠٠٣.	١٣١
.٣٦	الاحتياجات المالية لإعادة اعمار العراق وحسب كل قطاع للعوام ٢٠٠٤ . ٢٠٠٧ .	١٤٩
.٣٧	تقديرات سلطة الائتلاف لإحتياجات اعادة اعمار العراق للمدة ٢٠٠٤ . ٢٠٠٧.	١٥٥
.٣٨	الاعانات الاجتماعية حسب عدد افراد الأسر .	١٨٧
.٣٩	عدد المشمولين والمستفيدين من شبكة الحماية لغاية ٢٠٠٨/٩/٣٠.	١٨٨
.٤٠	نمو انتاجية الايدي العاملة في بلدان مختارة لاعضاء (الاسكوا) للمدة ١٩٨٠ . ٢٠٠١.	١٩٤
.٤١	توزيع نفقات الموازنة العامة للتربية الفعلية حسب نوع النفقة للمدة ٢٠٠٤ . ٢٠٠٨ .	١٩٩

المقدمة

تثير التنمية البشرية اهتمام الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية في مختلف مجالات الحياة، إذ انها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل تجعل الانسان منطلقها وغايتها، وتتعامل معه كونه العنصر الفاعل بها، وتنظر للطاقات المادية بوصفها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون ان تهمل العنصر البشري، الذي يعد اساسياً من مكونات التنمية البشرية أي ان التنمية البشرية لا تنكر اهمية النمو الاقتصادي، كما انها تسعى الى توسيع خيارات الناس والاستمتاع بثمار التنمية على شكل غذاء وملبس ومسكن وخدمات صحية وحريات سياسية وثقافية والمشاركة في المحيط الذي يعيش فيه. وعليه، فان التنمية التي تغني شرائح اجتماعية على حساب الفئات الأكثر فقراً والمنتهكة للحريات البشرية او المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي والمدمرة للبيئة هي نقيض التنمية البشرية.

لذلك بدأت مجموعة من التوجهات في الآونة الأخيرة تجد صدى واسعاً واهتماماً كبيراً من قبل مجموعة من الاوساط العلمية والإدارية ومنظمة الامم المتحدة ووكالاتها بهدف ايجاد طرائق

ومناهج جديدة وحاسمة في ميدان التنمية قوامها الافادة من النظريات السابقة واستثمار التقنيات الحديثة والتطورات التي تعرفها الانسانية بالاعتماد على القدرات البشرية بوصفها العنصر الفعال في عملية التنمية.

ونتيجة لتغير ظروف العراق السياسية والاقتصادية ، وبالنظر لسعة وعالمية التحول الاقتصادي واشاعة ثقافة السوق، يواجه العراق تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل وفي ظل الاختلالات الهيكلية الموروثة، وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والتي خلقت مشكلات أساسية أثرت على امكانات النمو الاقتصادي والتقليل من فرص التنمية البشرية، وبقي الاقتصاد احادي الجانب باعتماده على قطاع النفط دون تنويع مصادره بعد عام ٢٠٠٣، بل عمقت السنوات الماضية من هذا الاختلال، اضافة الى تلكؤ اصلاح واعادة تأهيل البنى التحتية والتي تعد أساساً داعماً للنمو المستدام، مما يعني وجود قيوداً للنهوض الشامل بهذه البنية، علاوة على القيود الاخرى التي تعيق النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية كضخامة حجم المديونية وارتفاع مستويات البطالة وازدياد الفقر البشري وتدني في كافة مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والبيئة الى حدود مخيفة.

اولا . مشكلة البحث

ان العراق يواجه تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل في ظل الاختلالات الهيكلية، وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والبشرية.

ثانيا. أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال استشراف مستقبل التنمية البشرية في ظل التطورات التي حدثت على النظام الاقتصادي في العراق بعد ٢٠٠٣.

ثالثا. فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان البيئة الاقتصادية الجديدة تترك آثاراً واضحة على مستقبل التنمية البشرية في العراق.

رابعا. هدف البحث.

يهدف البحث الى:

١. تحليل واقع الاقتصاد العراقي.
٢. تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق.

٣. وضع تصور عن مستقبل التنمية البشرية في ظل التطورات التي حدثت على طبيعة النظام الاقتصادي في العراق.

خامسا. منهج البحث.

اعتمدت الدراسة اسلوب المنهج التحليلي لواقع الاقتصاد العراقي ومعرفة مكونات التنمية البشرية، فضلاً عن استخدام التحليل المنهجي الوصفي للتعرف على واقع التنمية البشرية وآفاقها المستقبلية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية الجديدة.

سادسا. هيكلية البحث.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول، تناول الفصل الاول الاطار النظري للتنمية البشرية، اهتم المبحث الاول بالنمو والتنمية الاقتصادية والمبحث الثاني أختص بتوضيح تبلور ومفهوم التنمية البشرية، اما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد اختص بتوضيح الرؤية المستقبلية للمفهوم.

اما الفصل الثاني فقد اهتم بواقع الاقتصاد العراقي ومؤشرات التنمية البشرية، اذ اختص المبحث الاول بواقع الاقتصاد العراقي، واهتم المبحث الثاني بمؤشرات التنمية البشرية، والمبحث الثالث اختص بمعوقات التنمية البشرية.

والفصل الثالث اهتم بـ(البيئة الاقتصادية الجديدة ومستقبل التنمية البشرية في العراق) اذ اختص المبحث الاول بالمرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق اما المبحث الثاني فتناول الدولة ودورها في اجراءات وبرامج التحول الاقتصادي والمبحث الثالث تناول مستقبل التنمية البشرية في العراق والسبل الداعمة لها.

الفصل الأول

التنمية البشرية: إطار نظري

- **المبحث الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: مفهوم التنمية البشرية.**
- **المبحث الثالث: التنمية البشرية – رؤية جديدة.**

المبحث الأول

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

اولاً: نمو ام تنمية.

تحتل موضوعات النمو والتنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانةً مرموقة في الدراسات الاقتصادية، وقدمت العديد من النظريات والسياسات المتعلقة بها، وكذلك تم دراسة تجارب الدول في هذا الصدد وتقييمها بهدف البحث في الطرق والاساليب التي يتعين على الدول وبالأخص النامية اعتمادها لتحسين اوضاعها.

ومنذ مطلع القرن المنصرم وحتى نهاية الخمسينيات منه كان ينظر الى التنمية على انها توليد واستدامة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي سنوياً وبنسبة تتراوح بين ٥-٧% فأكثر مقروناً بزيادة معدل نصيب الفرد من هذا الدخل او الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ان مؤشر التنمية في تلك الفترة كان يعتمد على مقدرة الدولة على توسيع انتاجها بمعدلات اسرع من معدلات النمو السكاني، علاوة على التركيز على عملية التنمية في تسريع التصنيع مقابل تخفيض مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي في الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى تركز التنمية على تغير مخطط للانتاج والعمالة لصالح قطاع الصناعة(١).

وعلى هذا الاساس، تم التركيز على تكوين راس المال المادي بوصفه العامل المؤثر في تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الاجمالي، وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في متوسط دخل الفرد، وان هذا النمو كافٍ لتحقيق المكاسب الاجتماعية لافراد المجتمع، وكما كان هناك خلط كبير طيلة ستينيات القرن الماضي بين مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية، إذ كان الاعتقاد السائد بان النمو الاقتصادي هو الأساس الذي يعتمد عليه لتحقيق التنمية، على الرغم من ان الفكر الاقتصادي تضمن محاولات لدمج المستوى الثقافي والاجتماعي في عملية التنمية وتضمنها مؤشرات واساليب تفوق اهميتها النسبية اهمية البعد الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد(٢).

ومن اجل تحقيق اهداف التنمية تم التركيز على نقطة مهمة وهي الاعتماد على تحقيق نمو اقتصادي متصاعد ، فعلى سبيل المثال، ان الرئيس الأمريكي (جون كيندي) تقدم باقتراح الى الدورة السادسة للأمم المتحدة باعتبار عقد ستينيات القرن الماضي (العقد الأول للتنمية)

---

(١) ميشيل تودارو،" التنمية الاقتصادية" ، ترجمة: أ.د. محمود حسن حسين و د. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص٥٠-٥٢.

(٢) د. آمال شلاش،" دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" ، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص٣٣.

وعلى كل الدول النامية ان تضع لنفسها مهمة انجاز زيادة في النمو من الناتج القومي الاجمالي بنسبة تصل الى ٥%[١].

فضلاً عن استخدام مفهوم التنمية خلال الستينيات في آسيا وأفريقيا بصورة جلية، اذ يشير هذا المفهوم الى التحرر بعد الاستقلال، وتبرز اهمية هذا المفهوم في تعدد ابعاده ومستوياته وتشابكه مع عدد من المفاهيم الأخرى كالتخطيط والتقدم.

ويتفق كل من (هـ. سيلتز ووالت رستو) على ان التنمية هي تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة، بينما يرى (سوداك) أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحٍ مختلفة سواء أكانت اقتصادية ام اجتماعية أم ثقافية أم غيرها، أي الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم[٢].

وفي نهاية الستينيات شن (غونار ميردال) هجوماً ضد السياسات المتبعة في جنوب آسيا في مؤلفه (Asian Drama)، ان الزيادة في معدلات النمو نادراً ما يطرأ تحسن يذكر على قدر الناس وحظهم في الحياة، واوضح الاستاذ (داندیكار) الذي نشر دراسته الاستقصائية الاحصائية (Poverty India)، ان دخل الفرد لـ(٤٠-٥٠) بالمئة من سكان الهند لا يكفل لابنائها تغذية مناسبة، وذكرت أدلة في البرازيل، ان معدل النمو الاستثنائي في الستينيات لم يترتب عليه من الناحية الفعلية أي تحسن على مستوى أفقر السكان معيشة في الحياة، لذا كان النقد الموجه الى الاستراتيجيات الانمائية المتبعة خلال الخمسينيات والستينيات بالبحث عن استراتيجيات تكون قادرة على اشباع احتياجات السكان الأساسية بصورة أفضل، ومكافحة الفقر بصورة مباشرة، مما حدا بمنظمة العمل الدولية في مؤتمرها العالمي للعمالة عام ١٩٧٦، على اعتماد برنامج عمل لوضعه استراتيجيات وخطط وسياسات تنموية تتضمن صراحة تشجيع العمالة واشباع الحاجات الأساسية لسكان كل بلد كهدف أساسي[٣].

لذلك تمت اعادة تعريف التنمية الاقتصادية خلال منتصف السبعينيات بالتاكيد على تخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل، وبهذا المعنى يجيب (دوري سيرز) عن تساؤل حول معنى التنمية، بقوله ان السؤال الذي يجب طرحه عن التنمية في أي بلد هو: ماذا حدث بالنسبة للفقر والبطالة وعدم عدالة الدخول؟ فاذا انخفضت الثلاثة بمستويات عالية سيصبح من

---

(١) د. كميل حبيب و د. حازم البنى، " من النمو والتنمية الى العولمة والغات، رؤية جديدة لنظام اقتصادي جديد" ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٠، ص١٧.

(٢) د. محمد شفيق، " التنمية والمتغيرات الاقتصادية، قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي"، مطبعة الكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧، ص١٣.

(٣) جاك لوب،" العالم الثالث وتحديات البقاء"، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص٨٨.

دون شك اهتماماً في عملية التنمية، اما اذا ازداد احدها فمن المستغرب ان نسمي ذلك تنمية حتى وان كان نصيب الفرد من الناتج الاجمالي يساوي الضعفين[١].

من هنا بدأت دوائر التنمية واوساطها خلال السبعينات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والاسكان والمياة النقية والصرف الصحي وغيرها التي أطلق عليها (بمدخل الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية)، والتي عدت مؤشراً لدرجة التنمية الاقتصادية ، واذا توفرت هذه الحاجات لا بد أن يخفض من درجة الفقر[٢]

مما ترتب على ضرورة اعادة النظر في وسائل التنمية، فالبعد الانساني يقتضي ضرورة معالجة مشكلة الفقر كحصيلة لفهم خاطئ للتنمية السابقة، اذ اصبحت مشكلة الفقر مرتبطة بالبطالة، لذا اصبح في حقبة السبعينيات اشباع الحاجات الاساسية من اكثر الموضوعات الحاحاً في المجتمعات المحلية والدولية وذلك من خلال[٣]:

– معالجة الفقر المطلق عن طريق المساعدات والاجراءات المباشرة.

– سد الحاجات الأساسية للجميع بقدر تعلق الأمر بالحاجات المادية ويتسع المفهوم عند البعض ليشمل الحاجات الاجتماعية والثقافية.

لذلك حصل انفراج في مفهومي النمو والتنمية بعد السبعينات، واخذ الاتجاه يميل لصالح التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، وتعريف كل منهما بشكل مستقل عن الآخر، وليس استعمالها كمرادفين، بحيث يمكن استعمال احدهما بدلاً من الآخر.

فالتنمية تعني تغيير شامل ينطوي ليس على التغير في الجانب الاقتصادي فحسب، بل ايضاً ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، اضافة الى اهداف اخرى اجتماعية وثقافية وسياسية، في حين ان النمو الاقتصادي يقتصر على حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي مقروناً بتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، ولا بد من ان تكون

---

(١) لمزيد من المعلومات ينظر:

– ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص٥٢–٥٤.

– د. محمد شريف بشير، " التنمية الاقتصادية من المفهوم المادي الى الابعاد الانسانية" ، بحث منشور على الانترنت، ٢٠٠٦.

www.meshkat.net

(٢) د. محمد عبد العزيز عجيمة و د. ايمان عطية ناصف،" التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية" ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية٢٠٠٠، ص٧٣.

(٣) يحيى غني النجار و د. آمال عبد الأمير شلال،" التنمية الاقتصادية – نظريات – مشاكل – مبادئ – سياسات" ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٩٩١، ص٢٩٨–٣٠١.

هذه الزيادة على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال اسبابها، إلا ان هذا المفهوم لا يهتم بعملية اعادة التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقه.

ثانياً:استراتيجيات التنمية .

ان تبعية الدول النامية اقتصادياً للدول الرأسمالية لا يعود فقط الى السيطرة الاستعمارية مدة طويلة، بل ايضاً الى خطأ استراتيجيات التنمية المتبعة في هذه الدول والتي كانت في معظم الأحوال توصي بها الدول الغربية، والهيئات الدولية المعنية باحداث التنمية الاقتصادية، والتي لم تؤدِ الى مزيد من التبعية فحسب، وانما الى زيادة الفوارق الطبقية، والعجز في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتي لعبت دوراً كبيراً وبارزاً في تطور التخلف.

ان الاستعمار قاوم انشاء صناعة حديثة في الدول النامية، إضافة الى تصفية الصناعات التقليدية بهدف فتح اسواق المستعمرات امام منتجاتها.

وانطلاقاً من ذلك ارتبطت فكرة التنمية في الدول النامية بجهود التصنيع، فلا تنمية إلا ببناء صناعة حديثة، وطوال العقود الماضية لم تنجح التنمية بوصول نصيب هذه الدول من الناتج الصناعي العالمي إلا ٧%[١] فقط، فضلاً عن ذلك أدت هذه الاستراتيجيات الى ازدواجية الاقتصاد، أي انشاء قطاع حديث وبجنبه قطاع تقليدي يسيطر عليه الركود، ويضم غالبية السكان، مما أدى عملياً الى زيادة الفروقات بين الطبقات، اذ لم يتساقط شيء من الثراء المتراكم من القطاع الاول على فقراء القطاع الثاني.

وارتبط وضع التصنيع للتنمية باختبار:

١. استراتيجية احلال الواردات الصناعية.

ان هذه الاستراتيجية تستهدف إقامة بعض الصناعات لانتاج بدائل للمنتجات المستوردة مستفيدة من عاملين من عوامل الانتاج هما، العمالة والمواد الاولية بشروط مناسبة، وتمثلت هذه الاستراتيجية بمرحلتين هما[٢]:

أولاً: المرحلة الأولى: تمثلت بانتاج السلع الاستهلاكية التقليدية لاشباع حاجات السوق المحلية، كالمواد الغذائية والغزل والنسيج. . الخ، معتمدة على التكنولوجيا البسيطة ذات الاستخدام الكثيف للعمل، ادى ذلك الى النمو الصناعي وانخفاض واردات السلع الاستهلاكية، مما ادى الى تخفيف العبء على موازين المدفوعات لتلك الدول.

---

(١) د. يحيى غني النجار،" على هامش التخلف والتنمية" ،جمعية الاقتصاديين العراقيين١٩٩٩، ص٣٥.

(٢) محمد عبد العزيز عجمية و د. ايمان عطية ناصف، مصدر سابق، ص٣٠٥-٣١٠.

ثانياً: اما المرحلة الثانية فتمثلت بانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات والغسالات واجهزة المذياع والتلفاز وتجميع السيارات، إضافة الى السلع الانتاجية كالحديد والصلب والاسمنت... الخ.

لقد قامت هذه الصناعات على اساس تكنولوجيا متقدمة نسبياً، كثيفة الاستخدام نسبياً لراس المال، واعتمد بعضها على استيراد السلع نصف المصنعة، بل والمواد الأولية ،ادى ذلك الى القاء اعباء اضافية على موازين المدفوعات، على عكس الحال في المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية.

ان الحصيلة الكلية لاستراتيجية احلال الواردات، تمثلت في تحقيق صناعة لا يستهان بها في بعض الدول النامية والتي ساهمت في تزويد الاسواق المحلية بالسلع الصناعية المختلفة، وخلق قوة عاملة ذات خبرة صناعية، ونشر التكنولوجيا والمعرفة، إلا انه من ناحية اخرى حملت بذور ازمتها ومن اهم مظاهر هذه الأزمة هي[1]:

أ. عدم قدرة هذه الاستراتيجية على تحقيق الاكتفاء الذاتي لعدم قدرتها على احداث تغيرات هيكلية تعطي طابع التكامل، بل ادت هذه الاستراتيجية الى التوسع الافقي للصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والانتاجية، فأدى ذلك الى زيادة الاستيراد من هذه السلع، فعلى سبيل المثال زادت المعدلات السنوية للاستيرادات من السلع الاستثمارية والوسيطة بنسبة ٩,٩% و ٥,٤% على التوالي للدول العربية خلال فترة ١٩٦٥-١٩٧٢، وهذا يعني تبعية التكنولوجيا الى الخارج، مما ترتب على ذلك زيادة أعباء ميزان المدفوعات.

ب. البناء الصناعي الذي أقيم على وفق هذه الاستراتيجية لم تمكنه من ادخال التغيرات النوعية المطلوبة على هياكل اقتصادات هذه الدول، اذ لم يرتفع الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول ارتفاعاً يذكر إلا لعدد محدود من الدول، في حين سجلت تراجعا ملحوظاً لعدد كبير من الدول النامية، فترتب على ذلك، الانخفاض النسبي لنصيب الصناعة التحويلية في تطوير القطاعات الأخرى، وعجز القطاع الزراعي عن توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية، اذ انه عجز عن توفير مستلزمات انتاج القطاع الصناعي والمواد الغذائية والذي ادى الى زيادة استيراد المواد من الخارج.

---

(١) لمزيد من المعلومات ينظر:

- د. يحيى غني النجار،" على هامش التخلف والتنمية " ، مصدر سابق، ص٣٧-٣٩.
- د. محمد محروس اسماعيل ، " اقتصاديات الصناعة والتصنيع – مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية" ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص٤٧-٥٢.

ان استيراد المنتجات الزراعية قد مهد السبيل اكثر للاستغلال التجاري، وهذا مظهر من مظاهر التخلف.

ج. عدم قدرة البناء الصناعي من حل مشكلة البطالة في ظل التحول المستمر لجزء من صغار المنتجين الى قوة العمل، وفي زيادة القوة العاملة الاضافية عن نمو السكان، فبلغ معدل البطالة في مصر مثلاً ٩ % من اجمالي القوة العاملة في عام ١٩٧٤، وهذا يعني مظهراً آخر من مظاهر التخلف ألا وهو الاستخدام الجزئي للموارد البشرية.

٢. استراتيجية التصنيع من اجل التصدير.

تقوم هذه الاستراتيجية على بناء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل او جزء من انتاجها دون ان ينفي ذلك من امكانية تسويق جزء من الانتاج في السوق المحلية.

ان هدف إقامة الوحدات الصناعية يختلف من بلد لآخر، فالدول ذات القاعدة الزراعية تعاني جميعها من عجز في ميزان المدفوعات ومن تدهور في شروط التبادل بالنسبة لصادراتها من المنتجات الزراعية اساساً ومعدنية احياناً، لذا يتوجب عليها زيادة حجم صادراتها لتحسين ميزان المدفوعات، ويعتبر ذلك هدفاً استراتيجياً.

اما مجموعة الدول المنتجة للنفط، فانها لا يقتصر تصديرها للنفط الخام، بل لا بد من بناء قاعدة صناعية تقوم على اساس استخدام المواد الأولية، والطاقة المتوفرة لديها وتصدير انتاجها الى الخارج، كتكرير البترول والبتروكيمياويات والاسمدة والحديد والصلب والالمنيوم.

ان اكثر هذه الدول تمتلك المواد الأولية والمالية، إلا انها تفتقر في الوقت نفسه الى الخبرة الفنية والتصاميم والتشغيل والصيانة والتسويق، ومن اسباب الأخذ بهذه الاستراتيجية هي[١]:

أ. الافادة من حصيلة الصادرات من النقد الاجنبي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب. التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية، فالبيع في الاسواق الاجنبية يؤدي الى استغلال كامل الطاقة الانتاجية، مما يؤدي الى تخفيض التكاليف، وفي الوقت نفسه يؤدي الى الاهتمام بنوعية المنتجات بهدف منافسة المنتجات الاجنبية المماثلة في تلك الاسواق.

أما النتائج المترتبة على اتباع هذه الاستراتيجية فهي[٢]:

أولاً: ان الاخذ بهذه الاستراتيجية من شأنه تعميق التبعية للعالم الخارجي بسبب الاعتماد الكلي على الخارج في انشاء المشروع وتشغيله، والتكاليف العالية للخبراء والفنيين الأجانب ومبالغة

(١) د. محمد عبد العزيز عجيمه و د. ايمان عطيه ناصف، مصدر سابق، ص٣١١.

(٢) د. يحيى غني النجار،" على هامش التخلف والتنمية " ، مصدر سابق، ص٤٠-٤٣.

هائلة في اسعار قطع الغيار ومستلزمات الصيانة التي يطلبها هؤلاء كما ان الشركات المجهزة لهذه المواد تبيع انتاجها بمعدل ربح أعلى من قيمتها بكثير من الربح المتوسط، وهذا يعني الاستغلال التجاري.

ثانياً: الاعتماد على التمويل الخارجي، اذ ان هذه الاستراتيجية تنطوي مبدئياً الى اللجوء المتزايد الى التمويل الخارجي مع مرور الزمن، اذ تزداد معها اقتطاعات راس المال الأجنبي من الناتج القومي للبلد النامي بشكل ارباح محققة، فوائد مدفوعة وعائدات محصلة، لذا فان اختلال ميزان المدفوعات يزداد قوة الى جنب تزايد أعباء الديون بصورة شديدة، وهذا يعني تعميق الاستغلال المالي.

جـ. الاعتماد الكلي على الخارج في مجال التكنولوجيا، لان هذه الاستراتيجية تتطلب تكنولوجيا متطورة ذات كثافة رأسمالية عالية لغرض منافسة المنتجات الاجنبية في الاسواق العالمية، وهذا يعني سد الطريق امام تنمية محلية وروح الابداع والابتكار المحلي، وهذه الاستراتيجية ساهمت بتعميق التخلف.

لذا فان الدول التي طبقت هاتين الاستراتيجيتين أدت الى زيادة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، والى مزيد من التبعية للدول الرأسمالية، وأضحت اقتصادات هذه الدول غير قادرة على رفع المستوى الصحي والثقافي والمعاشي، وهكذا تطور التخلف وتبعية الدول النامية للدول الرأسمالية.

٣.استراتيجية الاعتماد على الذات .

فشلت استراتيجيتا إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في تحقيق أهدافهما المرسومة في احداث تنمية اقتصادية فعالة، والقضاء على التخلف والتقليل من التبعية للعالم الخارجي، مما دفع البلدان النامية الى ايجاد استراتيجية بديلة تنطلق من الاعتماد على الذات كأساس لانجاح هذه العملية من خلال سيطرة المجتمع على موارده الذاتية سواءا كانت موارد طبيعية ام بشرية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية، بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتحرير البلد من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض، والقدرة على اتخاذ القرار المستقل، وفك الارتباط بالعالم الخارجي لتحرير فائضها الاقتصادي المستنزف في ظل التبادل اللامتكافئ، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، ويمكن تحديد أهم عناصر هذه الإستراتيجية بالآتي[١]:

(١) د.سعد حسين جار الله " التنمية المستقبلية ، المتطلبات والاستراتجيات " دراسة مقارنة في اقطار مختلفة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ٢٧، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص٥٣.

١. الحد من العلاقات الخارجية التي تعمق من تبعية البلدان النامية والتي تتركز في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي ونقل التقنية وتحويلات رأس المال وغيرها.
٢. الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بالشكل الذي يلبي احتياجات السكان الأساسية، وتشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة.
٣. التكامل بين القطاعين الرئيسيين، الزراعة والصناعة وتعزيز تطويرهما دون اللجوء الى الخارج قدر الإمكان، وبما يحقق معدلاً مرتفعاً للنمو والاستخدام.
٤. وضع السياسات الكفيلة بتفادي أي خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني وتصحيحه بما يضمن تحقيق الاهداف المتوخاة من عملية التنمية الاقتصادية.
٥. زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية وعلى جميع المستويات.
٦. تعزيز التعاون بين الدول النامية التي تشترك في أهدافها العامة.
٧. تعزيز قدرة الموارد البشرية صحياً وتعليمياً، مع تبني اسلوب فعال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع.
٨. تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة وتطوير التقنية المحلية وتوفير مستلزمات تطويع التقنية المستوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحلية لهذه البلدان.

لذا تتضمن التنمية المستقلة تحرير شامل للموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على ان يعط دوراً فعالاً للعنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية مستفيداً من الخبرات والتجارب العالمية السابقة، وان يتم الابتعاد بما يسمى بالمحاكاة والتقليد بحجة اللحاق بالركب، لأن ذلك لا يقود الى النجاح، بل الى مزيد من الهيمنة الخارجية والخلل الهيكلي، لذلك فان التنمية المستقلة تعتمد على قدرات الانسان الاساسية وابداعه، وان التجارب الناجحة في اليابان والصين خير دليل على صحة التوجه الذي نؤكد اهميته.

ثالثاً: التنمية في مواثيق الأمم المتحدة.

ان مفهوم التنمية بشكله الواسع بدأ يظهر للوجود عندما اولتها الوكالات والمجالس المتخصصة في الأمم المتحدة، أهمية خاصة في دراساتها ومشاريعها منذ عام ١٩٥٠، حتى أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في باريس عام ١٩٥٥ قراراً بوصفه تنمية المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية[١].

وفي عام ١٩٥٦ جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية بأنها: (العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في

(١) د. نبيل السمالوطي،" علم اجتماع التنمية، دراسة النهضة العربية" ، بيروت، ١٩٨١، ص١١١.

المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها باقصى قدر مستطاع)[١].

إلا انه لا يزال يوجد خلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من قبل الأمم المتحدة حتى عقد الستينيات، ففي بداية الستينيات وحسب قرارها المرقم (١٧١٠) في كانون الأول/ ١٩٦١، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان المدة المحددة بين الأعوام ١٩٦١-١٩٧٠ بانه عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول، وطلب من كل عضو تحديد هدفه الخاص بغرض الوصول في نهاية العقد الى معدل سنوي لنمو الدخل القومي مقداره (٥%)، وقد عدَّ البعض هذا الهدف في ذلك الحين طموحاً أكثر مما ينبغي، لكن المعدل الفعلي تحقق اعلى من ذلك وبمقدار (٥,٤%)[٢].

وفي عقد السبعينيات، بدأت الأمم المتحدة بالتراجع عن نظرتها الضيقة للتنمية الاقتصادية كمفهوم، ينصرف الى المؤشرات الكمية فقط، عندما حددت اهم اهداف العقد الثاني للتنمية بتحقيق تحسن مطرد في رفاهية الفرد، وفي توزيع عادل لثمار التنمية، ومن خلال تأكيدها على ان (اذا ما بقيت هناك امتيازات غير معقولة، وغناء فاحش او ظلم اجتماعي، تكون عندها عملية التنمية قد فشلت في اهم اهدافها)[٣].

اما عقد الثمانينيات فقد وسعت الامم المتحدة من المفهموم لجعله اكثر شمولية، اذ جاء في مقدمة الاعلان العالمي للجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٢٨/٢١ في عام ١٩٨٦، بان التنمية هي عملية شاملة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، تهدف الى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، اذ تقوم على اساس مساهمة جميع الأفراد بشكل فعال وحر في التنمية وعلى اساس التوزيع العادل لعائداته، واكدت على السياسات التنموية بان تجعل من الكائن الانساني المشارك الاساسي في عملية التنمية والمستفيد الأول منها.

كما اعلنت الجمعية بداية العقد الثالث للتنمية ابتدءاً من عام ١٩٨١ وارفق اعلانها بملحق من (١٨٠) مقطع نلخص اهمها بالتصور التالي[٤]:

١.أكد الاعلان على عدم الوصول الى الاهداف الاقتصادية المرجوة في العقد الثاني للتنمية (تأسيس نظام اقتصادي جديد)، لوجود عوامل خارجية اثرت سلباً على الدول النامية، وخاصة الازمة

---

(١) د. محمد شفيق، مصدر سابق، ص١٣.

(٢) جاك لوب، مصدر سابق، ص١٢١.

(٣) د. كميل حبيب و د. حازم البنى، مصدر سابق، ص٢٨١.

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٨-٢٨٩.

الاقتصادية، وان هناك (٨٥٠) مليون انسان في الدول النامية على عتبة الموت جوعاً، وتحت رحمة المرض، علاوة على البطالة المستشرية.

٢.التذكير بالخلل البنيوي المتسم بتباطؤ معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار النقدي وتزايد ضغط نظام الحماية الاجتماعية، ومن هنا طالبت الجمعية المجتمع الدولي باعادة بناء العلاقات الاقتصادية بشكل يتلائم واحتياجات البلدان النامية وكرامة الإنسانية.

٣.المطالبة بتحقيق تقدم ملموس باتجاه نزع السلاح، تحت مراقبة دولية فعالة، الأمر الذي يسمح بتحرير موارد اضافية واستخدامها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤.مع الاعلان الاول في كانون الثاني ١٩٨١، بداية العمل بالعقد الثالث للتنمية، هناك دعوة لتسريع تنمية الدول الاقل تقدما، والعمل على تحفيز رفع معدل متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه العشرة بنسبة ٧% لتصبح ٤,٥% بعد حسم معدل الزيادة السكانية ٢,٥% وهذه الحالة تسمح برفع مستويات الدخول والاستهلاك والسكن والتعليم والتوسع في التجهيزات الصحية وتسريع عملية النمو الاقتصادي بشكل اكثر عدالة.

المبحث الثاني
مفهوم التنمية البشرية

اولاً: تبلور المفهوم.

١. التنمية البشرية.

تبلور مفهوم التنمية مع تطور الفكر التنموي، وتشير الأدبيات التنموية بأن المفهوم مر بمرحلتين، الأولى تمثلت بالمدة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات، فقد كان مفهوم التنمية في هذه المرحلة مقتصراً على ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، فكلما استطاع الحصول على المزيد من تلك السلع والخدمات، كلما ارتفع مستواه، ومن ثم زادت رفاهيته، كما ركزت على معالجة الفقر والبطالة وسد الحاجات الأساسية جاعلة الإنسان وسيله لها.

والمرحلة الثانية امتدت من عقد التسعينيات وحتى وقتنا الحاضر عندما تبنى برنامج الأمم المتحدة (UNDP) ووكالاتها الدولية المتخصصة مفهوماً جديداً للتنمية الذي اعاد للإنسان مكانته الطبيعية في الجهد التنموي، واصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها،وان قدرات أي أمة تكمن بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، لان البشر هم الثروة الحقيقية للأمة[١].

ويمكن الاشارة هنا الى المناخ المتفائل الذي عاشته المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية والذي ساهم في بلورة المفهوم الجديدللتنمية، وقد تجلى هذا التفاؤل في[٢]:

أ. الرخاء النسبي في الاقطار الصناعية المتقدمة.

ب. حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي.

ج. رواج الافكار والنظريات المتفائلة بخصوص التطور والتنمية.

د. شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي من خلال التعاون الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

---

(١) د. يحيى غني النجار و د. آمال عبد الأمير شلاش،" " ، مصدر سابق، ص٢٩١.

– و د. محمد عبد العزيز عجيمه و د. محمد علي الليثي،" التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها "، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية٢٠٠٠، ص١٧.

(٢) اسعد جواد كاظم،" التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي الى رحاب الإنسانية" ، مجلة الحكمة، بغداد، العدد (٣)، ٢٠٠٢، ص١١٦.

هـ. تزايد دور هيئة الأمم المتحدة على المسرحين السياسي والاقتصادي والعمل على رفع مستوى معيشة الشعوب وتحسين احوالها الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الدول النامية.

وعليه، حدثت قفزة نوعية للفكر التنموي في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، اذ ان الاتجاهات الحديثة في ميدان التنمية اعطت أهمية كبرى للعنصر البشري في ظل اخفاقات السياسات التنموية السابقة ذات الابعاد التقنية والاقتصادية الصرفة والتي لم يتم الأهتمام في تلك الحقبة بالإنسان في عملية التنمية بقدر ما يشكل عاملاً من عوامل الانتاج بعيداً عن المحيط الثقافي والقيمي الذي ينتج فيه، لذلك فان الانسان تم اختزاله في صيغة العمل الذي يؤديه في أية معادلة انتاجية[١]، مما حدى باعادة النظر في مختلف النظريات التنموية والتركيز على العنصر البشري بجعله محوراً أساسياً في اية عملية تنموية.

أن مفهوم التنمية البشرية يختلف عن غيره من مفاهيم النمو والتنمية الأخرى، فمفهوم تنمية الموارد البشرية (Human Resource Development) ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الانتاج مثله كمثل راس المال المادي والأرض، إذ ان الاستثمار في راس المال البشري ممثلاً في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب يقيم بدلالة الدخل الاضافي الذي يولده هذا الاستثمار، ومن ثم يقارن جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع تكلفة رأس المال، أي ينظر الى الانسان كوسيلة للتنمية[٢]، في حين مفهوم التنمية البشرية يهدف الى تحسين قدرات البشر في القراءة والتعليم ومستواه الصحي والتغذية، لذلك ينظر اليه على وفق هذا المفهوم كهدف إضافة الى كونه وسيلة للتنمية.

فالتنمية البشرية تهدف لبناء الإنسان معنوياً بوصفه هدفها وعن هذا الهدف تتفرع الأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا وفي الوقت نفسه فان الإنسان هو الذي ينفذ عملية التنمية لانه وسيلتها بوصفه يشكل عوامل حاسمة في تسيير عملية التنمية وتوجيهها في هذا الاتجاه أو ذلك، لأنه مليئاً بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلعات والرغبات[٣].

---

(١) جواد العمراني، الانسان والتنمية،" نقد التنمية في الاغتراب الاقتصادي الى محورية الانسان والقيم" ، مجلة معالم وآفاق في التسيير الاقتصادي، السنة الثانية، العدد/٦، ٢٠٠٤، ص٧-٩.

(2) Anand, S. & Ravallion. M. Human Development in Poor Countries: on the Role of Private Incomes and Public Services "Journal of Economic perspectives, winter 1993, vol.7. No. 1, P135.

(٣) اسكندر الديك ومحمد مصطفى الأسعد،" دور الاتصال والاعلام في التنمية الشاملة "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٠.

٢. التنمية المستدامة.

ان مفهوم التنمية المستدامة لا يمثل ظاهرة او اهتماماً جديداً، بل تعود المخاوف الراهنة الى آلاف السنين، وفقاً لما بينه كتاب (التربة الفوقية والحضارة) لمؤلفيه (ديل وكارتر)[١]، فهناك مثالان عن الحضارات التي قامت في شمال أفريقيا بالقرب من قرطاج القديمة (تونس حالياً)، ومصر يعبران عن نفاذ البصيرة.

كانت قرطاج في عصرها الذهبي تتمتع بالاراضي الزراعية الخصبة، إلا ان خصوبة التربة بدأت بالتدني عندما استعمرت من قبل الدولة الرومانية لتعمدها الزراعة الكثيفة لانتاج اكبر قدر ممكن من المحاصيل في الهكتار، وذلك لتوريد الطعام للإمبراطورية الرومانية، مما أدى الى تدمير الأرض والى الأبد.

وعلى عكس حضارة قرطاج بقيت حضارة وادي النيل منذ أيام كيلوباترا حتى القرن العشرين، ترتكز على اساس مستدام، كما ان الفيضان السنوي للنيل في فصل الصيف كان يوفر المياه ويزود التربة من جديد بالمواد المغذية لها.

وهناك العديد من الأمثلة المماثلة في الحضارات القديمة، كما عانت الدول الأوربية، ومن بينها ايرلندا وسويسرا واسبانيا ودول أخرى من الخراب والتصحر ومن الرعي الجائر.

إلا ان انتشار مفهوم التنمية المستدامة بشكل واسع في الفكر التنموي جاء بعد نتائج مؤتمر استوكهولم للتنمية المستدامة عام ١٩٧٢، والمتضمن ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، بسبب بروز الحوادث السيئة للبيئة وتأثيرها عالمياً[٢]، نتيجة لاتباع اسلوب التنمية التقليدية المرتكزة على زيادة الانتاج بوتيرة متسارعة دون الأخذ بنظر الاعتبار الآثار السلبية الناتجة عنها، وتأثيرها على الإنسان والموارد الطبيعية والبيئية.

كما حظى باهتمام متزايد من قبل المؤسسات الدولية والمجتمع البحثي والجماعات البيئية والمهنية والمعنيين بالاعمال بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي انعقد في (ريو دي جانيرو) عام ١٩٩٢، إذ أدرجت قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة، واضفى هذا المؤتمر (قمة الأرض) الطابع الشرعي على المستوى الدولي للقيام بدور فعال ورئيس في بعض الحالات المتعلقة بالاهتمام البيئي[٣].

---

(١) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، " التنمية المستدامة–الاطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة انموذجاً" ، قطر، الدوحة، ٢٠٠٨، ص٦.

(٢) برناج الأمم المتحدة الإنمائي، "العمل من اجل البيئة"، دور الأمم المتحدة، مجلة صوت البيئة، العدد الأول، ١٩٩١، ص٣-٤.

(٣) ف – دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء الدين شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣.

فضلاً عن حث قمة الأرض على المشاركة الشعبية في سياسات التنمية والى النصيب العادل في ثمارها.

واقر المؤتمر خطة عمل شاملة للقرن الحادي والعشرين والذي يعد بداية مرحلة هامة في التعاون الدولي المبني على الاعتراف بالحاجة الى ضمان استدامة عملية التنمية، وعرفت الخطة باسم جدول اعمال القرن (٢١) والتي تناولت العلاقة البيئية والتنمية في نطاق واسع من المجالات وتحديد الاهداف المنشودة في كل مجال منها[١].

وقسم الجدول على اربعة أجزاء رئيسة متضمنة (٤٠) فصلاً، يحتوي كل منها على اهداف في مجالات معينة، شمل الجزء الأول على سبعة فصول، متضمناً الابعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، اما الجزء الثاني فتضمن (١٤) فصلاً في مواضيع الحفاظ على الموارد وادارتها في خدمة التنمية، فيما احتوى الجزء الثالث على احدى عشر فصلاً، تناولت دعم دور الفئات الرئيسة، في حين تضمن الجزء الرابع ثمانية فصول ناقش فيها الوسائل والاساليب المطلوبة للتنفيذ[٢].

وبمناسبة مرور عشرة أعوام على اصدار جدول اعمال القرن (٢١) وحرصاً على التاكيد الدولي بتحقيق التنمية المستدامة، تم عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة (مؤتمر جوهانسبرغ) عام ٢٠٠٢ في جنوب أفريقيا، وقد صدر عن المؤتمر خطة عمل أطلق عليها اسم خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ) التي تستهدف الاسراع في تنفيذ ما تبقى من الاهداف والانشطة الواردة في جدول اعمال القرن (٢١) مع تحقيق التكامل بين الركائز للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) مع مراعاة التخفيف من وطأة الفقر وتغير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية، فهي اهداف اساسية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة[٣].

وعليه ان نقطة الاختلاف الجوهرية بين التنمية المستدامة والنظرة التقليدية للنمو هي[٤]:

أولاً: ان التنمية المستدامة تعد كلاً من الفقر او الوفرة الزائدة يؤدي على الاغلب الى مشكلات بيئية حقيقية، ولكن تبني ونشر مفاهيم التنمية المستدامة ومعايير الكفاءة لها

---

(1) United Nations Department of Public information Agenda 21: The United Nations pogramme of Action from Rio, New York, June, 1992, pp. 3-14.

(٢) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مصدر سابق، ص١٢.

(3) United Nations Division for sustainable Development World summit on Sustainable Development: Plan of Implementation, Website: www.un.org/esa/sustdev/documents.

(٤)علي النصار،" التفاعلات البيئية الاقتصادية وتخطيط التنمية في الاقطار العربية " ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣، ص٨٧.

قادران على تعديلات محسوسة لصالح التنمية على المدى الطويل لكل من ظروف الفقر او ظروف انطلاق الوفرة والتعليمات الاستهلاكية.

ثانياً: ان التنمية المستدامة أتت من سياق تطور معرفي أوسع أدى الى استخدام تقنيات أحدث واساليب لادارة واتخاذ القرارات القادرة على استيعاب التعقيدات والتشابكات واستشراف المستقبل.

٣. التنمية البشرية المستدامة

يتميز كلا المفهومين التنمية البشرية والتنمية المستدامة بقصورهما[١]، ولم يشملا جميع الجوانب الحياتية للتنمية، وانهما ذا مديات قصيرة، لأن التنمية البشرية ركزت على الجوانب الاقتصادية والبشرية للتنمية، والتنمية المستدامة اقتصرت على الجوانب الاقتصادية والبيئة للتنمية، لذلك دعت الحاجة الى مفهوم أكثر شمولية للتنمية يجمع بين المفهومين المذكورين، إضافة الى المفهوم التقليدي للتنمية (الذي يركز على الجوانب الاقتصادية فقط) ذات منظور طويل الأجل تضع الإنسان في جوهر عملية التنمية، لذلك ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليشمل على كلا المفهومين[٢] .فتناول تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ على سبيل المثال أزمة تغير المناخ، وأثار التقرير الى إمكان تجنب الأزمة ولو بصعوبة، من خلال التضامن الإنساني، وربط بين تغير المناخ وقضية التنمية البشرية، فتغير المناخ يهدد القدرات والخيارات وأسلوب الحياة والحد من الحريات ويشكك بمبدأ التنوير القائل بأن (التقدم البشري سيجعل المستقبل يبدو أفضل من الماضي)[٣].

كما حدد التقرير خمسة انواع من المخاطر المضاعفة المحتملة لانتكاسات التنمية البشرية نتيجة لتغير المناخ هي[٤]:

أ. انخفاض الإنتاجية الزراعية:

ان حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم والذين يعيشون على اقل من دولار أمريكي في اليوم يعتمدون بشكل مباشر على الزراعة، وسيؤدي تغير المناخ الى خسائر ضخمة في المنتجات الزراعية المرتبطة بتبادلات الجفاف وسقوط الأمطار في أجزاء من أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

---

(١) محمد محمود الامام،" الابتعاد المجتمعية للتنمية البشرية في الوطن العربي" ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو)، ١٩٩٥، ص١٠٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(١٩٩٦)، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، ص١.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٨،ص١.

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٣_٢٤.

ان تغير المناخ سيؤثر على الزراعة والأمن الغذائي، اذ سيواجه(٦٠٠) مليون شخص آخرون سوء تغذية حاد بحلول عام ٢٠٨٠ فوق العدد الطبيعي في حالة عدم حدوث تغير في المناخ، كما سيتسبب بخسائر متوقعة في العوائد بالنسبة للأراضي الجافة في إفريقيا جنوب الصحراء الى ٢٥% وبإجمالي في العوائد ٢٦ مليار دولار بحلول (٢٠٦٠).

ب. انعدام اكبر للأمن المائي:

ان تجاوز ارتفاع درجة الحرارة (٢) درجة مئوية سيؤدي الى تغير أساسي في توزيع موارد المياه في العالم، فإن ذوبان الجليد المتسارع في جبال الهملايا، فضلاً عن المشكلات الايكولوجية في شمال الصين والهند وباكستان، سيزيد في البداية من الفيضانات، ومن ثم يقل تدفق المياه الى أنظمة الأنهار الأساسية والحيوي للري، وفي أمريكا اللاتينية، فإن الذوبان المتسارع للأنهار الجليدية سيهدد إمدادات المياه لسكان الحضر والزراعة و الكهرباء المائية، وسيواجه ٨,١ مليون شخص شحه المياه بحلول عام (٢٠٨٠) نتيجة للتغير المناخي.

جـ. التعرض المتزايد للفيضانات الساحلية وحوادث الطقس القوية:

ان موجات الجفاف والفيضانات أثر بالفعل بحوالي (٢٦٢) مليون شخص سنوياً بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤، أذ يعيش على ما يزيد ٩٨% منهم في الدول النامية، ويتنبأ الفريق المعني بحوادث الطقس ان زيادة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين ستكون البحار الأكثر حرارة، وقوداً للعواصف الاستوائية الأكثر عنفاً، وستزيد من تأثير مساحات المناطق، مما يعرض مصادر المعيشة للخطر ويضر بالتطور في الصحة والتغذية، ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات البحار والى زيادة الذين يتعرضون لفيضانات ساحلية بعدد يتراوح ما بين (١٨٠-٢٣٠) مليون شخص.

د.انهيار الأنظمة الايكولوجية:

ان تجاوز ارتفاع حافة (٢) درجة مئوية يقود الى التنبؤ بانقراض بعض الأنواع، وان نقطة ثلاثة درجات مئوية تمثل نقطة تعرض ٢٠-٣٠% من الأنواع لخطر الانقراض، وستعاني الشعاب المرجانية الى انكماش واسع، يؤدي الى تغير الايكولوجيات البحرية للتنوع الحيوي، وفي المقابل سيؤثر على مئات الملايين من البشر الذين يعتمدون على الأسماك في معيشتهم وتغذيتهم.

هـ. مخاطر صحية أكبر:

أن تغير المناخ سيعرض عدداً أضافياً من الناس لخطر الإصابة بالملا ريا وبحدود ٢٢٠-٤٠٠مليون شخص.

وان هذه العوامل الخمسة لا يمكن النظر اليها بشكل منعزل، بل ستؤدي الى انتكاسات كبيرة في التنمية البشرية، وستتفاعل مع بعضها البعض ومع مشكلات التنمية البشرية الموجودة من قبل، مما سيخلق اتجاهات هبوط قوية، تؤثر على إمكانيات التنمية البشرية في المدى الطويل.

ثانياً. مضمون التنمية البشرية.

أصبح مفهوم التنمية البشرية أكثر نضجاً في مطلع عقد التسعينيات عندما تبنتها الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية، ليشمل المفهوم كافة الجوانب البشرية، فبعد ان كان ينظر الى الإنسان وسيلتها، أصبح ينظر اليه بأنه صانع التنمية وهدفها، من خلال تفعيل طاقاته وإطلاق العنان بخبراته وذخائر ثروته الإنسانية(١).

أن مفهوم التنمية البشرية لا يعني زيادة رفاهية البشر فحسب، وانما تنظر إليهم كأهداف لعملية التنمية ووسائلها.

وعليه، هناك فرق جوهري بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم الرفاهية، فمفهوم الرفاهية ينظر الى البشر كمستفيدين من عملية التنمية اما مفهوم التنمية البشرية، فإنه ينظر الى الأفراد كغاية ووسيلة في الوقت نفسه، فهي لهم وبهم، وقد تعني التنمية من وجهة نظر مفهوم الرفاهية، زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية، ولكن السؤال المطروح من وجهة مفهوم التنمية البشرية، ليست كم من المبالغ تم إنفاقها على التعليم والصحة؟ وماهي كمية الإنتاج من الغذاء؟

ولكن السؤال ما مقدار الزيادة في نسبة المتعلمين في المجتمع؟ وهل يعيش الأفراد حياة أطول وبصحة جيدة؟ وهل تم القضاء على سوء التغذية؟ فقد تكون نسبة الإنفاق مرتفعة غير ان فاعليتها محدودة في الصحة والتعليم والتغذية(٢).

ويرى محبوب الحق بإن التنمية البشرية هي زيادة فرص الاختيار، وما الدخل الا واحداً من هذه الفرص وليس كل ما تتضمنه الحياة الإنسانية، فالتنمية البشرية تعني توسيع الخيارات المتاحة للناس (٣)، وان هذه الخيارات تتضمن:

١. أن يعيش الإنسان حياة صحية طويلة.

---

(١) محمد ناصر عارف، "التنمية من منظور متجدد_التحيز_العولمة_مابعد الحداثة"، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٩٧.

(2) Ingham Barbara،Economics and Development. London, MC Grow_Hill Book company،1995, p.53

(3) Human Development Roport, 1995. p11.

٢. اكتساب الإنسان للمعرفة والتعليم والتأهيل.

.٣. الحصول على الموارد لضرورية لتوفير المستوى المعاشي لمناسب .

وان توسيع هذه الخيارات[١] تقوم على فكرة أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم والتي تتنامى باطراد مع رقي الإنسانية.

أما الاقتصادي الهندي الاصل امارتيا سن (A.sen) يرى بأن مفهوم التنمية البشرية يتضمن حق البشر بالخيارات المتاحة أمامهم عن طريق زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والتشغيل[٢].

فضلاً عن ذلك، فإن التنمية البشرية تركز على الحرية الثقافية وعلى الخسارة الشخصية والاجتماعية التي يمكن ان تنجم عن ندرتها، فمنع الحرية الثقافية تولد أنواعاً بارزة من الحرمان، بحيث يفقر حياة الناس ويستبعدهم عن الصلات الثقافية التي لديهم دواع لنشدانها، لذا فإن الأبعاد الثقافية للتنمية البشرية تتطلب اهتماماً دقيقاً لثلاثة أسباب هي[٣]:

١.ان للحرية الثقافية جانبا مهماً في حياة الإنسان ولإتاحة فرصة الاختيار بين البدائل المتوفرة أو الممكن توفرها لهم، وان التنمية البشرية تتطلب الانطلاق الى ما هو أبعد من الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأن هذه الفرص بمفردها لا تتضمن وجود حرية ثقافية.

٢.ان منهج التنمية البشرية يوضح أهمية حرية الإنسان في المجالات الثقافية بدلاً من التأييد الاستدلال للتقاليد الموروثة وإيجاد سبيل الدفاع عن الحريات الثقافية التي يمكن الناس من التمتع بها وتوسع نطاقها.

٣.ليست الحرية الثقافية مهمة فقط في المجال الثقافي، وانما أيضاً في النجاحات والإخفاقات الحاصلة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لوجود علاقات تبادلية قوية تربط الأبعاد المختلفة للحياة البشرية، حتى الفقر لا يمكن فهمه على نحوٍ وافٍ من دون إدخال الاعتبارات الثقافية.

وخلاصة القول اصبح مفهوم التنمية البشرية يستوعب جميع مجالات ونواحي حياة البشر متضمناً معطيات اقتصادية، مادية، اجتماعية، بيئية وحتى فلسفية.

ثالثاً مكونات التنمية البشرية المستدامة.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ص١٣.

(٢) نادر فرجاني،" التنمية الانسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩، ص٥.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، ص١٣.

استناداً الى تقارير التنمية البشرية يمكن تحديد أربعة مكونات للتنمية البشرية المستدامة مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض، وتعد هذه المكونات بمثابة معايير للسياسات وأهدافاً يجب تحقيقها على الصعيد الكوني، وبحسب ظروف كل بلد ومجتمع، وهي[١]:

١. الإنصاف.

ان الإنصاف أحد مكونات التنمية البشرية المستدامة الأكثر أهمية كونه يركز على عدالة وتكافؤ الفرص بين البشر ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلاً عن مصطلحي المساواة والعدالة، وهو الأقرب الى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في حقب سابقة والتي يعني[٢]:

أ. الشفافية، الإعلام، المشاركة، تحقيق العدالة، ضمان المواطنة، حرية التعبير عن الرأي، المجتمع المدني، السلام الأهلي، إطلاق البدائل، الديمقراطية في الإدارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية.

ب. الأوليات الجوهرية لحقوق الإنسان، حقوق الطفولة، حقوق المرأة، المساواة، مكافحة التعذيب ومكافحة الإرهاب والفساد.

ج. إدارة الموارد الطبيعية، الإدارة المستدامة للغابات، خفض عمليات التجارة غير القانونية، احتواء الأخطار البيئية ونتائج هوس الحروب والعسكرة للحفاظ على مصلحة الأجيال المقبلة أي الإنصاف يكون داخل الجيل الواحد وبين الأجيال القادمة.

ويتميز مفهوم الإنصاف عن المفهومين (المساواة والعدالة) بكونه يركز على تكافؤ الفرص ويلتزم بمبدأ تحمل الفرد مسؤولية الإفادة منها، إذ أكد المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمنعقد في (ريو دي جانيرو) عام ١٩٩٢، على ضرورة إنجاز الحق في التنمية حيث تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية للأجيال في الحاضر والمستقبل[٣].

ان مفهوم الإنصاف وبحسب منظور محبوب الحق في حالة اقتصاره المحدد على الوصول الى الفرص بشكل متكافئ فإنه يتطلب إعادة هيكلية جذرية في علاقة القوة في المجتمع ويشمل ذلك[٤]:

أ. تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية ولاسيما تحقيق إصلاح زراعي.

---

(١) عاطف عبد الله قبرصي،"التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي"، الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٠، ص٢٨.

(2) Kay muir lesche،Education، sustainable and chang management Development policy Journal. U.N.D.P. Vol. Auqust 2002.p.92.

(٣) ف. دوجلاس موستيت، "مبادئ التنمية المستدامة "، ترجمة بهاء شاهين، مصدر سابق، ص١٧.

(٤) التقرير الاهلي اللبناني،" حول التنمية المستدامة_ تحضيراً لقمة الارض الثانية في جوهانسبورغ "، بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان،٢٠٠٠، ص١٨.

ب. إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية، تهدف الى إعادة توزيع المداخيل من الأغنياء الى الفقراء.

ج. إصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الإفادة من هذا النظام.

د. تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال نظام الانتخابات.

هـ. إلغاء المعيقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات الى بعض المواقع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي.

٢. الإنتاجية:

ان النظرة التقليدية للتنمية كانت تركز على النمو الاقتصادي وتحسين نوعية المنتجات والزيادة المضطردة في إنتاج الثروات وهذه النظرة غير كافية، لأنها تعد الإنسان وسيلة لتحقيق عملية التنمية، الا ان مفهوم التنمية البشرية لا يتنكر الى أهمية النمو بشرط أن تكون متلازمة مع تحقيق التنمية البشرية.

ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٢، أكد على تنمية الناس من أجل الناس، بواسطة الناس[١]، إذ يرى هذا المفهوم تعزيز الارتباط الايجابي بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وتعني التنمية وفق هذا المفهوم:

أ. تنمية الناس هو الاستثمار في قدرات البشر عن طريق تطوير قدراتهم في التعليم والصحة لتمكنهم من عمل منتج وخلاق.

ب. التنمية من أجل الناس وتعني توزيع أكثر عدالة للدخل وثمار النمو الاقتصادي بشكل واسع النطاق ومستمر.

ج.التنمية بواسطة الناس تعني تمكين الناس وتقوية قدراتهم من خلال زيادة فرصة مشاركة الناس في عملية التنمية.

إضافة الى وجود العديد من الخيارات التي تمكن الناس من الإبداع والإنتاج والتمتع بالحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإحساس بالجماعة واحترام الذات وحقوق الإنسان[٢].

---

(١) محبوب الحق،" مفاهيم التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة" ، ١٩٩٤، ص٢٢

(2) Human Development Report(1999). P. 16.

فالتنمية البشرية يجب أن تتجه بالدرجة الأولى الى تحسين حياة الإنسان من الناحية الجسدية والنفسية والروحية والأخلاقية وعلى زيادة خبراته التعليمية وتأهيله تأهيلاً مناسباً للقيام بالعمل المطلوب بأكثر كفاءة وفاعلية.

٣. الاستدامة:

ان مفهوم الاستدامة وحسب منظور محبوب الحق على انه (عملية شاملة لسياسات اقتصادية واجتماعية وتجارية ولا تقتصر على البعد البيئي "الطبيعة ومواردها"، بل هي الإطار الكوكبي وعموم المجال المكاني الذي تعيش فيه الشعوب بتفاعله مع الناس عبر تطور الزمن)[١].

فإنه يمثل منهجية فهم الواقع وتحليله ورسم استراتيجيات التنموية، إذ أكدت قمة الارض على ان (كوكب الأرض ليس ملكية خاصة للأجيال الحاضرة، بل هي تشغلها على سبيل الاستعارة من الأجيال القادمة)[٢].

ويمكن الإشارة هنا الى بعض الأدبيات المتقدمة للأمم المتحدة التي لا تعد النسق الحالي للنمو على الصعيد العالمي مستداماً ولا جديراً بإن يكون مستداماً لأنه مبني على مواضع خلل مولدة للفقر والتفاوت ومدمرة للبيئة، وهي الخاصية الأساسية الضامنة لاستمرار الجنس البشري على سطح الكواكب)[٣]. لذلك فإن مفهوم الاستدامة يتطلب الالتزام بما يلي[٤]:

أ. عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية واجتماعية تعجز عن مواجهتها.

ب. عقلنة استثمار الموارد الطبيعية وما يتطلب ذلك من تعديل أنماط النمو ومعدلاته والتكنولوجيا المستخدمة.

ج. تعديل انماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتي هي غير قابلة للاستمرار.

٤. التمكين.

ينظر مفهوم التنمية البشرية الى الناس بوصفهم فاعلين في عملية التغير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة، وبهذا المعنى، فإن مفهوم التمكين هو أيضاً من المكونات الأساسية للتنمية البشرية وهي تعني تمكين الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم.

---

(١) التقرير الأهلي اللبناني، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٩_١٠.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦،ص٤.

وهناك بعض الاجتهادات قدمت لتحديد بعض المقومات والتي تعد كمؤشرات لتعزيز التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة بالاتي[١]:

أ. تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول او الانتماء أو الثقافات الفرعية.

ب. مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال التنظيمات البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية.

ج.عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة وتحقيق الفصل بين السلطات ووجود حق الاعتراض والنقد الموضوعي وحق الجماهير في متابعة ومراقبة أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية.

د. نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقة والتعامل معها تعاملاً رشيداً.

رابعاً: مؤشرات التنمية البشرية

أعتمد برنامج الأمم المتحدة ثلاثة موشرات أساسية للتعبير عن حال التنمية البشرية وهي[٢]:

١. الدخل.

ان من العناصر الأساسية في التنمية البشرية هو معرفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يعبر عن مؤشر الدخل[٣] فزيادة دخل الفرد الحقيقي، يعني تطور مستوى المعيشة الذي يرتبط بزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات ومن ثم يؤدي الى زيادة رفاهيته، وانخفاض مستوى دخل الفرد يجعل الفرد أقل من المستوى المعاشي والاستهلاكي مما يقلل من رفاهية الفرد.

٢. التعليم

هناك عدة مؤشرات لقياس بعد التعليم المعبر عن التنمية البشرية، منها وصول الطلبة الى مرحلة الخامسة (معدلات البقاء/ الإكمال) ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب، فهذان هما المؤشران المستخدمان في قياس التقدم المحرز نحو هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي[٤].

الا ان هذين المؤشرين غير كافيين للوقوف على المستوى التعليمي للبلد، لذا لابد من استخدام مؤشرات تكميلية أخرى كمعدلات الالتحاق بالتعليم على جميع المستويات ومعرفة مستوى الأمية.

---

(١) د. احمد وهبان،" التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث" ، الدار الجامعية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) محبوب الحق " مفاهيم التنمية البشرية" ، مصدر سابق ، ص٢٢.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(١٩٩٠)، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠، ص٢٣.

(٤) الاهداف الانمائية للالفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص٩.

٣. الصحة.

يقاس البعد الصحي بموشرات عديدة اهمها قياس توقع الحياة عند الولادة أو معدل وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر أو معدل وفيات الأطفال

٤. هناك أدلة أخرى مكملة لقياس التنمية البشرية منها:

أ. الفقر .

يقيس هذا المؤشر درجة الفقر الناتج عن النقص في الدخل أو في الاستهلاك.أي الافتقار على القدرة الاستهلاكية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية أو بلوغ حد أدنى من مستوى المعيشة.

ب.مؤشرات أخرى.

وقد أضفت مؤشرات أخرى كالبيئة وتمكين المرأة أو تحسين إدارة القطاع العام و التخطيط للموارد البشرية، وتوفير الحاجات الأساسية للبشر(١).

خامساً: تقييم مؤشرات التنمية البشرية

هناك بعض التحفظات لمؤشر الدخل وهو عدم عكسه لمستوى التفاوت في الدخول لأن متوسط دخل الفرد والذي يتم احتسابه من حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، يخفي وراءه جانبا من معوقات التنمية آلا وهو سوء توزيع الدخل.

وأن موشرات التعليم، الصحة، البيئة، التمكين والمشاركة، كمعدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات الوفيات والوصول إلى المياه المحسنة والمشاركة في الانتخابات العامة تقيس الفقر وفقا للأوجه غير الاقتصادية للرفاه.

وان هذه المؤشرات تركز على الناتج وليس على المدخل، الا ان هناك سلسلة من الاعتراضات قد أبديت فيما يتعلق بإخفاق العديد من هذه الموشرات في تبيان الناتج الذي يفترض قياسه فالالتحاق بالمدارس مثلا لا تدل على جودة التعليم أو حضور الدروس أو الانجازات الفعلية للتعليم، الا ان بعض هذه المؤشرات مفيدة للقياس عبر المقارنات الدولية[٢].

---

(١) عثمان هاشم، "ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، عمان في ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، (عمان١٠-١١ نيسان ١٩٩٤)، ص٢١٢.

(٢)اللجنة الاقتصادلاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك٢٠٠٥، ص٦٥

المبحث الثالث

التنمية البشرية – رؤية جديدة

اولاً: حدود الاقتصاد

ان المفهوم الضيق للفكر التنموي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط والذي ينطوي على زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وان تكون هذه الزيادة حقيقية و ليست نقدية، وان تكون هذه الزيادة على المدى الطويل، كما ان الأفكار التنموية أكدت على تغير الهيكل والبنيان الاقتصادي في الدول النامية وعلى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إضافة الى اهتمام هذه الأفكار بتنويع السلع والخدمات المنتجة(١)، إلا ان تلك الأفكار والنظريات أصابها الفشل كونها ركزت على العنصر البشري كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية بحته، وأهملته كوسيلة وغاية في الوقت نفسه.

أما التنمية البشرية فإنها ليست عملا اقتصاديا ولا نمو اقتصاديا فحسب وإنما هو عملاً شاملاً تركيبيا، فلا يحدث نمو من نمط معين دون تغير الأنماط الأخرى، كعلاقات الإنتاج والتوزيع وفرص العيش وشروطها، أي ان التنمية البشرية تكون تكاملية بين الأبعاد الاجتماعية وجوهرها التحرر الاجتماعي، والأبعاد الاقتصادية وجوهرها تحرر قوى الإنتاج وتطويرها، والأبعاد السياسية وجوهرها تنوع السلطة وتوسيع دائرة مشاركة المنتخبين وفرصهم في هذه المشاركة وتحرير قرار الدولة وتعميق سياستها(٢).

فالنمو والتنمية يأتي من خلال تطور تدريجي يتسم بالبطء في حين التنمية البشرية تحتاج الى قوة دافعة تحرك قدرات البشر التي تعمل على خروج الناس من حالة الجمود والتردي الى حالة الحركة والتقدم، لذلك التنمية البشرية هي النمو أو الزيادة المبنية على أسس علمية سليمة تقاس أبعادها الثلاثة هي الإنسان، المكان، ثم الزمان، فإذا تم إغفال احد هذه الأبعاد ستصبح التنمية مشوهة.

إذن التنمية البشرية تتعدى حدود الاقتصاد والنمو الاقتصادي وتتسع لكل أوجه عملية التغيير في المجتمع لتشمل رفع مستويات الانتاج عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل من ذي قبل وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية بوصفها وسيلة وهدفا للتنمية في الوقت نفسه، كما ان التنمية البشرية

---

(١) د. محمد عبد العزيز عجيمة ود. ايمان عطية ناصف،" التنمية الاقتصادية" ، دراسات نظرية وتطبيقية، مصدر سابق، ص٥٥-٥٩.

(٢) د. عبد الباسط عبد المعطي، "في التنمية البديلة، دراسات وقضايا"، مصدرسابق ص٢٨.

لا تنطوي فقط على تغيرات إقتصادية معينة، بل تتضمن تغيرات مهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وحماية البيئةوالحرية الثقافية.

ثانياً: السوق والدولة.

هناك فرق واسع بين حكومات حرية الأسواق وبين حكومات التدخل بشكل كبير في هذه الأسواق، حيث ان حكومات حرية الأسواق تقوم بتوفير الحد الأدنى من القوانين التي تضمن الأمن والاستقرار الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة دون ان تقدم دعم للأسعار، وبين الحكومات التي تتدخل بشكل كبير في وضع القيود على التجارة الداخلية والخارجية ومراقبة الأسعار، والنقاش الدائر حول الدرجة المثلى لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أنصب على التوتر الحاصل بعد فشل السياسات الاقتصادية للدولة، ولكن دافعت أدبيات عديدة على ضرورة تدخل الدولة من أجل تعويض قصور السوق في التعامل مع مسائل الإنصاف والمساواة بين الجنسين والحفاظ على البيئة وغيرها(١).

ان اقتصاد السوق وبحسب تجارب الدول الرأسمالية ظل عاجزا عن تقديم معالجة جذرية لمشكلة التوزيع والحد من مساوئها الاجتماعية المتزايدة على الرغم من النجاح في مجال تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، حيث تركت مسألة التوزيع الى اجتهاد القادة السياسيين في تغير القيم الاجتماعية من اجل وضع ضمانات اجتماعية لاصحاب الدخول الواطئة والعاطلين عن العمل بالاستعانة بالفوائض المالية العامة التي تحققها الدولة(٢).

كما ان سيادة اقتصاد السوق في الدول النامية أظهرت عيوبا جسيمة في إدارة وتنظيم الاقتصاد إذ تميل قوى السوق الى تحقيق منافع ذاتية، أدت الى التعجيل في تحويل الموارد الطبيعية الى رأس مال مادي مما أدى الى تفاقم استغلال البيئة، إضافة الى ان اقتصاد السوق يقدم مغريات وحوافز على تجاوز أنظمة الحكم وإضعافها، كما ان الخصخصة سارت باتجاه سريع متجاوزة خصوصية الاقتصاد وطبيعة التنمية فيها(٣).

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (١٩٩٥)، تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٥، ص١٥.

(٢) صبري زاير السعدي،" الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية" . ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٤٩)، ١٩٩٩، ص٣٦.

(٣) طارق بانوري واخرون،" التنمية البشرية المستدامة، من المفهوم النظري الى التطبيق" ، نيويورك، الاسكو،١٩٩٥،ص٢

لذا زادت الدولة من درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية بما في ذلك الدول الرأسمالية التي يفترض نظامها صيغة النقية.

اذ تطور النظام الرأسمالي من صيغة المنافسة التامة الى المنافسة الاحتكارية وبروز النقابات مما أدى الى إعاقة قوى السوق، مما حدا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتي لعبت دوراً مميزاً في عملية التنمية، ويمكن استعراض اهم أسباب تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بالآتي[١]:

١. تكرار الأزمات الاقتصادية ولمدة طويلة في الدول الرأسمالية دون ان تستطيع قوى السوق معالجتها، وخاصة أزمة الثلاثينات التي عجزت قوى السوق عن معالجة حالات الكساد والبطالة، والتطور الكبير في الجوانب العسكرية التي تتطلب موارد وإمكانيات عالية يصعب على القطاع الخاص القيام بها مما تطلب الأمر تحمل الدولة مهمة القيام بها.
٢. اما البلدان النامية، فان نواقص السوق تجعله غير تام، مما يؤدي الى عدم تحقيق حالة الاستخدام الكامل والكفوء للسوق، إضافة الى عجز قوى السوق عن إقامة المشاريع الإنتاجية المرتبطة بإحداث التنمية لأن موارد القطاع الخاص تتجه الى مشاريع ذات الربحية العالية والسريعة وذات المخاطر القليلة بعيداً عن تحقيق النفع العام.
٣. يزداد تدخل الدولة في الدول الاشتراكية من خلال وضع الخطط، وذلك لامتلاك الدولة الجزء الأساسي من المشروعات وخاصة الحاكمة (أي تلك التي تحكم عمل النشاطات الاقتصادية) بهدف توجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة بما يحقق الأهداف المرغوبة.

إذ أدى تدخل الدولة في النظام الرأسمالي دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية وحققت بعض الانجازات المهمة منها[٢]:

أ. الرفاهية الاجتماعية التي حققتها الطبقة العمالية في النصف الأول من القرن العشرين الناتج عن الالتزام السياسي.
ب. الاستثمارات الكبيرة الحجم والتوسع في حدود التكنولوجيا وان هذه الاستثمارات لم تثر رغبة القطاع الخاص على الرغم من عدم افتقاره الى الأموال لأنه يفضل الأرباح المضمونة في

---

(١) د. فليح حسن خلف،" التنمية الاقتصادية" ، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦،ص٢٠٠__٢٠٣

(٢) ادريانو بينايون،" العولمة نقيض التنمية، دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة" ، ترجمة علي حسين السوداني، مراجعة د. عماد عبد اللطيف سالم، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢، ص١٢٦.

استثمارات مشاريعه لأن الاستثمارات الكبيرة لا تعطي أرباحها على المدى القصير والمتوسط.

ويرى (سينفر وانساري)[1] ان تدخل الدولة يكون بناءً وأكثر أهمية في تحقيق التنمية ويضرب مثالا، ان سيطرة الحكومة الكورية الكاملة على القطاع المصرفي كان له تأثير بالغ الأهمية في توجيه الموارد لأغراض الاستثمار على وفق القطاعات، وبحسب الأسبقيات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية (وفق أسعار فائدة مختلفة)، كما ان التنمية السريعة للقطاع الصناعي وصادرات السلع الصناعية في تايوان خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كانت خاضعة للقيود الكمر كية بالنسبة لمفردات قائمة الأستيرادات وسيطرة الحكومة مباشرة.

إضافة الى الأعتقاد بأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ودفع عجلة التنمية للدول النامية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث كان التخطيط الاقتصادي بما فيه التخطيط الشامل يحظى في ذلك الوقت بقبول عام وتاييد، حيث كانت تتردد في كتابات التنمية في ذلك الوقت مناقشة نظريات التنمية في نوع الدفعة القوية (The Big Push) لروز نشتاين، ونظرية الجهد الأدنى الحساس (The Minmum critcal effort) لليبنشتاين، ونظرية النمو المتوازن (Balanced Growth) لارثر لويس، كلها كانت تتضمن صراحة أو ضمنا تدخل الدولة، الا ان تدخل الدولة في الوقت الحاضر يعد مذموماً وكثيراً ما يحملون الدولة مسؤولية تعثر التنمية نتيجة تدخلها في مرحلة سابقة[2].

فبعد ان ضعفت الثقة في المنهج الكلاسيكي (الذي ساد تطبيقه خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذي قام على مبدأ الأسواق الحرة) بعد سنين الكساد العظيم نتيجة لآثاره السلبية وبدلاً من جنح الاقتصاديين من ذوي النفوذ التأكيد على مسألة إخفاق آليات السوق والحاجة الى التدخل الواعي من قبل الحكومات، أخذت حكومات الدول الاشتراكية والدول النامية في أمريكيا اللاتينية وافريقيا واجزاء من آسيا على التدخل بشكل سافر في اقتصادياتها المحلية مما أثر سلباً على نمو اقتصاديات تلك الدول، وأدى الى مظاهر الخلل الاقتصادي كعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وغيرها من مواضع الخلل، مما أدى الى ظهور دعاوى بضرورة تبني برامج إصلاح اقتصادي في كثير من الدول النامية والاشتراكية ودول اقتصاد السوق، وتركزت دعوة الإصلاح الاقتصادي على عنصرين هما تصحيح الأسعار

(١) المصدر نفسه، ص ٣١٦-٣٢٠.

(٢) جلال أمين،" نظريات التنمية، علم ام مذهب" ، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة اولى بيروت، ٢٠٠١، ص٥٠-٥١.

والخصخصة، وفعلاً حدث تغيير مثير للدهشة في منتصف الثمانينيات على إيديولوجية التنمية الاقتصادية.

أما من وجهة نظر مفهوم التنمية البشرية فانه يقر بوجود أزمة تطال النماذج التنموية المعتمدة على تدخل الدولة وبين النماذج التي تعتمد على حرية السوق ومن ثم فأن السجال القائم على المفاضلة المطلقة بين حرية السوق وتدخل الدولة هو خاطئ وغير مفيد.

لقد برهنت التجارب التاريخية، ان نماذج تدخل الدولة غير قابلة للاستمرار على المدى الطويل وقد فشلت عملياً، كما ان السوق وآلياته لا تراعي مصالح الفقراء ولا تحترم متطلبات تجديد البيئة ومن ثم لا يمكن ان تكون هي الأخرى قابلة للاستمرار على المدى الطويل، لذا فالتنمية البشرية تعترف بشرعية الدور التنموي لقوى السوق وان التدخل الحكومي ينصب على توفير السلع والخدمات الضرورية التي يعجز القطاع الخاص عن تقديمها والتي لا تخضع لمبدأ الاستبعاد ولا لمبدأ المنافسة في الاستهلاك، مثل الأمن والدفاع[١] وعلى تصحيح الاختلالات التي قد تتسم بها الأسواق[٢] وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر[٣] وكرامة العيش وسلامة البيئة[٤].

كما يرى البعض ان تحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية والتي تتطلب رسم سياسات واضحة من قبل الدولة والارتكاز على المجهودات الرسمية للدولة، إضافة الى الاعتماد على المجتمع (المجتمع المدني)، على ان يتم وفق تحرك علمي من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق الهدف المأمول والانتقال وفق الممكن من اللامرغوب الى المرغوب فيه[٥].

ويستنتج مما تقدم أنه لابد من إيجاد آليه مناسبة لتحقيق التوازن بين حرية السوق وتدخل الدولة.

ولتحقيق حاله التوازن هناك بعض الأمور التي يتوجب على الدولة القيام بها في حالة فشل السوق ويمكن تلخيص اهمها[٦]:

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٨)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص٨٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠١)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ص٩٣.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص٩٤.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص١.

(٥) عبد المنعم شوقي،" تنمية المجتمع وتنظيمه"، مكتب القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٩١، ص٤٣.

(٦) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية،٢٠٠٢/٢٠٠٣ ص٢٣٥-٢٣٨.

١. عدم وجود اتفاق قاطع بين الاقتصاديين والمفكرين حول الدور الذي يجب ان تقوم به الحكومة في اقتصاد السوق، فالدور الذي تقوم به الحكومة في دول نامية تتبع اقتصاد السوق تختلف عن الدور الذي تقوم به الحكومة في دولة متقدمة، ومع ذلك توجد مساحات مشتركة واسعة تشترك فيها هذه التقسيمات للدور الذي يجب ان تقوم به الحكومة في ظل اقتصاد السوق.
٢. دور الحكومة في ظل اقتصاد السوق الحر ينحصر في علاج مظاهر فشل السوق لذلك فان هذا الدور يشتمل على تهيئة البيئة الاقتصادية للنمو والتدخل لتحسين توزيع الدخل والعمل على الاستقرار الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل والإجراءات اللازمة لمواجهة الاحتكار والاضطلاع بحماية البيئة والصناعات الناشئة، بالإضافة الى تقديم السلع العامة.
٣. التدخل الحكومي لا يكون مبرراً عند وجود مظاهر عدم كمال السوق، الا اذا كانت منافعه تفوق تكاليفه وبشرط عدم الإخلال بميكانيكية السوق الحر قدر الإمكان.
٤. من المستحسن ان تقتصر برامج الرفاهية على الفئات غير القادرة على العمل من الأطفال وكبار السن، اما الفئات الأخرى المستحقة للدعم فيتم اعانتها عن طريق رفع قدرتها على العمل من خلال دعم التعليم والصحه والتدريب ودعم الاجور لدى القطاع الخاص.
٥. لا يتعين ان تقتصر جهود الحكومة في تحقيقها للاستقرار الاقتصادي على استخدام سياسات الطلب فقط وانما يجب ان تمتد الى سياسات العرض التي تحفز على تحسين الإنتاجية وتنويع هيكل الإنتاج.
٦. يتعين على الحكومة ان تتبنى مفهوم التنمية المستديمة، لان الدراسات التطبيقية أثبتت ان التشريعات الحكومية والتمسك بتنفيذها تعد اداة فاعلة في تنظيف البيئة من التلوث الناتج عن الآثار الجانبية لأنشطة السوق، على ان لا يخل بميكانيكية السوق.
٧. ان من مهام الدولة ان تقوم بتقديم السلع العامة عند المستوى المرغوب اجتماعياً لان اقتصاد السوق لا يقوى عليها، ومن اهم هذه الأنواع غير التقليدية للسلع العامة هي حماية الطفل وتقديم المعلومات المتعلقة بالصحة والسلامة العامة والاضطلاع ببرامج البحث والتطوير والتدريب في المجالات التي تخدم جمهور صغار المنتجين الذين لا تتوفر لديهم القدرة على عمل ذلك.

ثالثا: بين الأسباب والنتائج.

يرى البعض ان النتائج المتولدة عن التنمية الاقتصادية بعضها ايجابي والبعض الآخر سلبي، أي ان التنمية سلاح ذو حدين، فالجوانب الايجابية للتنمية تضمن التقدم المادي والتكنولوجي الكبير وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الترابط بين أنحاء العالم بفضل ثورة

المعلومات والاتصالات، اما الجوانب السلبية، فان التقدم العلمي السريع المصاحب للتنمية يؤدي الى تطوير وسائل الإشباع لان الإنسان مهما بلغ مستوى في درجة الرفاهية فانه يكون وبصورة دائمة بحاجة الى التغيير والتبديل لان ما يمتلكه اليوم سرعان ما يصبح قديماً غداً، مما يؤدي الى زيادة الإنفاق والتبذير، لذا فأن أنماط الاستهلاك تلعب دوراً مهماً في تحقيق التقدم البشري أو عرقلته(١).

كما ان سرعة التقدم التقني للدول المتقدمة تؤدي الى زيادة تبعية الدول النامية لها لعدم أللحاق بها فيما يتعلق بالتقدم التقني مما يؤدي الى لجوئها الى الاقتراض لاستيراد تلك التكنولوجيا من الخارج، إضافة الى تدمير البيئة وما يصاحبها من تلوث والتي تحد من إمكانية استمرار التنمية(٢).

وان نماذج النمو والتنمية التقليدية تفرز نتائج سلبية كمشكلات بيئية أو التميز ضد المرأة أو أزمة اجتماعية، وان هذه النتائج السلبية باتت من المسلمات عند تبني هذا النموذج، لان الهدف الأساسي للنموذج الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح ممكن للمستثمر عن طريق بيع السلع بأثمان تزيد كثيراً عن نفقة الإنتاج، لذلك فالقانون الأساسي يتضمن هدفاً واضحاً هو تعظيم الربح بالأساليب الإنتاجية التي تحقق اقل نفقة ممكنة حتى وان كانت على حساب الاعتداء على البيئة واستنزافها، إضافة الى وجود قدر من القوى العاملة في النظام الرأسمالي في حالة بطالة، والبطالة تؤدي الى انعدام أو نقص الدخل، ومن ثم تخلق الفقر الذي يسبب مشكلات بيئية كثيرة(٣)، لأن الفقراء يعيشون في أماكن بيئية هشة لا تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب ولا توجد خدمات الصرف الصحي وغيرها مما يؤدي الى تلوث البيئة وزيادة مشكلاتها.

وفي ظل التطورات التي تحققت بالاقتصاد الرأسمالي ظهرت الشركات الاحتكارية والتي من سلبياتها تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد وإضعاف سلطة الدولة لحساب مصلحة الشركات متعددة الجنسيات(٤).

إضافة الى تحكمها في الكميات المنتجة من السلع والخدمات وفي التكنولوجيا المطبقة وفي الإثمان فجعلت هذه الشركات تنظيم الربح من خصائصها الذاتية وتحميل المجتمع الخسائر الناجمة عن تدمير البيئة والبطالة والفروقات الاجتماعية، والأكثر من ذلك تستغل البيئة للتخلص

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٨)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١.

(2) Goulet, Donis Development Creator and Destroyer of Values, World Development, vol.20, no.3. 1993, pp.472-475

(3) Human Development Report 1992 .pp.19-20

(٤) لورنس يحيى صالح الكبيسي،" التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية" ، رسالة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٧٢.

من النفايات بحجة ان هناك صعوبة الاستجابة للاعتبارات البيئية التي من شانها ان تضعها في وضع تنافسي سيء مع الشركات الأخرى[١].

ان النظام الرأسمالي يقتصر اهتمامه على الإنتاج والاستهلاك دون النظر الى العواقب الاجتماعية والبيئية التي تضر المجتمع كله، وأضرارها لا تدخل ضمن حسابات السوق، فالسلع الاقتصادية لا تستهلك تماماً ولا تختفي باستعمالها، وفي هذا الصدد يتصرف بها اما بإعادة استخدامها في صورة أخرى، او التخلص منها نهائياً في البيئة الطبيعية المحيطة بها، كذلك الحال بالنسبة للسلع التي تتحول بالاستعمال من المادة الصلبة الى سوائل أو غازات، فكافة أوجه الاستهلاك تخلق المخلفات الضخمة.

الأمر الذي يترتب أضراراً بيئية واجتماعية جسيمة لا تقف عند استنزاف الموارد، وانما تمتد الى توليد غازات وإصدارات يتحول ما يزيد منها على القدرة الاستيعابية الطبيعية للبيئة الى مواد ضارة شديدة الأذى بالتركيبة الدقيقة لها[٢].

وينطبق الحال على النظام الاشتراكي السابق والذي من خصائصه إشباع الحاجات الاجتماعية بغض النظر عن تحقيق الربح الا ان المشكلات البيئية في أوربا الشرقية ليس أحسن حالاً من أجزاء أخرى من العالم، حيث ان التطبيق الفعلي لهذا النظام سرعان ما كشف عن وجود مشاكل التلوث الحاد الذي أصابت الموارد الطبيعية، فمستويات الغبار والدخان وثاني اوكسيد الكاربون في بعض المدن الاشتراكية يرثى لها، كما ان معظم الأنهار في أوكرانيا وبولندا على سبيل المثال، ملوثة تلوثاً شديداً بالأملاح والنفايات المنبعثة من مناجم الفحم[٣].

نستطيع القول ان تلوث البيئة يرتبط بالنشاط أياً كان النظام الذي يمارسه، فقد أدى النظام الرأسمالي الى مشكلات بيئية خطيرة وبالمقابل افرز النظام الاشتراكي مثيلات لها لا تقل خطورة عنها.

أما وجهة نظر مفهوم التنمية البشرية فأنها تسعى الى تقوية النتائج الايجابية وتجاوز سلبياتها عن طريق تقوية القدرات البشرية وتعزيز وتوسيع خياراتهم وتكوين رأس المال الاجتماعي باهتمامه بالعنصر البشري كهدفاً ووسيلة بالتركيز على تعليمه وتأهيله وصحته وعمره.

---

(1) Lester.R.Brown, Lounching the Environmental Revolution state of the world, 1992, world watch institute, pp. 272-274.

(٢) د. السيد احمد عبد الخالق،" المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي" ،المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان، ١٩٩٦، ص٦٢-٦٥.

(3) Gordon Hughes; cleaning up Eastern Europe, F & D.vol.29.n.3.september 1992 .pp.16_19.

رابعاً: البعد الاجتماعي

من الأمور المهمة الواجب اتخاذها عند العمل على تحقيق التنمية هو عدم حدوث اضطراب اجتماعي وإفساد القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية المرغوبة أو ان تتم على حساب الإطار الحضاري للمجتمع كأن يكون هدف التنمية هو السعي المادي دون مراعاة جوانب العطف والعون المتبادل والتكافل الاجتماعي أو على نطاق البيئة الاجتماعية الأوسع أو على حساب القيم الأخلاقية مع ضرورة مراعاة احتفاظ المجتمع بإرثه الحضاري والثقافي وخاصة الايجابي منه.

ان مفهوم التنمية البشرية يعني إجراء نهضة شاملة ولا تتوقف عند حد النمو الاقتصادي ومع ذلك فإن التنمية الاقتصادية التي تتخذها الصيغ الرأسمالية المختلفة كانت قاصرة على تلبية متطلبات تصحيح الهياكل الاقتصادية ثم اتجهت الى ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي بعد ان تعرض الكثير من التجارب التنموية للإحباط، وفي ظل الثورة التكنولوجية اتجه تفكير الدول المتقدمة نفسها تدخل طوراً جديداً للنمو عن طريق تحديث النظم الرأسمالية بما يمكنها الانطلاق نحو القطاعات المستجدة بحكم انها تقود التنمية وحتى وان ترتب على ذلك أضراراً اجتماعية والتي لم يعد أمراً خافياً على أحد، لذلك يرى البعض لابد من الاهتمام بالبعد الاجتماعي واعتماد قاعدة بناء التنظيم المجتمعي أو ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعي[١]، أساساً للتنمية الشاملة بدلاً من التركيز على تعديل الهياكل الاقتصادية وان هذه المقاربة الاجتماعية للتنمية نشطت خلال العقد الأخير من القرن العشرين حيث اختزلت في معالجة المشاكل التي أفرزتها المقاربة الاقتصادية التي جرى التسليم بها، فإن التعامل الواعي مع البعد الاجتماعي يحقق مكاسب الأخذ بمعالم الطور الاقتصادي السائد دون تحميل الخسائر التي تفرزها سلبياته، ومن ثم لابد من رد الاعتبار للبعد الاجتماعي عن طريق تصحيح الآثار السلبية التي تترتب عليها[٢].

اما فيما يخص العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والتلوث البيئي ينظر البعض إليها من ثلاثة زوايا، الأولى، العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والمخلفات والنفايات الناتجة عنها، والثانية، المتغيرات الطارئة في البيئة نتيجة هذه المخلفات والثالثة، التكلفة الاجتماعية المتعلقة بهذه المتغيرات في البيئة الطبيعية[٣].

---

(1) Tariq Banuri،sustatinable Human Development (New youk), united nations Development porogramme,1994, pp.17-21.

(٢)محمد عابد الجابري ومحمد محمود الامام،" التنمية البشرية في الوطن العربي، الابعاد الثقافية والمجتمعية" ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (٢) نيويورك، الامم المتحدة، ١٩٩٥، ص١٤٧-١٥١.

(٣) د. عبد الله الصعيدي،" الاقتصاد والبيئة، دراسة في بعض الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة" ، دارالنهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٨.

اما مفهوم التنمية البشرية المستدامة يتميز بكونه يدمج البعد الاجتماعي بقوة مع سيرورة التنمية، وبالتالي فهو لا يتضمن العمل على تمكين الأفراد وتوسيع خياراتهم[١] فحسب، بل يشتمل أيضاً على المجموعات الاجتماعية والمجتمع ككل وليس الأفراد ولا يمكن فهم الاستدامة الا باعتبارها هدفاً مجتمعياً.

ويستخدم المفهوم الجديد مصطلح القدرات الاجتماعية[٢] بدلاً من رأس المال الاجتماعي وهذا التميز يشير الى كون مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على إعادة إنتاج الرأس المال الاجتماعي باعتباره أحد مدخلات الإنتاج، بل هو يهتم بإعادة إنتاج المجتمع كله بما يشتمل كل أنواع الأنشطة البشرية عن طريق رفع قدرة الموارد البشرية وتنميتها من خلال الاستثمار بها في التعليم والصحة والتدريب لرفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي بما فيه الدور البالغ الأهمية التي تقوم به المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي[٣]. والتأكيد على دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال وضعها للسياسات اللازمة لمكافحة الفقر.

ويركز المفهوم الجديد على التعاون بدل التنافس للحاق بالمجتمعات الصناعية المتقدمة التي نمت الهوة الواسعة بينهما أي بين (الشمال الغني والجنوب الفقير) ويتعاظم الثراء في الشمال وزيادة الفقر في الجنوب، حيث تعكس موشرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، هذه الحقيقة[٤] .

ومن أسباب اتساع هذه الهوة بين القطبين هو عدم التعاون من قبل القطب الشمالي وعدم الوفاء بالتزامها بتوفير التمويل اللازم كمساعدة مالية بنسب معينة من ناتجها الوطني الإجمالي الى الدول النامية، كما لم توفر قدر كافي من المعرفة والتكنولوجيا لها، أو تقليل تكلفة خدمة الدين المقدمة من مؤسسات مالية أجنبية الى البلدان النامية، ان فقدان هذا التعاون أدى الى عدم تحقيق قدر كاف من النمو والتنمية الاقتصادية والبشرية[٥].

وركزت تقارير التنمية البشرية الصادرة من الأمم المتحدة على هذا التعاون، حيث أكدت أهمية العولمة في العملية التنموية، الا انه دعت الى عولمة ذات وجه أنساني بعيداً عن

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(١٩٩٢)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص٢.

(٢) جورج القصيفي،" التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في ندوة التنمية في الوطن العربي" ، القاهرة، ص٢٢.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص٩٤.

(٤) د. عدنان ياسين،" التنمية المستدامة بين أيديولوجية الشمال ومازق الجنوب" ، رؤية سوسيولوجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد التاسع، السنة الثالثه ، ٢٠٠٠، ص٨.

(٥) د. تيسير الناشف،" مفهوم النظام الانساني العالمي الجديد لم يحقق" ، مقال منشور على الانترنيت، موقع ديوان العرب، ٢٠٠٨ www.diwan alarab.com?spip.ph? article10767_26k

الاستغلال مؤكدة على أهمية البشر وليس الأرباح فقط[١]، وعلى استخدام التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية وتحسين أوضاع البشر[٢]، وعلى الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمأوى والعمل.

خامساً: الديمقراطية والمشاركة.

ان مفهوم الديمقراطية تعرض لكثير من التطور والتبديل بمرور الزمن ولكن يكاد يتفق المعاصرون على تعريف الديمقراطية المعاصرة بأنها (منظومة آليات محايدة لتداول السلطة وممارستها على أساس الاختيار الشعبي أو الانتخابات)[٣].

وللديمقراطية خصائص يمكن تحديدها بما يلي[٤]:

١. الديمقراطية منهج وليست عقيدة:

الديمقراطية منهج لضبط السلطة في المجتمع لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها، وهي أبعد من ان تكون عقيدة شاملة فهي منهج تقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية في إدارة أوجه الاختلاف في الآراء بشكل سلمي، وعندما تحرر الديمقراطية منهجها في الحكم من الجمود، تصبح منهاجاً عملياً وواقعياً يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبارات الدينية والتاريخية والثقافية.

٢. الديمقراطية المعاصرة ممارسة دستورية:

ان الممارسة الديمقراطية ليست منهجاً مقيداً بدستور والشرائع الدينية بل القيم التي يجلبها المجتمع وتحقيق النتائج التي يرغب بها من خلال نظام الحكم الديمقراطي على انها تراعي المبادئ الديمقراطية وتكفل عمل المؤسسات الدستورية المنبعثة عن تلك المبادئ، وهناك شرطا لتحقيق الديمقراطية الدستورية هما، أولهما تحقيق مبدأ المساواة السياسية بين المواطنين، وثانيهما التوصل الى صيغة دستور ديمقراطي يراعي اعتبارات مختلف شرائح المجتمع.

---

(1) Human Development Roport(1999).p.1

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠١)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ص١.

(٣) محمد عبد الجبار الشبوط،" الاسلام والديمقراطية– لقاء ام فراق، الديمقراطية للجميع" ، سلسلة منظمة الاسلام والديمقراطية، كراس رقم (١)، بغداد، ٢٠٠٤، ص٣.

(٤) علي خليفة الكواري،" قراءة اولية في خصائص الديمقراطية" ، مركز دراسات الوحدة العربية، كراس رقم (٥)، بيروت، طبعة ثانية، ٢٠٠٢، ص٥–٢٠.

ان معظم الدول الغربية تتخذ من الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري وسيلة للتعرف على حاجات المجتمع وأرائه في القضايا العامة والهامة لتقوية البيئة السياسية لاعتمادها على النظام الديمقراطي في الحكم، فتكون هذه الآراء والأفكار هادياً للقيادة السياسية في سلوكها في كثير من الأحيان وزيادة التفاعل بين المجتمع والمركز، اما الدول النامية فالأمر يختلف لأن معظم أجهزة الحكم لا تستند الى القاعدة الشعبية وغياب التقاليد الديمقراطية للأسباب التالية[١]:

أ. ضعف البناء القانوني وغموضه وتحيزه وبالقدر الذي يحول دون تمثيله لقاعدة العدالة كفاية مثلى لحركة المجتمع.

ب. الفراغ الفكري مما يؤدي الى عدم الانتماء وعدم تحقيق طموحات الشعب.

ج. تفكك النظام الاجتماعي وتعدد أنماط الولاء وضعف الوحدة الوطنية بسيطرة فئات من المجتمع وبتحقيق مصالحها دون النظر الى صالح الفئات الأخرى.

د. ضعف مجالس الأمة لأنها لا تختار بطريقة سليمة، لذلك تنعدم الثقة بين الأعضاء في هذه المجالس وأفراد المجتمع.

هـ. عدم العمل بالدستور وتعطيله أحياناً أو تعديله وفقاً لطموحات فردية.

ولإرساء الأسس الديمقراطية في الدول النامية لابد من عمل ما يلي[٢]:

أ. زيادة مشاركة الشعب في وضع الخطط التنموية وتوعيتهم بطرق الاتصال المختلفة والذي سينعكس إيجابياً على المجتمع.

ب. تقليص التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة.

ج. اعتماد وسائل جيدة لزيادة فعالية المؤسسات في هذه الدول ولاسيما زيادة تمثيل المواطنين في مجالس الأمة لتزيد من ثقة المواطنين بقوة المؤسسية.

د. تدريب الملاكات واختيار عناصر مؤهلة قادرة على استقطاب المشاركة الشعبية في الميادين المختلفة ووضع أوليات خطط التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ان التنمية البشرية تتيح للناس المشاركة الكاملة في القرارات والآليات المتعلقة بحياتهم ومصيرهم لغرض الوصول الى خيارات أوسع وفتح مجالات عمل جديدة عن طريق المشاركة والسماع الى وجهة نظر جميع المعنيين في هذه القرارات المعبرة عن مصالحهم، لذا فإن هذه القرارات والآليات يجب أن

---

(١) ابراهيم ياسين الخطيب واخرون، "التنمية في الوطن العربي، مكتبة السراء العلمية"، الطبعة الاولى، ١٩٨٩، ص١٨٤_١٨٥

(٢) المصدر نفسه، ص١٨٥

لاتصاغ في غيابهم وضرورة تقوية هذه المشاركة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني المؤثرة في عملية صنع القرارات باتجاه مصالح الجماعات(١).

فإن التنمية تتحقق بمدى الارتباط بنوع الأفكار التي تتبناها القوة البشرية ومدى الحرية المتاحة ومدى ما تتمتع به من مشاركة فعالة في مجتمعاتها بما يسمح برسم سياسات إستراتيجية تسعى للقضاء الكامل على الأمية والأمراض المتواطنة وتحسين الصحة العامة وتطوير القدرات الإبداعية عن طريق إعادة النظر في التعليم من حيث سياسته وبنائه ومحتواه وأهدافه ساعية الى التطوير المستمر للقدرات وخلق المهارات الجديدة التي تزداد حاجة المجتمع اليها مع تزايد سرعة التطور العلمي والتقاني لضمان الاستثمار الامثل لها(٢).

ولتحقيق التنمية البشرية يتطلب الاعتماد على القدرات الذاتية وبخاصة قدرة البشر المنتجين على ان تراعي الخصائص الذاتية للوحدة الاجتماعية الإنتاجية والعمل على صيانة حقوق المواطنين ودعمهم في العمل والمشاركة في الثروة والسلطة وفي التعليم والمعارضة للنظم الحاكمة، وعلى ان تراعي إستراتيجية تساعد على مشاركة القواعد بفاعلية في التخطيط للمشروعات الفاعلة ومتابعة توزيع عوائدها وإشباع الحاجات الأساسية للبشر وأذا ما أحسن التخطيط له قد يعالج كثير من مساوئ البيروقراطية المركزية(٣).

وتتمثل إستراتيجية الحاجات الأساسية في سد هذه الحاجات للجميع بقدر تعلق الأمر بالحاجات المادية كالطعام والملابس والمأوى والوقود، كذلك الحاجات الاجتماعية كالتعليم والحقوق الإنسانية من خلال ما يسمى (بالمشاركة) في الحياة الاجتماعية عن طريق العمل والالتزام السياسي(٤).

ان التأصيل النظري للتنمية البشرية تركز على إدماج التفاعلات الاقتصادية بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والبيئية، علاوة على تأكيد مشاركة الجماهير في الاختيار والتخطيط والمتابعة من خلال(٥):

أ. أعطاء التنمية البشرية الاهتمام الكافي بالتطوير الموازي في النسق ألقيمي المجتمعي وبآليات المشاركة الواسعة للجماهير على ان لا تكون تلك المشاركة وحيدة الطابع بل هي أقرب الى

---

(١) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة ولتنميةالبشرية لمستدمة في الوطن العربي ،طبعة اولى،دار دجلة،الاردن،٢٠٠٨، ص٥٤

(٢)مركزدراسات الوحدة العربية، التنميةالعربية،مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٩، ص٤٦.

(3) Human Development Report (2002).p.1.

(٤) ويستر اندرود،" مدخل لوسيولوجية التنمية" ، ترجمة حميد يوسف، بغداد، دار الشؤون الثقافية. ١٩٨١، ص٤٥.

(٥) عبد الباسط عبد المعطي،" في التنمية البدلية" ، دراسات وقضايا، مصدر سابق، ص٢٧.

مداخل تنموية حقيقية على مستوى المحليات ووحدات الإنتاج لخلق قواعد سلوك جديدة مع السياق العام للتنظير الكلي.

ب. المطلوب المشاركة بفاعلية في الحوار الدائر حول مقولات التنمية البشرية وما قد يبنى عليها من استراتيجيات وحزم للسياسات على ان يقوم بإدارتها مفكرون متعددو التخصص في تفاعل نظري مبدع.

ج. كما يتطلب المشاركة في الحوار حول تنويع مؤشرات التنمية وتأصيل حقيقة العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية للدول النامية والآثار الاجتماعية والبيئية من ناحية أخرى.

ويمكن القول ان التنمية البشرية تتحقق عن طريق المشاركة الواسعة للجماهير في العملية التنموية وبوجود أنظمة حكم ديمقراطية تعزز هذه التنمية[١].

سادساً: الحرية:

وتعني الحرية أن يكون للإنسان حق اختيار الحياة في التأمل والتفكير الروحي والحرية السياسية وحرية التعبير والمساواة في الفرص وحرية سيادة القانون، أي القبول بفكرة الحرية البشرية، لذلك تستلزم الحرية نطاق أوسع من الاختيارات للمجتمعات ولأعضائها والحد من التعقيدات الخارجية لتحقيق الهدف المنشود في التنمية، كما تشمل الحرية على العتق والتحرر من الرق الاجتماعي والجهل والبؤس والمؤسسات غير السليمة والمعتقدات الخاطئة لتعظيم الحرية، لاختيار راحة اكبر وان يعيشوا حياة أفضل[٢].

وتبرز الحرية كفكر جوهري ومركزي في عملية التنمية للإنسانية كونها حق أصيل في العيش الكريم مادياً ومعنوياً وجسدياً وروحياً، لذلك يترتب على ذلك[٣]:

١. عدم التميز والمساواة بين البشر باعتبار مفهوم التنمية شاملاً للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والقومية واللغة والجنس.

٢. اتساع مفهوم التنمية ليشمل الجوانب المعنوية مثل الحرية واكتساب المعرفة واحترام الكرامة الإنسانية وحق التمتع بالجمال، لذلك فان التنمية تتطلب تنمية القدرات البشرية لتحقيق الرفاه

---

(١) د. علي نصار، التفاعلات البيئية الاقتصادية وتخطيط التنمية في الاقطار العربية " ، مصدر سابق، ص٨٨-٨٩.

(٢) ميشيل تودارو،" التنمية الاقتصادية" ، ترجمة د. محمود حسين حسني و د. محمود حامد محمود، مصدر سابق، ص٥٧-٥٨.

(٣) عبد الحسين شعبان،" العرب والتنمية" ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، تقرير منشور على الانترنيت، ٢٠٠٨. www.dctrs.org/3314.htm.

والتوظيف العقلاني للقدرات البشرية أي انها تنمية شاملة وليست فقط تلبية الحاجات الأساسية للبشر.

وتتضمن التنمية البشرية تنشيط شبكات الضمان الاجتماعي لحماية أشد الناس فقراً، والحرية السياسية، والتنمية الاجتماعية، التحولات ذات النفع المتبادل، أي بمعنى ان هذا الخيار في التنمية أساساً عمليا في توسيع الخيارات للحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، كما أن مسألة توسيع نطاق الحريات تتضمن كلا من الغاية الأولية والوسيلة الأساسية أو الدور التأسيسي والدور الاداتي للحرية في التنمية(١).

ويوضح امارتيا سين، ان التنمية – التطور – ذات أهمية في عصر المعلومات وعالم المعرفة عن طريق تأسيس بنى تحتية لها شروط عصرية، مؤسسات، سياسات، تشريعات، تنظيمات مدنية، شبكات، اتصالات، بحوث وتطوير، تمكين بشري للرجل والمرأة، اذ يقرر (ان التنمية – التطور، عملية تطور إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، المؤسسات التشريعية، الأحزاب السياسية، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات القضائية، المؤسسات الإعلامية والتعليمية_ يتحقق أسهامها في الواقع من تأثيرها في دعم وتعزيز القدرات _الحريات الفردية للإنسان طفلاً، وامرأة أو رجلاً)(٢).

ومفهوم التنمية البشرية يؤكد على الحريات مضيفاً بذلك دعماً آخر يعزز ديمومة التنمية البشرية واستمراريتها ليكون أكثر تطوراً ونضجاً حيث أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحريات التالية(٣):

١. التحرر من التميز حسب الجنس والعنصر.
٢. التحرر من الخوف والتهديدات المتعلقة بالأمن الشخصي والتعذيب والاعتقال التعسفي.
٣. حرية الفكر والكلام والاشتراك في صنع القرار.
٤. التحرر من الفاقة.
٥. حرية تنمية امكانية البشر وتحقيقها.
٦. التحرر من الظلم ومن انتهاكات سيادة القانون.
٧. حرية مزاولة العمل الكريم دون أي استغلال.

---

(١) امارتيا سن، "التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة، العدد (٣٠٣)، ٢٠٠٤، ص٤٩-٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٨-٩.

(3) HumanDevelopment Report(2000).p.l.

جدول (٢٦)

السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه وصرف صحي محسنين

الدولة	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحي محسن			السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مياه محسنة		
	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤
قطر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الامارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠	٩٨	–	–	١٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٩٧	٩٧	–	٧١	٧٢	–
عمان	٨٣	٨٩	–	٧٧	٧٩	–
المملكة العربية السعودية	–	–	–	٩٠	–	–
لبنان	–	٩٨	٩٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تونس	٧٥	٨٠	٨٥	٧٧	٨٢	٩٣
الاردن	–	٩٣	٩٣	٩٨	٩١	٩٧
فلسطين	–	٧٦	٧٣	–	٩٤	٩٢
الجزائر	٨٨	٩٢	٩٢	٩٥	٨٧	٨٥
الجمهورية العربية السورية	٧٦	٧٧	٩٠	٧٩	٧٩	٩٣
مصر	٥٤	٦٨	٧٠	٩٤	٩٨	٨١
المغرب	٥٧	٦١	٧٣	٧٥٦	٩٨	٨١
السودان	٣٣	٣٤	٣٤	٦٤	٦٩	٧٠
جيبوتي	٤٨	٥٠	٨٢	٧٨	٨٠	٧٣
اليمن	٢١	٣٠	٤٣	٦٩	٦٩	٦٧
العراق(*)	–	–	٩٢,٥	–	٨٣,٣	٨٣,٣
البلدان النامية	٣٣	٤٨	٤٩	٧٠	٧٩	٧٩
الدول العربية	٦١	٦٦	٧١	٨٣	٨٤	٨٦
العالم	٤٣	٥٨	٥٩	٧٥	٨٣	٨٣

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، ص٢٤٠-٢٤٢.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ص٢٤٠-٢٤٢.

(*) فيما يخص بيانات العراق، مستقاة من مصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، المطابع المركزية الاردن، ص٥٣.

جدول (٣٠)

نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في العراق لسنوات الدارسية ١٩٩٠/ ١٩٩١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧

السنة / المؤشر	١٩٩١/ ١٩٩٠	١٩٩٤/ ١٩٩٥	١٩٩٥/ ١٩٩٦	١٩٩٦/ ١٩٩٧	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤(*)	٢٠٠٦/ ٢٠٠٥	٢٠٠٧/ ٢٠٠٦
نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الابتدائي	٧٩,٥	٨٠,٥	٨١,٣	٨١,١	٨٠,٥	٨٠,٢	٨٠,٠	٧٩,٢	٧٨,٨	–	٨٥,٥	٧٩	٧٩
نسبة البنات الى البنين في مرحال التعليم الثانوي	٦٤,١	–	٦٤,٣	٦٣,٦	٦٤,٥	٦٤,٣	٦٢,٥	٦٣,٤	٦٤,٢	–	٧٠,٨	٦٩	٦٩
نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الجامعي	٥٠,٩	٥٢,١	٥٠,٦	٥١,٠	٦٠,٠	–	٥١,٦	٥٣,٣	٥٢	–	٦٣,٣	٦٧,٥	٧١,٣
نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم العالي	٢٥,٣	٣٦,٤	٤٦,٥	٣٩,٩	٤٦,٩	٥٣,٧	٥١,٧	٥٣,٠	٤٩,١	–	٥٤,٠	٥٦,٧	٥٩٤

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للاحصاء واتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية / ٢٠٠٧/ بغداد / تموز ٢٠٠٨.

الفصل الثاني
واقع الاقتصاد العراقي
وحال التنمية البشرية في العراق

- **المبحث الاول: الاقتصاد العراقي – التطورو السمات.**
- **المبحث الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في العراق.**
- **المبحث الثالث معوقات التنمية البشرية في العراق.**

تمهيد:

يمتاز العراق بوفرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وثروة طبيعية هائلة، خاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي، ويمكن وضع الاقتصاد العراقي في مقدمة اقتصاديات المنطقة ولاسيما الاقتصاديات العربية سواء في توافر الموارد البشرية والقوة العاملة المؤهلة والمدربة تدريباً جيداً أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي تجاوز الثلاثة الآف دولار قبل عام ١٩٨٠، وكان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات غير مسبوق لها خلال عقد السبعينات، إذ كان ينمو بمعدلات سنوية١١،٧% تقريباً، الا ان دخول العراق في حربه مع إيران ومن ثم حرب الخليج الاولى، وما ترتب عليها من فرض حصار، وضع الاقتصاد في إطار مغلق نتج عنه تدمير للبنى الارتكازية الرئيسية وتباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي، وانخفاض الصادرات كإحدى أدوات التنمية الاقتصادية، وسيادة معدلات عالية من التضخم وعجز في ميزانية الدولة، واندثار رأس المال الثابت، مما أنعكس على ممكنات التنمية البشرية والتي وصلت مؤشراتها الى حدها الأدنى.

المبحث الاول: الاقتصاد العراقي – التطور والسمات

اولاً: الاقتصاد العراقي – التطور التاريخي

مر الاقتصاد العراقي بمراحل عديدة تباين وأختلف تبعاً لطبيعة أنظمة الحكم التي تعاقبت على إدارته، وسنحاول في هذا المبحث بيان تطور الاقتصاد العراقي بحسب منهجية الأنظمة والتغيرات السياسية التي مر به، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

١. الاقتصاد العراقي – قبل الحرب العالمية الأولى.

لقد خضع العراق لسلطة الإمبراطورية العثمانية، طيلة أربعة قرون منذ بداية القرن السادس عشر حتى بداية القرن العشرين، حيث سلاطين الإمبراطورية العثمانية وولاتهم متفردين بالحكم المطلق في الأقاليم الخاضعة لسلطتهم، وقد أشعلوا حرباً ضارية مع إيران من أجل الاستيلاء على العراق، مما دمر الاقتصاد، وان وقوع العراق في الطرف الأقصى للإمبراطورية المترامية أدى الى انعزاله عن المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه الدولة[١].

ولم يحدث في العراق حتى أواسط القرن التاسع عشر أي تطور أقتصادي، الا ان الدولة العثمانية اتخذت بعد مدة بعض الإجراءات الإصلاحية في الإدارة، كان الهدف منها تعزيز سلطة الحكومة المركزية، وقد ساعد افتتاح قناة السويس (١٨٦٩)[٢] على انضمام العراق الى السوق العالمية، مما هيأ إمكانيات جديدة لتطور الاقتصاد والثقافة في البلاد، غير أن هذا الأمر أدى من جهة أخرى الى زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي، وتحويل العراق الى ممول للسوق العالمية بالمواد الخام وتكبيله بالقيود الاقتصادية والسياسية لتلك السوق.

ومن خلال تتبع الاقتصاد العراقي تاريخياً، وبالأخص أواسط القرن التاسع عشر، نلاحظ أن الصناعات الحرفية المحلية (النسيج والجلود) تفي باحتياجات السوق العراقية، وان قسماً منها يصدر الى أقطار الشرق الأوسط وبالأخص إيران، وبافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، أخذت البضائع الأوربية من المنسوجات الصناعية تزداد الى الأسواق العراقية، وقاومت صناعة النسيج المحلية ضغط الصناعات الأجنبية بعض الوقت، لأن الأخيرة كان عليها أن تدفع تكاليف النقل، إضافة الى ذلك فإن على الصناعة الأجنبية أن تتغلب على نمط المستهلكين المحليين الذين تطبعوا على استهلاك المنتجات المحلية وخاصة البضائع الحريرية ذات الجودة العالية، وأمام

---

(١) سعيد عبود السامرائي، "مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي"، مطبعة القضاء في النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٩٧٣،ص٤١

(٢) المصدر نفسه، ص٤٠

ضغط المنافسة الأجنبية لاحقاً، فكان على صناعة النسيج اليدوية، اما أن تتطور أو أن تتلاشى تدريجياً، لذلك بذلت الجهود نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لاستيراد الأنوال اليدوية لتحل محل الأنوال المحلية خاصة بالنسبة لصناعة السلع الحريرية[١].

وحصل تطور في بعض الصناعات الاخرى اغلبها صناعات زراعية أو تعتمد في أنتاجيتها على بعض المواد الانتاجية الزراعية والحيوانية، كصناعة تحضير الصوف وتعليب التمور والدباغة، ففي عام ١٨٨٩ كانت هناك شركتان بريطانيتان لكبس الصوف بقوة البخار والماء وتحويله الى بالات جاهزة للشحن والتصدير[٢].

اما تجارة العراق في العصور القديمة، فقد شكلت جزءاً مهماً من التجارة الدولية، فحضارة بابل وأشور كانت من الحضارات الرئيسية التي سادت العالم القديم وكانتا تستوردان الذهب والفضة والأحجار الثمينة والقصدير وأواني البرنز والنحاس والأسلحة والعطور والتوابل والعاج والخشب، وتصدران التمور والمنسوجات والصوف والأثاث والحلي والخيل والخشب، وكان نطاق تجارتهما تشمل بلاد فارس وأرمينية وسوريا ومصر والحبشة واليونان والهند منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد[٣].

اما قطاع الزراعة، فكانت تمثل أهمية بارزة في الاقتصاد العراقي، إذ أن الأغلبية العظمى من السكان تعتمد على الإنتاج الزراعي من خلال استغلال الأراضي الزراعية في نهري دجلة والفرات، وكذلك على الثروة الحيوانية للبلد، الا ان الأراضي الزراعية كانت غير مستغلة بشكلها الأمثل، إذ قدرت (شيتمروخ) رئيس اللجنة الاقتصادية والتي زارت العراق للفترة(١٨٩٩-١٩٠٠)، أن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة سنوياً تتراوح بين ٢-٧% من مجموع الأراضي الزراعية[٤].

٢. الاقتصاد العراقي – بعد الحرب العالمية الأولى وحتى ١٤ تموز ١٩٥٨.

دخلت القوات البريطانية العراق بعد إعلان تركيا الحرب على الحلفاء في ١٩١٤/١/١٩، فاحتلت الفاو في ١٩١٤/١١/٦، والبصرة في ١٩١٤/١١/٢٢، وبغداد في ١٩١٧/٣/١١، ووضع العراق تحت الانتداب بعد قرار المجلس الأعلى للقوات المتحالفة في (سان ريمو) في ١٩٢٠/٤/٢٥، استناداً الى المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، واعترف بالعراق كدولة تحت الانتداب بموجب المادة

(١) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصاد العراقي ، المصدرالسابق ، ص٢٨

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩

(٣) المصدر نفسه، ص١٠

(٤) المصدر نفسه، ص٤١

(٩٤) من المعاهدة المذكورة، وفي عام ١٩٢١ تقرر تأسيس الدولة العراقية[١]، وتولى إدارة الحكم الملك فيصل الأول أحد ألأفراد البارزين في الأسرة الهاشمية.

وفي عام ١٩٢٤ وضع أول دستور للبلاد، وفي عام ١٩٣٠ انهت بريطانيا الانتداب على العراق وحصل على سيادته الوطنية في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢[٢].

أن أهم حدث طرأ على الاقتصاد العراقي هو اكتشاف النفط في العقد الأخير من القرن التاسع عشر[٣]، الا ان أول اكتشاف للنفط بكميات تجارية كان عام ١٩٢٧[٤].

وحصلت شركات النفط الأجنبية على امتياز من الحكومة العراقية والمتضمنة حقوق البحث والتنقيب ونقل النفط أو الغاز الطبيعي وبيعها وكانت هناك عدة شركات هي[٥]:

أ. شركة البترول التركية والتي حصلت على موافقة الحكومة العراقية على حق البحث والتنقيب سنة ١٩٢٥ ولمدة(٧٥) سنة، تدفع ٤ شلنات ذهبية عن كل طن من النفط ولمدة ٢٠ سنة وبعد ذلك تقدر الحصة على أساس القيمة السائدة في أسواق النفط، وفي سنة ١٩٢٩، غيرت الشركة أسمها الى شركة نفط العراق المحدودة.

ب. شركة نفط خانقين المحدودة وهي فرع من شركة دارسي (شركة النفط الانكليزية).

ج. شركة نفط البصرة والتي تأسست عام ١٩٣٨.

د. شركة نفط الموصل والتي تأسست عام ١٩٤٩.

واستناداً الى هذه الامتيازات تسلمت الحكومة العراقية مبالغ ثابتة لكل وحدة إنتاج والتي لم تتجاوز من الناحية العملية نسبة ٥% من عائدات النفط حتى ثورة الأسعار عام ١٩٥٢، ففي هذا العام تم الاتفاق على مناصفة الأرباح مع تسلم ما يزيد عن ١٢،٥% من الإنتاج الصافي والتي يمكن أن تبيعها الحكومة العراقية بأي سعر تشاء[٦].

---

(١) حكمت سامي سليمان،"نفط العراق – دراسة اقتصادية سياسية"، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، سلسلة دراسات (١٩٣)، ١٩٧٩، ص١٠٤.

(٢) د. محمد محمود الحبيب، "اقتصاديات العراق – دراسة تحليلية"، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص١٥-١٧.

(٣) حكمت سامي سليمان، مصدر سابق، ص٧.

(٤) اونر اولزو، "تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي" ، ترجمة مركز العراق للأبحاث شركة، دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٩.

(٥) سعيد عبود السامرائي، "مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي"، مصدر سابق، ص١٠٩-١١٤.

(٦) اونراولزو، مصدر سابق، ص٢٠.

اما مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والأيدي العاملة قبل عام ١٩٥٨، فقد كانت للزراعة أهمية بارزة في الاقتصاد العراقي عام ١٩٥٣ شكلت نسبة ٣٢،٦% من الناتج المحلي الإجمالي و٥٣% من نسبة عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية، يليها النفط الخام الذي شكلت نسبة ١٦،١% من الناتج المحلي الإجمالي، واستأثر قطاع الخدمات ٢١،٤% من إجمالي عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية على الرغم من أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي كانت ٧،٥%.

٣. الاقتصاد العراقي: بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠.

تميزت هذه السنين بسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تتماشى مع صيغة المرحلة الجديدة، أي مرحلة ما بعد الثورة، لذا اتخذت جملة من القوانين والقرارات التي تهدف الى التحول نحو الاشتراكية، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ في أيلول ١٩٥٨[١]، والذي استهدف القضاء على الاقطاع مع وضع حد أعلى للملكية الزراعية وإيجاد نظام تعاوني يوجه لخدمة الدولة والفلاح وتنظيم العلاقات الزراعية، إذ كان الإقطاع يمتلك قبل الثورة ٣٢،٥ مليون دونم، وان الأراضي المستغلة فعلاً هي ٢٣،٣% مليون دونم أي ما نسبتها ٧٢،٥%[٢].

ولتعزيز هيمنة الدولة على إدارة الاقتصاد الوطني والتي كانت، مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة نسبياً حتى عام ١٩٦٣، إذ لم تكن تتجاوز نسبة ١٩% عام ١٩٦٠، شرعت الدولة قوانين التأميم[٣] منها قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ والذي يخص تأميم بعض الشركات والمنشآت، وقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والخاص بتأميم البنوك والمصارف التجارية، وقانون رقم ١٠١ لسنه ١٩٦٤ والمتضمن تنظيم توزيع الأرباح والشركات، وقانون رقم ٩٨ لسنه ١٩٦٤ الخاص بإنشاء المؤسسة الاقتصادية.

وشمل التأميم (٢٧) شركة ومنشأة في القطاع الصناعي وتشمل حوالي ٥٩% من رأسمال الشركات الصناعية القائمة والبالغة ٣٠،٧ مليون دينار، وكذلك تأميم جميع البنوك والمصارف التجارية وشركات التأمين بالإضافة الى تأميم أربع شركات تجارية كبيرة، بلغت نسبة التأميم فيها حوالي ١١،٨% من رأسمال الشركات التجارية القائمة والبالغة قرابة ٩،٣ مليون دينار.

---

(١) سعيد عبود السامرائي،" التطور الاقتصادي الحديث في العراق" ، مطبعة القضاء في النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٩.

كما أسست شركة النفط الوطنية العراقية، وحسب قانون رقم(١١) لسنة ١٩٦٤، للعمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية وفي مراحلها المختلفة، بما فيها التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهايدروكاربونية وإنتاج ونقل وتصفية وتوزيع وصنع المواد المذكورة[١].

أعقبها تأميم حقول النفط من الشركات الأجنبية عام ١٩٧٢[٢]، وتم إلحاقها بشركة النفط الوطنية العراقية.

وعلى اثر التطورات الإيجابية التي طرأت على موارد العراق من ثروته النفطية نتيجة لإجراء التأميم من جهة والارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام من جهة أخرى، ولما كان أهم عامل في حسم موضوع التنمية هو عامل الوقت، أصبح من البديهي أن يتوجه الاهتمام الى اختزاله الى أبعد الحدود، وتحقيق أهداف التقدم، لذا أتخذ إجراء حازم وسريع تمثل بإصدار قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٤[٣]، والذي يستهدف بالدرجة الأولى التسريع بتنفيذ مشاريع كبرى من خلال إشراف مباشر عليها وبتوفير المتطلبات والتسهيلات اللازمة والمتمثلة بالصناعات الكيماوية والمعدنية والكهربائية والبتروكيمياوية[٤].

أن القوانين والقرارات الاقتصادية التي اتخذت بعد عام ١٩٥٨ تمثل في بسط نفوذ الدولة على النشاط الاقتصادي، فتمثلت في وضع الخطط الاقتصادية والمتمثلة:

أ. الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١-١٩٦٥.

في تشرين الأول ١٩٦١ صدر قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس(١٩٦١-١٩٦٥)، وقد تم تخصيص مبلغ ٥٥٦،٣مليون دينار للقطاعات الاقتصادية، كما تم تخصيص مبلغاً (١٠،٠) مليون دينار لتسوية الالتزامات الدولية، إذ ركزت التخصيصات المالية على أربعة قطاعات رئيسية، فقد بلغت نسبة ما خصص لقطاع الصناعة ٢٩،٥% من التخصيصات الكلية و١٩،٥% لقطاع الزراعة، وما خصص لقطاع النقل والمواصلات نسبة قدرها ٢٤،١% ولقطاع البناء والإنشاء نسبة ٢٤،٧٥%[٥].

---

(١) المصدر انفسه ، ص٦٠.

(٢) محمد الرميحي،" النفط والمشكلات الدولية، وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة" ، الكويت، ١٩٩٠، ص٣٣-٣٤.

(٣) سعيد عبود السامرائي،" التطور الاقتصادي الحديث في العراق" ، مصدر سابق، ص١٥٩.

(٤) حيدر جعفر الموسوي،" الصناعة في العراق وجانب من النظم الصناعية" ، دراسات عراقية، العدد ٥٤، السنة الثانية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٨٩.

(٥) د. فاضل عباس صبري، "التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق(١٩٦٠-١٩٧٠)"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص٩٣.

اما إيرادات الخطة فقد قدرت بنحو ٤٢٣،٨ مليون دينار، إذ قدرت إيرادات النفط نحو ٥٥% من مجموع الإيرادات المخمنة والقروض الأجنبية فقد كانت نسبتها ١٣،٦% من مجموع الإيرادات، أي بعجز في الموازنة المالية (١٤٢،٥) مليون دينار[١].

أن هذا العجز يمثل عدم واقعية الخطة، كما إن الخطة اقتصرت على أربعة سنوات بدلاً من الخمسة المقررة في القانون.

ب. الخطة الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩[٢].

بلغ مجموع التخصيصات ٦٦٨ مليون دينار منها ٦٤١ مليون دينار للقطاعات الاقتصادية والباقي لتسديد الالتزامات الدولية ولتمويل ميزانيات أجهزة التخطيط والمتابعة.

فقد بلغت تخصيصات الزراعة ٢٣% من مجموع التخصيصات الاستثمارية و٣٣%خصصت لقطاع الصناعة و١٥% لقطاع النقل والمواصلات، أما قطاع المباني والإنشاءات فقد أرصدت نسبة ١٩% من مجموع التخصيصات الاستثمارية.

أما بالنسبة للإيرادات، فقد إزدات مساهمة عوائد النفط في تمويل الاستثمار الحكومي من ٥٥% في الخطة التفصيلية السابقة الى ٦٩% في تمويل الاستثمار الحكومي.

ج. الخطة الخمسية ١٩٧٠-١٩٧٤

خصص لتنفيذ الخطة مبلغاً قدره (١٩٣٢) مليون دينار، وأن نسبة التنفيذ المتحققة ٦٦،٦%، إذ حقق قطاع الزراعة نسبة تنفيذ ٥٦،٦% والصناعة ٨٤،٣% والنقل ولمواصلات ٨٠،٩% والمباني والإسكان ٤٣،٧%[٣].

وتنحصر أهداف الخطة بالسعي الى تنمية الدخل الوطني بمعدل سنوي ٧% واستهدفت الخطة التركيز على الزراعة والصناعة وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية واستغلال الموارد المعدنية استغلالاً وطنياً، وأن تراعي الخطة توزيع المشروعات توزيعاً جغرافياً.

أما الأهداف الاجتماعية للخطة فتتلخص باهتمام زيادة الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة القادرة على العمل وتنسيق الأجور، وذلك بربط الأجر بالإنتاجية.

ولم تكتف الخطة بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتواخاها، بل حددت كذلك مجموعة من الوسائل والإجراءات وإبراز دور القطاع العام واعتباره قاعدة التمويل الاشتراكي.

---

(١) سعيد عبود السامرائي، "التطور الاقتصادي الحديث في العراق"،مصدر سابق، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) المصدر السابق ، ص١٤٥-١٤٨.

(٣) د. فاضل عباس صبري، مصدر سابق، ص٩٧.

د. الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠

أن المهام الرئيسة لهذه الخطة تنحصر بما يلي[١]:

(١). تعزيز القطاع الاشتراكي في الزراعة ليصبح القطاع السائد فيها وبما يضمن تطوير الإنتاج وتسريع وتيرة التحولات الاشتراكية.

(٢). تعزيز الموقع القيادي الذي يحتله القطاع العام في الصناعة والارتقاء به الى الأنماط الاشتراكية.

(٣). تأميم التجارة الخارجية والسيطرة بصورة مركزية على التجارة الداخلية في ضوء الضرورات الملحة لإنجاز خطة التنمية.

(٤). توجيه الخدمات العامة وفق أهداف ومتطلبات التنمية والتحول الاشتراكي.

٤. الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٣

أ. الحرب العراقية الايرانية.

بعد عام من قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، نشبت الحرب العراقية – الايرانية وتعد الخلافات الايديولوجية بين الدولتين من اهم اسباب نشوب هذه الحرب على الرغم من ان البعض يراه صراعاً حدودياً[٢].

ويرى المراقبون ان دخول العراق في حرب طويلة مع ايران يعد انتحاراً واضحاً لا لبس فيه، حيث كان العراق يحتكم على (٤٠) مليار دولار فائضاً عام ١٩٨٠ اصبح مديناً خلال سنوات الحرب الثمان، انتهت الحرب بديون تتراوح بين (٨٠-١٠٠) مليار دولار بعضها ديون عربية وبالاخص تعود للملكة العربية السعودية والكويت لتمويل الحرب والاخرى قروض اجنبية مدنية وعسكرية ممنوحة من حكومات ومؤسسات ومصارف عربية تقدر بـ (٣٥) مليار دولار و (١١) مليار دولار قروض تعود للاتحاد السوفيتي (السابق) وبلدان اوربا الشرقية[٣].

علاوة على التدمير الذي لحق براس المال الثابت والموارد النفطية وارتفاع التكاليف الاجتماعية وتعطيل الفرص التنموية[٤]، اذ كان الناتج الاجمالي اثناء السنوات العشر قبل الحرب

---

(١) سعيد عبود السامرائي، "التطور الاقتصادي الحديث في العراق"، مصدر سابق، ص١٦١.

(٢) مايكل كلير،" الحرب على الموارد" ، ترجمة عدنان حسن، دارالكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٤٥٥.

(٣) عصام الخفاجي،" الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع ايران" ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، نيسان، ١٩٩٠، ص١٣.

(٤) د.عبدعلي المعموري،" الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة" ، مجلة الغري، العدد الثاني، السنة الأولى، ٢٠٠٥، ص٢١.

ينمو بمعدل يكاد يكون غير مسبوق له وهو ١١,٧% سنوياً، كما تنوعت مصادر استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية لغاية ١٩٨٣[١]، اذ بقي العمل جارياً في مشاريع التنمية، وبعد هذا التاريخ بدأ التأثير واضحاً على الاقتصاد العراقي، اذ انخفض الاحتياطي من العملات الصعبة من (٣٠) مليار دولار عام ١٩٨٠ الى (٣) مليار دولار عام ١٩٨٣، واعتمد البلد في تمويل ماكنة الحرب على المساعدات السعودية ودول الخليج وعلى الديون التي تفاقمت بسبب تكاليف الحرب مقرونة بتدني الايرادات العراقية والذي أثرت سلباً على الاقتصاد العراقي نتيجة هبوط اسعار النفط من (٢٧) دولار للبرميل عام ١٩٨٥ الى (١٥) دولار للبرميل في بداية عام ١٩٨٦ والمتزامنة مع انخفاض انتاج وصادرات النفط.

لقد انهكت الحرب الاقتصاد العراقي خلال السنوات الثمان، اذ سببت تعطيل صادرات النفط على ما يزيد عن (٢,٥) مليون برميل يومياً بسبب الرد الايراني عل الهجمات العراقية، ومع نهاية الحرب كانت خسائر العراق المالية تقدر بـ (٤٥٢,٦) مليار دولار[٢].

ان سياسة التنمية التي انتهجها العراق سابقاً تراجعت بشكل متواصل بعد الحرب وكما موضحة في جدول (١)، اذ يستنتج من الجدول انه في الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) ان القطاعات المختلفة حققت نمواً موجباً تراوح بين ١,٤% في الزراعة ونمو في الناتج المحلي الاجمالي قدره (١١,٧%).

اما السنين التي اعقبت الحرب فقد حققت اغلب القطاعات تراجعا تتراوح نسبها بين (١,١%-٦,٧%) عدا قطاع الصناعة وقطاع النقل والمواصلات، مما يعكس ذلك مدى قوة التدمير في الاقتصاد العراقي.

---

(١) ماربون فاروق سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ١٩٥٨، ترجمةمالكالنبراس ، منشورات الجمل٢٠٠٣. ص٣٤٦-٣٥٠.

(٢) اونر اوزلر، مصدر سابق ص٣٣

جدول (١)

تركيبة الانتاج الوطني الاجمالي العراقي من عام ١٩٧٠-١٩٨٩،

نسب النمو المتوسطة للمؤشرات الاقتصادية المنتقاة

	١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٨٥-١٩٨٠	١٩٨٥-١٩٨٩
الانتاج المحلي الاجمالي	١١,٧	(٨,١)	(١,٧)
الاستهلاك الحكومي	١٣,٦	(١,٣)	(٤,٤)
الاستهلاك الخاص	١٣,٢	(٧,٦)	(٤,٦)
الاستثمارات الثابتة الاجمالية	٢٧,٦	(٠,٣)	(١,١)
الصادرات	٤٠	(٨,٨)	(١,١)
الواردات	٢٢,٥	(٨,٢)	(١,١)
الزراعة	١,٤	٣,٦	(٦,٧)
الصناعة	١٠,٢	(٧,٣)	١١,٤٠
البناء	٢٨,٤	(٧,٨)	١٩,٢
النقل والمواصلات	١٩,٩	١٢,٤	١,٨

المصدر: الامم المتحدة، احصاءات المحاسبة الوطنية، الحصيلات الرئيسية والجداول المفصلة، ١٩٨٩، الجزء الاول، (نيويورك ١٩٩١)، منقول عن اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للابحاث ٢٠٠٦ ص٣٢

ملاحظة : الارقام بين الاقواس تعني سالبة

ولقياس أثار الحرب السلبية على الاقتصاد العراقي من منظور عائدات النفط، يلاحظ أن العراق حقق عوائد نفطية إجمالية قيمتها (١٧٩,٣) مليار دولار للفترة من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٨٨ في حين تم إنفاق خلال سنوات الحرب ما نسبته ٢٤٥% من جميع عائدات النفط التي أستلمها العراق خلال السبع والخمسين السنة الماضية[١]، إذ بلغ التخصيص رسمياً للجيش والتصنيع العسكري ما نسبته ٦٨% من الميزانية العامة ويرى البعض أن التخصيص الحقيقي قد وصل الى ٧٥% من الميزانية[٢]، إذ قدر الإنفاق العسكري خلال السنوات من ١٩٧٦-١٩٩٠ بأكثر من (٢٥٣) مليار دولار وهو أكبر من الإيرادات النفطية للسنين نفسها مما أثقل كاهل البلد بالمديونية، إضافة الى التدمير المادي للبنى التحتية والمشاريع الإنتاجية والخدمية[٣].

إذ كانت أغلب النفقات خلال حقبة الثمانينيات من حصة الصناعة العسكرية والتسليح، فقد زاد الأنفاق العسكري خلال هذه الحقبة وكما موضحه في الجدول (٢) من ٠,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى (١٩,٨) مليار دولار عام ١٩٨٠ وبنسبة ٣٨,٨% من الناتج المحلي الإجمالي والى ٢٤،٦ مليار دولار عام ١٩٨١ وبنسبة ٦٦% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع الإنفاق العسكري الى (٢٥,٩) مليار دولار عام ١٩٨٤ وبنسبة ٥٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعنى آخر أن الإنفاق العسكري استنزف ما بين نصف الى ثلثي الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٤، و بلغ الإنفاق العسكري للمدة من ١٩٨١-١٩٨٥نحو (١١٩,٩) مليار دولار وعائدات النفط للسنين نفسها كان مجملها (٤٨,٤) مليار دولار بمعنى آخر أن متوسط عائدات النفط (٩,٦) مليار دولار في حين الإنفاق العسكري بلغ (٢٣،٩) مليار دولار في السنة[٤]، وأن الفجوة بين الإنفاق والعائدات والبالغة بين(٧١,٥) الى (٨٠) مليار دولار يتم تمويلها عن طريق المنح أو القروض أغلبها كان من السعودية والكويت واتفاقيات القروض مع مختلف الحكومات[٥].

---

(١) اونر أوزلو،" تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي" ، مصدر سابق، ص٣٤

(٢) عباس النصراوي ،" الاقتصاد العراقي- النفط – التنمية – الحروب – التدمير – الآفاق(١٩٥٠-٢٠١٠)" ، ترجمة سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢١٩

(٣) مركز حمورابي، التقرير الستراتيجي العراقي ٢٠٠٨ ، ص٢٧٢

(٤) اونر اوزلو،" تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي"، مصدر سابق، ص٣٦

(٥) عباس النصراوي، "اقتصاد العراق"، مصدر سابق، ص٩٤

جدول (٢)

النفقات العسكرية والانتاج المحلي الاجمالي للعراق

ما بين ١٩٧٠-١٩٨٩ (بمليارات الدولارات)

السنة	الانفاق العسكري	الانتاج المحلي الاجمالي	نسبة الانفاق العسكري بالنسبة للانتاج المحلي الاجمالي
١٩٧٠	٠,٧	٣,٦	١٩,٤
١٩٧٥	٣,١	١٣,٨	٢٢,٥
١٩٨٠	١٩,٨	٥٣,٦	٣٦,٩
١٩٨١	٢٤,٦	٣٧,٣	٦٦,٠
١٩٨٢	٢٥,١	٤٣,٧	٥٧,٤
١٩٨٣	٢٥,٣	٤٢,٥	٥٩,٥
١٩٨٤	٢٥,٩	٤٧,٦	٥٤,٤
١٩٨٥	١٩,٠	٤٩,٥	٣٨,٤
١٩٨٦	١١,٦	٤٧,٩	٢٤,٢
١٩٨٧	١٤,٠	٥٧,٩	٢٤,٢
١٩٨٨	١٢,٩	٥٥,٩	٢٣,١
١٩٨٩	١٢,٩	٦٤,٤	٢٠,٠

المصدر: اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركزالعراق للابحاث شركةدارالحوراءللتجارة والطباعة والنشر بغداد ، طبعة اولى ٢٠٠٦ ص٣٥.

ب. حرب الخليج الاولى والحصار الاقتصادي

أمتلك العراق بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية اقتصاداً فقيراً يعاني من أزمة حقيقية، أنهكت الاقتصاد العراقي الى درجة أنها جعلت سماته الرئيسية التضخم والتفكك الجزئي لبعض المؤسسات الاقتصادية والبطالة وعبء الديون الثقيلة وانخفاض عائدات النفط وانخفاض قيمة العملة الشرائية وقطاعاً خاملاً وركود الانتاج وانخفاض مستويات المعيشة وحالة الافتقار العام ونقص الأموال اللازمة لإعادة الأعمار، أي انه يعاني من أزمة حقيقية، وثبت أن النكبات الاقتصادية التي أعقبت الحرب العراقية– الإيرانية يمكن وصفها بالتافهة إذا ما قورنت بالكارثة الاقتصادية التي حطمت الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠.

شن العراق هجوماً مفاجئاً على الكويت بعد سنتين من انتهاء الحرب العراقية_ الإيرانية والذي أجبر في النهاية على الانسحاب على يد قوات التحالف في كانون الثاني من عام ١٩٩١ والتي أسفرت عن تدمير ما تبقى من البنى التحتية المدنية وإعاقة اقتصادية نتيجة لتأثير الحرب على محطات الطاقة والنقل وشبكات الاتصالات السلكية ومنشآت النفط والمعامل والمستشفيات[١] وقد قدر صندوق النقد العربي قيمة الموجودات (الأصول) العراقية التي دمرتها الحرب بحوالي ب (٢٣٢) مليار دولار[٢].

وأن هذا الدمار الشديد أحدث انخفاضاً في متوسط الدخل العراقي الى (٦٢٧) دولار عام ١٩٩٠ بعد أن كان أكثر من ثلاثة الآلف دولار في عام ١٩٨٠، أي أقل من متوسط الدخل في مصر[٣].

ورافقت هذه الأحداث وعلى وجه التحديد في منتصف عام ١٩٩١ فرض حصار اقتصادي شامل والذي عانى منه الاقتصاد العراقي طوال ١٣ سنة والتي امتدت آثاره السلبية لتشمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فكانت نسبة الفقر في عام ١٩٩٢ تبلغ (٤٥%) أي ما يقارب نصف السكان، كما جاء العراق في عام ١٩٩٩ في أسفل قائمة البلدان الأقل نمواً بتسلسل(١٢٦) من أصل (١٣٠) بلداً [٤].

---

(١) اونر اوزلو،" تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي" ، مصدر سابق، ص٣٩.

(٢) التقرير الستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مصدر سابق،ص٢٧٣.

(٣) جلال أمين،" العولمة والتنمية العربية" ، من حملة نابليون الى جولة الأرغواي ١٧٩٨_١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثانية، بيروت،٢٠٠١ ص٣٦.

(٤) د. امال شلاش،" المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الحرب" ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣،ص٤٦

وتراجعت عوائده النفطية التي لم تعد قادرة على تغطية نفقاته وتصاعدت وتائر التضخم وتعمقت الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وإلحاق أضرار بالغة فيه ويمكن تحديد أهم المتغيرات والتأثيرات المباشرة التي عصفت بالاقتصاد الوطني بالنقاط الآتية[١]:

- توقف تصدير النفط مما أدى الى انكماش الإيرادات النفطية وبالمقابل ازداد الإنفاق لمواجهة متطلبات الأعمار ، بالإضافة الى تقديم الدعم لتلبية حاجات المواطنين المعاشية مع عدم إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية وغيرها من الإيرادات مما عمق من زيادة العجز في الموازنة.
- توقف استيراد العراق من الخارج بسبب الحصار ، وقد أسهمت قرارات الأمم المتحدة في تعميق هذه الظاهرة السلبية التي تركت آثاراً واضحة على النشاط الاقتصادي في العراق.
- عدم قدرة العراق على تسديد ديونه الخارجية المتراكمة لتوقف صادرات النفط مما أدى الى تزايد اعبائه.
- التوقف الكامل والجزئي للطاقات الإنتاجية الوطنية بسبب قلة الموارد السلعية والمستلزمات الأخرى وما لحق بها من تدمير بسبب الحروب.
- توقف العمل بالبرامج الاستثمارية منذ بدء فرض الحصار والتوجه نحو أعمار ما دمرته الحرب وتشغيل ما يمكن تشغيله من طاقات إنتاجية في ضوء ما توفر لها من مستلزمات سلعية محلية.
- الاعتماد على الاصدار النقدي المحلي لتمويل عمليات اعادة الاعمار مما ادى الى تدهور سعر صرف الدينار العراقي بنسب كبيرة غير مسبوقة انعكست سلباً على الواقع الاقتصادي والانسان العراقي بشكل كبير.

أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على الاقتصاد العراقي، أدت الى نتائج مروعة إذ تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أن الشعب العراقي يواجه كارثة وشيكة في القريب العاجل(كالمجاعة) إذا لم يتم توفير الاحتياجات الكبيرة وبشكل سريع[٢].

ولم تاتِ المفاوضات بين العراق والأمم المتحدة ثمارها الا عام ١٩٩٥ بموجب قرارها ٩٨٦(صيغة النفط مقابل الغذاء)، وبدأ العراق تصدير نفطه المشروط في شهر كانون الأول

(١) د. سالم توفيق النجفي،" بيئة الاقتصاد العراقي_ اشتراكية السوق_ مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار"، بيت الحكمة، كانون الأول، ٢٠٠٢، ص٤٧٣_٤٧٤

(٢) اونر اوزلو، مصدر سابق، ص٤٠.

١٩٩٦(بعد ستة سنوات من التوقف الإجباري)، حيث بلغ إنتاج النفط الخام حوالي (١٢٣١) مليون برميل يومياً وإنتاج الغاز الطبيعي(٣٤٨٠) مليون متر مكعب[١].

وعلى الرغم من تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، الا أن سوء التغذية ظل مشكلة خطيرة على الرغم من ظهور التحسن بحسب تقييم بعثة منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء التابعين للأمم المتحدة[٢].

إضافة الى انخفاض ممكنات التنمية البشرية الى مستويات أعطت آثارها الواضحة على معدلات الوفيات عند الأطفال وسوء التغذية لأفراد المجتمع العراقي[٣]، ومع انتهاء عام ٢٠٠٠ كان تأثير العقوبات الاقتصادية على بعض مؤشرات التنمية البشرية كالاتي[٤]:

- انخفاض متوسط العمر المتوقع من (٦٣) سنة في عام ١٩٨٩ الى ٥٨ سنة.
- ارتفاع نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة الى (١٢,١%) عما كانت عليها في عام ١٩٨٠ وهي (٩،٥%).
- انخفضت نسبة المسجلين في المدارس الابتدائية الى ٨٨% عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ والتي كانت نسبتهم (١٠٠%).
- انخفاض نسبة المسجلين في المدارس الثانوية الى ٢٠% عما كانت عليه في العراق عام ١٩٨٩ والذين كانت نسبتهم (٥٧%).
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (٦٦،٢) مليار دولار في عام ١٩٨٩ الى (٣١,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٠ والى (٢٦,١) مليار دولار عام ٢٠٠٢.
- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٣٦٠٠) دولار في عام ١٩٨٠ الى (٧٠٠_١٠٠٠) دولار في عام ٢٠٠١.

ثانياً: الاقتصاد العراقي – السمات

هناك جملة من السمات التي يتميز بها الاقتصاد العراقي والتي يمكن ذكرها بالاتي:

---

(١) الاقتصاد العربي، "التطورات والاتجاهات والمرامي"، التقرير السنوي للأمين العام للأتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام ١٩٩٩، ٢٠٠٠،ص٤٨.

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية حال الأمة العربية، بيروت طبعة اولى ، ص٥٤٥-٥٤٦.

(٣) د. سالم النجفي،" بيئة الاقتصاد العراقي_ مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار" ، مصدر سابق، ص٤٢١-٤٢٢.

(٤)اونر اوزلو، مصدر سابق، ص٤٢.

١. **توفر الموارد وتنوعها:** يتميز العراق بوجود كميات كبيرة من النفط والذي يعد أهم سمة للاقتصاد العراقي منذ اكتشافه والبدء بتصديره في بداية القرن العشرين، إذ قدر الاحتياطي من النفط بنحو(١٠٠) مليار برميل بداية ١٩٨٧، كما قدرت الاحتياطيات الإضافية شبه المؤكدة بنحو ٤٠ مليار برميل[١]، وفي الوقت الحاضر يقدر البعض امتلاك العراق احتياطي نحو(١١٥) مليار برميل[٢]، وبنسبة ١١% من الاحتياطي العالمي[٣]، ويمتلك ثاني أكبر احتياطي من النفط في العالم العربي بعد المملكة العربية السعودية[٤]، ويكفي (١٢٣) سنة على مستوى إنتاج شباط عام ٢٠٠٦ والبالغ (٢،٤٨) مليون برميل يومياً و ٨٨ سنة على مستوى إنتاج عام ١٩٩٠ والبالغ (٣،٥) مليون برميل يومياً، كما توجد تقديرات أخرى بوجود(١٠٠) مليار برميل أخرى لم تكتشف في منطقة الصحراء الغربية، إضافة الى امتلاك العراق لكميات كبيرة من الغاز الطبيعي يقدر (١١٥) تريليون قدم مكعب[٥].

والجدير بالذكر أن أعمال التنقيب في العراق توقفت منذ عام ١٩٨٠ بسبب الحرب مع إيران وبعدها حرب الخليج الاولى ومن ثم العقوبات الاقتصادية، إذ يرى البعض لو أستطاع العراق التنقيب عن النفط لأصبح يمتلك ضعف احتياطاته الحالية[٦]، وعموماً فإن الاحتياطات المتوقعة تزيد عن ٢٠٠ مليار برميل[٧].

٢. عدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كفوء مما ادى الى قصور الانتاج عن تلبية الطلب المحلي، وذلك لنقص الآلات والمعدات بسبب الدمار الواسع الذي لحق بالقطاعات الانتاجية

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح وتحليل اقتصادي للتنمية الفعلية والمحتملة للكوامن المعادن الصناعية في منطقة (الاسكوا)، الامم المتحدة نيويورك ، ١٩٨٣، ص٣٨-٣٩
- The Economist Intelligence unit,Country Profil of Iraq, 1989, pp.22-25

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،" ستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ "، الهيئة الاستراتيجية لاعادة الاعمار ، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٤.

(٣) مجيد الهيتي،" مساهمة في النقاش حول نفطنا" ، الثقافة الجديدة، العدد (٣٠٩)، حزيران، ٢٠٠٣، ص٨-٩.

(٤) حيدر الفرنجي،" الاقتصاد العراقي من مقومات التنمية الى مقومات النهوض" ، الملتقى، العدد(١٢)، مؤسسة أفاق للدراسات والأبحاث، بغداد، ٢٠٠٥، ص٧١.

٥ العراق،" تغيير....انفتاح.....تطوير"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد الخاص، حزيران، ٢٠٠٤، ص٢٠

٦ د. سمير صارم،" أنه النفط، الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق" ، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص٥١

٧ OPEC Annual statistical Bulletin 2005, Vienna 2006.p.14

نتيجة الحروب والحصار، اضافة الى نقص مستلزمات الانتاج لاعتمادها على المستورد بشكل كبير وضعف صيانة المكائن، لذلك انخفضت القيمة المضافة للانتاج الصناعي من (٧٥٩,٨) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (٣٩١) مليون دينار عام ١٩٩١ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٠[١]، حيث كانت نسبة الطاقة المتاحة في القطاع الصناعي ٤٤% في القطاع العام و ٢٤% للقطاع المختلط في عام ١٩٩١[٢]، ثم انخفضت النسبة في القطاع العام الى ٣٧% وارتفعت النسبة قليلاً في القطاع المختلط لتصل الى ٢٧% في عام ١٩٩٢(٣)، ويعلل البعض انخفاض نسبة الاستفادة من الطاقة الإنتاجية بعد عام ١٩٨٠ الى نقص المدخلات التشغيلية[٤]، وسببه الحرب العراقية – الإيرانية والحصار المفروض على العراق والى عدم إمكانية تطوير وتوسيع التقنية[٥].

٣. تدهور قيمة العملة العراقية تجاه العملات الأخرى فبعد أن كان الدولار يعادل (0.334) ديناراً عراقياً وصل سعر الدولار الى (٢٢٠٠) دينار عام ٢٠٠٠[٦]، إذ اعتمدت سياسة الإصدار النقدي الواسع، فتنامى عرض النقد خلال عقد التسعينات الذي ارتفع من (١٥٣٥٩،٣) مليون دينار عام١٩٩١ الى (٥٥١٩٣،٧) مليون دينار عام ١٩٩٣[٧] و الى (٧٠٥٠٦٤) مليون دينار عام ١٩٩٥ والى (١٧٢٨٠٠٦) مليون دينار عام ٢٠٠٠.

ومع مقارنته مع معدل نمو الناتج والذي نما ب(١٦%) خلال السنوات نفسها، نلاحظ ان عرض النقد قد تضاعف (٢٨) مرة[٨]، مما انعكس على مستويات الأسعار وخلق ضغوط تضخمية على الاقتصاد العراقي وتدهور خطير في سعر صرف الدينار العراقي.

---

(١) يحيى حمود حسن،" دوافع الخصخصة في العراق وسبل نجاحها" ، مصدر سابق، ص١١٤.

(٢) جبريل محمود حسن،" القطاع الصناعي والاعتمادية في العالم الخارجي في ظل الحصار والآفاق المستقبلية" ، المؤتمر العلمي الثامن لجمعية الاقتصاديين العراقيين، ١٩٩٣، ص٤.

(٣) د. كامل كاظم بشير الكناني،" الاقتصاد العراقي بين الانفتاح نحو الخارج ومتطلبات التنمية المستقبلية" ، مجلة ام المعارك، العدد (٢٢)، ٢٠٠٠، ص١٢.

(٤) د. أحمد بريهي العلي،" سياسة الاقتصاد العراقي والقطاع الخارجي في العراق"،مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد ،العددالاول ،السنة الاولى ، ١٩٩١، ص٣٧.

(٥) سامي عطو،" تطور هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي" ، بيت الحمكة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٥٥.

(٦) ماريون سلوغلت، بيتر سلوغلت،" من الثورة الى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨" ، ترجمة مالك النبراس، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص١١.

(٧) د. عبد المنعم السيد علي ود. هيل عجمي ،" الاقتصاد السياسي في العراق (١٩٨٨– ١٩٩٢)" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٠٢.

(٨) د. كامل علاوي كاظم،" دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي" ، مجلة الغري، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص١٤.

ان تنامي عرض النقد جاء نتيجة للإصدار النقدي الكبير الناشئ عن عوامل وضغوط مصرفية جراء الطلب المرتفع على العملات الأجنبية ولا سيما الدولار منها لإغراض الاستيراد أو الاكتناز أو التهريب أو المضاربة، إضافة الى استعمال الدينار العراقي نفسه لإغراض الاستيراد من البلدان المجاورة (بالأخص الأردن)، مما زاد من عرضه في تلك الدول، إضافة الى الاستمرار بسياسة الاستيراد، كل ذلك شدد الطلب على العملات الأجنبية من جهة وزاد من عرض الدينار العراقي من جهة أخرى مقروناً بهبوط في معدل الناتج المحلي وتدهور مساهمة القطاعات السلعية في مكونات الدخل القومي[١].

كما أن الحاجة الماسة الى أعمار ما دمرته الحرب والحصار أدى الى التمويل التضخمي للمنشآت النفطية والبنى الارتكازية للصناعة والزراعة والطرق والجسور والخزانات وغيرها، مما أدى الى الاتجاه نحو الطرق غير القانونية للتهرب من الرقابة الدولية أبان فترة الحصار وبالتالي دخول العملات الأجنبية بطرق غير مشروعة ساهم في ظهور السوق السوداء لها وتشجيع المضاربة بالعملة الأجنبية والمحلية، الأمر الذي أدى الى انخفاض قيمة العملة الوطنية[٢] والذي أثر بدوره الى ارتفاع متصاعد للأسعار المحلية للسلع والخدمات وبشكل مستمر.

٤. أن الاقتصاد العراقي أحادي الجانب وتغلب عليه سمة ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع النفطي الى إجمالي الناتج المحلي خلال العقود القليلة الماضية، إذ يساهم هذا القطاع بأكثر من ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و٩٥% من موارد العملة الصعبة[٣]، وشكلت صادراته النفطية اكثر من ٩٧,٨% من إجمالي الصادرات في عام ١٩٨٠[٤].

ويعني ذلك أن قطاع التعدين يسيطر وبشكل أساسي على مجمل الناتج المحلي الإجمالي وأن تدخل الدولة خلال فترة السبعينات والثمانينات لم تنجح في إزالة أو تقليل هذه السيطرة[٥]، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع التعدين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (٥٩%) خلال الفترة

---

(١) د. عبد العزيز حويش الجبوري،" وهالة صاحب ابراهيم، تطور وظائف المصارف التجارية في ضوء متغيرات البيئة الدولية مع اشارة الى البنك المركزي العراقي" ، المؤتمر المصرفي الثاني، البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٢، ص١٤.

(٢) اسماعيل عبيد حمادي،" الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل" ، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص٢٠-٢٢.

(٣) ستراتيجية التنمية الوطنية٢٠٠٥-٢٠٠٧، مصدر سابق، ص هـ.

(٤) د. كامل علاوي كاظم،" دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي"، مصدر سابق، ص٩.

(٥) د. سالم توفيق النجفي، "بيئة الاقتصاد العراقي (مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار)"، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٤٢٨.

(١٩٩٨-٢٠٠٧) وكما مبين في الجدول (٣) والذي يبين تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨، وشكلت نسبة الصادرات النفطية ما نسبته (٩٩%) من إجمالي الصادرات للعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، إذ بلغت قيمتها (٢٣١٩٩,٤) و(٢٩٧٠٨,١) مليار دولار من إجمالي الصادرات البالغة (٢٣٦٩٧،٤) و (٣٠٥٢٩،١) مليار دولار على التوالي[١].ويعود هذا الارتفاع بقيمة الصادرات بين السنتين لارتفاع أسعار النفط.

(١) التقرير الستراتيجي العراقي،" الاقتصاد العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية"،٢٠٠٨ ص٢٩٣.

جدول (٣)

لذا فإن تقلبات إيراداته والناجمة الى حد بعيد الى التحكم بأسعاره خاضعة الى متغيرات خارجية، وهذه مشكلة الاقتصادات الريعية (الاستخراجية والزراعية)[١]، وأن هذه التغيرات تؤثر وبشكل كبير على تقلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

مما يسترعي الاهتمام بالقطاعات الأخرى وبالأخص القطاع الزراعي الذي يعد أحد القطاعات الجديرة بالاهتمام في أية خطة مستقبلية، إذ تكمن أهميته في زيادة نسبة مساهمته في تكوين إجمالي الدخل والإنتاج المحلي الإجمالي إذا ما توفرت له مستلزمات تطويره، وأعطى الأهمية التي يستحقها مما يساعد على توفير قدر كبير من النقد الأجنبي الذي تستنزفه الاستيرادات الغذائية[٢]، إذ ان مساهمته لم تتجاوز (١٣,٦%) الى (١٥,٣%) من تكوين الناتج الإجمالي للأعوام ١٩٨٧-١٩٨٩، ولكن هذه النسبة عادت لترتفع كثيراً في عام ١٩٩٣ لتصل الى ٣٥,٥% ولا يعني هذا الارتفاع وجود تحسن طارئ في القطاع الزراعي وانما نتيجة الحصار الذي تسبب في توقف تصدير النفط وانخفاض مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[٣]، كما بلغ متوسط نسبة مساهمه هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (١٢,٣%) خلال السنوات (١٩٩٨-٢٠٠٥) وكما يوضحه الجدول(٣).

علماً أن إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في العراق تبلغ (٤٤،٥) مليون دونم أي ما يعادل ٢٥% من إجمالي مساحة العراق، الا ان المستغل منها فعلاً وكمعدل خلال العقود الثلاثة الماضية هو (١٢,٥) مليون دونم تقريباً أي ما يعادل ٢٨% من الأراضي الصالحة للزراعة وبمعنى أخر أن هناك حوالي ٧٢% من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة، لذلك توجد في العراق طاقات وإمكانيات زراعية لو استغلت على الوجه الأكمل لتحول العراق من بلد مستورد للغذاء الى بلد مصدر له[٤].

---

(١) د. سالم توفيق النجفي، "سياسات التكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثره في التكامل الاقتصادي العربي"، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٢٨.

(٢) د. أحمد الحسيني، "تقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة اعمار العراق"، مجلة أبحاث عراقية، مصدر سابق، ص٨.

(٣) د. اسماعيل عبيد حمادي واخرون، "الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل"، بيت الحكمة، ١٩٩٨، ص٣١.

(٤) د. ابراهيم موسى الورد،" تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق" ، الجزء الأول من الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٣٨-١٣٩.

ومن الملاحظ أن إنتاج الحبوب (القمح، الشعير، والرز) في العراق[١] بلغ سنة ٢٠٠١ حوالي (٣،٢) مليون طن ويشكل حوالي (٤٤،٦%) من حاجة القطر من الحبوب واستورد ما قيمته (١٢٢٠) مليون دولار من المنتجات الزراعية، أما في عام ٢٠٠٢ كان انتاج الحبوب في العراق حوالي (٣،٨٤) مليون طن ويشكل حوالي (٥٨,٧%) من حاجته من الحبوب مستورداً ما قيمته (٦٨١)مليون دولار.

الا ان في عام ٢٠٠٣ انخفض الإنتاج من محصولي القمح والشعير الى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠، إذ بلغت الكميات المنتجة حوالي(١,٠٨٥) مليون طن من القمح و(٨٠٠) الف طن من الشعير.

كما نما إنتاج الحبوب في العراق بمعدل سنوي مركب (١,٨%) خلال المدة(١٩٧٠-٢٠٠٢)، حيث نما القمح بمعدل سنوي مركب(٢,٣%) والشعير بمعدل (٠,٦%) في حين كان معدل نمو السكان بواقع (٣,٢%) خلال المدة المذكورة، ويلاحظ أن نسب الإخفاق الواضحة للسياسات الزراعية في العراق ترجع الى إخفاق السياسات المتبعة خلال الحقبة الماضية.

أما القطاع الصناعي، فإن غالبية المنشآت العراقية متدنية المستوى من ناحية الكفاءة والفاعلية وهي تسعى بالكاد في الظروف التي يعيشها الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة الى البقاء فحسب، كما أن أغلب المنشآت تعاني من تدهور في قدرتها التنافسية حتى في السوق المحلية[٢].

ويتسم ببطء التطور، إضافة الى سيادة المشروعات الصغيرة الحجم المنخفضة الإنتاجية والتي أرتفع عددها من (٢٨١٨٠) مشروعاً في عام ١٩٧٠ الى (٣٤٥٣١) مشروعاً في عام ١٩٨٠ والى (٥٣٣٨٧) مشروعاً في عام ١٩٨٩، لكنها لم تنتج أكثر من ٢٨% من إجمالي الناتج الصناعي، كما استوعبت أكثر من ٤٠% من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية[٣]، الأمر الذي يعكس تدني الإنتاجية فيها، وذلك لتخلف التقنية المستخدمة فيها ورداءة مستوى إدارتها. وأن مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي لم تتجاوز ٣,٦% في عام ١٩٧٥ و٤,٥% عام ١٩٨٠ وارتفعت الى ٥,٢% عام ١٩٩٠[٤] واستوعبت ٧,٧% من

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٤١_١٤٢.

(٢) د. ابراهيم موسى الورد، ود. راوية عبد الرحيم،" استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني عشر، ٢٠٠٦، ص٧.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية، ١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٩٠.

(٤) عماد عبد اللطيف سالم،" الدولة والقطاع الخاص في العراق" ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٦١.

إجمالي القوة العاملة في العام المذكور[١]، كما بلغ متوسط مساهمته في إجمالي الناتج المحلي (٤,١%) خلال المدة(١٩٩٨-٢٠٠٣) وكما موضحه في الجدول (٣) مما يدل على ضعف إمكانيات ومساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

ويمكن القول أن هنالك جملة خصائص يتصف بها القطاع الصناعي في العراق تتمثل[٢]:

أ. أن معظم المشاريع الصناعية المقامة موجهة لإشباع الطلب المحلي ولم تدخل الأسواق الخارجية الا في حدود ضيقة.

ب. اعتمدت سياسة التصنيع على توافر الدعم والحماية للمنشآت الصناعية لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستوردة ومن شأن تلك الحماية ومدتها لا تؤدي الى تحسن المنتجات الصناعية الوطنية ومن ثم تكون صناعات ذات كفاية اقتصادية واطئة تتسم بضعف قدرتها التنافسية محلياً ودولياً .

ج. ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج والتي تصل نحو ٦٠% في معظم فروع الصناعة ويعود سبب ذلك الى إقامة صناعات تعتمد على تجميع سلع صناعية قائمة على مواد خام مصنعة ونصف مصنعة مستوردة وغالباً ما تنتج لأغراض الاستهلاك المباشر دون الاهتمام بتطوير صناعة إنتاج المستلزمات الداخلة في إنتاجها.

د. على الرغم من ان المنشآت الصناعية العامة تقام من أجل العناية بالأهداف الاقتصادية الكلية وطموحات التنمية الا ان أداءها لم يخضع للتحليل استناداً الى تلك المعايير، كما انها تتعامل عادة بأسعار مشوهة وتغطية مالية حكومية دائمة ومضمونة، لذا فمن غير المتوقع في مثل هذه البيئة تطور دراسات تقويمية للأداء ومن الصعب أيضاً توفر بيانات ذات معنى للتكاليف.

هـ. أسهم نقص الموارد للنصف الثاني من الثمانينيات وزمن الحصار وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي في إعاقة برنامج التصنيع الثقيل في البتروكيمياويات والحديد والصناعة الهندسية وصناعة السيارات والمحركات والمكائن.

و. تدار المنشآت الصناعية العامة إدارة حكومية كاملة في تشغيل الكوادر وانتقاء العناصر القيادية وقرارات الاستثمار والإنتاج والتسعير والتسويق وهي بالغالب تتحامى بالدوائر السياسية وتنحو نحو العزلة وتخشى الانفتاح ألمعلوماتي.

---

(١) صلاح عبد الحسين،" تشخيص التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي" ، سلسلة المائدة الحرة (٣٢)، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص٣٣.

(٢) د. ثامر محمود رشيد العاني،" منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق" ، الجزء الأول من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الأدراة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٦٧-٦٩.

ز. تعاني الصناعة من النوعية الواطئة للمنتجات للقطاعين العام والخاص ولم يتمكن جهاز التقييس والسيطرة النوعية من إجبار المنشآت على تحسين نوعية المنتج ولا سيما في ظل انعدام المنافسة الخارجية.

٥. التضخم.

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويعد التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك من اهم المؤشرات لاحتساب التضخم، وأن شيوع ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في العراق وبشكل شبه دائم كان نتيجة لتضاعف الكتلة النقدية، إذ تضاعفت بمعدل(٤،٥) مرة خلال المدة من (١٩٩٠-١٩٩٥)، وكانت فائضة عن حاجة التداول[١].

فارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من (٣٠٧,٦%) عام ١٩٩٣ الى نحو (١٠٨٧,٧%) و (١٥٩٣,١%) عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي مقارنة بأسعار ١٩٩٢[٢].

وقد سجل التضخم في سنين سابقة معدلات نمو سنوياً ولكن بمعدلات أقل، فإن نسب التضخم كانت بمعدل (٨,٢%) للفترة(١٩٨١-١٩٨٨) والتي اعتبرت نسب معتدلة قياساً للظروف التي مر بها العراق خلال الفترة[٣].

اما نسب التضخم في أثناء الحصار فقد بلغت ١٠,٨% سنة ١٩٩٠، وكما يظهره الجدول (٤) الا انها قفزت بشكل كبير خلال السنوات (١٩٩١-١٩٩٤) الى (١٨٦,٩% - ٦٥٢,٩%) على التوالي وبمعدل نمو سنوي (٢٨٢،٧%)

ان أسباب هذا الارتفاع يعود الى تشديد الحصار على العراق والإفراط في الإصدار النقدي مقابل محدودية المعروض من السلع والخدمات وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لتلبية الطلب المتزايد.

الا انه أنخفض التضخم بعد التوصل الى أتفاق النفط مقابل الغذاء من خلال مذكرة التفاهم، إذ سجل التضخم سالباً عام ١٩٩٦ ، وسجل التضخم في عام ١٩٩٧ نسبة قدرها (٢٣%) وبعدها بدأ التضخم ينخفض حتى وصل ٥% عام ٢٠٠٠، لكنه عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل الى ٤٧,٦% عام ٢٠٠٦، وأن هذا الارتفاع كان بسبب متطلبات الأعمار وارتفاع

---

(١) د. همام راضي الشماع،" الإئتمان المصرفي في العراق (الواقع والمتطلبات)" ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٦٥.

(٢) د. سالم توفيق النجفي،" بيئة الاقتصاد العراقي، (اشتراكية السوق)، مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار" ،مصدر سابق ، ص٤١٨.

(3) U.N,Economic and social commission for western Asia, 1998,p.82.

المتطلبات الأمنية والارتفاع السريع في تكاليف نقل العديد من السلع الأساسية وارتفاع أسعار الواردات من المواد الغذائية والمواد الأولية، الإ انه انخفض الى ٢,٧ عام ٢٠٠٨.

وقد ترك التضخم آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي لاسيما فيما يتعلق بسلوك المستثمرين، إذ تم الدخول بمشروعات ذات المردود السريع وبالأخص الخدمية منها مبتعدة عن الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وكذلك أثر التضخم على سلوك الأفراد النقدي وبالأخص لدى الفئات الحاكمة المحتكرة للسلع ذات الأهمية المباشرة للأفراد، إذ تم الاحتفاظ بموجودات أكثر استقراراً من العملة المحلية (عملات أجنبية، ذهب، عقارات) مدركة أن الاحتفاظ بالعملة المحلية تؤدي الى تآكل قيمتها الحقيقية فيعرض مركزهم المالي الى الاهتزاز، مما أثر على عدم استقرار الطلب على النقود، اضافة الى توزيع الدخل نحو أصحاب الدخول المتغيرة وعلى حساب أصحاب الدخول الثابتة[١].

(١) فائق عبد الرسول،" أثر التضخم على التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في العراق" ، بغداد، كانون الثاني، ١٩٩٤، ص٣.

جدول (٤)

التضخم في العراق للمدة (١٩٧١-٢٠٠٨)

السنة	التضخم%	التغير النسبي في عرض النقد	السنة	التضخم%	التغير النسبي في عرض النقد
١٩٧١	٣,٦	٤,٣	١٩٩٠	١٠,٨	٢٩,٤
١٩٧٢	٥,٠	١٤,٣	١٩٩١	١٨٦,٩	٦١,١
١٩٧٣	٤,٧	٢٤,٢	١٩٩٢	٨٣,٥	٦٩,٦
١٩٧٤	٨,٠	٤٣,٣	١٩٩٣	٢٠٧,٦	٩٦,٨
١٩٧٥	٩,٠	٣٥,٢	١٩٩٤	٦٥٢,٩	١٧٦,٨
١٩٧٦	١٠,٤	٢٠,٦	١٩٩٥	٣٩,٠	١٩٥,١
١٩٧٧	٧,٧	١٤,٥	١٩٩٦	١٦,٠-	٣٦,٢
١٩٧٨	٠,٧-	٤٤,٠	١٩٩٧	٢٣,٠	٨,٠٧
١٩٧٩	٨,٩	٢٦,٥	١٩٩٨	١٤,٧	٣٠,٢
١٩٨٠	١٠,٥	٦٨,١	١٩٩٩	١٢,٦	٩,٨
١٩٨١	١٩,٨	٣٧,٥	٢٠٠٠	٥,٠	١٦,٤
١٩٨٢	٢٢,٠	٣٦,٦	٢٠٠١	١٦,٤	٢٤,٩
١٩٨٣	١٢,٠	١١,٠	٢٠٠٢	١٩,٣	٣٩,٦
١٩٨٤	٨,٠	٠,٥	٢٠٠٣	٣٣,٦	٩١,٦
١٩٨٥	٤,٢	٥,٠	٢٠٠٤	٢٧,١	٧٥,٨
١٩٨٦	١,٣	١٦,٦	٢٠٠٥	٣٧,٠	١٢,٣
١٩٨٧	١٤,٠	٢٣,٠	٢٠٠٦	٤٧,٦	٣٥,٦
١٩٨٨	١٢,٨	١٨,٧	٢٠٠٧	٣٠,٨	٢٥
١٩٨٩	١٤,٣	٢٠٥	٢٠٠٨	٢,٧	٣٢

المصادر:

١. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتجية، التقرير الستراتجي العراقي، ٢٠٠٨ ، ص٢٧٧.

٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، لعام ٢٠٠٨، ص٩.

٦. البطالة

أن شيوع ظاهرة البطالة أمر له دلالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والذي يلقي أعباءاً على السياسة الاقتصادية المقبلة من الثقل والجسامة.

ومن الجدول (٥) يتضح ان العراق وفلسطين بلدا الكوارث والحروب والأزمات وهما أكثر المناطق تضرراً بالبطالة، فقط بلغ معدل البطالة في العراق باستثناء كردستان العراق ٢٨,١% عام ٢٠٠٣ و٢٦,٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤، في حين بلغ معدل البطالة في فلسطين ٢٨,٦% في عام ٢٠٠٤، وكانت أدنى معدلات البطالة في منطقة الأسكوا من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغ المعدل ٢,٣% في عام ٢٠٠٠ وأعلى معدل للبطالة باستثناء (العراق وفلسطين) من نصيب الكويت إذ بلغ معدل البطالة (١٥,١%) في عام ٢٠٠٢.

وتشير التقديرات الخاصة عن البطالة في العراق، أن عام ٢٠٠٤ سجل ارتفاعاً كبيراً في البطالة، إذ بلغ العدد المطلق للعاطلين نحو (٣,٢) مليون عاطل[١]، الا أنه انخفض معدل البطالة ١٢,٤٩ % من اجمالي السكان بعمر ١٥ سنة فاكثر في عام ٢٠٠٨ ، (الذكور ١١,٣٢ % مقابل الاناث ١٧,٤٠ %) وكما يظهر الجدول (٦) ، وان اهم اسباب تخفيض معدل البطالة هو تضاعف معدل الوظائف في القطاع الحكومي ليشمل على ٦٠% من الوظائف التي تعمل بدوام كامل[٢] .

ويشر الجدول ان معدل البطالة في ثمانية محافظات تفوق المعدل العام. تتصدرها محافظة ذي قار ، حيث بلغ المعدل فيها (٢٥,٤٩ %) لكلا الجنسين (الذكور ٢٢% مقابل الاناث ٤٧,٩٨ %) ، في حين كان اقل معدل بطالة من نصيب محافظة بغداد بمعدل (٩,٢٠) لكلا الجنسين (الذكور ٧,٢٣ % مقابل الاناث ١٥,٨٦).

الا ان وحدة تحليل المعلومات التابعة لمنظمة الامم المتحدة تقدر الحجم الحقيقي للبطالة الإجمالي بنحو (١٨%) وحسب تقريرها الصادر في مطلع عام ٢٠٠٩ ، وان ١٠% من العمالة الاجمالية تعد عمالة مؤقتة كما اوضح التقرير ان ٢٨% من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين (١٥-٢٩) يعانون من البطالة[٣]

---

(١) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) د.نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، " تداعيات الحروب والنزاعات على الاوضاع السكانية في البلدان العربية: العراق نموذجاً "، بحث مقدم الى مؤتمر السكان والتنمية في الوطن العربي ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية من (٨-١٢) مايو ٢٠٠٩ ، ص١٢.

(٣)المصدر نفسه ، ص١٣.

جدول (٥)

معدلات البطالة في البلدان الاعضاء في الاسكوا لسنوات متفرقة

(نسبة مئوية)

البلد	العام	معدل البطالة
الاردن	٢٠٠٣	١٤,٥
الامارات العربية المتحدة	٢٠٠٠	٢,٣
البحرين	٢٠٠١	١٦,٤
الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٣	٦,٣
العراق	٢٠٠٣	٢٨,١
العراق*	٢٠٠٤	٢٦,٨
عمان	–	–
فلسطين	٢٠٠٤	٢٨,٦
قطر	٢٠٠١	١٢,٦
الكويت	٢٠٠٢	١٥,١
لبنان	–	–
مصر	٢٠٠٣	٩,٩
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٢	٥,٢
اليمن	٢٠٠٤	١٠,٦

المصدر: الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٧٦

ملاحظة: تشير علامة (*) الى ان البيانات تغطي الربع الاول فحسب.

جدول (٦)

معدل البطال في العراق حسب المحافظة والجنس للفصل الرابع ٢٠٠٨

المحافظة	ذكر	انثى	المجموع
نينوى	١٨,٨٤	٢٦,٥٥	١٩,٥٤
كركوك	١٠,٧٠	١١,٨٣	١٠,٨٩
ديالى	10.03	١٩,٩١	١٢,٠٢
الانبار	١٠,٥٥	٨,٠٥	٩,٩١
بغداد	٧,٢٣	١٥,٨٦	٩,٢٠
بابل	٩,٦٧	١١,٩٢	١٠,٣٩
كربلاء	٨,٧٥	٢٠,٠١	١٠,٤٤
واسط	٩,١٤	١١,١٣	٩,٥٨
صلاح الدين	١٥,٩٧	١٠,٨١	١٤,٩٨
النجف	١٠,٨٦	١٧,٨١	١١,٧٦
القادسية	١٠,٦٤	١٥,٢٠	١١,٥٩
المثنى	١٨,٩٣	٦,٦٠	١٧,٥٠
ذي قار	٢٢,٠٠	٤٧,٩٨	٢٥,٤٩
ميسان	١٣,١٩	١٣,٢٥	١٣,١٩
البصرة	١١,٩٥	١٨,٠٥	١٢,٨٠
اقليم كردستان			
دهوك	١٤,٢٥	٣٠,٢٣	١٥,٩٢
أربيل	٧,٧٣	٣١,٤٨	١٢,٥٨
السليمانية	١١,٣٢	١٧,٤٠	١٢,٤٩

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق للفصل الرابع ٢٠٠٨، بغداد ، ٢٠٠٩ص٥٤ .

٧. الفقر البشري.

واتصالاً بالفقرة السابقة، فإن شيوع البطالة يعني شيوع الفقر والتهميش الاجتماعي، وكل من يعيش حالة البطالة، فهو بالضرورة يعيش حالة الفقر.

الفقر هو ظاهرة اجتماعية، اقتصادية، ذات أبعاد نفسية وإنسانية، وهو كغيره من المفاهيم لا يوجد تعريف متفق عليه.

وهناك العديد من التعريفات للفقر، الا أن المحددات الأساسية وعلى وفق إحصاءات البنك الدولي يمكن أن يقسم على مستويين هما[١].

أ- الفقر المدقع:

والمتمثل بانخفاض الدخل الى المستوى الذي لا يستطيع عنده الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية، ومن ثم يعاني الفقر أحد أمراض سوء التغذية، ويقدر البنك الدولي، بالدخل الذي يقل عن دولار يومياً للفرد (أو ما يعادل القوة الشرائية للدولار بالعملة المحلية).

ب- الفقر المطلق

ويعرف بمستوى الدخل الذي لا يكفي للاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ومسكن وتامين الوصول الى التعليم الأساسي والرعاية الصحية، ويقدر البنك الدولي بالدخل الذي يقل عن دولارين يومياً (أو ما يعادل القوة الشرائية لدولارين بالعملة المحلية).

ويفصل بينهما خط يسمى خط الفقر[٢]، والذي يعبر عنه كمياً ومن خلال هذا الخط يمكن معرفة عدد الفقراء ونسبهم في المجتمع[٣].

ولقياس الفقر يوجد نوعان من الخطوط، هما الخط الوطني للفقر والذي يقيس الفقر على مستوى البلد، وهو يكون أكثر ملائمة من الخط الثاني، لأنه من صلب العادات الاستهلاكية داخل البلد الواحد، لذلك تحاول تبيان ظروف معيشة الفقراء، استنادا الى الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية.

والثاني الخط الدولي للفقر[١]، والذي يستخدم للمقارنات الدولية. الا ان هذه المؤشرات لقياس الفقر تثير مشاكل عديدة منها أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة (الحاجات الأساسية)

---

(١) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ،"التنمية الاجتماعية"، كوبنها جن ٩٩٥- جنيف٢٠٠٠، ، ص٤٣.

(٢) مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢١.

(٣) عبد الرزاق الفارس،" الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٣٤.

تتغير مع مرور الزمن، مما يؤدي الى صعوبة اجراء مقارنات سليمة بين المجتمعات أو داخل المجتمع الواحد، كما أنها لا تستوعب أوجه الحرمان التي تنطوي على الفقر، لذا أستخدم مؤشراً مركباً من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لقياس الفقر البشري والذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب امنه والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن ونسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية، وفي العلاقة بين التنمية البشرية والفقر البشري[٢].

وعلى الرغم من قصور مؤشر الدخل الا أنه يمكن أن يستخدم دليلاً لقياس مستوى الفقر.

أن النظر الى ظاهرة الفقر بين العراقيين ينبغي أن ينطلق من خلفية ما تعرض له الشعب العراقي من ظروف استثنائية اثرت على افتقار فئات واسعة منه، علماً انه لا تتوافر إحصاءات عن نسب الفقر في أغلب الدول العربية ومن ضمنها العراق الا ان بعض التقديرات تشير الى ان متوسط الفقر العربي يبلغ ٣٠% ووفقاً لدراسات معهد التخطيط القومي المصري للفقر في (العراق، المغرب، ومصر)، تقدر أن نسبة الفقر المدقع في هذه الدول هي ٧،٦% ونسبة خط الفقر الأدنى هي ٢٢,٩% ونسبة خط الفقر الأعلى هي ٤٨% (معتدلوا الفقر)، مما يعني أن تقدير نسبة الفقر في هذه الدول تفوق تقديرات متوسط الفقر في الدول العربية[٣].

كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل الى نحو عشرة ملايين عاطل منذ انتهاء الحرب عام ٢٠٠٣ وبعد تسريح الجيش العراقي وحل وزارات الدفاع والداخلية والإعلام وتوقف بعض الوزارات عن العمل كالتخطيط والشباب والمواصلات والتصنيع العسكري[٤].

أما مستوى الفقر على مستوى المحافظات ومن خلال المسح الذي أجرى من قبل برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠٣ لـ(١٦) محافظة من مجموع (١٨) محافظة في العراق أظهرت النتائج التالية[٥]

أ. تقع نسبة ٥٤ في المائة من مجموع الأسر تحت خط الفقر منها نسبة(١١) في المائة تعاني من الفقر المدقع.

---

(1) World Bank, world development report, new york,2000,p.17

(٢) د. كامل علاوي كاظم،" الأمن البشري في العراق، مقاربة من منظور التنمية البشرية" ، مصدر سابق، ص١٤٨.

(٣)شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، التنمية الاجتماعية، القمة الاجتماعية، كوبنهاجن ١٩٩٥ – جنيف٢٠٠٠، مصدر سابق، ص٤٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٧١-٧٢.

ب. الفقر ظاهرة ريفية الى حد بعيد، إذ تشكل ٥٥,٨% من أرباب الأسر المعوزون و٤٨,٦% من الفقراء، ولا يملك الفقراء المعوزون الا أصولاً محدودة بما فيها الأرض، ويسهم ضعف الاقتصاد وقلة فرص العمل وشبه غياب نظام القروض أو خدمات التأمين مشاكل عديدة على صعيد الوصول الى الغذاء مما يسفر نسبياً عن ارتفاع انعدام الأمن الغذائي.

ج. هناك تفاوت صارخ في معدلات انتشار الفقر بين المناطق، إذ سجلت مناطق نينوى وذي قار وكربلاء أعلى معدلات الفقر، إذ كانت المعدلات ٢٣% و١٧% و١٦% على التوالي.

د. ترتفع نسبة الفقر في العراق بين النساء، فنسبة ٢٨% من الأسر التي تترأسها امرأة تعاني من الفقر المدقع مقابل ١٣,٤% في الأسر التي يترأسها رجل.

هـ. يعاني ٤٠% من الكبار من الأمية في الأسر المعوزة و ٣٠% من الكبار في الأسر الفقيرة، إذ تشكل الأمية أحدى الخصائص الرئيسية للمعوزين والفقراء.

و. يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالتعليم، فالأسر التي لم تحصل الا على التعليم الابتدائي كمستوى أعلى تشكل نسبة ٨٢,٢% من الأسر المعوزة و٧٢,٨%من الأسر الفقيرة.

ز. أن نسبة ٣٦% من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و٥ سنوات يعانون من سوء التغذية المزمن ويعيشون في أسر معوزة وهو أعلى من المعدل الوطني للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن والبالغ ٢٧,٦%.

أن العراق السابح فوق بحيرات النفط، الا انه من أكثر بلدان الخليج والبلدان العربية فقراً وبؤساً، تطوق أحزمة الفقر مدنه ووجوه أبنائه كالحة وأرضه عبارة عن أنقاض وخرائب، إذ أنتقل العراق من رابع أسوء دولة في العالم عام ٢٠٠٦ الى ثاني أسوء دولة في العالم عام ٢٠٠٧من حيث عدم الاستقرار والفقر[١].

وفي حالة غياب البطاقة التموينية والتي تغطي ٩٩,٧% من الأسر العراقية[٢]، فإن حالة الجوع ستنتشر في العراق بصورة واسعة.

---

(١) سلام ابراهيم عطوف كبة،" عراق التنمية البشرية المستدامة، الفقر والبطالة في العراق" ، مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكوردية، بحث منشور على الانترنيت بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٩.
Gilgamish Center for kurdich Studies and Research.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، " المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧ "، العراق، طبعة اولى، ٢٠٠٨، ص٤٥.

المبحث الثاني

مؤشرات التنمية البشرية في العراق

سنتناول في هذا المبحث أحد المواضيع المهمة ذات الدلائل الخاصة لمعرفة مدى التطور أو التدهور الذي لحق بمستوى التنمية البشرية في العراق من خلال تسليط الضوء على بعض المؤشرات التي يمكن تصنيفها كالآتي:

اولاً: الدخل.

من العناصر الأساسية في التنمية البشرية هو معرفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن مؤشر الدخل.

أن العقوبات الاقتصادية أدت الى تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنخفض دخل الفرد الى ثلث ما كان عليه عام ١٩٨٨، وفقاً لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة(FAO) لعام ١٩٩٥[١]، مما أثقل كاهل الأسر من فئات الدخل الضعيفة والمتوسطة، لذا اهتمت بتأمين غذائها حتى صارت تنفق ٦٢% من أنفاقها على الغذاء [٢].

وبعد عام ٢٠٠٣، ونتيجة للاتفاقيات المبرمة مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي في كانون الأول ٢٠٠٤، ولشحه المعروض من المشتقات النفطية أدت الى إعادة تصحيح أسعار تلك المشتقات، فارتفعت نسبة الإنفاق على الوقود والطاقة والإيجار الى ٢٩%، بعد ان كانت أقل من ٢٠% قبل تصحيح الأسعار، وارتفعت نسبة الإنفاق على النقل والمواصلات الى ثلاثة أمثال ما كانت عليه، فوصلت الى ١٣%[٣]، لتضحي بكثير من السلع والخدمات.

ولمقارنة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى الأسكو، إذ يتضح من الجدول(٧) الآتي:

١. سوء مستويات المعيشة للفرد العراقي، إذ بلغ متوسط نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٠٥ أقل من نصيب الفرد لدول منطقة الأسكوا باستثناء اليمن، إذ بلغ نصيب الفرد من ذلك الناتج لعام ٢٠٠٥ نحو (٩٤٩) دولاراً في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من

---

(١) علي حنتوش، "مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية" ، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥٧.

(٢)وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ا، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية عام ٢٠٠٨"، – العراق، المطابع المركزية، الأردن، ٢٠٠٩، ص٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٢.

الناتج المحلي لبلدان مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الاسكوا نحو(١١٥٣٣) دولاراً و(٣٧٦٠) دولاراً على التوالي، علماً بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول قطر والإمارات والكويت نحو (٢٨٦٢٣) و(١٩٤٣١) و(١٥٨٣٧) دولاراً على التوالي لنفس العام.

تذبذب نصيب الفرد في العراق من الناتج المحلي الحقيقي للأعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٥، إذ بلغ في عام ٢٠٠١ نحو(٨٣٦) دولاراً أنخفض الى (٥٦٧) دولاراً عام ٢٠٠٣ بسبب توقف تصدير النفط أثناء حرب الخليج الثانية وتعطيل قسم من خطوط نقل النفط، الا انه عاود التحسن تدريجياً حتى وصل نصيبه الى ٢٨٤٨دولار و٤١٦٢,٩ دولار للعامي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ على التوالي بسبب زيادة الإيرادات النفطية[١].

وعلى الرغم من هذا الارتفاع في نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي الا انه لا ينفي حالات التباين في مستويات المعيشة بين المواطنين والفارق في مستويات المعيشة بين سكان المدن وسكان الريف أو فوارق الدخل بين الجنسين، إذ يتلقى أفقر ٢٠% من الأسر أقل من ٧% من إجمالي دخل الأسر العراقية، في حين يتلقى أغنى ٢٠% ما نسبته ٤٤% من إجمالي دخل الأسر العراقية، أي (٦) أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة[٢] .مما يدل على سوء الدخل بين فئات المجتمع

(١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، "التقرير الاقتصادي السنوي لعام، ٢٠٠٨"، ص٣.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ "، مصدر سابق ، ص٤٤.

الجدول (٧)

تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات نموه في منطقة الاسكوا بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٥) بالدولار والنسبة المئوية

البلد/المنطقة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	النسب المئوية للتغير			
						٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الامارات العربية	٢٠٨٣٣	١٩٧١٨	١٩٦٥٩	١٩٢٣٨	١٩٤٣١	(٥,٤)	(٠,٣)	(٢,١)	١
البحرين	١٢١٧٦	١٢٦٠٤	١٣٢٦٨	١٣٧٣٧	١٤٤٧٦	٣,٥	٥,٣	٣,٥	٥,٤
عمان	٨٦٣٣	٨٧٥٥	٨٨٥٤	٩٠٨٩	٩٣٧٦	١,٤	١,١	٢,٧	٣,٢
قطر	٢٨٩١٢	٢٩٠٤٤	٢٨٥٢٤	٢٨٥٢٣	٢٨٦٢٣	٠,٥	(١,٨)	–	٠,٤
الكويت	١٥٨٤٨	١٥١٥٣	١٥٥٠٩	١٥٤٧٨	١٥٨٣٧	(٤,٤)	٢,٣	(٠,٢)	٢,٣
العربية السعودية	٨٥٩٠	٨٣٦٧	٨٧٢٩	٨٩٥٢	٩١٦١	(٢,٦)	٤,٣	٢,٦	٢,٣
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٠٩٦٤	١٠٧٢٥	١١٠٧٠	١١٢٤٨	١١٥٣٣	(٢,٢)	٢,٢	٢,٦	٢,٤
الاردن	١٧٣٣	١٧٦٦	١٧٧٢	١٨١٩	١٨٦٣	١,٩	٠,٤	٢,٧	٢,٤
سورية	١١٧٧	١١٩٦	١١٩٨	١٢٠٠	١٢١٢	١,٧	٠,١	٠,٢	١,٠
لبنان	٤٨٨٨	٤٩٣٥	٥٠٣٣	٥٢٣١	٥٢٨٠	١,٠	٢,٠	٣,٩	٠,٩
مصر	١٤٧٨	١٤٩٥	١٥٢٦	١٥٨٠	١٦٤٣	١,١	٢,١	٣,٥	٤,٠
اليمن	٥٣٩	٥٤١	٥٤٥	٥٤٥	٥٤٥	٠,٤	٠,٧	٠,١	٠,٠
الاقتصاد الاكثر تنوعا	١٣٩٣	١٤٠٧	١٤٢٧	١٤٦٥	١٥٠٦	١,٠	١,٥	٢,٧	٢,٨
منطقة الاسكوا	٣٤٩٢	٣٤٦٨	٣٥٧٦	٣٦٥٨	٣٧٦٠	(٠,٧)	٣,١	٢,٣	٢,٨
العراق	٨٣٦	٧٤٥	٥٦٧	٨٨٤	٩٤٩	(١٠,٩)	(٢٤,٠)	٥٧,٤	٧,٤
فلسطين	١٢٧٤	١١٨٩	١٢٢٢	١٢٠٣	١١٧٠	(٦,٧)	٢,٨	(١,٥)	(٢,٧)
مجموع منطقة الاسكوا	٣٠٥٦	٣٠١٩	٣٠٨١	٣١٩٥	٣٢٨٨	(١,٢)	٢,١	٣,٧	٢,٩

المصدر: االجنة الاقتصادية والاجتماعية(الاسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص١٩.

ملاحظة: الارقام بين قوسين يعني الرقم سالب

ثانياً: التعليم.

١. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

أ. معدلات الاكمال.

يعكس هذا المؤشر قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب الملتحقين بالمدارس، ويعد مؤشراً جيداً لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

يلاحظ في كثير من البلدان النامية انخفاض معدلات الاستمرار في التعليم الابتدائي، أي (التلاميذ الذين يكملون الدراسة من الصف الأول حتى الصف الخامس) لاسباب عديدة منها رداءة نوعية التعليم وارتفاع تكاليف الدراسة وانخفاض المستوى المعاشي الذي يرغم الطلاب على التسرب للبحث عن عمل يوفر لهم لقمة العيش مما يساهم في انخفاض البقاء في المدارس وزيادة اعداد الأمية وعدم إتاحة تطوير مهارات القراءة والكتابة.

وفي البلدان العربية التي تتوفر بيانات عنها يلاحظ معظمها حققت على ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الاطفال الملتحقين بالمدارس والذين واصلوا دراستهم حتى الصف الخامس في عام ٢٠٠٢، وان بعض الدول العربية التي تجاوزت معدلات الاكمال ٩٥% هي (الاردن، البحرين، تونس، عمان، مصر والجزائر) كما مبين في الجدول (٨)، وان الدول التي حققت معدلات الاكمال (١٠) نقاط مئوية فأكثر بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ هي كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، في حين انخفضت تلك المعدلات في بعض الدول العربية كالجمهورية العربية السورية والسودان.

اما العراق فانه احتل المرتبة (١١) بمعدل ٨٨% من اصل اربعة عشر دولة عربية لعام ٢٠٠٢، إلا انه حقق تقدماً في زيادة هذه النسب خلال المدة من ١٩٩٨ -٢٠٠٤، وكما يظهر الجدول (٩)، حيث كانت النسبة ٨٣,٧ في عام ١٩٩٨ ارتفعت الى ٨٤,٨ عام ٢٠٠٧، وبحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧، إلا انه لا تزال المعدلات منخفضة مقارنة مع الدول العربية مما يتعين على المسؤولين العراقيين تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في العراق لوصوله الى معدلات مرتفعة أسوة بالدول العربية، إذ كان نظام التعليم في العراق من احسن الانظمة في الوطن العربي حتى نهاية الثمانينيات وعلى جميع مستويات الدراسة، وان التعليم الابتدائي يشمل جميع من هم في سن الدراسة الأساسي ويعود اسباب التدهور الى ضعف الموارد الموجهة لهذا النظام نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار، إذ ان معظم هذه الموارد يتم توجيهها الى الانفاق العسكري واوليات أخرى تعود للنظام،

فانخفض نصيب الطالب من الانفاق على التعليم من (٦٢٠) دولار عام ١٩٨٩ الى (٤٧) دولار خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٢ معظمه من برنامج النفط مقابل الغذاء[١].

جدول (٨)

التلاميذ الذين يصلون الى الصف الخامس كنسبة من تلاميذ الصف الأول

الدولة	نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون الى الصف الخامس%		
	١٩٩٠-١٩٩١	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠٤
قطر	٦٤	–	–
الإمارات العربية المتحدة	٨٠	٩٣	٩٧
البحرين	٨٩	٩٩	٩٩
الكويت	–	–	–
الجماهيرية العربية الليبية	–	–	–
عمان	٩٧	٩٨	٩١
المملكة العربية السعودية	٨٣	٩١	٩٦
لبنان	–	٩٢	٩٣
تونس	٨٧	٩٦	٩٧
الاردن	–	٩٧	٩٠
فلسطين	–	–	–
الجزائر	٩٥	٩٧	٩٦
الجمهورية العربية السورية	٩٦	٩١	–
مصر	–	٩٨	٧٩
المغرب	٧٥	٨١	٧٩
السودان	٩٤	٨٤	
اليمن	–	٧٦	٧٣
العراق*	–	٨٨,١	٨٩

المصدر:

- برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ص٢٥٨-٢٦١
- برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، ص٢٥٧-٢٥٩

(*) فيما يخص بيانات العراق مأخوذة من الجهازالمركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات تقرير مؤشرات رصيد الاهداف الانمائية للألفية، العراق ٢٠٠٥، ص٥.

(١) الامم المتحدة والبنك الدولي ، "التقديرات المشتركة لاعادة البناء والاعمار في العراق" ، مصدر سابق، ص١٩.

جدول (٩)

نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الاول ويصلون الى الصف الخامس في العراق للمدة (١٩٩٨- ٢٠٠٧)

السنة	نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون الى الصف الخامس %
١٩٩٨	٨٣,٧
١٩٩٩	٨٤,٩
٢٠٠٠	–
٢٠٠١	٨٤,١
٢٠٠٢	٨٨,١
٢٠٠٤(*)	٨٩
٢٠٠٧(**)	٨٤,٨

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي ، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.

(*) نسبة ٢٠٠٤ من نتائج مسح احوال الاسرة المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤.

(**) وزارة التخطيط واتعاون الانمائي الجهازل المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧، العراق طبعة اولى ٢٠٠٨ ، ص٢٥٠.

ب. الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب.

ارتفعت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب خلال المدة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٣ من الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة في جميع الدول العربية عدا العراق الذي احتل المرتبة (١٥) من أصل (١٨) دولة عربية، إذ انخفض المعدل الى ٧١% وبحسب مسح احوال المعيشة لعام ٢٠٠٤، بعد ان كان المعدل٧٢,١% على وفق نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧[١]، وهو أقل من معدل الدول العربية والنامية والعالم وكما يوضحه الجدول (١٠)، علماً حققت اثنتا عشرة دولة عربية المعدل (٩٠) في المئة فأكثر.

أما النسبة الصافية للالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية في العراق لعام ٢٠٠٣، فقد بلغ المعدل العام ٢٠٠٢ نحو (٨٦,٧%) وبترتيب (١١) من اصل (١٨) دولة عربية، إلا انه انخفضت النسبة الى ٧٩% في عام ٢٠٠٤ وحسب نتائج مسح احوال الاسرة المعيشية في العراق بعد ان كانت النسبة (٩٠,٥%) وحسب نتائج التعداد العام للسكان لعام (١٩٩٧)[٢]، مما يعني ذلك تدهور هذه المؤشرات خلال فترة الحصار وبعد حرب الخليج الثانية في عام ٢٠٠٣.

كذلك حصل تطور في صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الاعدادية لمعظم الدول العربية لعام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩١، لكن العراق حقق نسبة متدنية مقدارها ٢١,٢% وحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧.

(١) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير مؤشرات ، "رصيد الاهداف الانمائي اللألفية" ، مديرية احصاء التنمية البشرية، العراق، ٢٠٠٥، ص٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٥.

جدول (١٠)

جدول (١٠)

٢. معدلات الالتحاق بالتعليم.

يوضح الجدول (١١) تطور عدد الموجودين في الدراسة وعلى مستويات التعليم الثلاثة (الابتدائي، الثانوي والجامعي) في العراق للمدة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٧، اذ تطورت نسبة الموجودين لجميع المراحل الثلاثة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٧ نحو (٥٢) في المئة، وقد تطور لجميع المراحل عدا مرحلة التعليم المهني الذي انخفضت الى (٥٣) في المئة للمدة المذكورة اعلاه نتيجة لالغاء نظام الانسيابية وترك الحرية للطالب في التسجيل في مراحل الاعدادية المختلفة ومعاهد المعلمين بعد اجتياز مرحلة المتوسطة.

اما عدد الموجودين في جميع مراحل الدراسة لسنة ١٩٩٦/١٩٩٧ بلغ حوالي (٤,٤) مليون طالب ويعادل (٤١,٣) في المئة من السكان في الفئة العمرية بين (٥-٢٤) سنة، في حين كان عدد الموجودين في جميع مراحل الدراسة للسنة الدراسية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حوالي (٦,١) مليون طالب بمعدل (٤٦) في المئة لنفس الفئة العمرية وكما يوضحه الجدول (١٣)، وهذا يعني حصول زيادة فعلية خلال المدة ١٩٩٦/١٩٩٧ -٢٠٠٦/٢٠٠٧.

جدول (١١)

جدول (١٢)

سكان العراق حسب الفئات العمرية (٥-٢٤) سنة للمدة ٩٩٧-٢٠٠٧

فئات العمر	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٥-٩	٣٣١٥٢٠٦	٣٩٧١٢٩٥	٤٠٩٦٨٠٣	٤٢٢٢٠٢٨
١٠-١٤	٢٧٨٤٩٩٦	٣٤٢٥٤٤٥	٣٤٩٩٣٢٨	٣٦٠٥٩٥٦
١٥-١٩	٢٥٣٣٩١١	٣٠٢٧٦٩٥	٣١١٢٠٥٧	٣٢٠٦٥٤٧
٢٠-٢٤	٢٠٤٢٦٧١	٢٥٩٢٦٠٣	٢٦٦٥٣٣٣	٢٧٤٥٩١٦
المجموع	١٠٦٧٦٧٨٤	١٣٠١٧٠٣٨	١٣٣٧٣٥٢١	١٣٧٨٠٤٤٧

المصدر: الجهازالمركزي للاحصاءوتكنلوجيا المعلومات /العراق/ المجموعة الاحصائية لعام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

جدول (١٣)

نسبة الطلبة الموجودين في المراحل الثلاثة

الى سكان العراق للفئة العمرية (٥-٢٤) سنة للمدة ١٩٩٧- ٢٠٠٧

السنة	اجمالي عدد الطلبة الموجودين في المراحل الثلاثة	سكان العراق للفئة العمرية (٥-٢٤) سنة	%
١٩٩٨/١٩٩٧	٤٤١١٣٤٣	١٠٦٧٦٧٨٤	٤١,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٥٥٠٥٨٠	١٣٠١٧٠٣٨	٤٢,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦١٤٦١٩٠	١٣٣٧٣٥٢١	٤٦

المصدر: تم اعداده بالاستناد الى الجدولين (١١) و (١٢).

- تطور عدد المدارس والمدرسين.

يشير الجدول (١٤) الى تطور عدد المدارس وعلى مستوى جميع المراحل الدراسية خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد مدارس الثانوية من ٣١٢٨ مدرسة السنة الدراسية ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى (٤١٠٩) مدرسة سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبمعدل نمو ٣١%، في حين كان معدل النمو ١٥% خلال الثمان سنوات الاولى من الدراسة (١٩٩٢/١٩٩١-٢٠٠٢/٢٠٠١)، وازداد عدد المدارس المهنية من ٢٣٥ مدرسة سنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٢٧٦ مدرسة سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبمعدل نمو ١٧%، في حين كان معدل النمو سالباً أي (-١٩%) خلال الثمان سنوات الاولى من الدراسة (١٩٩٢/١٩٩١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١)، ويعزى سبب ذلك الى حملة الاعمار بعد عام ٢٠٠٣ والتي شملت على بناء مدارس جديدة وعلى ترميم وصيانة القديم منها.

اما عدد المدرسين خلال عامي (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٧/٢٠٠٦)، فقد ارتفع ايضاً فكانت نسبة النمو للهيئة التدريسية في مدارس الابتدائية والثانوية والمهنية والمعاهد تمثل ٤٣%، ٧٣%، ٦٦%، ١٥٦% على التوالي، ويعزى سبب ذلك الى اقبال الخريجين من معاهد المعلمين وكليات التربية على التعيين بعد ان اصبح الراتب مجزياً، وعلى عكس المدة السابقة التي عزف فيها الخريجون عن التعيين لضعف الرواتب، اضافة الى اعادة اعداد كبيرة من المفصولين السياسيين الى سلك التدريس بعد عام ٢٠٠٣.

اما معدل طالب/تدريسي، فقد انخفض المعدل خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٧/٢٠٠٦، وكما يعكسه الجدول (١٥)، مما يعني ان الزيادة الحاصلة في اعداد التدريسيين واكبت الزيادة الحاصلة في اعداد المقيدين من الطلبة.

جدول (١٤)

جدول (١٥)

٣. الأمية.

ان التغير في مؤشر الأمية (انخفاضاً وارتفاعاً) له انعكاساته الايجابية والسلبية على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ومن الجدول (١٦) يتضح ان اجمالي معدل الأمية للفئة العمرية (١٠-٤٩) سنة بلغ (١٩,١) في المئة في العراق وحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للعراق لسنة ٢٠٠٧ اي ما يقارب خمس المجتمع منها (٢١,٦%) و (١٤,٢%) معدل الامية بين الاناث في الفئة العمرية (٤٠-٤٩) و (١٥-١٩) على التوالي مقارنة بنسبة (٨,١%) و (١١%) من الذكور لنفس الفئة العمرية.

وعلى مستوى المحافظات كان معدل الأمية في (١١) محافظة من اصل (١٨) محافظة أي بنسبة ٦١% تزيد على المعدل العام وهي (دهوك، نينوى، السليمانية، أربيل، واسط، صلاح الدين، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان).

ان ارتفاع معدل الأمية في العراق ناتج عن تردي الأوضاع المعاشية نتيجة الحروب والحصار مما ادى الى انصراف الاطفال الى العمل، اضافة الى ضعف الوعي الثقافي والاجتماعي في البلد.

وبالرغم من ارتفاع هذا المعدل، إلا ان الحكومة لم تتخذ اي اجراء للقضاء على الأمية منذ انتهاء الحملة الشاملة لمحو الأمية في عام ١٩٨٦[١].

(١) د. كامل علاوي كاظم، "الأمن البشري في العراق، مقاربة من منظور التنمية البشرية"، مصدر سابق، ص١٤٢.

جدول (١٦)

جدول (١٦)

٤. نسبة الهدر.

بلغ اعداد الطلبة المتسربين من الدراسة (الراسبين والتاركين) في المراحل الثلاثة وللسنة الدراسية ١٩٩٠/١٩٩١ نحو (٩٤٤٩٨٥) طالباً، ارتفع الى (٩٨٣٣٦٩) طالباً سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ وبنسب ٢٠,٢% و ٢٣,٢% من الموجودين فعلاً في الدراسة على التوالي[١].

ارتفع العدد الى (١١٠٩٦٣٠) طالباً للسنة الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦[٢] وبنسبة ٢٠% من الطلبة الموجودين فعلاً للسنة نفسها وعلى مستوى جميع المراحل الدراسية، أي ان نسبة الهدر بلغت (١/٥) الموجودين من الطلبة للسنوات الدراسية المذكورة اعلاه، ومن اسباب ظاهرة التسرب في العراق هي:

١. الضغوطات الاقتصادية ومنها صعوبة الاحوال المعاشية والضائقة المالية للطلبة تحتم عليهم عدم الاستمرار في دراستهم والانخراط الى سوق العمل لتامين مورد مالي مناسب لهم.
٢. عوامل اجتماعية منها عدم متابعة الآباء لابنائهم لتغيب الاباء عن منازلهم ولساعات طويلة خلال اليوم الواحد، والتفكك الأسري والخلافات العائلية، إضافة الى عدم توفر المناخ المناسب للطلبة كلها عوامل تساعد على تسربهم من مدارسهم.

ان معدل التسرب يعد مؤشراً يكشف عن التدهور الحاصل في اوضاع التنمية البشرية، وذلك لان معظم المتسربين هم من العائلات الأفقر في المجتمع، اذ توجد علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل زادت امكانية التسرب.

كما ان التسرب يترك آثاراً ضارة تلحق بالتنمية البشرية، لكونها تحد من التمكن الانساني والتفاعل الايجابي مع محيطهم، فضلاً الى تعرض المتسربين الى الانحراف والسلوك غير المسؤول تجاه المجتمع.

ثالثاً: الصحة.

١.مؤشرات البقاء.

ان هذا المؤشر يتكون من اربعة مؤشرات فرعية تعبر عن درجة البقاء على قيد الحياة، أذ يعد هذا المؤشر مقياساً جيداً للمقارنة بين الدول لمعرفة التقدم المحرز في تحقيق المستوى الصحي، ويتضح من الجدول (١٧) ما يلي:

---

(١) احمد خليل حسن الحسيني،" التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق"، مصدر سابق، ص١٣٤-١٣٥.

(٢) جمهورية العراق الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لعام ٢٠٠٦.

أ. أحرزت اكثر الدول العربية تقدماً بمؤشرات البقاء بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٥، اذ حققت جميع الدول العربية زيادة في متوسط العمر عشر سنوات فأكثر عدا العراق وجيبوتي، وتجاوزت ثلاثة عشرة دولة عربية متوسط العمر (٧٠) سنة فأكثر وهي (قطر، الامارات، البحرين، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، عمان، السعودية، لبنان، تونس، الاردن، فلسطين، الجزائر وسوريا).

ومما يجدر ملاحظته ان اربعة دول عربية فيها متوسط العمر اقل من معدل متوسط العمر للبلدان النامية والدول العربية والعالم للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) وهي كل من (السودان، جيبوتي، اليمن والعراق)، علماً انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة الى ٥٨,٢ سنة في عام ٢٠٠٦ في العراق بعد ان كان ٦٥ سنة عام ١٩٨٧[١].

ب. اما فيما يخص معدل وفيات الرضع لكل (١٠٠٠) ولادة حية فقد حصل تحسن كبير في تخفيض معدلات الوفيات في الدول العربية بين عامي (١٩٧٠-٢٠٠٥) عدا العراق الذي حافظ على معدلات الوفيات المرتفعة (١٠٢) طفل لكل (١٠٠٠) ولادة حية وهو يقع في اسفل ترتيب الدول العربية، علماً ان اربع دول عربية تفوق معدلات الوفيات فيها معدلات البلدان النامية والدول العربية والعالم لعام ٢٠٠٥ وهي (السودان، جيبوتي، اليمن والعراق) في حين كان معدل وفيات الرضع (٨) و (٩) طفل لكل الف ولادة حية في كل من الامارات والكويت على التوالي.

ج. كذلك حصل تحسن كبير في انخفاض معدلات وفيات الاطفال دون السن الخامسة في جميع الدول العربية لعام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٧٠ عدا العراق الذي زاد فيه المعدل للسنتين المذكورة، وهناك (٤) دول عربية زادت معدلات الوفيات لعام ٢٠٠٥ عن المعدل العام للبلدان النامية والدول العربية والعالم وهي (السودان، جيبوتي، اليمن والعراق).

د. وفيما يخص وفيات الامهات في مرحلة الولادة، فان الدول التي حققت اكثر من (١٠٠) وفاة من الامهات لكل (١٠٠٠٠٠) ولادة حية لعام ٢٠٠٥ هي (١٠) دول عربية ومن ضمنها العراق، علماً ان معدلات الوفيات في الامهات في كل من الكويت وقطر هي (٤) و (١٢) وفاة لكل (١٠٠٠٠٠) ولادة حية. على التوالي.

إلا انه حصل تحسن بمعدل وفيات اطفال العراق دون سن الخامسة فبلغ (٤١) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة حية عام ٢٠٠٦، كما حصل تحسن بمعدل وفيات الاطفال الرضع فبلغ (٣٥) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة حية لنفس العام المذكور[٢] مما يشجع على تحقيق التقدم للوصول الى مستوياتها الدنيا مستقبلاً.

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨"، مصدر سابق، ص٤٨.

(٢) المصدر نفسه.

جدول (١٧)

مؤشرات البقاء في البلدان العربية للمدة ٩٧٠ – ٢٠٠٥

البلد	متوسط العمر المتوقع عند الولادة		معدلات وفيات الرضع لكل (١٠٠٠) ولادة حية		معدلات وفيات الاطفال دون الخامسة لكل (١٠٠٠) ولادة حية		معدل وفيات الامهات في مرحلة النفاس لكل (١٠٠٠٠٠) ولادة حية	
السنة	١٩٧٥-١٩٧٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٧٠	٢٠٠٥	١٩٧٠	٢٠٠٥	٢٠٠٣-١٩٧٠	٢٠٠٥
قطر	٦٢,١	٧٤,٣	٤٥	١٨	٦٥	٢١	١٠	١٢
الامارات العربية المتحدة	٦٢,٢	٧٧,٨	٦١	٨	٨٣	٩	٣	٣٧
البحرين	٦٣,٣	٧٤,٨	٥٥	٩	٧٥	١١	٤٦	٣٢
الكويت	٦٧	٧٦,٩	٤٩	٩	٥٩	١١	٥	٤
الجماهرية العربية الليبية	٥٢,٨	٧٢,٧	١٠٥	١٨	١٦٠	١٩	٧٧	٩٧
عمان	٥٢,١	٧٤,٢	١٢٦	١٠	٢٠٠	١٢	٢٣	٦٤
المملكة العربية السعودية	٥٣,٩	٧١,٦	١١٨	٢١	١٨٥	٢٦	–	١٨
لبنان	٦٦,٤	٧١	٤٥	٢٧	٥٤	٣٠	١٠٠	١٥٠
تونس	٥٥,٦	٧٣,٣	١٣٥	٢٠	٢٠١	٢٤	٦٩	١٠٠
الاردن	٥٦,٥	٧١,٣	٧٧	٢٢	١٠٧	٢٦	٤١	٦٢
فلسطين	٥٦,٦	٧٢,٤	–	٢١	–	٢٣	–	–
الجزائر	٥٤,٥	٧١	١٤٣	٣٤	٢٣٤	٣٩	١٤٠	١٨٠
الجمهورية العربية السورية	٥٧,٤	٧٣,١	٩٠	١٤	١٢٩	١٥	٦٥	١٣٠
مصر	٥٢,١	٦٩,٨	١٥٧	٢٨	٢٣٥	٣٣	٨٤	١٣٠
المغرب	٥٢,٩	٦٩,٨	١١٩	٣٦	١٨٤	٤٠	٢٣٠	٢٤٠
السودان	٤٥,١	٥٦,٤	١٠٤	٦٢	١٧٢	٩٠	٥٥٠	٤٥٠
جيبوتي	٤٤,٤	٥٣,٤	١٦٠	٨٨	٢٤١	١٣٣	٧٤	٦٥٠
اليمن	٣٩,٩	٦٠,٣	٢٠٢	٧٦	٢٠٣	١٠٢	٣٥٠	٤٣٠
العراق	٥٥	٦١	١٠٢	١٠٢	٦٣	١٢٥	١٢٧	١٢٥
البلدان النامية	٥٥,٦	٦٥,٥	١٠٩	٥٧	١٦٧	٨٣	–	–
الدول العربية	٥٢,١	٦٦,٧	١٢٩	٤٦	١٩٧	٥٨	–	–
العالم	٥٩,٩	٦٦	٩٦	٥٢	١٤٧	٧٦	–	–

المصادر :

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨، ص٢٤٩-٢٥١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، ص٢٥٠-٢٥٣.

(•) بيانات العراق مستقاة:

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، ص٢٦٢.

– اللجنةالاقتصاديةوالاجتماعية لغربي اسيا مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، نيويورك،٢٠٠٥، ص٦٨.

٢.نسبة الاطفال ناقصي الوزن.

يبين الجدول (١٨) نسبة اطفال العراق ناقصي الوزن والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، إذ أظهر الجدول ان النسبة كانت في عام ١٩٩١ هي (٩%)، ارتفعت بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ لتتراوح بين ١٩,٥% – ٢٣,٤% وهذه النسب تعكس مدى تاثير الحصار الاقتصادي على الشعب العراق، ولولا البطاقة التموينية لازداد الوضع الصحي اكثر سوءاً، انخفضت النسبة الى ٩,٤% في عام ٢٠٠٢، إلا انها عاودت الارتفاع لتصل الى ١١,٥% و١١,٧% للسنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي بسبب تأثير حرب الخليج الاخيرة وما رافقها من تدمير واضطرابات وتعطيل للمنشآت وحل وزارتي الدفاع والاعلام مما زاد من البطالة والفقر والذي انعكس جلياً على الوضع الصحي في البلد، الا انه ظهر تحسن في عام ٢٠٠٨ لتصل النسبة الى ٩,١ %.

أما على مستوى المنطقة العربية فان الجدول (١٩) يظهر معدل الاطفال ناقصي الوزن والذي يقل اعمارهم عن خمس سنوات، إذ احتلت لبنان المرتبة الاولى حيث بلغ المعدل نحو (٣) في المئة واحتلت كل من تونس والاردن المرتبة الثانية بمعدل (٤) في المئة.

أما العراق فإنه يقع ترتيبه (١٥) من اصل (١٨) دولة عربية وبمعدل (١٧) في المئة مما يعكس تردي الوضع الصحي لاطفال العراق بسبب تدهور الوضع المعاشي للفرد العراقي وكما أوضحنا سابقاً.

جدول (١٨)

نسبة اطفال العراق ناقصي الوزن الذين يقل اعمارهم عن خمس سنوات للمدة (١٩٩١-٢٠٠٨)

السنة	النسبة
١٩٩١	٩
١٩٩٦	٢٣,٤
١٩٩٧	٢٤,٧
١٩٩٨	٢٢,٨
١٩٩٩	٢١,٣
٢٠٠٠	١٩,٥
٢٠٠٢	٩,٤
٢٠٠٣	١١,٥
٢٠٠٤	١١,٧
٢٠٠٦	١٥,٧
٢٠٠٨	٩,١

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الامم المتحدة، "الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق" ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٢.

جدول (١٩)

الاطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات

لبعض الدول العربية للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٥

البلد	النسبة% ١٩٩٦-٢٠٠٥
لبنان	٣
تونس	٤
الاردن	٤
الجماهيرية العربية الليبية	٥
المملكة العربية السعودية	١٤
قطر	٦
الجزائر	١٠
الجمهورية العربية السورية	٧
البحرين	٩
مصر	٦
المغرب	١٠
الكويت	١٠
ماليزيا	١٢
الامارات العربية المتحدة	١٤
العراق(*)	١٧
السودان	٤٣
عمان	١٨
اليمن	٤٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، ص٢٢٦-٢٢٨.

(*) فيما يخص متوسط معدل الاطفال ناقصي الوزن للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ تم استخراجها من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول (١٨).

٣. نسبة الاطفال المحصنون ضد الامراض.

يبين الجدول (٢٠) الاطفال الذين بلغوا من العمر سنة واحدة وقد تم تلقيحهم ضد السل والحصبة، فيتبين ان نسبة أطفال العراق المحصنين ضد الحصبة بلغت ٦٦,٤ و ٤٨% للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ على التوالي، إذ كان ترتيبه (١٥) من اصل (١٧) دولة عربية، علماً نه كان تلقيح اطفال العراق (٩٣%) في عام ٢٠٠٠، أي انخفضت النسبة نحو (٢٦,٦%) و)(٤٥%) على التوالي، ويعكس هذا تدهور القطاع الصحي مقارنة مع الدول العربية الأخرى، اذ كان تلقيح اطفال الدول العربية بنسبة اكثر من (٩٠%) من نصيب (١٢) دولة عربية من ضمنها دولة البحرين التي لقحت جميع الاطفال ضد الحصبة لعام ٢٠٠٣، حيث بلغت نسبتها (١٠٠%) والجدير بالذكر ان معدل تلقيح اطفال العراق ضد الحصبة لعام ٢٠٠٣ هو أقل من معدل الدول العربية والنامية والمعدل العالمي وكما مبين في الجدول (٢٠).

أما تلقيح اطفال العراق ضد السل لعام ٢٠٠٣ فلا توجد مؤشرات تبين ذلك مع العلم هناك اصابات بهذا المرض وكما يوضحه الجدول (٢٢)، إذ كانت هناك (٢) اصابة لكل مائة الف من السكان لعام ٢٠٠٢، حيث كان عددها (٤٠٧) اصابة تم علاج (٨٦%) منهم بواقع (٣٥٣) شخص، ازدادت عام ٢٠٠٣ لتصل الى (١٤) اصابة لكل مئة الف، أي كان عدد الاصابات (٣٥٧٧) شخص بمرض السل تم معالجة (٧٨%) منهم بواقع (٢٧٧٥) شخص، وهذا يعني ازدياد عدد الموتى بهذا المرض نتيجة الابتعاد عن المعالجة المبكرة له، علماً تم تفادي ذلك تقريباً في عام ٢٠٠٧، اذ تم تلقيح ٩٠,٥% من الاطفال بعمر سنة واحدة وكما يظهره الجدول (٢٠).

جدول (٢٠)

الاطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصنون تحصيناً تاماً ضد السل والحصبة في بعض الدول العربية

الدولة	٢٠٠٣		٢٠٠٥**		٢٠٠٧	
	السل%	الحصبة%	السل%	الحصبة%	السل%	الحصبة%
قطر	٩٩	٩٣	٩٩	٩٩	–	–
الامارات العربية المتحدة	٩٨	٩٤	٩٨	٩٢	–	–
البحرين	–	١٠٠	٧٠	٩٩	–	–
الكويت	–	٩٧	–	٩٩	–	–
الجماهيرية العربية الليبية	٩٩	٩١	٩٧	–	–	–
عمان	٩٨	٩٨	٩٨	–	–	–
لبنان	–	٩٦	٩٣	–	–	–
تونس	٩٣	٩٠	٧٠	–	–	–
الأردن	٩٧	٩٦	٨٠	٥٧	–	–
فلسطين	٩٩	–	٨٢	٧٢	–	–
الجزائر	٩٨	٨٤	٩٥	٣٩	–	–
الجمهورية العربية السورية	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	–	–
مصر	٩٨	٩٨	٩٣	٩٩	–	–
المغرب	٩٢	٩٠	٧٣	٥١	–	–
السودان	٥٣	٥٧	٨٥	٦٩	–	–
العراق(*)	–	٦٦,٤	–	–	*٩٠,٥	*٤٨
اليمن	٦٧	٦٦	–	–	–	–
الدول النامية	٨٥	٧٥	٧٤	–	–	–
الدول العربية	٨٦	٨٤	٨٦	–	–	–
العالم	٨٥	٧٧	٨٣	٧٧	–	–

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، ص٢٣٧-٢٣٩.

(*) فيما تخص بيانات العراق من الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجياالمعلومات مدرية احصاء التنمية البشرية تقرير مؤشرات – رصيد الاهداف الانمائية للألفية، العراق ٢٠٠٥، ص٧، والجهازالمركزي للاحصاء المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧، العراق طبعة اولى ٢٠٠٨، ص٣١٠.

(**) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص٢٣٥.

جدول (٢١)

نسبة اطفال العراق البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة للمدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧

السنة	النسبة%
٢٠٠٠	٩٣,٠
٢٠٠١	٧٣,٢
٢٠٠٢	٧٩,٠
٢٠٠٣	٦٦,٤
٢٠٠٧	٤٨

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧، العراق، طبعة اولى، ٢٠٠٨، ص٢٣٥.

- الجهاز المركزي للاحصاء، مدرية احصاءالتنمية البشرية، تقرير مؤشرات – رصيد الاهداف الانمائية للألفية، العراق ٢٠٠٥، ص١١.

جدول (٢٢)

عدد ونسب حالات السل التي اكتشفت في العراق وتم شفائها

السنة	معدل الاصابة لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان	عدد الاصابات	المعالجين	النسبة%
٢٠٠٠	٢	٤٠٧	٣٥٣	٨٦
٢٠٠١	١٤	٣٥٥٩	٣٠٣٥	٨٥
٢٠٠٢	١٥	٣٨٩٥	٣٣٤٢	٨٦
٢٠٠٣	١٤	٣٥٧٧	٢٧٧٥	٧٨

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، مدرية احصاء التنمية البشرية، تقرير مؤشرات – رصيد الاهداف الانمائية للألفية، العراق ٢٠٠٥، ص١١.

٤. سوء التغذية.

في عام ١٩٩٦، جرت دراسة للواقع الصحي في العراق من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة واظهرت بموجبها ارتفاعاً كبيراً في سوء التغذية بين الأطفال الذي تقل اعمارهم عن خمس سنوات، إذ بينت الدراسة ان ١١% من الأطفال تعرضوا لسوء التغذية الحاد (الهزال) وان ٢٣% كانوا يعانون من نقص الوزن، وان ٣٢% كانوا يعانون من سوء التغذية المزمن (التقزم).

إلا ان مؤشرات عام ٢٠٠٢ أظهرت تحسناً في تلك الأرقام، إذ انخفض سوء التغذية الحاد الى ٤% ومعدل نقص الوزن انخفض الى اكثر من النصف أي الى ٩% وسوء التغذية المزمن انخفض الى ٢٣% ويعود هذا التحسن في المؤشرات الى عدة عوامل منها التحسن في اتاحة الغذاء والماء الصالح للشرب بعد ابرام اتفاقية النفط مقابل الغذاء[١].

غير ان تلك المؤشرات عادت الى الارتفاع وحسب نتائج الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات و (UNDP) المنشورة في عام ٢٠٠٥، إذ ارتفع سوء التغذية المزمن الى ٢٥,٩%، أي يعاني طفل واحد من بين خمسة أطفال في العراق من التقزم، ونقص الوزن الى ١٥,٧%، وسوء التغذية الحاد الى ٩%[٢].

أما على مستوى المحافظات فاظهرت نتائج مسح الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق عام ٢٠٠٨، كما مبين في الجدول (٢٣)، أن معدل سوء التغذية الحاد (الهزال) كان مرتفعا في محافظات ديالى واربيل وصلاح الدين والبصرة ودهوك وذي قار ، اذ تراوح المعدل بين ٦,٤ % و ١١,٩ %) .

ومعدل سوء التغذية المزمن (التقزم) فكان مرتفعاً في محافظات المثنى والقادسية ونينوى وديالى واربيل، اذ تراوح المعدل بين (٢٤,٦% ، ٣١,٤ %).

ان ارتفاع معدل سوء التغذية بين اطفال العراق ناتجة عن الحرمان الطويل من التغذية السليمة، وان ذلك سينعكس سلباً على القابليات الذهنية والفكرية مما يفرض آثاراً شديدة على التنمية البشرية.

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة، "تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق"، ٢٠٠٥، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٩.

جدول (٢٣)

معدل سوء التغذية في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٠٨

المحافظة	نسبة الانتشار % < (C1%95)-25D		
	الهزال	التقزم	نقص الوزن
دهوك	٦,٦ (٩,٢ ، ٤,١)	٢٢,٩ (٢٧ ، ١٨,٧)	١٠,٩ (١٤ ، ٧,٩)
نينوى	٣,١ (٣,٩، ٢,٤)	٣٠,٢ (٢,٢، ٢٨,٣)	٩,٩ (١١,٢، ٨,٦)
سليمانية	١,٩ (٢,٩، ١)	٦,٦ (٨,٢، ٥)	٤,١ (٥,٤، ٢,٨)
كركوك	١ (٢، ٠,١)	١١,٩ (١٤,٧، ٩,١)	٤,٥ (٦,٣، ٢,٧)
اربيل	٨,٣ (١٠,١، ٦,٤)	٢٤,٦ (٢٧,٤، ٢١,٨)	١٠,٣ (١٢,٣، ٨,٤)
ديالى	١١,٩ (١٤,٢، ٩,٦)	٢٥,٤ (٢٨,٢، ٢٢,٦)	٥,٨ (٧,٣، ٤,٣)
الانبار	٢,٦ (٣,٥، ١,٦)	٢٧,١ (٢٩,٧، ٢٤,٥)	٦,٩ (٨,٤، ٥,٤)
بغداد	٣,٨ (٤,٣، ٣,٢)	٢١,١ (٢٢,٣، ٢٠)	٦,٧ (٧,٤، ٦)
بابل	٥,٢ (٦,٤، ٤)	٢٢,٥ (٢٤,٧، ٢٠,٢)	١٣,٩ (١٥,٧، ١٢)
كربلاء	٣,٥ (٤,٩، ٢,١)	١١,٥ (١٦,٦، ١١)	٧,٤ (٩,٣، ٥,٥)
واسط	٢,٣ (٤، ١,٣)	٢٠,٣ (٢٢,٩، ١٧,٦)	٦,٥ (٨,٢، ٤,٩)
صلاح الدين	٨,٢ (١٠، ٦,٤)	٢٠,٥ (٢٣,١، ١٨)	٨,٤ (١٠,١، ٦,٦)
نجف	٥,٦ (٧,٣، ٤)	١٢,٦ (١٤,٩، ١٠,٢)	٩,٤ (١١,٥، ٧,٣)
القادسية	٢,١ (٣,٢، ١)	٣٠,٩ (٣٤,٢، ٢٧,٥)	١٠,١ (١٢,٣، ٧,٨)
المثنى	٥,١ (٣,٢،٧)	٣١,٤ (٣٥,٢، ٢٧,٦)	١٤,٤ (١٧،٣، ١١,٦)
ذي قار	٦,٤ (٦,٧،٥,٢)	٢٢,٣ (٢٤,٣، ٢٠,٤)	١٤,٤ (١٦,١، ١٢,٧)
ميسان	٤,٧ (٦,١،٣,٢)	١٨,٢ (٢٠,٩، ١٥,٦)	١١,١ (١٣,٣، ٨,٩)
البصرة	٦,٧ (٨، ٥,٤)	٢٠,٧ (٢٢,٨، ١٨,٦)	١٢,٤ (١٤،١، ١٠,٧)

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة، "الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق" ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٧.

٥. تطور الخدمات الصحية في العراق.

يعكس الجدول (٢٤) تطور المؤشرات الصحية في العراق، إذ تشير البيانات الى ارتفاع اعداد الأسرة في المستفيات عام ٢٠٠٦ الى (٣٣٨١٩) سرير بعد ان كان (٣١٢٢٧) سريراً عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو (٦%)، إلا ان هذه الزيادة في عدد الأسرة لم تواكب الزيادة في عدد السكان، إذ زادت نسبة السكان الى سرير الى ٨٧٨ شخصاً سنة ٢٠٠٦، بعد ان كانت ٥٧٢ شخصاً لكل سرير عام ١٩٩٠.

وتشير البيانات الى ان عدد المستشفيات ازداد سنة ٢٠٠٦ الى ٢١٩ مستشفى بعد ان كانت ١٧٧ مستشفى سنة ١٩٩٠، وبمعدل نمو ٢٤%، إلا ان هذه الزيادة في عدد المستشفيات لم تواكب الزيادة في عدد السكان، إذ كان معدل عدد السكان/ مستشفى هو (١٣٥٥٣٥) في عام ٢٠٠٦، في حين كان المعدل (١٠١٠٧٦) شخص عام ١٩٩٠.

إلا ان معدل عدد السكان/ المركز الصحي ومعدل عدد السكان/ عيادة شعبية انخفض الى ١٨٤٩٤ و ٧٩٣٦٤ شخص على التوالي لعام ٢٠٠٦، بعد ان كان المعدل هو (٢٤٢٧٥) و (١٣٤٥١٤) شخص عام ١٩٩٠.

كما انخفض معدل طبيب لكل (١٠٠٠) شخص الى ١,٨ عام ٢٠٠٦ بعد ان كان ١,٩١ في عام ١٩٩٠، مما عوض عن النقص الحاصل في معدل عدد السكان/ مستشفى لعام ٢٠٠٦.

كما تشير البيانات الى ان عدد الممرضات ازدادات من ٥٣٤٢ ممرضة عام ١٩٩٠ الى ٦٦٢٣ ممرضة عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو ٢٣%، إلا انه ايضاً لم يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان، اذ ارتفع معدل عدد السكان/ ممرضة الى ٤٤٨٢ شخص لكل ممرضة عام ٢٠٠٦ بعد ان كان المعدل ٣٣٤٩ شخص لكل ممرضة عام ١٩٩٠.

جدول (٢٤)

رابعاً: الانفاق الحكومي على التعليم والصحة.

استأثر الانفاق الحكومي على التعليم والصحة أهمية خاصة في الخطط الاقتصادية الثلاث (١٩٦٥-١٩٨٠)، تماشياً مع الفكر التنموي والتخطيطي السائد آنذاك، بوصفه من اهم وسائل الاستثمار في رأس المال البشري.

فقد استحوذ الانفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة في الخطة الخمسية (١٩٦٥-١٩٦٩) على (٧٦,٥%) من تخصيصات الانفاق الحكومي الاجتماعي[١]، إلا انه تم تهميش قطاع التعليم بعد عام ١٩٨٠ مع بدء الحرب العراقية – الايرانية، واستمرت وتيرة التهميش خلال سنوات العقوبات الاقتصادية حتى وصلت نسبة الانفاق الحكومي على هذا القطاع الى (١١,٦%) خلال المدة من (١٩٩١-١٩٩٥)، وكما يعكسه الجدول (٢٥)، إذ انخفض نصيب الفرد من تخصيصات التعليم من ٧ دينار – خلال المدة (١٩٦٥-١٩٦٩) الى اقل من دينار خلال الفترة (١٩٩١ الى ١٩٩٥)، وفي الوقت نفسه ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي على قطاع الصحة قليلاً خلال ثماني سنوات الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨) لتامين متطلبات علاج الاصابات والمشاكل الصحية التي رافقت تلك الحرب، لكنها انخفضت خلال فرض العقوبات الاقتصادية حتى وصلت الى ٤,٢% خلال المدة (١٩٩١-١٩٩٥)، اذ انخفض نصيب الفرد من الانفاق الحكومي من (١,٥) دينار خلال المدة (١٩٦٥-١٩٦٩) الى (٠,٢) دينار خلال المدة (١٩٩١-١٩٩٥)، واستمرت وتيرة انخفاض الانفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة بعد عام ٢٠٠٣ حتى وصلت النسبة الى ٢,٦% و ١,٩٩% على التوالي في عام ٢٠٠٦[٢].

(١) وزارة التخطيط والتعاون والانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات،" التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨"، مصدر سابق، ص١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٠.

جدول (٢٥)

نسبة الانفاق الحكومي على التعليم والصحة في العراق

من الانفاق الحكومي للمدة ١٩٦٥-٢٠٠٦

المدة	اسعار سنة ١٩٨٠ (مليون دينار)	نصيب الفرد (دينار عراقي)	الانفاق على التعليم%	نصيب الفرد (دينار عراقي)	الانفاق على الصحة%	نصيب الفرد (دينار عراقي)
١٩٦٥-١٩٦٩	٢٤٠,٦	٢٨,١	٦٣,٤	٧,٤	١٣,١	١,٥
١٩٧٠-١٩٧٥	٦٠٤,٤	٥٨,٠	٥٤,٣	٥,٢	١٣,١	١,٣
١٩٧٦-١٩٨٠	١٧٧٦٠,٠	١٤٨٠,٠	٤٧,٢	٣,٩	١١,٢	٠,٩
١٩٨١-١٩٨٥	٤٣٣٧,٩	٢٨٧,٧	٣٧,٩	٢,٥	١٣,٤	٠,٩
١٩٨٦-١٩٩٠	٤١١٦,٤	٢٤٣,٨	٢٨,٧	١,٧	١٢,٤	٠,٧
١٩٩١-١٩٩٥	٢١٣٤,٩	١٠٩,٧	١١,٦	٠,٦	٤,٢	٠,٢
١٩٩٧-٢٠٠١	٢٠٨٣,٧	٨٨,٦	٤,٨	٠,٨	٥,٠	٠,٩
٢٠٠٢-٢٠٠٦	١٤٧٥٢,٥	٥٣٥,٠	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٥,٠

المصدر:

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، العراق،المطابع المركزية،الاردن،٢٠٠٩، ص١٢٠.

خامساً: مؤشرات البيئة.

١.فرص استدامة المياه والصرف الصحي.

أحرزت الكثير من البلدان العربية تقدماً للتصدي لتحديات التنمية المستدامة لاعتمادها نهجاً متكاملا لهذه التنمية، وقد عقدت المحافل السياسية على المستوى الاقليمي لتحسين الحكم وتحديد الاهداف ومحاولات العمل ذات الأولوية ومنها المبادرة العربية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ واعلان (أبو ظبي) عن البيئة والطاقة في عام ٢٠٠٣[١].

لذلك حصلت تحسينات ملموسة في السياسة المائية وقضايا الحكم المتعلقة بالمياه، حيث حققت قطر ولبنان والامارات العربية المتحدة (١٠٠%) للسكان الذين لديهم فرص استدامة للحصول على مياه محسنة، كما حققت ست دول نسبة اكثر من ٩٠% لعام ٢٠٠٤، كما يظهره الجدول (٢٦).

(١) الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٢٣.

اما العراق فقد قدرت النسبة ٨٣,٣% لعام ٢٠٠٠، انخفضت الى ٨١,٣% عام ٢٠٠٧، في حين بلغت نسبة سكان الدول العربية الذين لديهم مصدر مياه صالحة للشرب ٨٦%، وفي البلدان النامية وصلت النسبة الى ٧٩% ودول العالم ٨٣%، وعلى الرغم من ان هذه النسبة تبدو مقبولة إلا ان هناك تفاوتاً بين المناطق الحضرية والريفية، اذ ان ٩٧,٥% من سكان الحضر يحصلون على مياه صالحة للشرب عام ٢٠٠٠، انخفضت النسبة الى ٩٦% عام ٢٠٠٧، اما في الريف انخفضت النسبة من ٥١,٥% عام ٢٠٠٠ الى ٤٦% عام ٢٠٠٧[١].

ويعد العراق من الدول العربية التي تتمتع بمستوى مقبول من توفر مرافق صرف صحي محسن، إلا ان النسبة انخفضت من ٩٢,٥% عام ٢٠٠٠ الى ٨٣,٧% عام ٢٠٠٧[٢].

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، –" التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨"، مصدر سابق، ص٥٤.

(٢) المصدر نفسه.

جدول (٢٦)

٢.المياه العذبة.

يتطلب من الجهات المختصة في العراق حماية الموارد المائية المتوفرة وخاصة المياه العذبة المتاحة لان الاستغلال المفرط للمياه سيؤدي الى زيادة الطلب على الموارد المائية المحدودة اصلاً في العراق، كما يتطلب تنسيق وادماج افضل الجهود بين مختلف المؤسسات واصحاب المصلحة عن طريق تعزيز الشراكة بين العراق والدول المجاورة التي تتبع منها المياه العذبة.

كما ان هناك قضية اخرى يجب عدم اغفالها والتي تعد من الشواغل الرئيسة في الوطن العربي وليس في العراق فقط، ألا وهي تلوث المياه نتيجة تلوثها بجراثيم الصرف الصحي والنفايات الصناعية والنفايات السائلة الزراعية ونفايات المستشفيات، مما تمثل تهديداً خطيراً لصحة البشر وتزيد من حدة مشكلة ندرة المياه بتقليل المتاح من المياه النظيفة، لذا فان تحقيق الاستدامة البيئية يستلزم مزيداً من الجهود لحماية الموارد وحفظها.

ان الماء هو أصل الحياة (وجعلنا من الماء كل شيء حي)، إذ لا يمكن للكائنات ان تبقى على قيد الحياة دون ماء، وهو الفاعل الحيوي في التنمية البشرية وانتاج الاغذية ويحافظ على صحة البشر، لذا لا بد من الاستثمار الأمثل لهذه الثروة الحيوية عن طريق الابتكارات الحديثة في الاستخدام.

ومن الجدول (٢٧) والذي يبين نصيب الفرد من المياه العذبة، نلاحظ ان نصيب الفرد العراقي بلغ عام ١٩٧٠ (١٠٦٧٤) م^{٣}/السنة واحتل ثانيا في الترتيب بعد السودان، إلا انه انخفض نصيب الفرد الى ٤٢٠١ كم^{٣}/ السنة في عام ٢٠٠٠ حاله حال بقية الدول العربية، اذ تراجع الى المركز الثالث بعد السودان وموريتانيا، ويتوقع ان يكون نصيب الفرد العراقي من الموارد المائية العذبة (٢٢٣٧)كم^{٣}/السنة عام ٢٠٣٠ محافظاً على ترتيبه الثالث، وهذا يعني ان العراق أوفر حظاً مقارنة مع الدول العربية، إلا انه من الملاحظ ان حصة الفرد في الوطن العربي من الموارد المائية العذبة بدأت تنخفض لاسباب عديدة منها النمو السكاني السريع واسباب تتعلق بالعوامل الطبيعية كالجفاف المتقطع واحتياطيات المياه العذبة المحدودة، كما ان قسماً من منابع الأنهر تقع خارج الحدود، اذ انشأت بعض الدول التي تتبع منها الانهر سدوداً ضخمة مما جعلها تتحكم بكميات المياه العابرة للحدود.

ان هذه الاسباب ادت الى تفاقم ندرة المياه التي يواجهها الوطن العربي خصوصاً ان كثيراً من الدول العربية تعاني من انخفاض نصيب الفرد من موارد المياه العذبة المستجدة، اذ يبلغ نصيب الفرد سنوياً أقل من (١٠٠٠)م^{٣}، اضافة الى الانشطة البشرية التي كثيراً ما تلوث مصادر المياه العذبة مما يجعلها غير صالحة للاستعمال او تصبح معالجتها واعادة استخدامها باهظة الثمن.

جدول (٢٧)

المياه العذبة المتاحة والمتجددة سنوياً في الدول العربية للمدة (٩٧٠- ٢٠٣٠)

الدولة	مجموع المياه العذبة المتجددة م٣/السنة	نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة (م٣/السنة)		
		١٩٧٠	٢٠٠٠	٢٠٣٠
الاردن	٠,٩	٥٥٥	١٨٣	٩٦
الامارات	٠,٢	٨٩٧	٧٧	٥٦
البحرين	٠,١	٤٥٥	١٥٦	١٠٨
تونس	٤,١	٨٠٠	٤٣٣	٣٢١
الجزائر	١٤,٣	١٠٤٠	٤٧٢	٣١٨
جزر القمر	٢٨,١	٣٦٢٣	١٤١٦	٦٨٧
سوريا	٤٦,١	٧٣٦٧	٢٨٤٨	١٥٧٦
جيبوتي	٠,٣	١٩٣٥	٤٧٥	٣٤٩
السودان	١٥٤	١٠٦٧٤	٤٩٥٣	٢٩٢٩
الصومال	١٥,٧	٤٣٦٠	١٧٨٩	٦٣٧
العراق	٩٦,٤	١٠٣٠٤	٤٢٠١	٢٢٣٧
عمان	١,٠	١٣٨٣	٣٩٤	١٦٤
قطر	٠,١	٩٠١	١٧٧	١٢٩
الكويت	٠,٠٢	٢٧	١٠	٦
لبنان	٤,٨	١٩٤٤	١٣٧٣	١٠١٥
ليبيا	٠,٦	٣٠٢	١١٣	٧١
مصر	٨٦,٨	١٤٦٠	١٢٧٩	٨٧٢
المغرب	٣٠	١٩٦٠	١٠٠٤	٦٨٠
السعودية	٢,٤	٤١٨	١١,٨	٥٤
موريتانيا	١١,٤	٩٣٣٧	٤٢٧٨	٣٨٩١
اليمن	٤,١	٦٨٤	٢٢٣	٣٨٩١

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "ندرة المياه في الوطن العربي"، تقرير السكان والتنمية، العدد الأول، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٧.

٣.إمكانية الحصول على الطاقة وكفائتها.

تتوافر لدى العراق موارد ضخمة تشمل الوقود القابل للنفاذ (النفط والغاز)، وموارد متجددة غير قابلة للنفاذ كالموارد الشمسية والريحية، إلا انها غير مستغلة بشكلها الأمثل، إذ لم تكن الكهرباء في العراق تغطي جميع احتياجات السكان وخاصة المناطق الريفية، أذ بلغ معدل انتاج الطاقة الكهربائية خلال عام ٢٠٠٨ (٤٥٤٨,٨) ميكاواط ، في حين معدل الطلب الفعلي بلغ (٨٣٧٦,٣) ميكا واط للعام نفسه[١]، أي ان هناك نقصاً في الطاقة التوليدية مقدارها (٣٨٢٧,٥) ميكا واط، في حين ان هذه النسبة بلغت ما يقارب (١٠٠) في المئة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٣[٢].

وان الاسر العراقية التي تعتمد على الوقود غير التجاري (الاخشاب) في تلبية احتياجاتهم اليومية من الطاقة بلغت (٣٥) في المئة[٣]، مما يؤدي الى زيادة تلوث الهواء بالغازات الضارة بصحة الإنسان وخصوصاً غاز ثاني اوكسيد الكاربون.

لذا يتطلب من الجهات المختصة في العراق ان توضع السياسات والبرامج في مجال الطاقة لتشمل رفع انتاج الطاقة وزيادة كفاءة الاستهلاك عن طريق استخدام الوقود النظيف وتشجيع تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة بهدف الحصول على الطاقة النظيفة.

٤.نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون.

احتلت ثلاث دول عربية المرتبة الأولى من حيث تخفيض نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون لعام ٢٠٠٤ وهم السودان، اليمن والمغرب، اذ بلغت المعدلات ٠,٣ و ١و ١,٤ طن/متري على التوالي.

اما العراق فكان ترتيبه وسط الجدول، اذ كان نصيب الفرد من انبعاثات تلك الغازات هو ٣,٨ طن/ متري وهو أعلى من نصيب الفرد في الدول النامية وكما يظهره الجدول (٢٨)، مما يتعين على الجهات المختصة في العراق التصدي لهذه الظاهرة السلبية والتي تعيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا النظيفة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وبالاخص مصادر الطاقة غير المتجددة.

---

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، "التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٨"، بغداد ،ص٥.

(٢) الامم المتحدة الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية، ٢٠٠٥، نيويورك ٢٠٠٥، ص٢٣.

(٣) الجهاز المركزي للاحصاء مدرية احصاء التنمية البشرية تقرير مؤشرات رصيد الاهداف الانمائية للألفية، العراق ٢٠٠٥، ص١٢.

جدول (٢٨)

نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون

في بعض الدول العربية (طن/ متري)

الدول	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون	
	١٩٨٠	٢٠٠٤
السودان	٠,٢	٠,٣
اليمن	–	١
المغرب	٠,٨	١,٤
مصر	١,٠	٢,٣
تونس	١,٥	٢,٣
الجمهورية العربية السورية	٢,٢	٣,٨
الاردن	٢,١	٢,٩
العراق(*)	–	٣,٨
لبنان	٢,٣	٤,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٨,٩	٩,٣
عمان	٥,٠	١٣,٦
المملكة العربية السعودية	١٤,٩	١٣,٦
الكويت	١٩,٧	٣٧,١
الامارات العربية المتحدة	٣٥,٨	٣٤,١
البحرين	٢٢,٦	٢٣,٩
قطر	٥٦,٣	٧٩,٣
الدول النامية	١,٣	٢,٤
الدول العربية	٣,٥	٤,٥
العالم	٣,٤	٤,٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، ص٢٩٨-٣٠١.

(*) البيانات التي تخص العراق مستقاة من مصدرالجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات تقرير مؤشرات – رصيد الاهداف الانمائية للألفية، العراق ٢٠٠٥، ص١٢.

٥.الاستدامة البيئية.

يقصد بالاستدامة البيئية هي المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل، في محيط دائم التغير.

ويقيس المؤشر وضع النظم البيئية في حالتها الطبيعية والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة معدلات التلوث. ويظهر من الجدول (٢٩) تطور ست دول عربية في ترتيب مؤشر الاستدامة عالمياً لعام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٢ وهي (تونس، سلطنة عمان، الامارات، موريتانيا، السعودية والكويت).

كما سجلت تسع دول عربية تراجعاً في ترتيب مؤشر الاستدامة عالمياً هي كل من (الاردن، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا، ليبيا، لبنان، السودان والعراق).

ومن الملاحظ ان ترتيب العراق عالمياً هو (١٣٩) واحتل المركز قبل الأخير في الترتيب بين الدول العربية مما يعكس درجة تأثير تدهور الوضع الصحي على المستوى البيئي مما ينعكس سلباً على مستوى الفرد العراقي من الناحية الصحية والتنمية الاقتصادية والبشرية.

جدول (٢٩)

مؤشر الاستدامة البيئية في بعض الدول العربية

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا لعام ٢٠٠٢	الترتيب عالميا لعام ٢٠٠٤	الرصيد لعام ٢٠٠٢	الرصيد لعام ٢٠٠٤
١	تونس	٥٥	٦١	٥١,٨	٥٠,٨
٢	عمان	٨٣	١٢٠	٤٧,٩	٤٠,٢
٣	الاردن	٨٤	٥٣	٤٧,٨	٥١,٧
٤	الجزائر	٩٦	٧٠	٤٦	٤٩,٤
٥	المغرب	١٠٥	٧٣	٤٤,٨	٤٩,١
٦	الامارات	١١٠	١٤١	٤٤,٦	٢٥,٧
٧	مصر	١١٥	٧٤	٤٤	٤٨,١
٨	سوريا	١١٧	١٠٧	٤٣,٨	٤٣,٦
٩	موريتانيا	١٢٤	١٢٦	٤٢,٦	٣٨,٨
١٠	ليبيا	١٢٦	١٢٤	٤٢,٣	٣٩,٣
١١	لبنان	١٢٩	١٠٦	٤٠,٥	٤٣,٨
١٢	السعودية	١٣٦	١٣٨	٣٧,٨	٤٣,٢
١٣	اليمن	١٣٧	–	٣٧,٣	–
١٤	الكويت	١٣٧	١٤٢	٣٦,٦	٢٣,٩
١٥	السودان	١٤٠	١٠٢	٣٥,٩	٣٣,٢
١٦	العراق	١٤٣	١٣٩	٣٣,٦	٣٣,٢

Source: www.yale.edu/esi.

سادساً: المشاركة والتمكين (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).

ان حصة المرأة في القوة العاملة والمشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية لا تزال متواضعة على الرغم من التقدم الهام الذي شهده وضع المرأة العربية في مجال التعليم، لذا يتوقع ان يؤدي تحسين مستويات التعليم وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال التعليم الى زيادة حصولها على عمل منتج مربح فضلاً عن تمكينها للقيام بدور أكبر في صنع القرار داخل الاسرة وفي الحياة العامة.

١. تمكين المرأة في مجال التعليم

يظهر من الجدول (٣٠) بان هناك تطوراً في نسبة البنات الى البنين في العراق وفي جميع مراحل التعليم خلال سنوات الدراسة ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، عدا مراحل التعليم الابتدائي فانها حافظت على نفس النسبة تقريباً.

وفي مرحلة التعليم الثانوي ارتفعت النسبة من ٦٤,١% سنة ١٩٩٠/ ١٩٩١ الى ٦٩% سنة ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وبنسة تطور ٥% وعلى مستوى الدراسة الجامعية (الدراسات الاولية) ارتفعت النسبة من ٥٠,٩ % الى ٧١,٣ % لنفس الفترة وبنسبة تطور ٢٠,٤ % .

اما على مستوى الدراسات العليا ، فارتفعت النسبة من ٢٥,٣ % الى ٥٩,٤ % وبنسبة تطور ٣٤,١ % لنفس الفترة اعلاه، مما يدل على تعزيز المساواة بين الجنسين ودفع قدرة تمكين النساء في مجال التعليم وخاصة في مرحلة الدراسات العليا والتي تضاعفت النسبة في سنة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ عما كانت عليه سنة ١٩٩٠/ ١٩٩١ ، الا انه لا تزال معدلات التحاق الاناث بنظريها الذكور على مستوى الدراسات العليا منخفضة ، اذ كان المعدل النصف تقريباً.

جدول (٣٠)

نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في العراق

٢. المشاركة في القوى العاملة والعمالة الناقصة.

هناك بعدان من ابعاد العلاقة بين العمالة والبطالة يساهمان في مضاعفة الآثار السلبية للبطالة هما:

أ. ضعف المشاركة.

وتشير البيانات المتوفرة الى ان البطالة وتداعياتها تمثل مشكلة جسيمة في العراق، وان ضعف المشاركة هو السبب الرئيس في انخفاض معدلات البطالة بين النساء وليس الى زيادة فاعلية نشاطهن في الحياة الاقتصادية، اذ تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣[١].

ان نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الشباب، اذ تمثل (٢١,٣%) منهم من فئة (١٥-١٩) سنة و (٢٧%) ينتمون الى فئة (٢٠-٤٠) سنة.

وتشير نتائج المسح الى التفاوت الكبير والصارخ في معدلات البطالة لمختلف محافظات العراق، اذ تتراوح معدلات البطالة بين ١٤% في كربلاء و ٤٦,٢% في ذي قار.

اما فيما يتعلق بمعدلات البطالة بين الجنسين، فان معدل البطالة في العراق بين الذكور بلغ متوسطه (٤٤,٥%) يتراوح الحد الأدنى في ميسان وبمعدل (٣,٩%) والحد الأعلى (٤٨,٨%) في ذي قار.

فيما يبلغ معدل البطالة بين الاناث (٢٢,١%) وقيمته الدنيا بمعدل (٤,٤%) في واسط وقيمته العليا (٢٦,٥%) في بغداد[٢].

وترتفع مساهمة القوى العاملة مع ارتفاع المستوى التعليمي فيبين الجدول (٣١) معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لعام ٢٠٠٧ على مستوى العراق فيظهر من الجدول ان الاشخاص بعمر ١٥ سنة – فما فوق – تساهم نسبة ٢٤,٢% من الاميين فقط من قوة العمل مقارنة بنسبة ٩٢,٦% ممن حصلوا على شهادة عليا، وبلغت النسبة الاجمالية للبطالة ١١,٧% للرجال والنساء، وان هذه النسبة اعلى بين الشباب البالغين وباعمار (٢٠-٢٤) سنة اذ بلغت النسبة ١٦,٩% للرجال و ٣٥,٧% للنساء للاعمار نفسها.

ان انخفاض المشاركة، يترتب عليه ثلاث تبعات رئيسة مهمة بالنسبة لصانعي السياسات هي[٣]:

---

(١) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "نتائج مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣"، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧.

(٣) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٧٧.

(١). تشير هذه المعدلات الى ارتفاع نسبة الاعالة وخاصة فيما يتعلق بالشباب، أي ان مستوى معيشة شعب برمته تحدده ايرادات شريحة صغيرة من السكان.

(٢). سيؤدي ارتفاع معدلات المشاركة الى فرض ضغط كبير على فرص العمالة.

(٣). في حالة ارتفاع معدلات مشاركة الاناث سيؤدي ذلك الى ارتفاع معدلات المشاركة ارتفاعاً ملحوظاً وسيؤدي هذا الامر الى تشكيل قوة عاملة تغلب عليها خصائص الجزء الانثوي منها، الامر الذي يستحق ان يلقي اهتماماً خاصاً لدى واضعي سياسات العمالة والعمل.

جدول (٣١)

معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة في العراق للأفراد بعمر ١٥ سنة فأكثر

حسب خصائص المجتمع لعام ٢٠٠٧

خصائص الافراد	معدل النشاط الاقتصادي(%)			معدل البطالة (%)		
	رجل	امراة	الاجمالي	رجل	امراة	الاجمالي
العمر (سنة)						
١٥-١٩	٤٦,٧	٤,٧	٢٥,٦	٢٨,٦	٦,٣	٢٦,٥
٢٠-٢٤	٧٥,٤	١٠,٨	٤٢,٩	١٦,٩	٣٥,٧	١٩,٣
٢٥-٢٩	٩٢,٤	١٦,٥	٥٤,٣	١٢,٩	١٧,٠	١٣,٦
٣٠-٣٤	٩٣,٩	١٨,١	٥٦,٤	٨,١	٨,٦	٨,٢
٣٥-٣٩	٩٥,٨	١٩,٥	٥٧,٧	٥,٨	٧,٥	٦,١
٤٠-٤٩	٩٢,٥	٢١,٣	٥٦,٨	٥,٣	٤,٢	٥,١
٥٠-٥٤	٨٠,٠	١٢,٤	٤٢,٣	٥,٥	٢,٦	٥,٠
٥٥-٥٩	٥٩,٢	١٠,٤	٣٤,٩	٥,٢	١,١	٤,٦
٦٠-٦٤	٤٦,١	٦,٩	٢٦,٦	٤,٩	٠,٠	٤,٣
٦٥-فأكثر	٢٠,٢	٣,٠	١٠,٥	٣,٧	٨,٢	٤,٤
التحصيل العلمي						
امي	٦٣,٨	٧,٦	٢٤,٢	١٣,٢	٣,٧	١١,١
يقرأ ويكتب	٧٩,٤	٧,٧	٤١,٢	١٣,٤	٤,٤	١٢,٥
ابتدائية	٧٧,٤	٦,٢	٤٣,١	١٢,١	٨,٣	١١,٩
متوسطة	٦٤,٢	٦,٤	٤٠,٢	١٢,٠	٢٣,٥	١٢,٧
اعدادية ومهنية	٦٨,٨	١٧,٢	٤٩,٨	٩,٣	١٢,٧	٩,٧
دبلوم معهد	٩٢,٠	٦٧,٤	٨١,٧	٨,١	١٣,١	٩,٨
بكالوريوس	٨٩,٠	٧١,٣	٨٢,٤	١١,٢	١٩,٧	١٣,٩
شهادة عليا	٩٥,٧	٨٣,٤	٩٢,٦	٥,١	٦,٣	٥,٤
اخرى	٥٩,١	٣٢,٤	٤٨,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غير مبين	٥٢,٢	٩,١	٢٤,٢	١٠,٣	٠,٠	٧,٨
الاجمالي	٧٤,٦	١٢,٨	٤٣,٢	١١,٧	١١,٧	١١,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، "المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧"، العراق طبعة اولى، ص٣٢٥.

ب. العمالة الناقصة.

بين الجدول (٣٢) معدل العمالة الناقصة بسبب انخفاض عدد ساعات العمل(*) للسكان بعمر ١٥ سنة فاكثر في العراق ، فبلغت النسبة (٢٩,٨%) لكلا الجنسين ، وبحسب نتائج مسح التشغيل والبطالة للفصل الرابع ، لعام ٢٠٠٨ وبمعدل (٢٣,٩٧) للذكور و (٥٦,١%) للاناث.

يشير المسح الى ان المناطق الريفية تعاني اكثر من المناطق الحضرية من العمالة الناقصة ، اذ بلغ المعدل (٤٢,٦٦ % و ٢٠,٥٩ %) على التوالي .

كما ان نسبة البطالة الناقصة في الاناث الريفية تفوق مثيلتها الذكور في الارياف اذا كانت نسبتهما (٧٨,٦٨ % ، ٣٠,٦٢ %) على التوالي .

وعند المقارنة مع نتائج مسح التشغيل والبطالة لعا م٢٠٠٣ ، نجد ان معدل العمالة الناقصة قد انخفض بنسبة (٢٥,٩)% لكلا الجنسين ، اذ اصبح ٢٩,٨ % للفصل الرابع عام ٢٠٠٨ ، بعد ان كان (٤٠,٢ %) في عام ٢٠٠٣.

جدول (٣٢)

معدلات العمالة الناقصة في العراق لعام ٢٠٠٣ ،٢٠٠٨

التفاصيل	عام ٢٠٠٣			الفصل الرابع عام ٢٠٠٨		
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع
ذكور	١٥,٧	٣٦,٣	٢٣,٥	١٩,١٥	٣٠,٦٢	٢٣,٩٧
آناث	١٤	٢٩,٢	١٩,٤	٢٨,٣٧	٧٨,٦٨	٥٦,١
المجموع	٢٦,٤	٦٢,٥	٤٠,٢	٢٠,٥٩	٤٢,٦٦	٢٩,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، "مسح التشغيل والبطالة في العراق ، بغداد ، الفصل الرابع لعام ٢٠٠٨" ، جدول (٣/٤٢) ، ص٤٢.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، "مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام ٢٠٠٣ "، بغداد ، ٢٠٠٤، ص٢١-٢٥.

(*) يقصد بمعدل العمالة الناقصة بسبب انخفاض عدد ساعات العمل هو (مجموع ساعات العمل الفعلية اقل من ٣٥ ساعة في الاسبوع).

٣. مقياس تمكين المراة.

لا يزال تمثيل المراة العربية في العمل السياسي ونقابات العمال ضئيلاً مقارنة بمستوى المشاركة عالمياً، اذ كانت حصة المراة في مقاعد البرلمانات الوطنية تبلغ (٨) في المئة في عام ٢٠٠٥ مقابل (٤) في المئة في كانون الثاني ١٩٩٧.

ففي مجلس التعاون الخليجي لم تكن المراة ممثلة في البرلمان الوطني إلا في عمان، في حين كانت المراة في المشرق العربي تتمتع بـ(١٠) في المئة في التمثيل البرلماني تلتها بلدان المغرب العربي، اما على المستوى الوزاري فعينت اول وزيرة في تاريخ الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٤، وفي الكويت منحت المراة حق التصويت وعينت وزيرة واحدة في عام ٢٠٠٥ بعد ان كانت مستبعدة من الحياة السياسية[١].

اما في العراق فقد تحقق تقدماً كبيراً في مجال التمثيل البرلماني للنساء اذ بلغ المعدل (٢٥) في المئة للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ والذي يعد اكبر تمثيل برلماني في المنطقة العربية بعد ان كان المعدل (١٣,٣) و (٧) في المئة لسنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ على التوالي[٢]، مما يعزز قدرة المراة على المشاركة في الانشطة السياسية وتطوير قابلياتها السياسية والاجتماعية.

اما على المستوى العالمي، فيتضح من الجدول (٣٣) ان (١٥) بلداً من بين الدول السبعين مرتفعة التنمية، ان نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء تزيد عن ٢٧% من مجموع المقاعد، وان اربعة دول من بين ٨٥ دولة متوسطة التنمية، حققت النسبة المذكورة، وان تلك النسب تزيد على كل النسب المناظرة في الدول العربية، وان افضل تلك النسب بعد العراق فهي من نصيب تونس ١٩,٣% والسودان ١٦,٤% حسب تقرير التنمية البشرية الدولي ٢٠٠٧-٢٠٠٨[٣].

---

(١)الامم المتحدة الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية، نيويورك ٢٠٠٥، ص١٣.

(٢) الجهاز المركزي للاحصاء مدرية احصاءالتنمية البشرية تقرير مؤشرات – رصيد الاهداف الانمائية للألفية، العراق ٢٠٠٥، ص٦.

(٣) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٣٠٦-٣٠٩.

جدول (٣٣)

عدد الدول التي تزيد فيها نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء على ٢٧%

دول ذات تنمية بشرية	عدد الدول الكلي	عدد الدول التي تزيد فيها نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء على ٢٧%	النسبة المئوية
مرتفعة	٧٠	١٥	٢١
متوسطة	٨٥	٤	٥
منخفضة	٢٢	٤	١٨
اخرى	١٧	٣	١٨
دول العالم	١٩٤	٢٦	١٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء العراق، " التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨"، المطابع المركزية، الاردن، ٢٠٠٩، ص٢٦.

المبحث الثالث

معوقات التنمية البشرية في العراق

تشكل معوقات التنمية تحديات امام الاقتصاد الوطني والتنمية البشرية ومحاولات التقدم ، ونتناول في هذا المبحث اهم المعوقات التي تقف امام تطور عجلة التنمية البشرية في العراق هي:

أولا: النزعات العنفية والأمن الانساني.

تمثل الحروب والنزعات العنفية تحدياً كبيراً وتهديداً للنظم الاقتصادية والاجتماعية، وقد انعكست على تدهور متطلبات التنمية البشرية، كانخفاض متوسط دخل الفرد وتردي الاوضاع الصحية والتعليم والبيئة وارتفاع نسبة الامية في العراق، كما ادت الى خسائر بشرية ضخمة ، مما اثر سلباً على فرص التنمية الاقتصادية والبشرية.

تعرض العراق عبر تاريخه الى نزاعات وتوتر في علاقاته مع دول الجوار العربية منها الاردن وسوريا وغير العربية، منها ايران وتركيا.

كما تعرض للاحتلال البريطاني في النصف الثاني من العقد الثاني من القرن الماضي .

اما علاقاته مع الكويت والسعودية، فكانت اكثر استقراراً حتى غزو الكويت في آب ١٩٩٠، والذي تعرض فيه العراق الى حرب الخليج الأولى، والتي اجبر فيها على الخروج منها على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .

اعقبها اجتياح القوات الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ مخلفاً دماراً لم يقتصر على البنى التحتية، بل طال العنصر البشري، إضافة الى انتشار الفساد المالي والإداري وظهور المجاميع الإرهابية التي فتكت بعدد كبير من أرواح العراقيين.

١.الإرهاب

الإرهاب كلمة مشتقة من الفعل أرهب ومعناه خوف وأفزع، وقد جمع أحد الكتاب في أحد بحوثه (١٠٩) تعريفاً منها[١]:

وفقاً لقاموس أكسفورد فهو الخوف والعنف أو الفزع الذي يمارسه شخص أو منظمة ضد الحكومة أو ضد الأفراد أو الأطفال.

كما عرفته وكالة الاستخبارات المركزية(CIA) بأنه التهديد الناشئ عن العنف من قبل أفراد أو جماعات.

---

(١) المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية ، اعداد قسم الدراسات في المركز، "الإرهاب في العراق"، بغداد، تموز، ٢٠٠٦، ص٦٦

وعرفه المشرع العراقي في قانون مكافحة الإرهاب على أنه كافة الأعمال التي تؤدي الى الأضرار بالأشخاص والأموال والممتلكات وتقويض الأمن والاستقرار بالبلد من خلال قيام أشخاص أو منظمات أو طوائف بأعمال تؤدي الى قتل وخطف ونهب كل ما يمكن الوصول اليه بهدف إثارة الفزع والهلع وخلق حالة من الفوضى والارتباك.

أن أعمال العنف تؤثر على صحة الإنسان من جراء الوفيات والإصابات الآنية سواء كانت جروحاً جسدية أو نفسية أو الاثنين معاً.

كما يؤثر سلباً على التقدم العلمي من خلال الاغتيال والاختطاف للعقول العلمية.

وقد دخل الإرهاب الى العراق بعد سقوط النظام السابق حيث شهد العراق استقراراً ثم تبعه ظهور تشكيل مجاميع وتنظيمات تحت مسميات عديدة ولأسباب عديدة منها السياسية والدينية والعرقية والطائفية.

قامت المجاميع الإرهابية بعمليات الخطف والاغتيال والابتزاز بهدف تهديد الاستقرار الأمني وتخريب العملية السياسية وتدمير الاقتصاد والبنى التحتية بشكل عام[١].

أن عدد القتلى جراء الهجمات الإرهابية وبحسب دراسة أجرتها مجلة لانسيت البريطانية في اكتوبر ٢٠٠٦، بلغ (٦٠١٠٢٧) شخصاً منذ احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، الا أن هذا الرقم واجه اعتراضاً، فقد أعلن وزير الصحة أن القتلى بين المدنيين لم يتجاوز(١٥٠٠٠٠) مدنياً منذ عام ٢٠٠٣[٢].

وطالت الهجمات الإرهابية الكفاءات العلمية والتدريسية والعلماء فخلال المدة التي اجتاحت فيها القوات المتعددة الجنسية العراق ولغاية ٢٠٠٦/٤/٢٥، بلغ عدد التدريسيين الذين تم اغتيالهم في الجامعات والمعاهد العراقية (١٠٤) تدريسي وبنسبة ٠،٥٧% من إجمالي التدريسيين وكان أعلى نسبة اغتيال بين التدريسيين في جامعتي بغداد والمستنصرية حيث بلغت النسبة ٤٣% من إجمالي الاغتيال وحسب ما موضح في الجدول (٣٤).

(١) المصدر نفسه، ص٦٦_٦٨

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٦٥

جدول (٣٤)

اغتيال عدد الاساتذة ونسبهم للفترة من ٢٠٠٣/٤/٩ – ٢٠٠٦/٤/٢٥

اسم الجامعة	عدد التدريسيين الذين تم اغتيالهم	عدد الاساتذة الكلي	النسبة%
مركز الوزارة	١	٧١	١,٤٠٨
التكنولوجية	١	٨٣٢	٠,١٢٠
القادسية	٢	٤٩٢	٠,٤١
هيئة التعليم التقني	٥	٢٥٢٧	٠,٢
تكريت	٤	٦٧٤	٠,٥٩
البصرة	٨	١٧٢٨	٠,٤٦
الكوفة	١	٥٤٩	٠,١٨
الموصل	١٣	٢٥٤٨	٠,٥١
الانبار	١٠	٥٩٦	١,٦٨
المستنصرية	١٧	١٧٨٨	٠,٩٥
بغداد	٢٨	٤٣٩١	٠,٦٤
الهيئة العراقية للحاسبات	١	٤٧	٢,١٣
الجامعة الاسلامية	١	٧٤	١,٣٥
صلاح الدين/اربيل	١	١٠٢٣	٠,١
النهرين	٢	٣٢٤	٠,٦٢
ديالى	٥	٣٧٤	١,٣٤
الرافدين الأهلية	١	٩٦	١,٠٣
المجموع الكلي	١٠٤	١٨١٣٣	٠,٥٧

المصدر: د.حسناء ناصر ابراهيم "استراتيجية تعزيز الكفاءات العلمية في العراق وسبل المحافظة عليها" ، مجلة كلية بغداد اللعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس عشر، ٢٠٠٨ ، ص١٤٩.

وبلغ عدد العلماء الذين تم اغتيالهم نحو (٢٥٠) عالماً عراقياً أما عدد الأطباء الذين تم اغتيالهم فقد بلغ نحو (٢٥) طبيباً وتم مغادرة العراق(١١٥) طبيباً خلال المدة نفسها[١].

وفيما يخص البنى التحتية، وبما أن الإيرادات النفطية تشكل عاملاً فعالاً لعملية إعادة الأعمار، لذلك تم تركيز شن الهجمات المسلحة على المنشآت النفطية لتقلل من انتاجها والأضرار باقتصاده وإعاقة جهود إعادة الأعمار حيث كانت الخسائر المالية الناجمة عن الهجمات على البنى التحتية لغاية كانون الثاني ٢٠٠٦ نحو(١١) مليار دولار، وبلغت عدد الهجمات المسلحة على البنى التحتية النفطية في عام ٢٠٠٥ نحو(١٨٦) هجمة، إضافة الى الخسائر الناجمة عن ضياع الإيرادات النفطية بسبب توقف الإنتاج والتصدير والى قطع التيار الكهربائي وتوقف وصول الماء الصالح للشرب الى المواطنين[٢].

بالإضافة الى الهجمات التي شنها المسلحون على المنشآت النفطية والتي لها تأثير كبير على الاقتصاد، كانت هناك هجمات على مشاريع أخرى استنزفت أموال العراق، فعلى سبيل المثال أدت أحد الهجمات على مشروع الكرخ لمعالجة المياه في شمال بغداد الى تدمير شبكة السيطرة الكهربائية مما قلل وبشكل كبير من كمية المياه الواصلة الى بغداد خلال شهر تموز ٢٠٠٥، إذ كلف إصلاحه مبلغاً قدره(٤٠) مليون دولار من قبل فوج المهندسين العسكري الأمريكي[٣].

فضلاً عن أن الهجمات أدت الى زيادة التكاليف والى الانحراف عن الأهداف الأساسية المرسومة لإعادة أعمار العراق وأدناه أمثلة على ذلك[٤]:

أ. ذكرت دائرة الإعلام في وزارة الطاقة الأمريكية أن نسبة ٤٠% من إجمالي (١٨,٤) مليار دولار من المبالغ التي خصصت في عام ٢٠٠٤ كانت قد أنفقت بصورة فعلية على توفير الأمن وليس على إعادة الأعمار.

ب. أوضح المفتش العام المسؤول عن عملية أعمار العراق أن التكاليف الأمنية قد استهلكت بالفعل ما نسبته ٤٠% من جميع الأموال المخصصة لعملية إعادة الأعمار منذ بداية الاحتلال حتى كانون الأول ٢٠٠٦.

---

(١) د. حسناء ناصر " ابراهيم، استراتيجية تعزيز قدرات الكفاءات العلمية في العراق وسبل المحافظة عليها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس عشر /٢٠٠٨، ص١٥٠_١٥١

(٢) اونر اوزلو، مصدر سابق، ص١١٥_١١٦

(٣) المصدر نفسه، ص١١٩

(٤) المصدر نفسه

ج. صرح المستشار الأعلى في وزارة الخارجية (جيمس جفري) حول شأن العراق في جلسة اللجنة الفرعية أننا (أي الولايات المتحدة) تراجعنا عن دعم المشاريع في العديد من المناطق وذلك لعدم توفر المال لدينا بسبب العمليات العسكرية.

وخلاصة القول أن الإرهاب أخذ يستهدف العراقيين وليس الاحتلال ويستهدف الاستقلال والسلطة والسيادة وليس التبعية ويستهدف المواطن البريء بمختلف شرائحه وانتماءاته الطائفية أو العرقية، ويستهدف المواطن العامل في بلده والجندي المدافع عنه وليس الجندي الأجنبي، وحسب التقييم الأمريكي للوضع، فإن هذه المجاميع الإرهابية باتت لا تستهدف أمريكيا وبريطانيا بل سعت الى تحطيم وتدمير الاقتصاد الوطني وهذا ادى الى تراجع مؤشرات التنمية في ظل الهجمات الإرهابية.

٢.الأمن الإنساني

أن مصطلح الأمن الإنساني[١] استخدمته الأمم المتحدة أوائل التسعينيات، الا ان الأفكار التي يستند اليها ليست جديدة وعلى الأقل منذ إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ١٨٦٠ والتي تسعى لتحقيق مبدأ الأمن للناس، وأن عناصره الرئيسية قد صيغت في شرعة الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف خلال أربعينيات القرن الماضي، وتضمن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الأمن الإنساني وحقوق المواطنين، كما ان هذا المفهوم يحتوي على العديد من الأبعاد الأخرى المتصلة وعلى سبيل المثال بالبيئة والغذاء والتنمية والصحة، ولعل الأهم هو أنه لم تعد الدولة وحدها المسؤولة عن توفير الأمن الإنساني والدفاع عنه وحمايته، بل تنخرط كل المنظمات الوطنية والدولية بوصفها لاعباً أساسياً في التنمية الإنسانية.

وتم تعريفه من قبل مفوضيه الأمن البشري هو (حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة، ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة واسعة النطاق ويعني استخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم، ويعني إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، التي تمنح معاً الناس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة)[٢].

---

(١) شيار يوسف،" العراق لا أمن للجميع، جمعية الأمل العراقية" ، تقرير الراصد الاجتماعي، منظمة المواطنين الدولية حول القضاء على الفقر والتكافؤ الجندري ، الخوف والعوز عقبتان في وجه الأمن الإنساني، تقرير عام ٢٠٠٤، مونتيفيديو ، الارغواي، ص١٤١

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، مصدر سابق ص١٢

أن امن الإنسان يسعى الى حماية الناس من مجموعة واسعة من التهديدات للأفراد والمجتمعات، وهو في الوقت نفسه يكمل أمن الدولة، توجد علاقة سببية وثيقة بين التنمية البشرية وأمن الإنسان، فإحراز التقدم في أحدهما يعزز التقدم في المجال الآخر، والفشل في أي منها يزيد من حدة الفشل في المجال الآخر، فعند مناقشة مفهوم أمن الإنسان في إطار التنمية، فإنه ينظر الى التنمية من خلال المكاسب المتحققة، وتأثير مخاطر النزاعات والحروب والتقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والفقر الشديد والتلوث البيئي وغيرها من المخاطر على التنمية، فأمن الإنسان هو (الضامن لاستمرارية التنمية البشرية، وهو شرط مسبق لها، ومحدد لأولويات أهدافها العاجلة)[١].

ونستعرض بعض الحقائق المتصلة بمسألة الأمن الإنساني قبل حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣ بالآتي[٢]:

أ. ان الستة عشر مليون عراقي (مناطق الوسط والجنوب) يعتمدون بشكل كامل على الإعانات الغذائية التي تقدمها الحكومة.

ب. تقدر الأمم المتحدة ان خمسة ملايين عراقي لا يملكون الوصول الى المياه الآمنة، وتصب في نهر دجلة، نصف مليون طن من المياه المبتذلة غير المعالجة أو المعالجة جزئياً كل يوم.

ج. نصف محطات تكرير المياه المبتذلة لا يعمل، وما يعمل منها لا يستوفي ربع المعايير البيئية المرعية في العراق وحسب تقارير اليونسيف.

د. يموت طفل واحد من ثمانية أطفال قبل بلوغ سن الخامسة.

هـ. يعاني مليون طفل عراقي (ثلث اطفال العراق) من سوء التغذية التي ارتفعت النسبة ١٦٠% في العقد الأخير.

و. يرجع سبب وفيات ٧ من ١٠ أطفال الى الزحار (الاسهال) نتيجة عدوى الجهاز التنفسي المرتبطة بالماء الملوث او سوء التغذية.

ز. استخدمت القوات الأمريكية (١٠٧٨٢) قنبلة عنقودية يحتوي على (١,٨) مليون قنبلة، واستخدم البريطانيون (٢١٧٠) قنبلة عنقودية تحتوي على (١١٣١٩٠) قنبلة، وحسب ما افادته القيادة الأمريكية، اضافة الى وجود (٢٥) مليون لغماً ارضياً مبعثرة في المناطق السكنية والزراعية العراقية وحسب تقارير منظمة ازالة الالغام من مخلفات الحرب العراقية – الايرانية أي وجود لغم

(١) المصدر نفسه، ص١٣

(٢) شيار يوسف، مصدر سابق، ص١٤٢-١٤٥

لكل عراقي تقريباً، كما يوجد ثلاثة ملايين طن من الصواريخ والقنابل غير المنفلقة[١]، مما يهدد ارواح اعداد كبيرة من السكان وحرمان هذه المناطق من مصدر رزقهم الوحيد المتمثل بالزراعة وتربية الحيوانات ، فتحولوا الى فقراء يفتقرون الى ابسط مقومات الحياة.

ثانياً: معضلة الديون الخارجية والتعويضات.

يواجه العراق قيداً شديداً حول ما يمكن دفعه لإعادة اعمار العراق، ألا وهو ضخامة حجم دينه الخارجي، خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية.

ففي حقبة الثمانينيات شهدت ارتفاعاً كبيراً في حجم الدين الخارجي خصوصاً مع زيادة متطلبات الحرب العراقية – الايرانية واستمرار العراق ببناء ترسانته العسكرية حتى بعد انتهاء الحرب، اذ بلغت ديونه الرسمية نهاية عام ١٩٩٠ نحو (٢٣) مليار دولار، ارتفعت الى ما بين (٥٣–٦٥) مليار دولار مع الفوائد التأخيرية المتراكمة حتى نهاية عام ٢٠٠٣ وفقاً لمصادر من البنك المركزي، أي ان الديون تضاعفت ما بين (٢,٣–٢,٧) مرة بفعل الفوائد والفوائد التأخيرية المتراكمة والتي لم يقم العراق بخدمة ديونه بعد فرض العقوبات الدولية عليه[٢]. علماً ان هناك تقارير غير رسمية تقدر ديون العراق بحدود (١٢٠–١٢٩) مليار دولار، اضافة الى التعويضات والتي تقدر بأكثر من (٣٠٠) مليار دولار والتي جاءت طبقاً لقرار مجلس الامن المرقم (٦٨٧) في ٣/نيسان/١٩٩١ والتي حملت العراق المسؤولية (عن اية خسارة مباشرة او اضرار، بما في ذلك الاضرار البيئية ونضوب المصادر الطبيعية وعن الأخطار التي لحقت بالحكومات الأجنبية، أفراداً أو كائنات اعتبارية، كنتيجة لغزو العراق غير القانوني واحتلاله للكويت)[٣]، لتصل ديونه الى (٤٢٠) مليار دولار، حيث تم تسديد ما قيمته (١٧) مليار دولار من مبلغ التعويضات منذ العمل باتفاقية النفط مقابل الغذاء، لذلك دخل العراق ضمن مصطلح ما يسمى بـ (مناطق المديونية الثقيلة)[٤].

---

(١) د. نوراد عبد الرحمن الهيتي ، تداعيات الحروب والنزاعات على الاوضاع السكانية في البلدان العربية . العراق نموذجاً ، مصدر سابق ، ص٢١.

(٢) د. همام الشماع،" المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق" ، الجزء الأول من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٥٢–٥٣.

(٣) عبد الأمير الانباري،" العراق – الي اين" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٩.

(٤) جورج قرم،" التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي" ، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، نيويورك، الامم المتحدة، العدد(٦)،١٩٩٧، ص٣١–٣٢.

وفي حالة المطالبة بالديون مع التعويضات فان قيمتها تعادل (٢٠) مليار برميل نفط والتي تشكل (١٨%) من احتياطي العراق النفطي الثابت[١].

اما تقديرات البنك المركزي في عام ٢٠٠٣ للديون الرسمية والتجارية للحكومة العراقية هي (١٢٧,٧) مليار دولار فضلاً عن التعويضات التي يدين بها العراق منذ حرب الخليج الأولى والثانية للعديد من دول العالم ولو ان العراق أقر بهذه المبالغ فإنه ستتم جدولتها مع تحمله الفوائد السنوية لتسديدها، ستكون الميزانية تحت ضغط الاقساط والفوائد المتراكمة لسنوات طويلة والذي سيكون عبئاً على عملية اعادة الإعمار[٢] والاجيال القادمة.

لكن بعض الدول أبدت استعدادها لاطفاء (٨٠%) من ديونها، مما يعني رفع قيد من القيود المفروضة على التنمية في العراق إلا ان عبئ التعويضات البالغة (٥%) من ايرادات النفط ستبقى القيد الأكبر على مسيرة الاقتصاد.

كما توجد تقديرات أخرى للديون العراقية الخارجية، اذ تقدر نحو (٣٨٣) مليار دولار منها (١٢٧) مليار دولار (القروض والفوائد المتراكمة) و (٥٧) مليار دولار المدفوعات المستحقة على عقود وتوريدات و (١٩٩) مليار دولار عن تعويضات الحرب المستحقة وبشكل خاص على الكويت، وان هذا المبلغ يوازي (١٥) مرة الناتج المحلي المقدر للعراق في السنوات الأخيرة[٣].

ويبلغ معدل الدين (١٦) الف دولار لكل فرد عراقي، لذلك يمكن وصف العراق بانه بلداً مكبلاً بالديون مقارنة بالبلدان الأخرى، لذا يرى البعض اذا ما اراد استخدام نصف ايراداته النفطية لتسديد ديونه مع الفوائد يستغرق عدة عقود لتسديدها[٤]، لذلك فان برنامج اعادة اعمار العراق سيصبح غير ذات معنى قبل ايجاد الحل الناجح لمشكلة هذه الديون.

وعموماً يواجه العراق في الوقت الحاضر مقداراً كبيراً من الدين الخارجي واذا ما قورنت ديونه والتعويضات والبالغة (٤٢٠) مليار دولار والتي تساوي (٢,٩) مرة من اجمالي ديون اثنا عشر دولة عربية والبالغة (١٤٧) مليار دولار لغاية عام ٢٠٠٣ وكما موضحة في الجدول (٣٥)، لا تضح مدى ضخامة الدين العراقي، لذلك على الحكومة العراقية ان تسعى جاهدة

---

(١) د. همام الشماع، مصدر سابق، ص٥٦.

(٢) د. كامل علاوي كاظم، مصدر سابق، ص١٦.

(٣) د. محمد علي موسى المعموري،" اعادة اعمار العراق" ، الجزء الأول من الندوات التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٠.

(٤) د. عبد الكريم كامل ابوهات،" خفض الديون العراقية، ماذا يعني للمستقبل" ، مجلة الغري، ٢٠٠٥، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص٤١.

لتخفيض جزء كبير من هذه الديون اذا ما أرادت ان تضع الخطوات الأولى للسعي نحو تحقيق التنمية البشرية.

وقد وافقت بعض الدول في نادي باريس على اطفاء ما نسبته (٨٠%) من اجمالي ديونه المقدرة بـ (٣٨,٩) مليار دولار على ثلاثة مراحل، حيث تشتمل المرحلة الأولى الغاء ما نسبته (٣٠%) من اجمالي الدين مباشرة ومقداره (١١,٦) مليار دولار وذلك بحلول الأول من كانون الثاني ٢٠٠٥ (تم تنفيذه في آب ٢٠٠٥) ويتم شطب ٣٠% اخرى (١١,٦) مليار دولار شريطة الموافقة على شروط صندوق النقد الدولي (IMF) وتتضمن المرحلة الأخيرة اعفاء ما نسبته (٢٠%) عند استكمال المراجعة الأخيرة للهيئة التابعة لصندوق النقد الدولي (IMF) والمتعلقة بعملية تنفيذ شروط الصندوق خلال السنوات الثلاثة[١] وفعلاً تم انجاز هذه الخطوات وانخفض مبلغ الدين من من ٣٨,٩ مليار دولار الى ٧,٨ مليار دولار والذي يعتبر خطوة هامة نحو اكتساب القدرة على تحمل الديون العراقية في الأجل الطويل.

بلغت الديون الخارجية المتبقية (٨٠) مليار دولار تقريباً، فيعود الجزء الأكبر منها لدائنين عرب رسميين وقطاع خاص معظمهم من البلدان العربية، اضافة الى التعويضات المتوجبة عليه جراء غزو الكويت [٢] والتي تتوجب ايجاد حل سريع وشامل لها اذا ما اريد النهوض بالتنمية الشاملة على احسن وجه وتجنب تحميل الاجيال القادمة ديون واعباء مالية تثقل كاهلها.

(١) المصدر نفسه، ص١٠٣.

(٢) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سابق، ص١٦.

جدول (٣٥)

اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة بعض الدول العربية المقترضة (١٩٩٨-٢٠٠٣)

مليون دولار

الدول	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الاردن	٧٠٥٦	٧٣٠٥	٦٧٥٤	٦٦٨٠	٧٢١٦	٧٥٩٤
تونس	١١١١٩	١٢٢٩٣	١١٦٣٠	١٢٠٧٨	١٢٩٧٩	١٤٩٩٦
الجزائر	٣٠٤٧٣	٢٨٣١٥	٢٥٢٦١	٢٢٥٧١	٢٢٦٤٢	٢٣٣٥٣
جيبوتي	٣٣٨,٧	٣٦٩	٣٦٩,٩	٣٧٣,٧	٣٩٥,٣	٤٢٦,٥
السودان	٢٠٤٨٣	٢٠٥٤٦	٢٠٥٣١	٢٠٧٩٨	٢٣٦٠٨	٢٥٧١٠
سوريا	٥٢٤٢,٣	٥٥٧٣,٦	٥٢٤٥	٥٤٩٥,١	٥٧٤٥,١	٤٤٢٣,٧
عمان	٣٦٢٩	٣٦٠٣	٣٥٥٥	٣٧٤٤	٣٦٧٤,٤	٣٧١٨,٥
لبنان	٤١٦٩	٥٥٥٨	٦٩٩٣	٩٥٩٥	١٤٥٩٣	١٥٥٢٥
مصر	٢٩٨١٢	٢٨٧٦١	٢٧١٠٩	٢٨٢٢٧	٢٨٨٣٥	٢٩٧١٣
المغرب	١٩٣٢٤	١٧٥٤٨	١٦٠٤٧	١٤٠٦٧	١٣٩٨٥	١٤٣٢٣
موريتانيا	١٥٦٤	١٥٣٣	١٥٠٠	١٩٩٢,٤	١٧٩١,٧	١٩٥٩,٧
اليمن	٤٥٧٦,٣	٥١٣٧,١	٤٩٣٥,٣	٤٨٦٩,٩	٥٠٣٤,٨	٥٣٧٦,٨
المجموع	١٣٧٧٧٦,٣	١٣٦٦٤١,٧	١٢٩٩٣٠,٢	١٣٠٤٩٠,١	١٤٠٤٩٩	١٤٧١١٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٤، ص٣٤٢.

ثالثاً الفساد الإداري والمالي.

يعد الفساد بكافة انماطه وباءاً خطيراً ينخر مفاصل الدولة ويسقطها، ومما لا شك فيه ان اخطر مظاهر الفساد هو الفساد السياسي او فساد النخبة السياسية الفساد عموماً هو عكس النزاهة او الاستقامة وتغلب فيه المصلحة الشخصية الضيقة على المصلحة العامة لتحقيق مآرب ومنافع شخصية، وقد لا يستطيع احد كشفها بسهولة لانها جريمة ضمير قد لا تمس القانون ولا تتجاوزه عندما تكون الانظمة والقوانين لا تمس روح العصر كالرشاوي والابتزازات وممارسة التجارة غير الشرعية.

ويعرف الفساد بانه مجموعة من الممارسات التي تتنافى مع مصالح المجتمع وتسيء الى مبدأ المساواة بين الأفراد، إضافة الى اساءة الموقع الإداري الذي يشغله الفرد لتحقيق منفعة شخصية او منفعة شخص آخر أو الحاق الضرر بآخر، كما يتضمن اخفاء معلومات عن الدولة او كشف اسرار معينة تلحق ضرر بالدولة والمجتمع، وممارسة المحسوبية والمنسوبية وتسليم وتقديم رشا [١].

وعرفه البعض بأنه انحراف اخلاقي لبعض المسؤولين العموميين، وهذا الانحراف يشتمل على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي وغير ذلك[٢].

اما البنك الدولي فقد عرفه بأنه: (اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء او وسطاء لشركات اعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المرعية، كما يمكن ان يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة)[٣].

---

(١) كاظم حبيب، الحوار المتمدن، العدد (١٠٦٣) في ٢٠٠٤/١٢/٣٠، موقع على الانترنت. ahewar.org

(٢) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.مصدر سابق ، ص٣١٦

(٣) البنك الدولي، "ادارة حكم أفضل من اجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعزيز التضمينية والمساءلة"، تقرير عام ٢٠٠٤، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٠.

في حين كان تعريف الأمم المتحدة للفساد في عام ٢٠٠٣ اكثر شمولية اذ عرفته (الرشوة بكل وجوهها في القطاعين العام والخاص، والمتاجرة بالنفوذ واساءة استغلال الوظيفة والاثراء غير المشروع، وغسل العائدات الاجرامية، واخفاء الممتلكات المتأتية عن جرائم الفساد)[١].

ويعد الفساد في العراق ظاهرة قديمة متجددة ولا يمكن لاي باحث علمي ان يستثني أي حقبة في حياة المجتمع العراقي او تأثيره السلبي على حياة الناس، والاختلاف الوحيد في مدى شمولية وعمومية هذه الظاهرة ومدى الاضرار التي تلحقها بالمجتمع.

ان هذه الظاهرة السلبية رافقت سلطة الاحتلال البريطاني والحكومات الملكية المتعاقبة، واستفحل الامر في زمن النظام السابق وخاصة بعد قرار تأميم النفط، فسيطر على ممتلكات وثروة الشعب، كما حققت بعض المجاميع من النظام السابق اموالاً طائلة عن طريق تجارة الاسلحة والاعتدة مع الشركات الاجنبية، والمقاولات والاستيراد[٢].

وبعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، شاع الفساد بوتيرة عالية عن ذي قبل واتخذ اشكالاً ومستويات مختلفة، مالية، إدارية، سياسية، ففي فترة حكم سلطة الائتلاف المؤقتة فان (بول بريمر) وحده مسؤول عن اختفاء (٨,٨) مليار دولار[٣]، من عوائد برنامج (النفط مقابل الغذاء) السابق، ولا تتضمن هذه الاموال المساعدات الأمريكية والدول المانحة بل هي اموال عراقية[٤].

وفيما يتعلق بالحكومات المتعاقبة بعد حكم سلطة الائتلاف فانها هدرت ما يقارب (٢٠) مليار دولار، فضلاً عن بيع النفط دون عدادات وتهريبه داخلياً وخارجياً، كما أكدت تقارير المفتش العام الأمريكي المقدمة الى الكونغرس الأمريكي وتقارير المفتش العام في وزارة النفط بان خسائر العراق من جراء الفساد بلغت (٢٤) مليار دولار منذ بداية الاحتلال حتى نهاية عام ٢٠٠٦[٥]، كذلك تورطت وزارات اخرى بالفساد، فعلى سبيل المثال اهدرت الوزارات الأمنية العراقية مبلغاً قدره (٢,٣) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، واهدرت وزارة أخرى مبلغاً قدره (٧) مليارات دولار على عقود اعادة اعمار العراق[٦].

---

(١) عادل عبد اللطيف، "الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٩) تشرين الثاني، ٢٠٠٤، ص٩٥.

(٢) كاظم حبيب، الحوار المتمدن، مصدر سابق.

(٣) المصدرنفسه.

(٤) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاسراتيجية،" مصدر سابق،ص٣٢١.

(٥) الصدر نفسه" ، ص٣٢٥.

(٦)شبكة المعلومات الدولية ، الفسادفي وزارة الكهرباء العراقية، منشور على الانترنت، ٢٠٠٧. www.inciraq.com/arabic/classifieds

اما ترتيب العراق في الفساد عالمياً فيشير تقرير الشفافية العالمية لسنة ٢٠٠٧ الى ان العراق احتل المرتبة (١٧٨) من اصل (١٨٠) دولة ولم يتفوق إلا على مينمار والصومال وبدرجة (١,٥) بعد ان كان يحتل المرتبة (١٦١) من اصل (١٦٣) في عام ٢٠٠٦ والمرتبة (١٢٩) من اصل (١٤٦) دولة في عام ٢٠٠٥[١]، علماً تم ادراج العراق في سلم الفساد العالمي بداً من عام ٢٠٠٣[٢].

ان هذه المؤشرات تشير الى مدى عمق ظاهرة الفساد في العراق، وذلك لضعف الأجهزة الرقابية على الرغم من تشكيل مكاتب المفتش العام في الوزارات وهيئة النزاهة، وان النظام القضائي لا زال ضعيفاً وعرضة للضغط السياسي، لذا لا بد من محاربة الفساد قبل ان يصبح ظاهرة سائدة يصعب القضاء عليه، لانه وباء قاتل لقدرات وطاقات المجتمع ويحرمه من التقدم والنماء.

رابعاً: غياب الحكم الصالح.

مسألة تخلف الادارة والمركزية الشديدة في الدولة واجهزتها ومسألة الفساد هي مرتبطة بهامشية مساحة الديمقراطية وانعدام مرونة النظام وعدم السماح بتداول السلطة، كما ترتبط بتخلف آليات العمل السياسي نفسها واللجوء المتكرر للنخب الحاكمة والى استخدام الدولة واجهزتها كوسائل أساسية في الاستقطاب السياسي واعادة تحديد السلطة[٣].

ان علاقات الحكم الجيد ترتكز على قيمتين لهما اهمية خاصة وهما التضمينية والمساءلة، فالتضمينية تعني المساواة بين الجنسين ولا فرق بين الفقراء والأغنياء، وسكان الريف والمدينة والمشاركة في ادارة الحكم، أي ادارة الحكم تضميني وليس حصرياً ضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع ومن ضمن هذه الحقوق الانصاف والتسامح بين افراد الشعب نفسه، وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الحكومة.

اما القيمة الثانية فانها المساءلة والتي تنبع من التمثيل الشعبي، لذا فان المختارون للحكم خاضعون للمساءلة من قبل الشعب على فشلهم والمكافأة على نجاحاتهم، ومن ثم ترتكز على الشفافية ضمن آليات الحكم المرتكزة على التنافسية في اختيار الموظفين العامين مما يدفعهم للعمل من اجل الصالح العام[٤].

---

(١) مركز حمورابي ، التقرير الستراتجي ٢٠٠٨ ، مصدر سابق، ص٣٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢٥.

(٣) القمة الاجتماعية، كوبنهاجن ١٩٩٥ – جنيف ٢٠٠٠، مصدر سابق، ص١٤.

(٤) البنك الدولي "الحكم الجيد من اجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تحسين التضمينية والمساءلة "، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ايلول/٢٠٠٣، ص٢.

اما الفساد فهو من المظاهر المميزة والشائعة لادارة الحكم الرديئة وهو يعمل ضمن المحسوبيات ومحاباة الاقارب والرشوة، وان الفساد يبتعد عن التضمينية لانه ينتهك مبدأ المساواة في المعاملة وتنعدم المساءلة لانه من خواص اداراة الحكم الرديئة[١].

ان من العوائق الأساسية امام التنمية البشرية في الوطن العربي، ربما تتمثل باللامساواة واللاعدالة، وبالشكل الذي تتحول فيه حقوق الانسان والمواطنة والحريات الأساسية الى مساحات للاتهام والتجويع والتعذيب والسجن والاختطاف والنفي والتهجير والقتل والاضطهاد والابادة والتدمير، وترفع ذلك في شعاراتها الزائفة وتروج لها عبر المؤسسات الاعلامية المختلفة، ويتصاعد الظلم والفساد المؤسساتي والقانوني والامني والاخلاقي والذي يهدد بانهيار كبير يطال مختلف مكونات المجتمع. ويزداد البؤس الانساني الذي من دون شك لا يتوافق مع المشهد التنموي الانساني فلا تنمية انسانية مع بؤس وحرمان واضطهاد[٢].

ان الحكم الصالح هو الذي يتبنى تطبيق الديمقراطية والتي تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه من خلال المشاركة في العملية السياسية، اذ تعني الديمقراطية، المشاركة والمساواة والتسامح السياسي والقبول بالتعددية والقيم الأساسية في الحرية والعدالة والتبادل السلمي للسلطة بالاحتكام لارادة الشعب واحترام حقوقه والسيادة القانونية[٣].

ومن الملاحظ ان معظم الدول العربية يسودها نظام الحزب الواحد ومثال ذلك العراق الذي حكم فيه حزب البعث المنحل ما يقارب (٣٥) عاماً للفترة (١٩٦٨-٢٠٠٣)، حيث تفرد بالسلطة خلال سنين حكمه والذي اعتمد استفتاءات صورية تجيز له البقاء في الحكم.

ويرى البعض ان غياب التقاليد الديمقراطية في اغلب الاقطار العربية ومن ضمنها العراق تعود للأسباب التالية[٤] والتي تكون سبباً في اعاقة التنمية:

١. ضعف البناء القانوني وغموضه وتحيزه وبالقدر الذي يحول دون تمثيله لقاعدة العدالة كفاية مثلى لحركة المجتمع.

---

(١) المصدر نفسه، ص٣.

(٢) ابو القاسم المشاي، "التنمية وحقوق الانسان بين الفشل المؤسساتي والوعي الاجتماعي"/ مقال منشور في الانترنت، ٢٠٠٤.

www.amanjordan.org/amanstudies/wmview.php?

(٣) حسنين توفيق ابراهيم، "العولمة، الابعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني، المجلد (٢٨)، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٠٦.

(٤) ابراهيم ياسين الخطيب وآخرون،" التنمية في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص١٨٤.

٢. الفراغ الفكري وعدم وضوح رؤيا وفلسفة للمجتمع مما يؤدي الى الضياع وعدم تحقيق طموحات الشعب.
٣. ضعف مجالس الامة لانها لا تختار بطريقة سليمة، لذلك تنعدم الثقة بين الاعضاء وافراد المجتمع وغياب وسائل الاتصال الجماهيري والراي العام.
٤. تفكك النظام الاجتماعي وتعدد انماط الولاء وضعف الوحدة الوطنية بسيطرة فئات من المجتمع وتحقيق مصالحها دون النظر الى مصالح الفئات الأخرى.
٥. عدم العمل بالدستور وتعطيله احياناً او تعديله وفقاً لطموحات فردية مثل تحديد الرئاسة باستمرار او جعلها مدى الحياة.
٦. الهيمنة الحزبية والفردية على مقاليد الحكم والدولة و الذي يؤسس لدكتاتورية قد تكون وراثية احياناً .
٧. ثقافية الحكم والزعامة الموروثة التي تمجد الشخص او العائلة او العشيرة، والتي تمنح استحقاقه ، بعيد عن الكفاءة والمقدرة وقريب جداً من الاستبداد والدكتاتورية.

خامساً: ظاهرة غسيل الأموال.

تعد ظاهرة غسيل الأموال من اهم جرائم العصر التي يصعب كشفها نتيجة لتداخلها ضمن العمليات الاقتصادية والتجارية لاسيما في ظل العولمة والتطورات التي حصلت في مجالي الاتصالات والمعلومات.

ان ظاهرة غسيل الاموال تعددت مصطلحاتها، كغسيل الاموال القذرة، تبييض الاموال وتطهير الاموال وغيرها، وكلها تصب في معنى واحد، إلا ان المصطلحين الاوليين اكثر شيوعاً. ويقصد بغسيل الاموال هو ادخال او تحويل او تعامل مع أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة او غير مشروعة في مؤسسات مالية او مصرفية او توظيفها باي وسيلة من الوسائل كشراء اموال منقولة وغير منقولة بهدف اخفاء او طمر المصدر الحقيقي لتلك الاموال لاكتسابها الصفة الشرعية(١).

ان مصادر هذه الاموال هي: المخدرات، تجارة الاسلحة، تجارة الرقيق، تجارة الاعضاء البشرية، السرقة وكل ما يقع ضمن هذه المسميات او على شاكلتها.

ان عملية غسيل الاموال لها آثار سلبية سواء كانت اقتصادية، اجتماعية او حتى سياسية، وتعد من اخطر الجرائم المالية وتزداد تعقيداً كلما زادت الاعمال اتساعاً والتكنولوجيا تطوراً، الأمر الذي يسفر عن صعوبة مجابهة هذه العملية.

---

(١) د. ستار جبار خليل البياتي، "غسيل الاموال القذرة وانعكاساته المحتملة على الاقتصاد العراقي مستقبلاً"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (١٨)، ٢٠٠٦، ص٥٨.

غسيل الأموال في العراق

منذ عقدين من الزمن تحول غسيل الاموال الى ظاهرة عالمية حقيقية لا يمكن تجاهل حجمها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصارت تنتشر في العديد من الدول وبشكل مؤثر ومنها الدول النامية، حيث تعجز السلطات الرسمية عن مواجهتها والحد منها.

والعراق لا يخرج ضمن هذا التوصيف لاسباب وظروف معينة، إلا انه لم يعلن عنها صراحة.

١. اسباب غسيل الاموال في العراق.

ان من اهم هذه الاسباب والتي تهيئت لها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي ساعدت على ظهور هذه الاموال على ارض الواقع هي[١]:

أ. احتلال العراق من قبل قوات التحالف وما تبعه من انفلات أمني الذي شجع بعض العناصر من السلب والنهب.

ب. ظهور مجموعات مختلفة من العصابات تقوم بعمليات السرقة والابتزاز والاختطاف مقابل فدية مالية في ظل انهيار الدولة ومؤسساتها وغياب القانون والاجهزة الرقابية.

ج. تفشي الفساد المالي والاداري وانتشاره بشكل واسع في القطاعين العام والخاص، اذ وصل الفساد في العراق حالة مزرية.

د. غياب الشفافية في معظم التعاملات التجارية الدولية.

٢. مصادر غسيل الأموال.

اما مصادر هذه الاموال فيمكن ارجاعها الى[٢]:

أ. سرقة البنوك ومؤسسات الدولة وبعض شركات القطاع الخاص من قبل عصابات ظهرت وكأنها منظمة على الرغم من وجود الحالات الفردية.

ب. تهريب الآثار والمخطوطات النادرة التي هي حضارة العراق وإرثه الثقافي واللوحات ذات القيمة المالية والفنية العالية وبيعها باثمان لا ترتقى الى قيمتها التاريخية وأهميتها الحضارية.

---

(١) ينظر:

- د. ستار جبار خليل البياتي،" غسيل الاموال القذرة وانعكاساته المحتملة على الاقتصاد العراقي مستقبلا" ، مجلة دراسات اقتصادية، مصدر سابق، ص٦٥.
- نسرين عبد الحميد نبيه، "الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص١١٥.

(٢) د. ستار جبار خليل البياتي، "غسيل الاموال القذرة"، مصدر سابق، ص٦٥-٦٦.

ج. تزييف العملة النقدية العراقية بعد ان استولت بعض العصابات على ماكينات طبع العملة مما ادى الى اضافة مشكلة جديدة اضافية في حينها بعد ان تم ضخها الى السوق المحلية.

د. اختلاس الاموال العامة والمتمثلة بالاموال النقدية او الاجهزة وسيارات الدولة والتي تم الاحتفاظ بها بحجة ارجاعها عندما تستقر الظروف السياسية، إلا ان اصحابها تصرفوا بها كما يجري اليوم من اختلاس الاموال كمظهر من مظاهر الفساد.

هـ. تجارة الاسلحة المتروكة وبكميات كبيرة من قبل الجيش وقوات الامن بعد حلهما من قبل قوات التحالف.

و. تجارة المخدرات التي تم ترويجها في العراق بعد الانفلات الامني وفتح الحدود، فعلى سبيل المثال تم ضبط (٤٠٠) كغم من المخدرات في الكويت تم تهريبها من دول اخرى عبر العراق، كما تم ضبط (٣٠٠) كغم في ديالى، وأكد مؤتمر وزارة الصحة الذي عقد في شهر تشرين الثاني في عام ٢٠٠٥، ان هذه المخدرات تأتي من افغانستان مروراً بايران الى العراق.

٣. وسائل غسيل الأموال في العراق.

ان الافراد والعصابات الذين حصلوا على الاموال من المصادر التي ذكرت حاولوا وسيحاولون اضفاء الصفة الشرعية عليها بضخها في الاقتصاد بالوسائل التالية[١]:

أ. شراء العقارات او التجارة فيها.

وتعد هذه الوسيلة من اسهل الوسائل وأنجحها، اذ ادت الى ارتفاع اثمان العقارات لاسيما السكنية منها بشكل كبير، ارتفع ثمن الدار في بغداد على سبيل المثال من (٣٠) مليون دينار قبل عام ٢٠٠٣ إلى (١٥٠) مليون دينار او اكثر وحسب الموقع السكني وبعضها ارتفع بمبالغ خيالية. ومن اسباب ذلك هو دخول عناصر جديدة الى سوق العقارات وعادة لا يسأل عن مصدر الاموال المستثمرة في هذا القطاع.

ب. عقد الصفقات الضخمة.

ويمكن رصدها بسهولة خلال العام الاول بعد الحرب وخير مثال على ذلك شراء السيارات الحديثة من دول الجوار، الأمر الذي أدى الى وجود الكثير من ساحات بيع السيارات وبشكل لم يكن مألوفاً سابقاً.

ج. استيراد السلع الاجنبية.

(١) المصدر نفسه، ص٦٦.

وتم ذلك من خلال التجار الجدد الذين دخلوا الى السوق مستغلين الظروف وقد لا يحملون هوية غرفة التجارة او ترخيص الاستيراد مما ادى الى الحاق اضرار بالسوق نتيجة عملية الاغراق والتي ساهمت بها ايضا دول الجوار وغيرها.

د. الايداع في البنوك.

تم ايداع قسم من هذه الاموال في البنوك المحلية وغير المحلية وعلى سبيل المثال تم ايداع مبالغ كبيرة في البنوك الاردنية والمصرية،وبالتالي فانها هربت الى خارج العراق.

٤. الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد العراقي في المستقبل.

عانى الاقتصاد العراقي ولا يزال من ازمته واختلالاته الهيكلية حتى بعد التغير السياسي عام ٢٠٠٣ والتي صارت تطفو على السطح اكثر من ذي قبل حتى وصلت البطالة الى نسب مرتفعة.

ان ظاهرة الاموال القذرة وغسلها لا يمكن نكران انعكاساتها وآثارها على الاقتصاد العراقي اليوم وفي المستقبل والتي يمكن ادراج اهمها بالآتي[١]:

أ. ان ما تم سرقته وتهريبه يؤدي الى انخفاض حجم الدخل القومي مما يؤثر سلباً على مجمل القطاعات الاقتصادية والتنمية البشرية وعملية اعادة الاعمار.

ب. كلما زادت عمليات غسيل الاموال زادت العمليات الارهابية لان جزءاً غير قليل منه قد يذهب لتمويل المجموعات الارهابية، مما يؤدي الى تقويض عملية اعمار العراق وزيادة نسبة البطالة ويولد ضغوطاً مختلفة على مجمل الاقتصاد وحركته مما يحد من معدلات النمو المقبولة اقتصادياً.

ج. تؤدي الى تشوه الرؤيا الصحيحة للحقائق نتيجة لتشوه البيانات الاحصائية المعتمدة من قبل متخذي القرار الاقتصادي مما يؤدي الى عدم وضع سياسة اقتصادية كلية ملائمة وبكفاءة عالية.

د. اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ضخ الاموال القذرة في الاقتصاد تؤدي الى زيادة الكتلة النقدية وخروجها عن سيطرة البنك المركزي مما يمنعه من وضع سياسة نقدية صحيحة لمعالجة مشكلة التضخم او الحد منه.

هـ. السيطرة على السوق المحلي بواسطة فئة قليلة من اصحاب المشروعات الوهمية.

و. شراء ذمم رجال الشرطة والقضاء والسياسيين مما يؤدي الى اضعاف كيان الدولة واستشراء خطر جماعات الاجرام المنظم.

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر:

- نسرين عبد الحميد نبيه، "الاقتصاد الخفي"، مصدر سابق، ص١١٣.
- د. ستار جبار خليل البياتي، "غسيل الاموال القذرة"، مصدر سابق، ص٦٧-٦٨.

جدول (٣)

الناتج الاجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨للسنوات ١٩٩٨– ٢٠٠٧

القطاع	١٩٩٨	%	١٩٩٩	%	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	٢٠٠٣	%	٢٠٠٤	%	٢٠٠٥	%	*		*	
																	٢٠٠٦	%	٢٠٠٧	%
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	٤٤٧٥,١	١٢,٦	٥١٨٨,٣	١٢,٥	٤٥٨٩	١٠,٨	٤٦٤٤	١٠,٧	٥٤٣٢,٦	١٣,٥	٣٨٥٠,٣	١٤,٣	٣٧٨٥,٤	١١,٤	٤٣٢٠,٣	١٢,٦	٦١٩٥,٩	١٢,٩	٥٠٣٧,٦	١٠,٤
التعدين والمقالع	٢٠٩٥٦,٣	٥٨,٩	٢٥٣٢٣,٧	٦٠,٩	٢٥٩٠٠,٢	٦١,١	٢٥٧٠٠,٧	٥٩,٣	٢٢١٢٢,٩	٥٤,٨	١٣٩٣٠	٥١,٦	١٩٠٥٦,٨	٥٧,٤	١٧٩٦٧,٢	٥٢,٤	١٩٤٠٩,٤	٤٠,٤	٢٠١٧٨,٦	٤١,٨
النفط الخام	٢٠٩٤٦,٦		٢٥٣١٠,٥		٢٥٨٧٧,٥		٢٥٦٧٥,٧		٢٢٠٩٩		١٣٩١٧,١		١٩٠٣٤,٦		١٧٩٤٢		١٩٣٢٧,٥		٢٠٠٩٧,٣	
انواع اخرى من التعدين	٩,٧		١٣,٢		٢٢,٧		٢٥		٢٣,٩		١٢,٩		٢٢,٢		٢٥,٢		٨١,٩		٨١,٣	
الصناعات التحويلية	١٨٤٠,٦	٥,٢	١٩٥١	٤,٧	١٧٤٨,٣	٤,١	١٩٠٩,٤	٤,٤	١٧٤٠,٤	٤,٣	١٢٤٣,٩	٤,٦	٨٩٥,٣	٢,٧	٩٥٦	٢,٨	١٠٥٦,٤	٢,٢	١١٢٢,٤	٢,٢
الكهرباء والماء	٣٢٨,٤	٠,٩	٣٠٣,٨	٠,٧	٣٧٨,٦	٠,٩	٤٣٤,٩	١	٥٠٤,٤	١,٣	٢٠٠	٠,٧	٤٢٣,٦	١,٣	٤٥٠	١,٣	٥٣٧,٤	١,١	٧٠٩,١	١,٥
البناء والتشييد	٧٠,٨	٠,٢	٩٠,٤	٠,٢	٤٣٣	١	٨٨٧,٣	٢,١	١٠٧٨,١	٢,٧	٢٥٨,٤	١	٤٩٤	١,٥	١١٨٦,٨	٣,٥	١٥٧٨,٥	٣,٣	١٥٤٦,٦	٣,١
النقل والمواصلات والخزن	١٦٧١,٨	٤,٧	٢١٩٢,٢	٥,٣	٢٤٢٧,٢	٥,٧	٢٢٧٧,١	٥,٣	٢٣٦٨	٥,٩	١٢٥٩,٩	٤,٧	١٦٠٢,١	٤,٨	١٨١٢	٥,٣	١٣٩٥,٨	٢,٨	١١٨١,٢	٢,٣
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	١٢٦١,٨	٣,٥	١٥١٥,٥	٣,٧	١٧٧٠,١	٤,٢	٢٣٠٨,٥	٥,٣	١٨٦١,٧	٤,٦	١٠٥٦,٤	٣,٩	١٣٣٣,٩	٤	١٢٩٥,٣	٣,٨	٢٧٣٦,٠	٥,٥	٢٥٦٦,٣	٥,٢
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال	٩٩٧,٦	٢,٨	١٠٦٠,٦	٢,٦	١١١٦,١	٢٠٦	١١٥٤	٢,٧	١١٨٨,٧	٢,٩	١١١٩,٩	٤,١	١٢٠١,١	٣,٦	١٢٥٨,٨	٣,٧	٦٥٩١,٧	١٣,٦	٦٨٤٩,٢	١٤,١
البنوك والتامين	١٠٤,١		١٤٠,٩		١٦٩,٧		١٨٠,٢		١٨٦,٦		٨٨,٧		١٤٠		١٦٦,٩		٣٤٥,٦		٣٧٤,١	
ملكية دور السكن	٨٩٢,٨		٩١٩,٧		٩٤٦,٤		٩٧٣,٨		١٠٠٢,١		١٠٣١,٢		١٠٦١,١		١٠٩١,٩		٦٢٤٦,١		٦٤٧٥,١	
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٤٠٨٠,٥	١١,٤	٤١١٢	٩,٩	٤١٤٣,٩	٩,٨	٤١٧٦,١	٩,٦	٤٢٠٨,٨	١٠,٤	٤٢٤١,٩	١٥,٧	٤٥٠١,١	١٣,٦	٥١٤٨,٧	١٥	٨٥٩٠,٣	١٧,٨	٩١٥٥,٦	١٩
خدمات التنمية الاجتماعية	٣٧٧٦,٥		٣٧٩٩,٢		٣٨٢٢		٣٨٤٤,٩		٣٨٦٨		٣٨٩١,٢		٤١٤٠,٢		٤٧٧٧,٣		٧٩٢٥,٤		٨٥٣٣,٦	
الخدمات الشخصية	٣٠٤		٣١٢,٨		٣٢١,٩		٣٣١,٢		٣٤٠,٨		٣٥٠,٧		٣٦٠,٩		٣٧١,٤		٦٦٤,٩		٥٨٢,٠	
المجموع حسب الانشطة	٣٥٦٨٣,٢	١٠٠,٣	٤١٧٣٧	١٠٠,٣	٤٢٥٠٦,٤	١٠٠,٣	٤٣٤٩٢	١٠٠,٣	٤٠٥٠٥,٦	١٠٠,٤	٢٧١٦٠,٧	١٠٠,٦	٣٣٢٩٣,٣	١٠٠,٣	٣٤٣٩٦	١٠٠,٤	٤٨٠٩١,٤	١٠,٥	٤٨٣٠٦,٦	١٠١
ناقص رسم الخدمة المحتسب	٩٣,٥	٠,٣–	١٢٧	٠,٣–	١٤٧,٨	٠,٣–	١٥٦,٩	٠,٣–	١٦٠,٧	٠,٤–	١٧٠,٣	٠,٦–	١٠٧,٧	٠,٣–	١٢٨,٤	٠,٤–	٢٤٠,٠	٠,٥–	٢٥٩,٧	٠,٥–
الناتج المحلي الاجمالي بسعر تكلفة عناصر الانتاج	٣٥٥٨٩,٧	١٠٠	٤١٦١٠	١٠٠	٤٢٣٥٨,٦	١٠٠	٣٣٣٥,١	١٠٠	٤٠٣٤٤,٩	١٠٠	٢٦٩٩٠,٤	١٠٠	٣٣١٨٥,٦	١٠٠	٣٤٢٦٧,٦	١٠٠	٤٧٨٥١,٤	١٠٠	٤٨٠٤٩,٩	١٠٠

- تقديرات أولية

المصدر: ١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

٢. النسب من عمل الباحث

الجدول (١٠)

معدل الالمام بالقراءة والكتابة والنسبة الصافية للالتحاق بالمدرسة لبعض الدول العربية للمدة ١٩٩٠– ٢٠٠٧

البلد	معدل المام الكبار بالقراءة والكتابة (نسبة مئوية) ١٥ سنة فما فوق		معدل المام الشباب بالقراءة والكتابة (١٥–٢٤)		النسبة الصافية للالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية (نسبة مئوية)		صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الاعدادية		
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠–١٩٩١	٢٠٠٢–٢٠٠٣	١٩٩٠–١٩٩١	٢٠٠٢–٢٠٠٣	١٩٩١	٢٠٠٥	٢٠٠٧
قطر	٧٧	٨٩,٢	٩٠,٣	٩٨,٦	٨٩	٩٥	٧٠	٩٠	–
الامارات العربية المتحدة	٧١	٧٧,٣	٨٤,٧	٩١,٤	٩٩	٨٣	٦٠	٥٧	–
البحرين	٨٢,١	٨٧,٧	٩٥,٦	٩٩,٣	٩٩	٩٠	٨٥	٩٠	–
الكويت	٧٦,٧	٨٢,٩	٨٧,٥	٩٣,١	٤٩	٨٣	–	–	–
الجماهيرية العربية الليبية	٦٨,١	٨١,٧	٩١	٩٧	٩٦	–	–	٧٨	–
عمان	٥٤,٧	٧٤,٤	٨٥,٦	٩٨,٥	٦٩	٧٢	٧٥	–	–
المملكة العربية السعودية	٦٦,٢	٧٩,٤	٨٥,٤	٩٥,٩	٥٩	٥٤	٦٦	٩٧	–
لبنان	–	–	٩٢,١	–	٧٨	٩١	–	٨٣	–
تونس	٥٩,١	٧٤,٣	٨٤,١	٩٤,٣	٩٤	٩٧	٦٥	–	–
الاردن	٨١,٥	٨٩,٩	٩٦,٧	٩٩,١	٩٤	٩٢	٧٩	٨٦	–
فلسطين	–	٩١,٩	–	٩٨,٧	–	٩١	٩٥	–	–
الجزائر	٥٢,٩	٦٩,٨	٧٧,٣	٩٠,١	٩٣	٩٥	٦٦	–	–
الجمهورية العربية السورية	٦٤,٨	٨٢,٩	٧٩,٩	٩٥,٢	٩٢	٩٨	٤٣	٩٥	–
مصر	٤٧,١	٥٥,٦	٦١,٣	٧٣,٢	٨٤	٩١	–	٦٢	–
المغرب	٣٨,٧	٥٠,٧	٥٥,٣	٦٩,٥	٥٧	٩٠	–	٨٢	–
السودان	٤٥,٨	٥٩	٦٥	٧٤,٦	٤٣	٤٦	–	٣٥	–

اليمن	٣٢,٧	٤٩	٥٠	٦٧,٩	٥٢	٧٢	–	–	–
العراق	–	–	–	٧١(أ)	–	٨٦,٧ (ب)	–	–	٢١,٢ ج
الدول النامية	٦٧	٧٦,٦	٨١,١	٨٥,٢			٥٣	–	–
الدول العربية	٥٠,٨	٦٤,١	٦٨,٤	٨١,٣			٥٩	–	–
العالم	٥٠,٢	٦٠,٨	٦٤,٤	٧٣			٥٩	–	–

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ص٢٥٨-٢٦١.

برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص٢٥٧-٢٦٠.

ملاحظة:

(أ): من نتائج مسح احوال المعيشة في العراق لسنة ٢٠٠٤.

(ب): وفق تقارير مديرية الاحصاء الاجتماعي في الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٢.

(ج): وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات "المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧،" – العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص٢٥٠-٢٥٣.

جدول (١١)

تطور عدد الموجودين من التلاميذ والطلبة للسنوات ١٩٩٢/١٩٩١ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦

السنة / المستوى التعليمي	١٩٩١–١٩٩٢	١٩٩٢–١٩٩٣	١٩٩٣–١٩٩٤	١٩٩٤–١٩٩٥	١٩٩٥–١٩٩٦	١٩٩٦–١٩٩٧	١٩٩٧–١٩٩٨	١٩٩٨–١٩٩٩	١٩٩٩–٢٠٠٠	٢٠٠٠–٢٠٠١	٢٠٠١–٢٠٠٢	٢٠٠٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣–٢٠٠٤	٢٠٠٤–٢٠٠٥	٢٠٠٥–٢٠٠٦	٢٠٠٦–٢٠٠٧	نسبة التطور بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و ١٩٩٢/١٩٩١
الابتدائي	٢٨٢٤٥٥٦	٢٨٥٧٤٦٧	٤٩٠٢٢٣٩	٢٩١٣٥٣٣	٢٩٠٣٩٢٣	٢٩٥٣٧٧٧	٣٠٢٩٣٨٦	٣١٢٨٣٦٨	٣١٢٨٣٦٨	٣٣٨٥١٣٨	٣٥٠٧٩٧٥	–	٤٣٣٤٦٠٩	٣٧٦٧٤٢٥	٣٩٤١١٩٠	٤١٥٠٩٤٠	٤٧
الثانوية (متوسطة واعدادية)	٩٦٧٨٧٢	٩٩٢٦١٧	٩٩٤٣٨٤	١٠٠٩١٠٥	١٠٣٧٤٨٢	١٠٥٩٩٢٩	١٠٢٠٨٢٣	١٠٣٨٣٠٣	١٠٥١٩٠٥	١٠٦٣٨٤٢	١١٣٢١٠٦	–	١٥٧١٢٨٨	١٤٣٧٨٤٢	١٣٨٩٠١٧	١٤٩١٩٣٣	٥٤
التعليم المهني	١٢٤٤٧٩	١٢٤٧٨٣	١٢٠٨٩٥	١١١٨٨٣	٩٩٤٠٥	٨٢٣٠٥	٧١٤٣٧	٦٦٧٢٥	٦٢٩٧٣	٦١٨٦١	٦٥٣٧٧	–	٨٩٩٠٢	٧٣٥٧٩	٦٦٣١٧	٥٨٧٠٧	٥٣–
معاهد المعلمين والمعلمات والفنون الجميلة	٢٨٤٢٤	٣١٦٩٥	٢٨٤٦٨	٢٦٠٦٩	٢٣٨٠٧	٢٣٧١٤	٣٠٥٦٧	٤٠١٠٠	٤٨٠٢٥	٥٦٧٤٧	٤٢٦٦٩	–	٧٠٥٥٢	٩٩٦٤٨	١١٦١٧٨	٩٢٢٧٧	٢٢٥
الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية	١٩٣٠٠٥	١٩٢٢١٥	١٨٠٥٣١	١٩٤٩٢١	٢٢٥٦٤٤	٢٥٠١٣٢	٢٥٩١٣٠	٢٧٠٤٧١	٢٦٥٥٩٥	٢٦٨٦٠٩	٢٨٨٣١٥	٣١٣٧٤٤	٣٥١٣٦٥	٣٦٦٧٣٦	٣٧٨٧٨٣	٣٥٢٣٣٣	٨٣
المجموع	٤١٣٨٣٣٦	٤١٩٨٧٧٧	٦٢٢٦٥١٧	٤٢٥٥٥١١	٤٢٩٠٢٦١	٤٣٦٩٨٥٧	٤٤١١٣٤٣	٤٥٤٣٩٦٧	٤٥٥٦٨٦٦	٤٨٣٦١٩٧	٥٠٣٦٤٤٢	٣١٣٧٤٤	٦٤١٧٧١٦	٥٧٤٥٢٣٠	٥٨٩١٤٨٥	٦١٤٦١٩٠	٥٢

المصدر :الجهاز المركزي للاحصاء /العراق/ المجموعة الاحصائية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

ملاحظة: لسنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تتضمن بيانات اقليم كوردستان بالنسبة للجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية.

جدول (١٤)

تطور عدد المدارس والمدرسين في العراق للمدة ١٩٩٢/١٩٩١ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦

الدراسة	السنة	١٩٩١/ ١٩٩٢	١٩٩٥/ ١٩٩٦	١٩٩٦/ ١١٩٧	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	معدل النمو بين سنتين ١٩٩٢/١٩٩١و ٢٠٠٢/٢٠٠١	معدل النمو بين سنتي ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦
الابتدائية	المدارس	٧٨٩٠	٨١٤٥	٨٣٠١	٨٣٣٣	٨٣٥٤	٨٥٠٥	٨٧٤٩	٩١١٥	١٣٩١٤	١١١٢٩	١١٨٢٨	١٢١٤١	١٦	٣٣
	المدرسون	١٢٠٠٦٣	١٤٥٤٥٥	١٤١١٧٨	١٤١٩٣٥	١٤١٥٧٩	١٥٤٦٤٢	٦٨	١٦٥٧٣٨	٢١١١٣٦	١٩١٨٥٢	٢٣٤١٣٩	٢٣٦٩٦٨	٣٨	٤٣
ثانوية	المدارس	٢٧١٩	٢٦٧٥	٢٦٩٤	٢٨٢٢	٢٨٧٨	٢٩٤١	٣٠٥١	٣١٢٨	٤٢٦٩	٣٥٧٦	٣٩٢٠	٤١٠٩	١٥	٣١
	المدرسون	٤٢٦٥٤	٥٢٣٩٣	٥٤٣٦٤	٥٤٨٤٦	٥٥٠٦١	٦٠٢٢٥	٦٢٨١٠	٦٥٦٨١	٨٣٣٥٨	٧٦٠٠٨	١١١٤٨٣	١١٣٥٥٦	٥٤	٧٣
المهنية	المدارس	٢٥٧	٢٧٥	٢٥٧	٢٤٨	٢٤٣	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٥	٢٧٥	٢٧٢	٢٧٧	٢٧٦	(٩)	١٧
	المدرسون	٨٣٨١	٨٥١١	٧٩٢٢	٧٣٩٢	٧١٣٣	٦٩٢٤	٦٦٠١	٦٦٣٦	٧٤٦٧	٧٧٩٤	١٠٧٧٦	١١٠٢٣	(٢١)	٦٦
المعاهد	المدارس	٣٩	٣٥	٣٥	٥٤	٨١	١٠٧	١٣٩	١٠١	١٧٠	٢١٣	٢٤٥	٢٦٣	١٥٩	١٦٠
	المدرسون	١٥٧٦	١٤٠٩	١٤٠٠	١٤٤٦	١٥٧٠	١٦٠٢	١٧١٦	١٦٢٠	٢٥١٢	٣٠٤١	٤٥٢٥	٤١٦١	٣	١٥٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث استناداً الى بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، ٢٠٠٧.

جدول (١٥)

تطور معدل الطلاب الى كل تدريسي في العراق للمدة ١٩٩٢/١٩٩١ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦

السنة / المرحلة الدراسية	١٩٩١/ ١٩٩٢	١٩٩٥/ ١٩٩٦	١٩٩٦/ ١٩٩٧	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧
الابتدائي	٢٤	٢٠	٢١	٢١	٢٢	٢٠	٢١	٢١	–	٢١	٢٠	١٧	١٧
ثانوية	٢٣	٢٠	١٩	١٩	١٩	١٧	١٧	١٧	–	١٩	١٩	١٢	١٣
المهنية	١٥	١٢	١٠	١٠	٩	٩	٩	١٠	–	١٢	٩	٦	٥
المعاهد	١٨	١٧	١٧	٢١	٢٦	٣٠	٣٣	٢٦	–	٢٨	٣٣	٢٦	٢٢
الجامعات والتعليم التقني	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٣	٢٢	٢٢	٢١	٢١	١٨	١٦	١٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، ٢٠٠٦.

جدول (١٦)

توزيع الافراد بعمر (١٠) سنوات فأكثر في العراق حسب التحصيل العلمي لعام ٢٠٠٧

التحصيل	امي	يقرأ فقط	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	اعدادية ومهنية	دبلوم معهد	بكلوريوس فأعلى	اخرى	غير مبين	المجموع
العمر ذكر											
١٠-١٤	٧,٢	٨	٥٧,٥	٢٦,٥	٠,٤	–	–	–	(٠)	٠,٤	١٠٠
١٥-١٩	١١	١١,٩	١٧,٣	٣٩,٥	٢٦,٢	٣,٩	(٠)	(٠)	٠,٠	٠,٢	١٠٠
٢٠-٢٩	٩,٢	١,٤	١٥,٥	٣١,٣	١٥,٣	١٤,٢	٦,٢	٦,٦	٠,١	٠,٢	١٠٠
٣٠-٣٩	٦,٨	٠,٨	١١,٣	٣٢,١	١٦,٧	١١,٩	١٠,٣	٩,٨	٠,١	٠,١	١٠٠
٤٠-٤٩	٨,١	٠,٥	٩,٩	٢٦,٣	١٥,٤	١٦,٦	١٠,٦	١٢,٥	٠,١	(٠)	١٠٠
اجمالي	١١,٦	٢,٥	٢١,٨	٣٠,٢	١٣,٧	٨,٩	٥,٤	٥,٦	٠,١	٠,٢	١٠٠
العمر انثى											
١٠-١٤	٩,٧	٦,٧	٥٤,٦	٢٨	٠,٥	–	–	–	(٠)	٠,٥	١٠٠
١٥-١٩	١٤,٢	١,٨	١٨,١	٣٧	٢٤,٤	٤,٢	(٠)	(٠)	(٠)	٠,٢	١٠٠
٢٠-٢٩	١٣,٦	١,٤	١٥,٥	٣٢,٦	١٣	١١,٤	٥,٨	٦,٢	٠,١	٠,٣	١٠٠
٣٠-٣٩	١١,٩	١,١	١٣	٣٢,٦	١٤,٧	٩,٨	٩	٧,٦	(٠)	٠,٢	١٠٠
٤٠-٤٩	٢١,٦	١,٦	١٣,٥٦	٢٣	١١,٥	١١,٤	٨,٧	٨,٦	٠,١	٠,١	١٠٠
المحافظة											
دهوك	٣١,٤	٤,٢	٢٥,٩	٢٠,٩	٧,٨	٤,٤	٢,٢	١,٨	٠,٢	١,٣	١٠٠
نينوى	٢٣,٤	٣,٦	٢٦,٣	٢٧,٤	٨	٤,٧	٢,٨	٣,٧	٠,١	٠,١	١٠٠
السليمانية	٢٥,٢	٣,٣	٢٤,٦	٢٥,٣	٩,٣	٥,٩	٣,٧	٢,٥	٠,١	٠,٢	١٠٠
كركوك	١٧,٧	٣,٧	١٨,٩	٣١,٥	١٢,٥	٦,٥	٥,٥	٣,٤	(٠)	٠,٣	١٠٠
اربيل	٢٧,٦	٤,٢	٢٤,١	٢٢,٧	٩,٧	٥	٢,٧	٢,٦	٠,١	١,٣	١٠٠

ديالى	١١,٣	١,٣	١٦,٢	٢٩,٨	١٥,٣	٩,٦	٧,٨	٨,٣	٠,٠	٠,٤	١٠٠
الانبار	٩,٦	١,٦	٢١,١	٣١,٩	١٣,٥	٩,٤	٥,٦	٧,٢	(٠)	٠,٢٠	١٠٠
بغداد	١٢,٤	١,٢	١٦,٨	٣٢,٥	١٦,٧	٩,٣	٥,٢	٥,٩	٠,٠	٠,٢	١٠٠
بابل	١٨,٣	٣,٤	١٩,٢	٣٣,٣	٩,١	٦,٩	٤,٧	٤,٧	٠,١	٠,١	١٠٠
كربلاء	١٤,٨	٤,٣	٢٦,٩	٣٢,٤	٩,٥	٥,١	٣,٧	٣,٢	(٠٩	٠,٢	١٠٠
واسط	٢٣,٤	٢,٣	٢٢,٥	٢٧,٦	٩	٧,٢	٤,١	٣,٥	(٠)	٠,٤	١٠٠
صلاح الدين	٢١,١	٢,٥	٢٠,٣	٣١,٢	١٠,٧	٧,١	٣,٦	٣,٣	٠,٠	٠,١	١٠٠
النجف	٢٤,٦	٢,٦	٢٣,٦	٢٤,٩	١٠,١	٦,٤	٣,٧	٣,٥	٠,٣	٠,٢	١٠٠
القادسية	٢٦,٢	٢,٢	٢٢	٢٥	١٠,٣	٥,١	٤,٩	٣,٦	(٠)	٠,٥	١٠٠
المثنى	٢٩,٦	٣,٢	٢٩,٩	٢١,٧	٦,٧	٣,٩	٣,١	١,٤	٠,٠	٠,٥	١٠٠
ذي قار	٢٣,١	٢,٤	٢٥,٨	٢٥,١	٩,٦	٥,٦	٥	٣,١	٠,١	٠,٢	١٠٠
ميسان	٣٠,٩	٢,٣	٢١,٧	٢٦	٨,٧	٤,٦	٣,٧	٢	٠,٠	٠,١	١٠٠
البصرة	١٥,٨	١,٥	٢٣,٢	٣٢,٩	٩,٨	٦,٤	٥,٩	٤,٦	(٠)	٠,١	١٠٠
التقسيم الجغرافي											
كردستان	٢٧,٤	٣,٨	٢٤,٧	٢٣,٤	٩,١	٥,٢	٣	٢,٤	٠,١	٠,٨	١٠٠
بغداد	١٢,٤	١,٢	١٦,٨	٢٣,٥	١٦,٧	٩,٣	٥,٢	٥,٩	٠,٠	٠,٢	١٠٠
بقية المحافظات	١٩,٩	٢,٦	٢٢,٦	٢٩,١	١٠,٢	٦,٤	٤,٧	٤,٢	(٠)	٠,٢	١٠٠
التجمع السكاني											
مركز المحافظة	١٤,٤	٢,١	٢٠,٥	٢٩,١	١٣,٦	٨,٦	٥,٥	٥,٩	٠,١	٠,٣	١٠٠
بقية الحضر	١٧,١	٢,١	١٩,٩	٣٠,٤	١٣,٢	٧,٥	٥,٢	٤,٣	(٠)	٠,٤	١٠٠
ريف	٢٨,٤	٣,٢	٢٤,٨	٢٨	٧	٣,٨	٢,٥	٢,١	(٠)	٠,٢	١٠٠
الاجمالي	١٩,١	٢,٤	٢١,٥	٢٩,٢	١١,٦	٦,٩	٤,٦	٤,٤	(٠)	٠,٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧، العراق طبعة اولى، ص٢٥٧-٢٥٨.

جدول (٢٤)

تطور المؤشرات الصحية في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٦)

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	(*)		
								٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
عدد الاسرة	٣١٢٢٧	٣٢٧١٨	٣٣٢٩٣	٣٣٣٩٥	٣٣٥٤٨	٣٣٦٣٧	٣٣٧٢١	٣٢٩٢٥	٣٣١٠٧	٣٣٨١٩
عدد السكان/سرير	٥٧٢	٦٢٨	٦٣٥	٦٥٧	٦٧٤	٦٢٨	٦٢٥	٦١٢	٦٣٣	٨٧٨
معدل اشغال الاسرة	٤٣,٥	٤٤,٣	٤٣,٤	٤٧,٤	٤٦,٢	٤٤	٤٣,٨	٥٢,٤	٥٠,٢	٥٠
عدد الاطباء	٩٣٦٦	٩٧٦٩	١١١٥٧	١١٧١٣	١١٨٣٤	١١٦٣٨	١١٩٢٠	١٥٧٠٢	١٦٧٦٨	١٦٥١٨
معدل طبيب لكل ١٠٠شخص	١,٩١	٢,١	٢,٩	١,٨٧	١,٩١	٢,٠	١,٩	١,٥	١,٤	١,٨
عدد السكان/طبيب	١٩١٠	٢١٠٢	١٨٩٥	١٨٧٣	١٩١٠	١٩٧٥	١٩٣٥	١٤٩٣	١٤٤٧	١٧٩٧
عدد اطباء الاسنان	١٤٦٤	١٧٤٦	١٨٧٦	١٩٣٩	٢١٧٣	٢١٩٩	٢٢٣٥	٣٢٨٠	٣٦٥٢	٣٥٣٦
عدد السكان/طبيب اسنان	١٢٢٢٠	١١٧٦٢	١١٢٧١	١١٣١٦	١٠٣٥٢	١٠٥٧٤	٩١٢٧	٧١٤٧	٦٦٤٥	٨٣٩٤
عدد الصيادلة	١٤٧٠	١٥٩٤	١٨٣٦	١٩٣٨	٢٠٨٨	٢١٢٦	١٩٥٧	٢٥٢٥	٢٩٧٦	٣٤٤٨
عدد السكان/صيدلي	١٢١٧٠	١٢٨٨٣	١١٥١٦	١١٣٢٢	١٠٨٢٣	١٠٩٤٨	١٠٤١٩	٩٢٨٤	٨١٥٤	٨٦٠٨
عدد المستشفيات	١٧٧	١٩٧	١٩٨	٢١٤	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٨	٢٢٤	٢١٩
عدد سكان/مستشفى	١٠١٠٧٦	١٠٤٢٤٤	١٠٦٨٨	١٠٢٥٢٩	١٠٥٥٩٩	١٠٨٢٥٦	١٠٩٠١٥	١٠٧٥٣٢	١٠٨٣٣١	١٣٥٥٣٥
عدد المراكز الصحية	٧٣٧	٨٨١	٩٠٩	٩١٣	٩٢٣٣	٩٤٣	٩٤١	١٠٢٤	١٠٧٤	١٦٠٥
عدد السكان/ المركز الصحي	٢٤٢٧٥	٢٣٣١٠	٢٣٢٦١	٢٣٥٦٧	٢٤٤٨٣	٢٤٦٨٢	٢١١١٩	٢٢٨٩٣	٢٢٥٩٤	١٨٤٩٤
عدد العيادات الشعبية	١٣٣	٢٦٢	٢٧٥	٢٨٠	٣٣٠	٣١٣	٣١٣	٣٤٨	٣٤٥	٣٧٤
عدد السكان/ عيدة شعبية	١٣٤٥١٤	٧٨٣٨٢	٧٦٨٨٧	٧٨٣٦٢	٧٨٤٨٠	٧٤٣٦١	٦٢٧٠٧	٦٧٣٦٣	٧٠٣٣٧	٧٩٣٦٤
عدد الممرضات	٥٣٤٢	٥١١٦	٣٤٣٨	٤٤٢٢	٣٩٨٩	٤٤١٨	٤٣١٥	٥٥٩٧	٦١٨٩	٦٦٢٣
عدد السكان/ ممرضة	٣٣٤٩	٤٠١٤	٦١٥٠	٤٩٦٢	٥٦٦٥	٥٢٨٦	٥٠١٨	٤١٨٨	٣٩٢١	٤٤٨٢

المصدر:

وزارة الصحة، دائرة التخطيط والتعليم الصحي، ٢٠٠٠.

- من عمل الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

الفصل الثالث

البيئة الاقتصادية الجديدة ومستقبل التنمية البشرية في العراق

المبحث الاول: المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق

المبحث الثاني : دور الدولة في برنامج التحول الاقتصادي

المبحث الثالث : مستقبل الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية في ظل التحول والانفتاح والسبل الداعمة له

تمهيد

حققت سياسة التحرر منذ أواخر الثمانينات انتشاراً عالمياً واسعاً ، وطبقت بغض النظر عن العقائد السياسية ومستوى التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي ، وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي واجه العالم متغيرات متسارعة نحو سياسة التحرر الاقتصادي والانفتاح العالمي بفعل العولمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ساعد في ذلك تبني المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية متزامنا مع تحولات جذرية في النظم الاقتصادية من نظام التخطيط المركزي إلى نظام حرية السوق المستندة على الخصخصة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية ، كمتطلبات تنموية أو تحت وصفات صندوق النقد الدولي والإصلاحات الاقتصادية.

وشهد الاقتصاد العراقي تحولاً ضيق النطاق في بعض المجالات الاقتصادية من عقدي الثمانينيات والتسعنيات وواجه بعد التغير في ٢٠٠٣ تحديات كبيرة تمثلت في التحول من الاقتصاد المركزي الشمولي الى اقتصاد السوق والتحرر والانفتاح ساعدته في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية لصياغة الملامح الجديدة للاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد مركزي محطم، تزامن مع التحولات الجذرية في النظم الاقتصادية وخاصة الاشتراكية التي تحولت من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق.

المبحث الأول

المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق

جاءت حرب الخليج الثانية لتنهي معظم البنى الارتكازية الرئيسة كالمواصلات والاتصالات ووسائل التسويق والمؤسسات المالية الرسمية ، وان المتبقي من رأس المال الثابت أو المتغير تم سرقته او حرقة من قبل أطراف عديدة إضعافا للدولة[١]، اذ شاهد العالم بأسره عمليات السلب والنهب التي طالت مؤسسات الدولة ، مسببة إضرارا بالاقتصاد الوطني فاقت حجمها ومدياتها ما تعرضت له أبان الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الأولى[٢] ، معززة بذلك التدمير الذي أصاب البنية التحتية والمنشات العراقية في الحرب مع إيران وحرب الخليج الأولى والحصار .

وقد أثرت الحرب مع إيران وغزو الكويت في البيئة العراقية، فالدمار الذي حصل بالبنية التحتية واستخدام الأسلحة الكيماوية والمواد المشعة كاليورانيوم ، الحق أضرارا بالنظام البيئي كالتلوث الشديد في التربة والمياه والهواء وتأثيره البالغ على تردي الوضع الصحي والزراعي والحيواني وما يحمله من مخاطر في الأمد الطويل من تهديد لحياة البشر والموارد الطبيعية[٣].

إن هذه النزاعات والحروب والحصار الاقتصادي كلها أثرت سلباً في واقع التنمية البشرية العراقية لما لها من خسائر بشرية ومادية كان من الممكن أن تستثمر في بناء وتنمية الإنسان ، إضافة إلى تدمير الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية ونضوب الموارد وتلوث البيئة.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية نفذت بعض الإصلاحات والإجراءات في المرحلة الانتقالية والمتمثلة بالمدة من آذار ٢٠٠٣ ولغاية حزيران ٢٠٠٤

اولاً.تحرير الاقتصاد

وضعت أهداف طموحة منذ الأسابيع الأولى التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية ،وسعت سلطة الائتلاف وبإشراف الحاكم المدني لبناء اقتصاد حر مبني على أسس اقتصاد السوق ، إذ تم رفع العقوبات من قبل الامم المتحدة بموجب قرارها ١٤٨٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢ واستئناف صادرات النفط وانهاء برنامج النفط مقابل الغذاء ، اذ سرعان ماعاودت هذه الصادرات نشاطها في النصف الثاني من

---

(١) د.سالم توفيق النجفي ،" مستقبل التنمية " ، مجلة المستقبل العربي ، مصدر سابق ، ص٩٣.

(٢) عصام الجلبي ،" صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت ، ٢٠٠٦ ،ص٣٦.

(٣) القمة الاجتماعية ، كوبنهاجن ١٩٩٥ – جنيف ٢٠٠٠ ، التنمية الاجتماعية في الوطن العربي مصدر سابق ،ص٨٣.

عام ٢٠٠٣ بعد توقفها اثناء حرب الخليج الثانية على العراق وأخذت الإيرادات النفطية منحاً تصاعدياً مع نهاية عام ٢٠٠٣[١].

وبموجب القرار أعلاه خفضت المبالغ المستقطعة من عائدات صادرات النفط لحساب التعويضات إلى ٥% بعد أن كانت ٢٥ %[٢] ، وتأسيس ما يعرف بصندوق تنمية العراق (DFI) لغرض إيداعات مبيعات النفط الخام العراقي فضلاً عن الأموال الفائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء وجميع الأموال والأصول المالية الأخرى التي تمتلكها الحكومة العراقية السابقة مالم تخضع لحكم قضائي أو أمور أدارية تحكمية[٣].

واتخذت سلطة الائتلاف بعض الإجراءات هي[٤]

- الغاء عدد من الوزارات العراقية.
- إقرار الاستيراد بدون قيود التي أصدرتها في ٢٠٠٣/٥/٧ .وبموجبه تم فتح الحدود العراقية للاستيراد وبدون اية قيود.
- خصخصة المشروعات المملوكة للدولة.

كثفت سلطة الائتلاف[٥] من جهودها لتحرير وإصلاح الاقتصاد وبذلت الجهود منذ اذار ٢٠٠٣ لحظر سيطرة الحكومة على الاقتصاد وتسخير البنى التحتية للخدمة الانسانية ، وتقليل البطالة ، والعمل على النهوض بالاقتصاد عموماً ومن الاجراءات التي اعتمدتها سلطة الائتلاف بهذا الصدد هي:

١.تحرير التجارة الخارجية

التحرر يعني تغير في نظام التجارة ليجعله أكثر حيادياً من السابق أي تقنين تدخل الدولة في النظام التجاري ، وهناك ثلاثة موشرات تعكس مدى التحرر وهي(التغير في نظام الأسعار ، والتغير في شكل التدخل والتغير في معدل سعر الصرف) ، وان التغير نحو التحرر جزئيا أو كليا تتوقف على مدى التغير في تلك المؤشرات.

---

(١) د. علي حسين ، " مستقبل تمويل الصناعات النفطية في العراق "، مركز الامارات للدراسات الاستراتجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص١١٤.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨" ، مصدر ، سابق ، ص١٠٠.

(3)Development Fund for Iraq a Project of the Center for Media & Democracy May 2004.P.11.

(٤) نعومي كلاين ، " نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٣٠٨) السنة السابعة والعشرون ، ٢٠٠٤ ، ص٢٧.

(٥) اونر اوزلو ،" تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي " ، مصدر سابق ، ص٤٧- ٤٩.

بعد إحداث ٢٠٠٣ مباشرة تم رفع كافة القيود التي كانت مفروضة على حرية التجارة الخارجية بهدف تحريرها وزيادة تشابك الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي ، وتم تخفيض الرسوم الكمركية على الاستيراد وتوحيدها برسم موحد وبنسبة ٥% من قيم السلع المستوردة باستثناء الغذاء والدواء التي تم إعفائها من الرسم(١).

وهذا الإجراء يتماثل مع إستراتيجية منظمة التجارة العالمية ومع صندوق النقد والبنك الدوليين ، والتي تشكل الاقتصاد العالمي الجديد والذي كان العراق خارج هذه المنظومة.

٢.جذب الاستثمارات الأجنبية

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فقد تبنى (بول بريمر) بعض القرارات لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال ضمان تحقيق المكاسب لها، وفي الوقت نفسه العمل على اغراء جذب رؤوس الأموال لتنشيط الاقتصاد العراقي وتطوير البنية التحتية ونقل المعرفة والتقنية الحديثة وهذه القرارات هي:

اولاً: تخفيض نسبة الضرائب الى ١٥% بعد ان كانت ٤٠% مع الغاء كافة الرسوم الكمركية بموجب القرار (٣٧) لسنة ٢٠٠٣(٢).

ثانياً: السماح للمستثمرين الاجانب بتملك (١٠٠%) من الاصول العراقية باستثناء قطاع الموارد الطبيعية واعطاء الحق للمستثمرين في تحويل كامل الارباح المتحققه والدخول المكتسبة الى خارج العراق مع السماح للمستثمرين بتوقيع العقود طويلة الأجل وحسب قرار (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ (٣)

ثالثاً: حث وتشجيع المصارف الاجنبية للعمل في العراق وبالشروط التي يتضمنها القرار (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ وذلك باصدار القرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٣(٤).وبذلك يتمتع المستثمر الاجنبي بالحق لان يكون مستثمراً او مشاركاً او مؤسساً لشركة في العراق وذلك بموجب قانون الشركات المرقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل(٥).

٣.أصلاح القطاع المالي

(١) وزارة التخطيط ، الهيئة الإستراتيجية لاعادة الاعمار ، " استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)" ،مصدر سابق ، ص٣٦.

(٢) نعومي كلاين ، "نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد"، مجلة المستقبل العربي ، مصدر سابق ، ص٢٧-٢٨.

(٣) الوقائع العراقية ، العدد (٣٩٨٠) ، المجلد (٤٤) ، نص القرار (٣٩) في ١٩ / ٩ / ٢٠٠٣ ، ص٣٣-٤٠.

(٤) نعومي كلاين ، "نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد"، مصدر سابق ، ص٢٨.

(٥) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الهيئة الاستراتجية العراقية لاعادة الاعمار ، "استراتجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)" ، مصدر سابق، ص٣٠ ،

أما فيما يخص اصلاحات القطاع المالي التي قامت بها سلطة الائتلاف فهي[١].

اولاً: جعل المصرف المركزي العراقي مصرفاً مستقلاً بعد ان كان تحت السيطرة التامه للحكومة.

ثانياً: قامت وزارة المالية الأمريكية بتعيين مستشارين في وزارة المالية العراقية لوضع تصانيف تتعلق بالمعايير المصرفية وإدخال التكنولوجيا للمصرفين (الرافدين والرشيد).

ثالثاً: تغير العملة الوطنية.

٤. تقييم سياسة أصلاح سلطة الائتلاف المؤقتة.

وضعت الحكومة الأمريكية أهدافاً عالية ان لم تكن مستحيلة لعملية أعادة أعمار الاقتصاد العراقي من أجل خلق اقتصاد حر مبني على اساس السوق الحرة متناسية التدهور الكبير الذي لحق بالاقتصاد العراقي نتيجة للسيطرة المحكمة من قبل الدولة ولعقود طويلة على جميع انواع النشاط الاقتصادي وحالة التدهور التي سببتها الحروب وعقداً من العقوبات الدولية وعمليات النهب التي تبعت قوات التحالف.

لذلك واجهت الإصلاحات التي قامت بها سلطة الائتلاف المؤقتة تحديين كبيرين:

- تحويل الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق.
- اعادة البناء والأعمار.

وعموماً ان عملية أعادة البناء الاقتصادي مابعد الحرب تتطلب انشاء المؤسسات الحكومية الخدمية وإعادة القطاعات الاقتصادية الحساسة والعمل على توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والطاقة والماء والرعاية الصحية وتوفير الوظائف وتطبيع العلاقات مع العالم وتهيئة ارض صالحة لتطبيق النظام والقانون ولتحقيق الأمن.

ان مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها سلطة الائتلاف انحرفت عن المبادئ التي رسمتها من اتجاهات رئيسية عديدة هي[٢].

أ. أن اقتصاد السلب والنهب التي تديره سلطة الائتلاف كان يجب ان يتم تغيره وتحويله لا أن يتم اعادة بناءه.

ب. التركيز العميق والأيدلوجي على خلق مناخ استثماري تجاري مشجع يعمل على تهيئة الأجواء لتحرير العمل والأسواق الرأسمالية.

ج. قيام السلطة المؤقتة للائتلاف بفرض إصلاحات قانونية مهمة بصفتها قوة محتلة.

---

(١) اونر اوزلو ، مصدر سابق ، ص٥٠.

(٢)المصدر نفسه ، ص٤٩.

فعلى الرغم من توجيه العديد من التحذيرات من الاقتصاديين لسلطة الائتلاف لإتباعها الإصلاحات الجذرية التي اتبعها الاتحاد السوفيتي والمتمثلة المعالجة بالصدمات (التحويل السريع) ألا أن سلطة الائتلاف المؤقتة مارست العديد من الإصلاحات الجذرية على الرغم من البنية التحتية المتحطمة.

فان التسريع في عملية الإصلاحات أفرزت انتقادات ومشاكل وصعوبات واجهت بول بريمر أهمها:

أ. عدم توفر المناخ المناسب للاصلاح:

(١) عدم الاستقرار الأمني في العراق حالت دون جذب الاستثمارات الأجنبية او مشاركة الشركات الأجنبية لإعادة الأعمار حيث ذكرت بعض الصحف البريطانية ان العراق يعد اخطر منطقة في بقاع العالم[١]، وهذا يعد عاملا قوياً لطرد الاستثمارات الأجنبية الساعية وراء الربح.

(٢) غياب الإطار المؤسسي والتشريعي المتطور لخلق البيئة المناسبة لنقل ملكية المنشات العامة إلى القطاع الخاص.

(٣) الافتقار إلى الكادر الاداري والتنظيمي المتدرب والكفؤء لادارة عملية الانتقال من الملكية العامة إلى الخاصة ، إضافة إلى افتقار الخبرة لدى القطاع الخاص لخوض المنافسة الحرة نظراً لمحدودية مشاركة هذا القطاع في الأنشطة الاقتصادية.

(٤) إضافة إلى أن الخصخصة السريعة غير المدروسة تؤدي الى مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية قد تظهر في الأجل القصير كتسريح الفائض من الأيدي العاملة بهدف تحقيق الربح الأقصى وهذه سمة القطاع الخاص عن طريق ضغط التكاليف مما يؤدي إلى زيادة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي أصلاً

(٥) عدم توفر الموارد المالية اللازمة لدى القطاع الخاص العراقي ، اذ اغلب أصحاب رؤوس الأموال هاجروا إلى الخارج .

(٦) عدم توفر البنى الارتكازية العامة كالطرق والجسور والمواصلات والماء والكهرباء التي تعتمد على نشوءها المشاريع الإنتاجية وبالأخص الصناعية منها.

إن تحرير الاقتصاد والتجارة اثر بشكل سلبي على المشاريع الإنتاجية القائمة بفعل انخفاض إثمان السلع المستوردة وعدم قدرة المشاريع القائمة على المنافسة ساهم في زيادة الميل للاستيراد نتيجة لزيادة الطلب المحلي وقصور العرض المحلي دون ان ينعكس على انتعاش الإنتاج المحلي اذ ازدادت نسبة الاستيراد بحوالي ٦٥,٦ % لعام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢.

كما اثر التحرر على مستوى معيشة الفرد العراقي ولعدة اسباب هي[١]:-

(١) فيلبس بينيس ،" انتقال فاشل للسلطة ، مجلة المستقبل العربي " ، العدد (٣٠٩) ، ٢٠٠٤ ، ص١٤-١٥.

(١) ارتفاع المستوى العام للاسعار نتيجة التحرر لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي.

(٢) ارتفاع اسعار الوقود والمحروقات والتي باتت تستهلك ما بين (٣٠-٦٠%) من دخل الفرد الشخصي القابل للتصرف وحسب المسح الاقتصادي المنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٥ نتيجة لشحه المعروض ورفع الدعم عنها.

(٣) توقف انتاج الكثير من المنتجات ادى الى احلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية وفق الأسعار العالمية ، مما رفع من الرقم القياسي لا سعار السلع المستوردة للسلع المتداولة في السوق المحلية والتي بلغ التضخم فيها قرابة ٣٢% سنويا للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦.

الا انه انخفض الى ٣٠,٨ % و ٢,٧ % للاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي[٢] ويرجع تراجع معدل التضخم بالدرجة الاساس الى نجاح السياسة النقدية التي أتبعها البنك المركزي في تحقيق المستوى العام للاسعار والى التحسن الكبير الحاصل في الوضع الامني.

ب. الاستثمارات الأجنبية

كان قرار ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ للاستثمارات الأجنبية يصب في صالح المستثمر الأجنبي على حساب الاقتصاد العراقي اذ تضمن القرار حق تمليك المستثمر للاصول الثابتة (١٠٠%) إضافة إلى الإعفاءات من الضرائب والرسوم الكمركية وحرية تحويل الأرباح والدخول دون الإشارة إلى توظيف نسبة منها داخل العراق، إضافة إلى الظروف الأمنية المعقدة وعدم وجود سلطة عراقية منتخبة حال دون جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية العراقية.

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى قانون الاستثمار المباشر المقر من قبل التحالف هي[٣]:

(١) لم يحدد القانون أولويات الاستثمار ، كما شمل جميع أنواع الاستثمار المباشر وغير المباشر من دون ضوابط وشروط لتنظيم عملية الاستثمار.

(٢) أجاز القانون بإمكان المستثمر الأجنبي التملك المطلق للمشروع بنسبة (١٠٠%) وهذا يعني جعل الاقتصاد العراقي رهينة لتصرفات المستثمرين الأجانب وتوجيهاتهم.

(٣) لم يشير القانون إلى أسلوب التحاسب الضريبي على الدخل المتحقق من الاستثمار.

---

(١) مصدر سبق ذكره ، ص١٠١

(٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، "التقرير الاقتصادي السنوي العام "٢٠٠٨ ، ص٩.

(٣) د.هناء عبد الحسين الطائي،" الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي" ، الجزء الاول من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٢٥.

ج. الإصلاحات المالية

أما الإصلاحات المالية وان كانت غير كافية ، الا ان هذه الخطوات جديره بالثناء وكانت لها نتائج قصيرة الأجل ، اذ تم إطلاق الدينار العراقي الجديد بشكل ناجح في (١٥) كانون الثاني من عام ٢٠٠٤ والذي كان قيمته منذ ذلك الوقت تتميز بالثبات تقريباً مقابل الدولار الأمريكي.

ثانيا: أعادة أعمار العراق

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ودخول القوات المتعددة الجنسيات الأراضي العراقية عام ٢٠٠٣ وبهدف النهوض بواقع التنمية البشرية المتدهورة ، وضعت تقديرات عدة لإعادة أعمار العراق كان أهمها التقديرين المنفصلين الصادرين عن:

- التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي.
- تقدير سلطة الائتلاف.

تم تقدير احتياجات العراق بنحو (٥٥) مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ والتي سيتم توضيحها أنفاً.

١.التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي:

توقعت الدراسة المشتركة للأمم المتحدة والبنك الدولي أن مجموع احتياجات العراق من الأموال لبرنامج أعادة أعمار العراق تصل نحو (٣٥,٥) مليار دولار تقريباً للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ وكما موضحة في الجدول (٣٦).

جدول (٣٦)

الاحتياجات المالية لإعادة إعمار العراق وفق الامم المتحدة والبنك الدولي وحسب كل قطاع للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧

	(١)				(٢)	
	القطاع	٢٠٠٤ مليار دولار	٢٠٠٥-٢٠٠٧ مليار دولار	المجموع مليار دولار	نسبة مجموع تقدير كل قطاع الى الاجمالي	نسبة كل فرع الى القطاع
١.	قطاع الادارة الحكومية وتطبيق القانون والمجتمع المدني والاعلام	٩٩	٢٨٨	٣٨٧	١	١٠٠
	النسبة				١	١٠٠
٢.	التعليم العام والتعليم العالي	١٠٠٥	٣٨٠٠	٤٨٠٥	٠	٦٧
	الصحة	٥٠٠	١١٠٠	١٦٠٠		٢٢
	خلق فرص العمل والتشغيل	٣٧٥	٤١٠	٧٨٥		١١
	قطاع الصحة والتعليم وخلق فرص العمل / مج	١٨٨٠	٥٣١٠	٧١٩٠		
	النسب				٢٠	١٠٠
٣.	- المواصلات والاتصالات اللاسلكية .	١٠٤٣	٢٣٦٦	٣٤٠٩		١٤
	- المياه والصرف الصحي وإزالة المواد الصلبة	١٨٨١	٤٩٦١	٦٨٤٢		٢٨
	- الكهرباء	٢٣٧٧	٩٧٤٥	١٢١٢٢		٥٠
	- ادارة المناطق الحضرية	١١٠	٣٠٣	٤١٣		٢
	- الإسكان وإدارة الأراضي	٤٢٥	٩٩٣	١٤١٨		٦
	مجموع البنية التحتية	٥٨٣٦	١٨٣٦٨	٢٤٢٠٤		
	النسب				٦٨	١٠٠
٤	الزراعة وموارد المياه والامن الغذائي	١٢٣٠	١٧٩٧	٣٠٢٧		١٠٠
٥	- شركات القطاع العام	٦١	٢٩٥	٣٥٦		٤٦
	- القطاع المالي	٧١	١٠	٨١		١٠
	- مناخ الاستثمار	٤٤	٢٩٦	٣٤٠		٤٤
	مجموع تنمية القطاع العام	١٧٦	٦٠١	٧٧٧		
	النسب				٢	١٠٠
	نزع الألغام	٨٠	١٥٤	٢٣٤		
	النسب				١	١٠٠
	مجموع تقديرات	٩٣٠١	٢٦٥١٨	٣٥٨١٩	١٠٠	١٠٠

المصدر :

١. البنك الدولي ، الأمم المتحدة ، "التقديرات المشركة لإعادة البناء في العراق" . الأمم المتحدة ، ٢٠٠٣ ، ص٧٣.

٢. النسب من عمل الباحث.

(١). قطاع البنية التحتية

يتضح من الجدول (٧٩) ان أعلى تقدير للاحتياجات المالية لبرنامج اعادة الاعمار للفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ هي من نصيب البنى التحتية ، أذ كانت التكلفة التقديرية لها نحو (٢٤,٢) مليار دولار تقريباً والتي تمثل نسبة قدرها ٦٨ في المئة من إجمالي تقدير برنامج أعادة الأعمار وهي:

(١). الكهرباء

ان تكلفة أعادة تأهيل شبكة الكهرباء يمثل الجزء الاكبر من تكلفة البنية التحتية والتي تقدر بمبلغ (١٢,١٢) مليار دولار تقريباً وبنسبة ٥٠% من اجمالي تقديرات هذا القطاع ، حيث كان مجموع توليد الطاقة في العراق نحو (٩,٢٩٥) ميغاواط في حين كان اقصى مايبلغه الطلب هو (٥,١٠) ميغاواط وكان نسبة السكان الذين يحصلون على الكهراء هم ٨٧%[١] الا انه انخفض توليد الطاقة الى ٢,٣٢٥ ميغاواط بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ بسبب الضرر الذي لحق بخطوط نقل الكهرباء وتدمير محطات الطاقة الفرعية ، لكنه ارتفع بعد تصليح الشبكة ليصل الانتاج الى (٤٥٠٠) ميغاواط ثم انخفضت لتتراوح بين (٣٠٠٠- ٣٣٠٠) ميغاواط بعد تغير آذار ٢٠٠٣ ، إضافة إلى توقف معظم محطات توليد الطاقة الكهربائية عن العمل لقلة قطع الغيار وانقطاع الصيانة وقدم المعدات ، كما تعرضت خطوط النقل الى السلب والنهب في عام ٢٠٠٣ والتي تقدر الخسارة الفنية وغير الفنية بنسب تتراوح بين ٢٠% و ٣٠ % [٢].

الا انه ارتفع انتاج الطاقة الكهربائية الى ٤٠٨٩,٦ ميكاواط و ٤٥٤٨,٨ ميكاواط في عاصي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي ، لكن هذا القطاع لا يزال يعاني من عجز كبير في معدل الطلب الفعلي بنسب كبيرة ، اذ بلغ معدل الطلب الفعلي ٧٨٣٦,٢ ميكاواط ٨٣٧٦,٣ ميكاواط للمدة اعلاه [٣] أي بنسب عجز ٥٢,٢ % و ٥٤,٣ على التوالي :

ويرافق الإخفاق في زيادة الإنتاج ، إخفاق اخر في انخفاض الكبير في اسعار الطاقة الكهربائية المنتجة ، اذ تقدر الإعانات الحكومية في تزويد الطاقة الكهربائية الحكومية حوالي ٤٧% إضافة إلى الإعانات الضمنية للمستهلك والتي تقدر بـ (٤) مليار دولار بسبب أسعار الوقود العالية الخاصة بتغذية المولدات وعدم تضمين صيانة توليد الطاقة الكهربائية في الحساب عند التسعيره[٤] لذلك لابد أحداث تعديل في تسعيرة الطاقة الكهربائية.

---

(١) اونر اوزلوا ، مصدر سابق ، ص٧١.

(٢) البنك الدولي – الأمم المتحدة ، "التقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق" ، مصدر سابق ، ص٣٨- ٣٩.

(٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، "التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨ "، ص٥.

(٤) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، هيئة المراجعة الإستراتيجية العراقية، إستراتجية التنمية الوطنية العراقية ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ، بغداد ٢٠٠٥ ، ص١٣.

(٢). المياه والصرف الصحي وازالة المواد الصلبة.

ان التقديرات المشتركة توضح ان مشاريع المياه والصرف الصحي تأتي بالدرجة الثانية من متطلبات إعادة البنية التحتية والتي من المتوقع ان تصل احتياجاتها للفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ مبلغاً قدره (٦,٨) مليار دولار تقريباً وبنسبة ٢٨ % من إجمالي تقديرات البنى التحتية خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ وتشمل على رفع قدرة شبكة توزيع مياه الشرب بنسبة ٣٠% في المدن والريف ورفع معدلات الصرف الصحي بمعدل ١٠% في المدن و ٥٠ % في الريف ، إضافة الى تحسين عمليات تجميع المواد الصلبة في كلا من المدن والريف[١].

وتدل المصادر [٢] بما فيها الأمم المتحدة ان خدمات المياه والصرف الصحي قبل حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ تعمل بشكل جيد وتستخدم التكنولوجيا السائدة وان مياه الشرب النقية كانت تصل بانتظام الى ٩٥ % لسكان الحضر والى ٧٥ % لسكان الريف، وان الصرف الصحي يغطي٧٥% من المدن(٢٥% مرتبطه بشبكات مركزية للصرف الصحي و ٥٠ % من القناطر الصحية في ذات المكان) ، أما في الريف ، فكانت نسبتها لا تزيد عن ٤٠% ، وان هذه البنى التحتية تهدمت وتعطل معظمهما على مدى العوام الثلاث عشر الماضية بسبب الإهمال وتأجيل عمليات الصيانة، حيث انخفضت خدمات المياه في عام ٢٠٠٠ الى ٩٢ % في المناطق الحضرية ، ٤٦ % في المناطق الريفية وانخفض نصيب الفرد اليومي من المياه الى اكثر من ٥% إضافة الى تلوث المياه وقلة العناية بالصرف الصحي.

كما ان المستفيدين من تجمع ومعالجة الصرف الصحي في المراكز الحضرية عدا بغداد هو ٩% فقط من السكان ولا توجد نظام للصرف الصحي في المناطق الريفية عن طريق الأنابيب مما أدى إلى اعتبار هذه المشكلة بيئية وصحية في آن واحد ، حيث أن ٥٠ % من مياه الصرف الصحي تصب في الأنهار وفي مسالك المياه كل يوم لأستخدامها كمياه شرب [٣] ،اضافة الى عجز الشبكات القائمة عن العمل بالمستوى المطلوب مما ادى الى تفاقم مشكلة التلوث في المدن[٤].

(٣). المواصلات والاتصالات اللاسلكية

تم تقدير أعادة الأعمار في قطاع المواصلات والاتصالات اللاسلكية بنحو (٣٤٠٩) مليون دولار وبنسبة ١٤ % من إجمالي تقديرات البنى التحتية خلال المدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ لتشمل[٥] على

---

(١) البنك الدولي ، "الأمم المتحدة ، التقديرات المشتركة ، مصدر سابق" ، ص٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨- ٢٩.

(٣) اونرا ولزو ، مصدر سابق ، ص٦٩.

(٤) د.خليل العناني ، "مشكلة اعادة الاعمار في العراق" ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية . دراسات استراتيجية ، العدد (١٣٤) ، السنة الثالثة عشر ، القاهرة ، ص٦.

(٥) البنك الدولي ، الامم المتحدة ، "التقديرات المشركة" ، مصدر سابق ، ص٨٨-٨٩.

مبلغ (٢٠٣٠) مليون دولار يخص قطاع النقل باكمله ومبلغ (١٣٧٩) مليون دولار لإعادة بناء شبكة الاتصالات وتحديثها و (٦٧٧) مليون دولار لتأهيل وتوسيع شبكة الطرق و (٣٢٩) مليون دولار لتأهيل وتحديث مطار بغداد والبصرة والموصل و (٢٠٧) مليون دولار لتطوير المرافئ (٦٩٥) مليون دولار لإعادة مد خط بغداد – البصرة – أم قصر.

(٤). الاسكان وادارة الاراضي.

ان التقديرات المشتركة للاسكان وادارة الاراضي تبلغ نحو (١٤١٨) مليون دولار وتشكل نسبة ٦% من اجمالي تقديرات هذا القطاع و (٤١٣) مليون دولار لادارة المناطق الحضرية وبنسبة ٢% وكما موضحة في الجدول.

أن مشاكل الإسكان في العراق [١]تطورت من نقص إثناء الثمانينات إلى مشكلة أثناء التسعينات إلى أزمة بعد عام ٢٠٠٠ ، حيث انخفض نصيب الإسكان من الدخل المحلي الكلي من ٦,٥ % في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٤٧ في عام ١٩٩٦.

ويقدر النقص في قطاع الإسكان بمقدار مليون الى مليون ونصف وحدة سكنية. كما يتطلب وجود مجمع سكني بواقع ٢,٨ مليون وحدة سكنية كحد ادنى للطلبات ، حيث انخفض نصيب الفرد من المساحة السكنية إلى (١٠) م٢ لكل شخص في عام ٢٠٠٠ ، وسوف تزداد الأزمة عند عودة اللاجئين والمتشردين إلى ارض الوطن ، لذا تهدف الدارسة المعدة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة إلى توفير المساكن بإنصاف في العراق وايلاء اهتمام كبير في السنوات المقبلة لتسليم الأراضي وإعادة الأملاك المصادرة وتوفير مواد البناء وتكنولوجيا الإنشاءات.

ب.قطاع الصحة والتعليم وخلق فرص العمل

ان هذا القطاع ياتي بالمرتبة الثانية من حيث تقدير الاحتياجات المالية لبرنامج إعادة الأعمار ، حيث تم تقدير احتياجات هذا القطاع بمبلغ (٧١٩٠) مليون دولار وبنسبة ٢٠% من أجمالي تقدير الاحتياجات المالية للبرنامج المعد من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة منها (٤٨٠٥) مليون دولار تقدير احتياجات التعليم وبنسبة ٦٧ % من تقدير احتياج هذا القطاع وللفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ويشمل إعادة تأهيل وبناء الموسسات الجامعية بمبلغ (١٣١٧) مليون دولار ، وتقدير بناء (٤٥٠٠) مدرسة جديدة بمبلغ (١٠٨٠) مليون دولار[٢].

أما الصحة فقد تم تقدير احتياجاتها بمبلغ (١٦٠٠) مليون دولار وبنسبة ٢٢% من تقدير احتياجات هذا القطاع.

---

(١) المصدر نفسه ، ص٤٢-٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٤ ، من جدول (٤-١) .

أن الحالة الصحية في العراق[١] أصبحت أكثر سوءاً في المنطقة عما كانت عليه في أوائل الثمانينات حيث ازدادت معدلات الوفيات بين الأطفال وازدياد معدلات سوء التغذية وتفشي الأمراض من جديد كالملاريا الكوليرا في عدة مناطق من العراق، كما ان حالات الإصابة بمرض فقد المناعة (الايدز) قليلة الا انه مخاطر الإصابة به قائمه وازدادت نسبة وفيات الحوامل والأطفال الى ما يقارب ثلاثة إضعاف في حقبة التسعينات ، لذا يواجه أصحاب القرار في العراق تحديات كبرى لإعادة الرعاية الصحية إلى ماكان عليه في اوائل الثمانينات ووضع خطه طويلة المدى لمنع انتشار الإمراض ووضع السياسات على أساس المعلومات الصحية.

كما اقترحت الدراسة تخصيص مبلغا (٧٨٥) مليون دولار وبنسبة ١٠,٩ % من تقدير احتياجات هذا القطاع لخلق فرص عمل ومعالجة البطالة[٢] خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ،اذ يقدر عدد العاطلين من القوة العاملة في العراق اكثر من ٢٥% إضافة الى العديد من السكان يعملون في أنشطة هامشية وظروف صعبة وبأجور زهيدة ، كما أن وحسب بيانات عام ٢٠٠١ أن الشباب تحت سن ٢٥ سنه يشكلون ٧٢% من قوة العمل مما يشكل ضغطاً صافياً على مستوى العمل.

ان هذا الكم الهائل يكون مصدراً لعدم الاستقرار اذا ما استمرت البطالة ، لذا فان تقدير هذا التخصيص يتعلق بخلق فرص العمل وتنمية المهارات وتمويل المشروعات الصغيرة.

ج.قطاع الزراعة وموارد المياه والأمن الغذائي:

أن هذا القطاع يأتي بالمرتبة الثالث من حيث تقدير الاحتياجات المالية لإعادة أعمار العراق ، حيث تم تقدير البنك الدولي والأمم المتحدة احتياجات قطاع الزراعة والموارد المائية والأمن الغذائي بنحو (٣٠٢٧) مليون دولار أي بنسبة (٨%) من مجموع الاحتياجات المقدرة حتى عام ٢٠٠٧ ، إذ أنخفض الإنتاج خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (١,١) في المئة كل سنة ، وتستورد الدولة أكثر من ٥٠% من احتياجاتها الغذائية ويرجع سبب ذلك إلى استهلاك البنية التحتية خاصة شبكة الري ، وازداد الوضع سوءاً بعد ان زادت عمليات السلب والنهب بعد الإحداث الأخيرة لمعدات الإنتاج الحيواني المملوكة للدولة والقطاع الخاص ومعدات الصحة الحيوانية وأجهزة التلقيح الصناعي وإنتاج الدواجن والحجر الصحي على حدود الدولة[٣]

لذا قدر تخصيص هذه الاحتياجات المالية لتأهيل البنية التحتية الزراعية الأساسية المتمثلة في شبكات الري وتصريف المياه ومنشآت الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعية المختلفة.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٢-٢٣

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٥-٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٩.

إن الإنتاج الزراعي كان منخفضاً بصورة حادة في معظم تاريخ البلد الحديث أذ نسبة المساحة المزروعة لا تتعدى ١٢% في حين تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ٢٦%[١]

(٢). القطاعات الأخرى

تم تقدير الاحتياجات المالية لتنمية القطاع العام بنحو (٧٧٧) مليون دولار وقطاع الإدارة الحكومية وتطبيق القانون والمجتمع المدني بنحو (٣٨٧) مليون دولار ونزع الألغام بنحو (٢٣٤) مليون دولار أي بنسبة ٢% و ١% و ١% على التوالي من إجمالي الاحتياجات المقدرة لا عادة الأعمار من قبل البنك المركزي والأمم المتحدة.

وتتركز أولويات التطوير بحسب الدراسة على تامين استمرارية الإنتاجية العامة في ظل النظام السابق من خلال دفع الرواتب والأجور للعمال والموظفين وإقفال الموسسات المهدمة مع دفع تعويضات مناسبة للعمال وتقديم الدعم العاجل للمصرفين الرئيسين وهما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد وتطوير الأنظمة المصرفية وتطوير بيئة الاستثمار عن طريق أطلاق عجلة الاستثمار الخاص وتطوير السوق المالية المحلية وتشجيع القطاع الخاص على تطبيق معايير الإنتاج الزراعي والصناعي وإعادة بناء الإطار المؤسساتي الحكومي على أسس حديثة[٢].

تعهدت الدول المانحة في مؤتمر مدريد بتقديم مساعدات لإعادة أعمار العراق على شكل قروض ومنح مجموعها (٣٥,٨) مليار دولار منها (٢٢) مليار دولار منح ، والمتبقي على شكل قروض ميسره، وعلى أثر المؤتمر تم تأسيس الصندوق الدولي لإعادة أعمار العراق وبلغ مجموع مساهمة الدول المانحة لهذا الصندوق نحو (١,٣٥٨) مليار دولار والذي لا يشكل سوى ٦% من مجموع المنح المتعهد بتقديمها لا عمار العراق ، وان مجموع المصروف فعلا من هذا الصندوق بلغ نحو (٤٧٧) مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٦ والذي يشكل نسبة ٣٥,١% من مجموع المبالغ المودعه في الصندوق[٣] .

أن اغلب المشاريع التي تم تنفيذها منذ بدء الحملة في منتصف عام ٢٠٠٣ هي مشاريع إصلاح وترميم البنى والمؤسسات والتي تعتبر من المشاريع الصغيرة ولا تعكس عملية أعمار حقيقية.

٢.تقدير سلطة الائتلاف المؤقتة

بلغت التقديرات الكلية لإعادة البناء والتي قاما بها البنك الدولي والأمم المتحدة بنحو (٣٥,٨١٩) مليار دولار والى جانب ذلك فان التقديرات التي قامت بها سلطة الائتلاف للقطاعات التي لم تشملها

(١) العراق ، منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة ، مقال منشور على الانترنيت بتاريخ ١٨ ك ، ٢٠٠٥.
http//www.Fao.org/ag/agl / aglw /aquastat / contnies Iraq / index .stm.

(٢) د.محمد علي موسى المعموري ،" اعادة اعمار العراق ، الفرص والتحديات، مصدر سابق " ، ص١٧-١٨.

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز – المركزي للاحصاء ، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ "، مصدر سابق ، ص١١٠ ، ٣٣١.

تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة والتي تبلغ نحو (١٩,٤٤٠) مليار دولار للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

وتشمل تقديرات سلطة الائتلاف الاحتياجات الخاصة بالامن والنفط والأنشطة الثقافية والعلاقات الخارجية والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والشباب والرياضة وحقوق الإنسان وكما موضحة في الجدول (٣٧) ليصبح إجمالي تقديرات الاحتياجات المالية لإعادة الأعمار نحو (٥٥,٢٥٩) مليار دولار.

جدول (٣٧)

تقديرات سلطة الائتلاف لاحتياجات إعادة أعمار العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

التقديرات التي قامت بها سلطة الائتلاف للقطاعات التي لم تشملها تقديرات الامم المتحدة والبنك الدولي (١)				النسبة المئوية لكل قطاع الى اجمالي التقديرات (٢)
القطاع	٢٠٠٤ مليار دولار	٢٠٠٥-٢٠٠٧ مليار دولار	المجموع مليار دولار	
الامن والشرطة	٥٠٠	-	٥٠٠	% ٢٦
النفط	٢٠٠	٦٠٠	٨٠٠	%٤١
الثقافة	١٤٠	٨٠٠	٩٤٠	%٥
البيئة	٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	%١٨
حقوق الانسان	٢٠٠	٦٠٠	٨٠٠	%٤
الشؤون الخارجية	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	%١
الشؤون الدينية	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	%١,٥
العلوم والتكنولوجيا	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠	%٢
الشباب والرياضية	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	%١,٥
مجموع تقدير سلطة الائتلاف	٨٢٤٠	١١٢٠٠	١٩٤٤٠	%١٠٠

(١).البنك الدولي – الأمم المتحدة ، " التقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق " ،الامم المتحدة، ٢٠٠٣ ، ص٧٤.

(٢).النسب من استخراج الباحث.

ويتضح من الجدول (٣٧) أن أعلى تقدير لاحتياجات اعادة الاعمار من قبل سلطة الائتلاف كان من نصيب قطاع النفط والذي بلغ نحو (٨) مليار دولار وبنسبة ٤١% من اجمالي التقدير وذلك

لزيادة الطاقة الانتاجية لتصل الى (٢,٧) مليون برميل يومياً في نهاية العام ٢٠٠٤ ونحو (٤-٥) مليون برميل يومياً في نهاية عام ٢٠٠٧[١].

اما قطاع الامن والشرطة فقد جاء بالمرتبة الثانية من تقدير احتياجات اعادة الاعمار بنحو(٥) مليار دولار وبنسبة ٢٦% من اجمالي التقدير وذلك لاهمية الجانب الامني في المرحلة الراهنه، وخصص مجمل التقدير لاعادة بناء الامن والشرطه لعام ٢٠٠٤.

اما المرتبة الثالثة فكان من نصيب البيئة وبلغ نحو (٣,٥) مليار دولار وبنسبة ١٨ % من اجمالي التقدير.

اما الأهمية النسبية لبقية القطاعات من جانب تقدير سلطة الائتلاف لاعادة الأعمار فانها تتراوح نسبها بين ١% - ٥% وكما موضحة في الجدول(٣٧).

خصص الكونغرس الامريكي (١٨,٤) مليار دولار في تشرين الثاني لاعادة اعمار العراق لتحقيق:

أ. عدد من الوظائف للعراقيين.

ب.فرص عمل للشركات العراقية.

ج.مرونة في الاقتصاد العراقي.

خططت سلطة الائتلاف الموقته انفاق (١٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ [٢]، الا أنه لم تنفق الا (٣٣٣) مليون دولار على مشاريع اعادة الاعمار لغاية منتصف حزيران ٢٠٠٤[٣] وارتفعت الى (١,٣) مليار دولار لغاية تشرين الاول ٢٠٠٤[٤] وبنسبة ١٠% من المبلغ المخصص نتيجة للتأخيرات الناجمة عن اجراءات الحكومة الامريكية الخاصة بالتعاقد.

وتشير التقارير المقدمة الى الكونغرس الأمريكي ، ان ما تم صرفه فعلا على حملة الأعمار لا تتعدى نسبة ٢٥- ٣٠% من مجموع المنح المصروفة على الأعمار[٥] اما النسب المتبقية وهي الأغلبية فقد تم صرفها على الأمور الأمنية والمصاريف الأخرى كالمنح والايفادات.

كما ان جهود الأعمار انيطت الى شركات امريكية وبفرص كبيرة والى المقاولين العراقيين الذين لا يملكون خبرة والتي أحدثت عمليات فساد كبيرة.

---

(١) د.محمد علي موسى المعموري ، مصدر سابق ، ص١٩.

(٢) اونر اوزلو ، مصدر السابق ، ص٥٣.

(٣) المصدر السابق ، ص٥٤.

(٤) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١١٠.

(٥) مصدر سبق ذكره، ص١١١.

اذ وجد مدققو الحكومة الأمريكية في منظمة (kPMG) المتخصصة بتدقيق صندوق تنمية العراق ومنظمة عائدات النفط العراقية وكلاهما من منظمات المجتمع المدني ان المبالغ المصروفة من عائدات النفط العراقية وأموال أعادة الأعمار الأمريكية ينقصها الكثير من الشفافية.

كما خططت سلطة الائتلاف لخلق (٥٠) ألف وظيفة الا ان العدد الفعلي الذي تم تعينه هو (١٥) ألف موظف اغلبهم بأجر أسبوعي آو شهري متدنية وهي لا تمثل الا ربع من ١% من قوة العمل العراقية المقدرة بـ (٧) ملايين شخص ، بل كان هناك تناقض في أهداف سلطة الائتلاف ، اذ تم تسريح ما نسبته ٨% من قوة العمل العراقية وحسب تحليلات المحللين من مصرف ولاية بوستن الاحتياطي ، حيث إقالة السلطة أكثر من (٥٠٠) الف موظف عراقي من الخدمة وحسب القرار الذي اصدره الحاكم المدني (بول بريمر) المرقم (٢) في عام ٢٠٠٣ [١] ، إذ تم الغاء وزارتي الدفاع والاعلام ليرتفع عدد العاطلين عن العمل الى اكثر من (٣) مليون عاطل الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات الفقر والذي كان سبباً رئيسياً لتغذيه العنف والجريمة[٢]

ويمكن ان نبين المؤشرات الاقتصادية الاخرى والتي تعكس انهيار الاقتصاد العراقي خلال حكم سلطة الائتلاف المؤقته بالاتي[٣].

أ. زيادة أسعار السلع الاستهلاكية والتجارية.

ب. عدم فاعلية وكفاءة التوليد الكهربائي اذ خطط لتوليد الطاقة الكهربائية من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في تموز ٢٠٠٤ الى ٦٠٠٠ ميكاواط في حين المولد فعلا بذات التاريخ هي ٤٢٩٣ ميكاواط.

ج. زيادة سوء التغذية.

د. ارتفاع في نسبة وفيات الأطفال والرضع.

هـ. ارتفاع نسبة البطالة.

و. تفشي الفساد.

---

(١) المصدر نفسه.

(2) Faleh A.Jabar: Post conflict Iraq Aroge for stability reconstruction anj Legitimacy , special Reio. No. 120 , united state institute for peace , may ,2004, p.4.

(٣) اونر اولزو ، مصدر سابق ، ص٥٦– ٥٧.

المبحث الثاني

دور الدولة في برامج التحول الاقتصادي

بدأت العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية أو المخططة مركزياً في أعادة تقسيم الأدوار بين الدولة والسوق فيما يتعلق بأدارة الشؤون الاقتصادية في ظل استراتجيات الإصلاح الاقتصادي.

ومنذ مطلع التسعينات انتشر نطاق التحول في الاقتصادات المخططة مركزيا باتجاه توسع مساحة الملكية الخاصة وتقليص الملكية العامة محاولة بذلك زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الدولة في ظل انتشار موجة العولمة ، وبالاخص بعد انتهاء جولة اورغواي للجات عام ١٩٩٤[١]، للاعتقاد السائد بان القطاع الخاص اكثر كفاءة من الدولة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو ، اضافة الى الضغوطات التي تمارسها المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على المساعدات التي تقدمها للدول النامية ، فانها تكون مشروطة بالتحول الى اقتصاديات السوق[٢].

ونتيجة لتغير ظروف العراق السياسية وبالنظر لسعة وعالمية التحول الاقتصادي او إشاعة ثقافة السوق ، فان العراق يواجه تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل في ظل الاختلالات الهيكلية وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والبشرية.

والسؤال المطروح هو ماالدور الذي تلعبه الدوله العراقية ازاء هذا التحول؟

وللاجابة على ذلك سيتم تناول جوانب من الاليات والاجراءات المتوقع القيام بها من قبل الدولة هي:

اولاً.الخصخصة

١.مفهومها

استخدم الباحثون عدة مصطلحات كالتخصيص والتخاصية الخوصصة والخصخصة للدلالة على عملية التحول إلى القطاع الخاص[٣]، إلا أن الخصخصة أكثر المصطلحات شيوعاً في الاستخدام.

أما تعريف الخصخصة ، فلا يوجد تعريف متفق عليه ، فإذا كان يعني ان الخصخصة هو تحول الملكية العامة للمشاريع الى القطاع الخاص، فان هذا المفهوم تطور من حيث اشكاله وأساليبه ،

(١) د.عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مصدر سابق ، ص١٤٥.

(٢) د. منى قاسم ، "الاصلاح الاقتصادي في مصر" ، دور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية ، دار المصرية ، لبنان ، الطبعة الاولى، ١٩٩٧، ص٢٦.

(٣) د. مهند ابراهيم علي فندي الجبوري ، "النظام القانوني للتحول الى القطاع الخاص (الخصخصه) ، دراسة مقارنة" . الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ ، ص٢١٨.

فانه يشمل ايضا نقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص عن طريق عقود الايجار وعقود الادارة ، فضلاً عن اعتبار ادارة المشروعات العامة وفق مبادئ واساليب القطاع الخاص من قبل الدولة هو نفسه من ضمن اساليب التحول الى القطاع الخاص[١]

فعرفها البعض بأنها (مجموعة السياسات والوسائل التي تهدف الى تحويل الإعمال والمشاريع المملوكة للدولة الى الملكية الخاصه وانتقال ملكية وادارة المشروعات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص ، سواء كانت مؤسسات ، رجال إعمال ، شركات وطنية وأجنبية بالاعتماد المتزايد على آليات السوق والمنافسة وتقليص العوائق والقيود التي تحد من نمو القطاع الخاص)[٢].

كما عرفها آخرون بانها (إتاحة الفرصة الكاملة للإفراد والمنشآت الخاصة لتحل محل الحكومة في تملك استثماراتها في شركات قطاع الأعمال العام وكذلك استثمارات شركات القطاع العام في الشركات المشتركة ، وذلك فيما عدا ما تقرر الاحتفاظ بملكيته لاعتبارات سياسية)[٣].

ويتضح من خلال التعريفين المتقدمين بان مفهوم الخصخصة لا يقتصر على بيع المشاريع المملوكة للدولة بل يتسع ليشمل مجموعه الآليات والسياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إزالة الحواجز أمام القطاع الخاص وتنشيطه من أجل رفع كفاءته وخلق المناخ للمنافسة بين القطاعات الإنتاجية والتسويقية والتصديرية لتحفيز نمو الناتج القومي الإجمالي وتنشيط الاقتصاد الوطني وهي أهداف بحد ذاتها أكثر أهمية من هدف تغير ملكية القطاع العام. لذا فان مفهوم الخصخصة يتضمن الأتي[٤].

أ. ضرورة ازالة القيود السيادية والقانونية والتشريعية لتحرير انطلاق المشروعات التي كانت مملوكة للدولة سابقاً.

ب. إخضاع الموسسات والشركات لقوانين السوق.

ج. تحرير السوق من الاحتكارات العامة والخاصة وتركه يعمل وفق آلية العرض والطلب، وتشجع المنافسة للقطاعين العام والخاص للحصول على المدخلات والإنتاج والتسويق.

د. الحد من تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية قدر الامكان وترك الحرية الكاملة للمشروعات في ادارة النشاط الاقتصادي.

هـ. الهدف من الخصخصة هو ليس التخلص من القطاع العام بتصفيته وانما هي رؤية متكاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني ورفع كفاءته من خلال توسيع نطاق المنافسة بين القطاعين الخاص

---

(١) مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

(٢) يحيى حمود حسن ، مصدر سابق ، ص١٠٨.

(٣) د. منى قاسم ، مصدر سابق ، ص٧١.

(٤) صلاح عباس ، "الخصخصة ، المصطلح ، التطبيق" ، موسسه شباب الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٧٩-٨١.

والعام وترك آلية السوق تعمل بحرية تحقيقا للنمو الاقتصادي المحلي وتحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل.

و. الاحتفاظ قدر الإمكان بالملكية الكاملة لمشروعات تعتبر إستراتجية.

ونخلص مما تقدم أن الخصخصة تتم من خلال تحويل المشروعات العامة الى القطاع الخاص كلا أو جزءاً من خلال بيع أسهمها أو أصولها أو دمجها بشركات خاصة أو مختلطة أو زيادة رأسمالها بأموال مقدمة من القطاع الخاص.

٢.تحديد أهداف الخصخصة

ينظر إلى الخصخصة على أنها تحقق مجموعة من المكاسب والنتائج المستهدفة ، فتحديد الهدف يمثل المعيار او الاساس التي تتم بموجبه عملية الخصخصة ، ويعد حجر الأساس لنجاحها أذا وضحت الأهداف ، وفشلها اذا اكتنف تحديد الأهداف الغموض، ويمكن ذكر مجموعة رئيسة من الاهداف هي[١]

أ. رفع الكفاءة:

في مقدمة اهداف برامج الخصخصة هو رفع كفاءة المنشأت وتنمية الاقتصاد من خلال خلق مناخ المنافسة لان المستثمر الخاص يسعى الى تحقيق الربح الاقصى والاستخدام الامثل للموارد المتاحة لاستجابته للمتطلبات التجارية وظروف السوق مما يترك آثاراً ايجابية على كمية ونوعية الإنتاج وتطوير الموارد المالية والبشرية كما يساهم في تهيئة الظروف لا دخال التقنية الحديثة وتشجيع الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب. توسيع قاعدة الملكية

توسيع نطاق ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج مما يؤدي إلى الرقابة المباشرة من قبل المالك على ممتلكاته دون تدخل مباشر في القرارات والسياسة والخطط فللإدارة كامل الحرية بذلك مما يعظم العائد ، كما يضفي على برنامج الخصخصة طابعاً ديمقراطياً من شأنه يوفر فرص النجاح السياسي ويكسب التأييد الجماهيري ، واذا ماشملت هذه الاهداف توسيع دائرة الملكية الى العاملين في المنشأة ، فان ذلك سيؤدي الى تحسين الأداء للمنشأة وحمايتها ضد التعرض للمخاطر والإفلاس.

---

(١) المزيد من المعلومات انظر:

- د.منير إبراهيم هندي ، مصدر ، سابق ، ص١١١-١١٤.
- صلاح عباس ، مصدر سابق ، ص٩١-٩٥.
- يحيى حمود حسن ، مصدر سابق ، ص١١١- ١١٢

ج. الأهداف المالية

تحسين المركز المالي للحكومة من خلال بيع ممتلكات الدولة و تقليص الاستثمارات الحكومية وتجنب التزام الدولة من الدعم المستمر للشركات المتعثرة والخاسرة، اضافة إلى تخفيف أعباء الديون وفوائدها مما يسمح لها بتمويل إنشاء مشروعات جديدة وخلق فرص عمل إضافية.

د. الأهداف السياسية

ومن بين هذه الأهداف هو الحد من ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل بعض المسؤولين الحكوميين والسياسيين ، إضافة الى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ضغوطات السياسيين ونقابات العمال من خلال امتلاك العمال لجزء من ممتلكات الشركة ، مما يترك علاقة طيبة بين العمال والإدارة والتي من شأنها أن تفوت الفرصة على الضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية.

هـ. استغلال الامثل للطاقات العاطلة والفائضة

أستغلال الطاقات الفائضة والعاطلة بعد تحويلها الى القطاع الخاص او تحويلها الى مجالات اخرى اكثر كفاءة وفعالية مما لا يجعلها عبئاً على الشركة، وفي الوقت نفسه يرفع من مستوى الانتاجية وزيادة الانتاج كما ونوعاً.

و. جذب الاستثمارات

تؤدي الى جذب المدخرات الوطنية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يشجع الاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات.

٣.تهيئة المناخ للقطاع العام وفق آلية السوق

يقتضي ان تسعى الحكومة على ضرورة تهيئة المناخ المناسب لخصخصة المشروعات ودعم قوى السوق وخلق البيئة التنافسية الملائمة للشركات العامة وفق آلية السوق بهدف تقييم أدائها لتصفية الشركات الضعيفة وخصخصة الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء ومنح استقلالية ومرونة للشركات العامة التي يتقرر البقاء عليها مع مراعاة ان يكون المعيار المناسب للخصخصة ، هو تعظيم صافي العائد للاقتصاد الوطني.

ان خصخصة الشركات العامة دون تهيئة المناخ الملائم لها قد تؤدي الى نتائج سلبية او تضعف من النتائج الايجابية المتوقعة من ورائها، لذا يتحتم توفير مستلزمات تنفيذ برنامج الخصخصة على القطاع العام[١]:

أ. تهيئة مناخ تنافسي

في كثير من الاحيان لا توجد مسائلة عن النتائج المتحققه عن نشاط منشآت القطاع العام ، ويعمل في مناخ احتكاري او شبه ذلك ، مما يضعف الحافز لتحسين الاداء ، لذا فان خلق مناخ تنافسي ، امر حتمي لرفع اداء تلك المنشآت وتوجد طريقتان لتحقيق ذلك هما:

(١) د. منير ابراهيم هندي ، مصدر سابق ، ص٣٠-٤١.

- رفع الحواجز امام التجارة الدولية
- اعادة هيكلة السوق المحلي

ان المنافسة التي تواجه المنشأة على صعيد السوق المحلي يتحقق بتخفيض الرسوم الكمركية على استيراد السلع المماثلة ، والمنافسة المحتملة لها في الأسواق الخارجية عند تسويق منتجاتها من شأنها تحفز الدافع لتحسين الأداء.

ويمكن اعادة هيكلة السوق المحلي بوصفه احد وسائل المنافسة بعدة طرق منها، ازالة جميع المعوقات التي تحد من دخول منشآت جديدة وإعادة النظر بالتشريعات التي تقوي مركز المنشأة احتكارياً ، وذلك بتحقيق المساواة بينها وبين منشآت القطاع الخاص، وتوحيد المعاملة الضريبية مع إلغاء الدعم بكافة أنواعه الى القطاع العام، اضافة الى عدم التميز بين القطاع العام والخاص فيما يخص الحصول على الائتمان المصرفي او ما يحتاجه من نقد اجنبي وينبغي التنويه هنا بان سحب امتيازات القطاع العام يجب ان يكون تدريجيا حتى تتمكن المنشأة من منافسة مثيلاتها من سلع القطاع الخاص، اما رفع الدعم عن القطاع العام بشكل متسرع وغير مدروس فقد يؤدي الى فشل منشآت القطاع العام في ظل هذا المناخ الجديد.

ب. تطوير سياسات التمويل بما يلاءم احتياجات السوق التنافسي :

تضطر الشركات العامة في كثير من الاحيان للاقتراض لتغطيه مصروفاتها التشغيلية ، او الاستثمارية عندما تنخفض ايراداتها بسبب تدني الأسعار المفروضة من قبل الدولة ، ولا تجد هذه الشركات صعوبة للحصول على ألائتمان والتسهيلات المصرفية والسحب على المكشوف وقروض محلية وأجنبية وبأسعار فائدة منخفضة والى تجاهل تسديد ديون شركات القطاع العام الى بعضها البعض إضافة إلى تحمل الحكومة ديون شركات الدولة او لتمويل العجز الذي تعاني منه.

ان سهولة الحصول على تمويل ، لا تعرض مدراء هذه الشركات الى الضغوط لخفض التكاليف او المحافظة على الموارد مما يؤدي الى سوء تخصيص الموارد ومديونية مرتفعة لذلك يصبح من الصعب في ظل هذه الظروف التحول المفاجئ او السريع الى سياسة آلية السوق وتحرير القطاع المصرفي واستقلالية في تحديد أسعار الائتمان ، لان ذلك سيضع الشركات العامة في موقف لا يحسد عليه وربما الى خروجها كلياً من السوق، مما يتطلب تهيئة المناخ الملائم لهذه الشركات ، منها إلغاء الديون المتبادلة فيما بين الشركات العامة وإعادة التفاوض مع الدائنين. او إضافة رأس مال جديد يحل محل الأموال المقترضة ، على أن تضع الدولة معايير صارمة قبل ان تتحمل ديون هذه الشركات او تقديم المساعدات لها ، كأن تمتلك مقومات البقاء او القدرة على تحقيق الربحية ، لان تقديم المساعدة المالية من قبل الدولة دون تحقيق عائد مناسب على رأس الماس يعد خطئاً فادحاً ، اذ تصبح المساعدة نوع من الدعم المالي وليس أصلاحا هيكلياً.

ج. وضع أطار لسياسة تسعير فعالة:

هناك ميل لوضع تعريفه أو تسعيره لمنتجات الشركات المملوكة للدولة على أساس التكلفة الاقتصادية لأخر وحدة مضافاً أليها هامشاً معيناً من الربح وهذا الأسلوب في التسعيرة قد يحمل المستهلك وزر انخفاض الكفاءة ، لذا ترك التسعيرة لأليه السوق وفق مناخ تنافسي ملائم يعد أمرا هاماً لسياسة أصلاح شركات القطاع العام.

وعلى الدولة ان تسعى لتحفيز المدراء للبحث عن الوسائل التي تؤدي الى رفع الكفاءة من خلال خفض التكاليف كأن تحدد تكلفه مستهدفه للوحدة على ضوء موشرات دولة أخرى او من الأداء السابق للشركة.

د. سياسة عمالية كفوءة.

ان القوانين العمالية المطبقة على شركات القطاع العام لم توفر ميزه تنافسيه لها ، بل قيدت حرية الإدارة في كثير من الإحيان في اتخاذ القرارات المناسبة ، فقد يتمتع العاملون في منشآت القطاع العام بالحماية من التسريح من العمل على عكس العاملين في القطاع الخاص، أو الاحتفاظ بحجم العمالة أكثر من الحجم المطلوب ، لذا فان نجاح عملية الخصخصة مرهوناً بحل مشكلة العمالة من خلال تحديث قوانين العمل كأن يتضمن عقود الخصخصة الاحتفاظ بحد ادنى من العاملين ، او امتلاك جزء من الاسهم للعاملين في الشركات أو أعطاء صلاحيات للمدراء بخصوص اتخاذ القرارات بشأن بقاء العاملين في المنشأة ، أو التخلص منهم أو صلاحية تحديد أجور العاملين ، ومثل هذه الصلاحيات من شأنها أن تحسن الأداء وتحقيق ميزة تنافسية للمنشأة المعنية.

كما يتطلب التمهيد للخصخصة، أتخاذ تدابير مسبقة لحل مشاكل الفائض كأن يمنح مكافأة مجزية لمن يترك العمل باختياره ، او وضع برنامج لتدريب العاملين ورفع قدرتهم الإنتاجية ، او فتح مجالات عمل جديدة للعمالة الفائضة، أو أحالة بعض العاملين على التقاعد مبكراً ، أو أبقاء العاملين في شركاتهم لعدة سنوات من تاريخ الخصخصة.

ان حل مشكلة العمالة في الشركة قبل الخصخصة بادخال تعديلات اكثر ، يهيئ مناخاً أفضل لتنفيذ برنامج الخصخصة.

هـ. بناء تشريعي متطور

أن نجاح أو فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي يتوقف على مدى كفاءة التغيرات الجوهرية في البنية القانونية التي تساعد على خلق مناخ تنافسي ملائم ومساءلة أوسع في كلا القطاعين العام والخاص.

ويتطلب ذلك مراجعه شاملة ودراسة وافيه لتطوير جوهر التشريعات والقوانين لتهيئة المناخ المسبق لعملية الخصخصة كتسير إجراءات التقاضي وضمان حرية القضاء، وسيادة القانون ، وتنمية أساليب بديله لغرض المنازعات بين المنشأة والإطراف التي تتعامل معها من عملاء وعاملين وبنوك

ومعالجة مشكلة الفساد الإداري ، لان استمرار الفساد الإداري بعد تطبيق عملية الخصخصة يعد أمرا مدمراً لأهداف الخصخصة لانه يفتح أبوابا للمعاملات التميزية ويؤدي إلى انخفاض كفاءة وتخصيص الموارد وعدم الاهتمام بالبيئة وحماية المستهلك، لذلك أذا لم يتم اقتلاع الفساد من جذوره لن يكن هناك أملا من نجاح عملية الخصخصة وسياسات الإصلاح الاقتصادي

٤.أساليب الخصخصة

يوجد أسلوبان للخصخصة يجري تطبيقها في معظم دول التحول نحو القطاع الخاص، وحسب الأهداف ألاقتصاديه والاجتماعية والسياسية وهما[١]:

أ. خصخصة العلاج بالصدمة

ويتمثل هذا الأسلوب بالنقل السريع والبيع المباشر من القطاع العام الى القطاع الخاص ، ليصبح له الدور القيادي في النشاط الاقتصادي ليقطع الطريق امام قوى المعارضة ، كما حدث في روسيا.

ويشمل العلاج بالصدمة على عدة أهداف ، وحسب ما أوضحه البنك الدولي عام ١٩٩١ وهي[٢]

(١). تحرير الأسعار من القيود يرافقه برنامج ثابت للتثبيت لا ستعادة استقرار الاسعار أو المحافظة على ذلك.

(٢). تخفيض الأنفاق الحكومي بهدف تحقيق التوازن في الموازنة.

(٣). وضع حدود صارمة على تزايد التسليف.

(٤). خصخصة منشآت الدولة الاقتصادية.

(٥). ازالة القيود على حرية التجارة الخارجية وعلى حرية انتقال رؤوس الاموال.

(٦). يتم تنفيذ الإصلاح اعلاه بسرعة وفي فترة مركزه لا تزيد على سنين .

ب. الخصخصة الهيكلية (التحول التدريجي)

ويقصد بها نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص بشكل تدريجي من خلال بيع جزء من الموسسات الإنتاجية والخدمية خلال فترة زمنية طويلة وحسب الأسبقية التي تتطلبها المصلحة والتي تقتضيها خطط التنمية الوطنية.

أي يتم تقليص حجم الدولة بشكل تدريجي مع أعطاء المزيد من الدور الرقابي والتنظيمي للدولة خلال مدة التحول.

---

(١) عبد الحسين كاظم، بين التضخم والخصخصة مجلة الاقتصاد العربي " ، العربي، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص٢٠.

(٢) حمدية شاكر مسلم الايدمي ، اتجاهات التغيرات الهيكلية في اقتصادات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٤) ، اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص٩٨.

٥.مبررات ودوافع الخصخصة في الاقتصاد العراقي

توجد مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المبررة في الاقتصاد العراقي للتحول نحو القطاع الخاص هي:

أ. العوامل الداخلية:

ان الاختلالات التنموية الموروثه في الاقتصاد العراقي خلقت مشكلات اساسية اثرت على امكانات النمو الاقتصادي والتقليل من فرص التنمية البشرية، وبقي الاقتصاد احادي الجانب باعتماده على قطاع النفط دون تنويع مصادره بعد عام ٢٠٠٣ ، بل عمقت السنوات الماضية من هذا الاختلال ، أذ احتل النفط لوحده (٧٠%) من مكونات الناتج المحلي الاجمالي ، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي الى ١,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي بعد ما كانت تشكل نسبة ٩% ، وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي الى ٦,٥ % من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت تزيد نسبته على ٣٥ % منه ، الا ان قطاع الخدمات حظى بالنصيب الاكبر بعد قطاع النفط ، اذ شكلت مساهمته ٢٢% من مكونات ذلك الناتج[١]

كما ان تزايد الانفاق الاستهلاكي نتيجة لاتساع منافذ الانفاق العام ، كزيادة رواتب الموظفين وشبكة الحماية الاجتماعية والمتطلبات الأمنية ، دون استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتلك الزيادة ، تسببت بضغوط على حركة الإنتاج ومستويات معيشة الإفراد.

اضافة الى تلكوء اصلاح واعادة تأهيل البنى التحتية التي تعد اساساً داعماً للنمو المستدام والتي تتطلب مبالغ طائلة تقدر بحدود (١٥٠ – ٢٠٠) مليار دولار[٢]، مما يعني وجود قيداً للنهوض بهذه البنية.

وان سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٣ تسبب في هدم القطاع الصناعي الخاص، كما ان السياسات النقدية (اسعار الصرف والفائدة) الغير مشجعة على الاستثمار المحلي والانفلات الامني تسبب في هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج.

فضلاً الى القيود الاخرى التي تعيق النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية والتي تم ذكرها في الفصل السابق ، كضخامة حجم المديونية وارتفاع مستويات البطالة وازدياد الفقر البشري الى حدود مخيفة.

ب. العوامل الخارجية

انتشرت سياسة الخصخصة وبشكل واسع عالمياً منذ اواخر السبعينات كمطلب تنموي من جهة ، وتبني الموسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي سياسة تشجيعية للخصخصة واعتبرته شرطاً مسبقاً لمنح المساعدات والمعونات من جهة اخرى[١].

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، وبيت الحكمة – " التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق "، مصدر سابق ، ص١٠٥.

(٢) مصدر سبق ذكره، ص١٠٦

وشملت هذه الإصلاحات الدول الاشتراكية (المخططه مركزياً) كالإصلاح الزراعي في الصين الشعبية والتي بدأت بتأجير اغلب الأراضي الخصبة للفلاحين ولفترات طويلة ، والإصلاح المالي في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وحققت اقتصاديات الدول النامية الموجهة نحو اقتصاد السوق الحر نجاحاً كبيراً كما هو الحال في كوريا الجنوبية وتايوان، وهونك كونك و تايلند وماليزيا ، مما أدى إلى فقدان الثقة بإيديولوجية الاقتصادات الموجهة من قبل اغلب حكومات الدول النامية[٢].

كما شملت الإصلاحات الاقتصادية ، دول اقتصاد السوق كانكلترا ونيوزيلندا ،فبدأت انكلترا اولى خطوات برامج الخصخصة عام ١٩٧٧ بعرض شركة البترول البريطانية للخصخصة ، ثم تلتها الخطوط الجوية عام ١٩٨١، وتوالت العروض بعد ذلك لشركات الاتصال والمياه والكهرباء وغيرها من الشركات ، اذ برهنت عملية الخصخصة نجاحاً في زيادة كفاءة المشاريع ، فشركة الخطوط الجوية والاتصالات البريطانية اكثر كفاءة في الوقت الحاضر مما كانت مملوكة للدولة[٣].

اما نيوزيلنيدا [٤] وهي واحدة من الدول ذات التدخل الحكومي المرتفع في الشؤون الاقتصادية ، اذ امتد التدخل الى تحديد الأجور وأسعار بعض السلع والعملات الأجنبية وحصص الواردات ، وكانت تمتلك بعض الموسسات في مجال البنوك والتامين والصحة والنقل ، إلا انه لوحظ الاقتصاد النيوزيلندي يتدهور بمرور الزمن ، فبعد ان كان دخل الفرد يمثل ٧٠% من نظيره الامريكي ، انخفض الى ٥٠% تقريباً قبل بدأ الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٤ ، وارتفع الدين الخارجي الى ٩٥ % من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدلي البطالة والتضخم الى مستويات غير مسبوقة ، إضافة إلى عجز الموازنة وميزان المدفوعات ، إلا انه بعد الإصلاح الاقتصادي من خلال خصخصة العديد من الشركات ، وتحرير الاسعار وتقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بدرجة كبيرة، فقد حققت نيوزيلندا نجاحات كبيرة حتى عام ١٩٩٥ ، اذ تحول العجز الى فائض ، وانخفض معدل البطالة من ١٠% الى ٦% ومعدل التضخم الى ٣% بعد ان كان ١٩ % وعجز الحساب الجاري من ٩% الى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي ، كما ازدادت انتاجية وحدات القطاع العام.

---

(١) يحيى حمود حسن ، مصدر سابق ، ص١٢١

(٢) رونالد ماكينون ،" النهج الامثل لتحرير الاقتصاد ، احكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق" ، ترجمة ، د. صليب بطرس وسعاد الطنبولي الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية الطبعة الاولى الاسكندرية ، ١٩٩٦، ص١٣-١٥.

(٣) طارق عبدالحسين العكيلي ، "آفاق الخصخصة في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي والاجتماعي" ، ندوة قسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، طروحات الانتقال الى اقتصاد السوق ، بغداد العراق ، ٢٠٠٥، ص١٤.

(٤) د.عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مصدر سابق ، ص٢١٥-٢١٨.

٦. معوقات وقيود عملية الخصخصة في العراق

ان عملية التحول الى اقتصاد السوق والانسحاب الكامل للدولة او الإبقاء على مايسمى بحكومة الحد الادنى سيؤدي الى بروز صعوبات واثار سلبيه في المدى القصير والمتوسط ، وقد تكون الاعباء الاقتصادية والاجتماعية اكبر من المنافع المؤمل تحقيقها في ظل نقص الخبرات لدى الجهات المختصة بعملية التخصيص ، فان خصخصة المشاريع الحكومية ليست بالعملية السهلة ، بل تتطلب معلومات وافرة وتقييم دقيق للمشروعات المرشحة لعملية الخصخصة ، إضافة إلى وجود عقبه مهمة ، وهي نقص في الخبرات اللازمة لدى القطاع الخاص لإدارة هذه المشاريع ، كما ان عملية الخصخصة ،قد تفتقد إلى اجراء الشفافية في مراحل وضع المعايير وأسس الخصخصة ومرحلة تقيم وبيع المؤسسات العامة فضلا عن افتقار العراق إلى الأسواق المالية المتطورة.

كما ان سنوات الانتقال زادت من نمو أجهزة الدولة وعدد العاملين فيها بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي. فقد ارتفع عدد الوزارات إلى ٣٧ وزارة بعد ان كانت ٢٣ وزارة قبل عام ٢٠٠٣ ، وارتفع عدد الموظفين الى (٢,٣٢٠) مليون موظف عام ٢٠٠٩[١] بعد ان كان (١,٠٤٧) مليون عام ٢٠٠٤[٢] أي بزيادة (١,٢٧٣) مليون موظف وبنسبة (١٢٢%) مما يعتبر احد العقبات الرئيسية عند خصخصة مشاريع الدولة.

لذا فان الخصخصة كاسلوب لمعالجة ازمة الاقتصاد العراقي يتطلب اخذ الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعين الاعتبار ، فالبيئة الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وضعف القدرة التنافسية للقطاع الخاص في السوق المحلية بحكم الانفتاح الاقتصادي وغزو السلع والبضائع الاجنبية للسوق العراقية مع ضعف الجهاز الاداري في معظم اجهزة الدوله[٣].

وتجدر الاشارة هنا الوقوف على حقائق مهمة حول القطاع الخاص في العراق هي[٤].

أ. أن هذا القطاع موجود ومنتشر أفقيا

ب. أن هذا القطاع يعاني من ضعف القدرات التنظيمية والتمويلية ، آذ لا تشكل ممتلكاته بالعملة الصعب الا نسبة قليلة من الثروة الوطنية.

---

(١) الوقائع العراقية، العدد (٤١١٧) في ١٣ نيسان ٢٠٠٩ ، "قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية "٢٠٠٩ ، جداول القوى العاملة ، ص٢٢-٢٤.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٠٦.

(٣) د. علي محمد سعيد الراوي، " اتجاهات ومهام السياسية الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي" ، من بحوث الندوة العلمية التي آقامها مكتب الأستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، الجزء الاول، ٢٠٠٥ ، ص١١٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٠١.

ج. أن هذا القطاع يعاني من ظاهرة هجرة أمواله وكثير من الفاعلين فيه إلى الخارج.

د. ان بعض العاملين في القطاع الصناعي الخاص قد تحولوا لأسباب عديدة إلى القطاع التجاري والخدمي ويعملون بعقلية التجار والربح السريع الاني.

لذلك على السياسة الاقتصادية المقبلة، اعتماد إستراتجية فعالة تراعي خصوصية هذا القطاع وتأهيله وتخلق له الظروف المناسبة والسياسات الاجرائية الداعمة القانونية ، الضريبية ، التمويلية والفنية حتى يستطيع هذا القطاع بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية على اسس جديدة ، اذ لا تمكن للمرحلة الانتقالية ان تبلغ هدفها مالم يتم تطوير القطاع الخاص وأخذ دوره القيادي.

ثانياً: الانفتاح الاقتصادي

يقصد بالانفتاح الاقتصادي ، التغير الشامل للاقتصاد نحو حرية السوق وازالة القيود على راس المال الخاص بصفه عامة والاجنبي بصفة خاصة وتحرير جهاز الاثمان ليسير النشاط الاقتصادي وفقا لقوى السوق ، اذ يراه البعض أنه جذب لرؤوس الاموال الاجنبية والتكنولوجيا الغربية لسد حاجة الاقتصاد الوطني منها[١].لذا سنتناول الاستثمار الاجنبي المباشر والتي من المحتمل الحكومة ان تتبناه كاحد الاجراءات الفاعله للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

يلعب الاستثمار دوراً مهماً في دعم النشاط الاقتصادي ، اذ يعد المفتاح للتنمية الاقتصادية والبشرية.

والاستثمار على نوعين هما:

- **الاستثمار المحلي**

والذي هو الاصول والاستثمارات الاخرى والتي ينشئها او يتولاها المستثمرين من المدخرات المحلية داخل حدود البلد سواء أكانوا اشخاص طبيعين أو معنويين او تلك التي تقوم بها الدولة.

- **الاستثمار الاجنبي:**

يمثل انتقال رؤوس الأموال النقدية والعينية من موطنه الأصلي سواء أكانت من أشخاص ام شركات الى خارج حدود البلد (البلد المضيف). والاستثمار الاجنبي يكون على نوعين هما:

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**

والمتمثل بشراء أسهم وسندات من البلد المضيف عبر الأسواق المالية ، بقصد المضاربة للاستفادة من فرق الأسعار او إرباح الأسهم[٢].

---

(١) د. خميس خلف الفهداوي ، د. مازن عيسى الشيخ راضي ، "التنمية الاقتصادية" ، النجف ، جامعة الكوفه ، ٢٠٠٠، ص٢١٢

(٢) هناء عبدالغفار السامرائي ، " الاستثمارات الاجنبية ، المسوغات والمخاطر"، مجلة الدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية ، العدد / ٢، السنة ٢٠٠١، ص٧٣.

- **الاستثمار الاجنبي المباشر**

ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل البعض (توظيف وتنمية راس المال الاجنبي في دولة اخرى عبر الحدود الوطنية على شكل اصول رأسمالية ثابته وموجودات مالية ويكون الاشراف على ادارتها من قبل المستثمر الاجنبي الذي يتخذ شكل فرداً او شركة ، يقوم بنقل التكنولوجيا والخبرة الفنية ويعد احد قنوات التمويل الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية التي مركزها البلد الام)[١].

ويعرفه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) بانه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويله المدى تعكس مصالح دائمة ومقدره على التحكم الاداري بين شركة في القطر الام (القطر الذي ينتمي اليه الشركة المستثمرة) وشركة او وحدة انتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) وعادة ماتاخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار تساوي او تفوق ١٠% من الأسهم المادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المسجلة أو ما يعادلها للشركات الأخرى)[٢]

استحوذ الاستثمار الاجنبي المباشر على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق فاهميته برزت نتيجة للعلاقات السببيه للتأثير والتاثر بين الشركات المتعددة الجنسيات والتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والي يطلق عليه اليوم بالعولمة مدفوعة بطموحات والتزامات دولية ومحلية.

وله دور مهم في دعم اقتصاديات الدول النامية خلال العقدين الماضين اذ طرآت تغيرات على هيكل الاقتصاد العالمي نتيجة نمو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار فاصبح الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تقوده الشركات المتعددة الجنسيات من اهم اليات الدمج الاقتصادي العالمي.

١. الموقف من الاستثمار الأجنبي المباشر:

تحتل مسألة الموقف من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية جدلا بين رافض له ومدافع عنه.

فالاقتصاديون وأساتذة التنمية اثأروا مخاوفاً في الحقبة الماضية وحتى بداية الثمانينات ، من ان الاستثمار الأجنبي المباشر ، يمس سيادة الدول النامية ، وانه شكل من أشكال الاحتلال

(١) سرمد كوكب جميل ، "التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص٨٤-٨٥.

(٢) د.علي عبدالقادر علي ، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر" ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت جسر التنمية ، العدد (٣١) ، السنة الثالثة ، تموز ٢٠٠٤ ، ص٤.

الاقتصادي[١]، وان الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما تنشئ مراكز تجمع بالدول المضيفة تاركة الرقابة الادارية والبحوث والتطور في دول إلام.

وينظر البعض الى ممولي الاستثمار الأجنبي المباشر بانهم يستخدمون التكنولوجيا المتقدمة ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، مما يجعلها تستخدم نسبة ضئيلة من الأيدي العاملة وأنها تجلب الفنين والإداريين من الخارج[٢] ، وان اغلب استثمارات شركات المتعددة الجنسيات ينصب في الصناعات التحويلية ، مما يركز التبعية ، علاوة على ذلك فانها تقوم باستخلاص الارباح من البلد المضيف وتحويلها الى البلد الام[٣].

ألا انه سرعان ما هدأت تلك المخاوف وسعت كل الدول المتقدمة والنامية منذ منتصف الثمانينات على ازالة كافة العقبات من أمام نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، بل ايضاً على تقديم الحوافز المغرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ يرى المؤيدون ، أنه يشجع القدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ، ويؤدي الى سد حاجة البلد المضيف من رؤوس الأموال والعملات الأجنبية ، إضافة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة وأساليب أدارية نادرة[٤]، مما يجعلها محرك محوري لعملية النمو والتنمية.

كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر اذا ما وجه صوب القطاعات الاقتصادية وحسب اولوياتها وبشكلها الصحيح ، فأنها تؤدي الى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدولة النامية، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية والى تنمية البلد من خلال مايحققه من تطورات تكنولوجية وفنية وتطور الكوادر المحلية[٥].

فالتحرر الاقتصادي ساهم في تغير موقف الدول نحو الاستثمار الاجنبي المباشر ، ويمكن القول ان اغلب الدول اتجهت نحو التحرر، اذ ان (١٠١) من اصل (١٠٢) تعديل تشريعي في عام ١٩٩٣ وفي ٥٧ دولة كانت في اتجاه وضع اطار الاستثمار الاجنبي المباشر اكثر تحرراً ، وفي عام ١٩٩٤ كان (١٠٨) من بين (١١٠) تعديل تشريعي في ٤٩ دولة كانت في نفس الاتجاه[٦]، وفي عام

---

(١) د.رضا عبدالسلام ، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة" ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، طبعة اولى ، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(٢) جلال امين ، "العولمة والتنمية العربية" ، طبعة اولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ،ص١٧٦.

(٣) جليلة عبداللطيف علي عيسى الجابري ، "امكانات تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق" ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٣٨-١٣٩.

(٤) جوزيف طربيه ، "الوطن العربي واجهة جذابة للاستثمار" ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (٢٨٧) ، تشرين الاول ، ٢٠٠٤ ، ص٧.

(٥) ستار جبار خليل ، "اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، جامعة المستنصرية ، العدد(٨٥) ، ايلول ٢٠٠٤ ، ص٣٩-٤٠.

(٦) د. رضا عبد السلام ، المصدر السابق ، ص٩٥.

٢٠٠٦ تم ادخال ١٤٧ تغيراً على السياسة العامة بجعل بيئة البلد المضيف مواكبة بدرجة اكبر للاستثمار الاجنبي المباشر ، اذ قام بادخال معظم هذه التغيرات في ٧٤ % في بلدان نامية[١].

وان هذه الإصلاحات التشريعية كانت الخطوة الأولى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعلى سبيل المثال حصلت إحدى عشر دولة نامية على ٧٦% من إجمالي الاستثمار العالمي عام ١٩٩٤ ، بعد أن كان نصيب الدول النامية ٢٠% في الثمانينات[٢].

وحصلت الدول النامية على قرابة ٥٠% من اعادة استثمار الارباح المتحققة من الاستثمار الاجنبي المباشر والبالغة ٣٠% من اجمالي التدفقات الداخلة على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٦[٣]

ان مثل تلك التحركات التحررية وعلى مستوى العالم وبهذا الشمول أصبح ليس من السهل اقتناص نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ يتوقف ذلك على مدى الإسراع بعملية التحرر في تلك البيئة العالمية شديدة الانفتاح.

٢. الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والبشرية ، وكانت مصدراً هاماً للتمويل في الدول النامية ، إلا أنه من الخطأ الفادح ، التصور بان هذه المنافع لا تكون مقرونة بتكلفة ، لان المستثمرين لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم ، وان درجة استفادة كل طرف يعتمد على سياسات وممارسات الطرف الأخر ، وعلى نوع وطبيعة الاستثمار ومدى توفر المناخ الاستثماري.

وفي ظل الوضع التحرري للاقتصاد الدولي ودخول المعسكر الشرقي في مضمار المنافسه على جذبه فان الخوف من وجود الشركات الأجنبية قد تلاشى ، فعلى سبيل المثال ، ان الصين وهي معقل من معاقل الشيوعية ، تستضيف اكثر من نصف اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر التي تتلاقاه الدول النامية ورابع دولة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة من حيث الاستثمارات المتلقية لها وحسب تقرير الاستثمار العالمي عام ٢٠٠١ ، ونصيب الشركات الدولية من الصادرات الصناعية للصين يزيد على نسبه الـ (٥٠%) من إجمالي صادرات هذا البلد وحسب تقرير الاستثمار العالمي عام ٢٠٠٢[٤].

وظلت الصين تستضيف اكبر عدد من الفروع الاجنبية في العالم كما استخدمت هذه الفروع اكبر عدد من العاملين ، اذ بلغ مجموعهم (٢٤) مليون عامل بحسب تقديرات وزارة التجارة الصينية

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ، ٢٠٠٧ ، "الشركات عبر الوطنية ، الصناعات الاستخراجية ، التنمية" ، استعراض عام ، الامم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، ٢٠٠٧ ، ص١٤.

(٢) د.رضا عبدالسلام ، المصدر السابق ، ص٩٣.

(٣) موتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ، ٢٠٠٧ ، المصدر السابق، ص٢.

(٤) د.رضا عبدالسلام ، مصدر سابق ، ص٢٩.

[١]، اذا احتفظت الصين بمركزها الاول كأكبر متلقي للأستثمار الاجنبي المباشر في قارة اسيا بمبلغ (٦٩) مليار دولار عام (٢٠٠٦)[٢].

أن تجارب الدول النامية المختلفة حققت منافع هامة في هذا الصدد ومن هذه المنافع هي:

أ. المنافع الداخلية[٣]

(١) توفير مصدر متجدد وشروط جيده للحصول على العملات او رؤوس الأموال الأجنبية لتعويض النقص الحاد في الادخار المحلي التي تعاني منه الكثير من الدول النامية والتي تساهم في تمويل عمليات التنمية.

(٢) قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة ، ومثال ذلك الصين وعلاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا وغيرها ، وهو خير تأكيد لتلك الميزة.

(٣) الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي الإجمالي ، وخلق طبقة جديدة من رجال الإعمال تسهم في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مسانده للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

(٤) تسهل حصول الدولة المضيفة على التقانة الحديثة المتطورة خاصة لبعض انواع الصناعات وكنتيجة لذلك ستتطور مهارات العمال.

(٥) خلق فرص عمل جيدة ، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، ألا انه يتوقف ذلك على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.

(٦) تشجع المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة كتحسين نوعية المنتجات والخدمات.

ب. المنافع الخارجية

ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يلعب دوراً حاسماً في اقصاد أي بلد على المستوى الخارجي ، فالإصلاحات التجارية وتخفيض التعريفه ، وازالة القيود الكمركية للدول المتحولة الى اقتصاد السوق قد يؤثر سلباً على ميزان الحساب الجاري ، فعلى سبيل المثال، ان الاصلاحات المصرية ادت الى اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات بشكل ملحوظ ، أذا ارتفع العجز في الحساب الجاري من (٣,٥) مليار دولار عام ١٩٩١ إلى أكثر من (١٥) مليار دولار عام ٢٠٠٠[٤].

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، المصدر السابق ، ص٥-٦.

(٢) المصدر السابق ، ص١٧.

(٣) طارق نعمان شهاب ، " نبذة عن اسس قواعد الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية ، العدد/٣ ، ٢٠٠٢ ، ص١٧.

(٤) د. رضا عبدالسلام ، مصدر سابق ، ص٣١.

فالاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الأقل في المدى القصير والمتوسط يعوض الخسائر التجارية من خلال تشجيعه لصادرات البلد المضيف له ، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات لذلك البلد ، مما يسد فجوة العجز او يقلل منها.

٣. مناخ الاستثمار

أن تدفق الاستثمار الأجنبي يتأثر بشكل رئيس بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد المتلقي للاستثمار ، فانه ينشط في البيئة المستقرة اقتصادياً وسياسيا ، وعلى عكس من ذلك فأنه ينكمش ويضمحل في البيئة المضطربة سياسياً واقتصادياً وامنياً ، ويمكن تعريف المناخ الاستثماري هو (مجموعة القوانين والاستثمارات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر بشكل كبير في كسب ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماره نحو بلد دون آخر)[١].

وعرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه (مجمل الأوضاع والظروف المكونه للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبياً وايجابياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية ، وان هذه العناصر عادة ماتكون متداخلة ومترابطة ، بعضها ثابت أو شبه ثابت ، ألا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة و بالتداعي مرة ، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأسمال)[٢].

ان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالعملية السهلة ، خاصة وهناك منافسة دولية شاملة وضارية على جذبة ، لذلك لابد من تهيئة المناخ الملائم لجذب الشركات الأجنبية للوطن ، ومن هذه العوامل هي[٣] .

أ. العوامل الاقتصادية

(١) حميد الجميلي ، "دراسة عن الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية" ، المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول ، مركز الدراسات والبحوث ، بغداد ، (١٥– ١٦)، آيار ،٢٠٠٤ ، ص٧.

(٢) د. علي عبدالقادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر سابق، ص٥.

(٣) د. رضا عبد السلام ، مصدر سابق ، ص٦٥–٦٧.

من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هو النمو الاقتصادي للدولة المضيفة وحجم السوق ، ومدى توافر رأس المال البشري الرخيص او الماهر ، والى قدر من الموارد الطبيعية التي تتطلب انواعاً معينة من الاستثمار.

ب. الاستقرار السياسي والاقتصادي

اوضحت التجارب أن المستثمر يفضل الدول ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة ، فالاستقرار السياسي والاقتصادي مطلبا أساسيا وعلى جانب كبير من الأهمية في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي ، إذ يقلل من المخاطر وعدم اليقين ، لذا تعتبر عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر على نقيض البيئة السياسية والأمنية المتقلبة كالانقلابات العسكرية والسياسية وأعمال العنف تكون عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي.

ج. تصميم وانجاز السياسات الموضوعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .كتغير الأطر التشريعية المتعلقة اتجاه تشجيع الاستثمار.

د. البحث والتطوير:

هناك علاقة ايجابية قوية بين مستوى البحث والتطوير بالدولة المضيفة وقدرتها على جذب الاستثمارات.

كما ان هناك دراسة لـ (أوتار) عام ١٩٩٨ عن الاستثمارات اليابانية في اسيا توصلت الى ان على الدولة ان توفر ثلاثة شروط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي[١]

(١).تطوير سياسات الاقتصاد الكلي في البلد المضيف والذي سيؤدي في النهاية إلى تخفيض التضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخل.

(٢).سياسات التحرير لكل من التجارة والاستثمار والإصلاح التشريعي بما يخدم نشاط المستثمر الأجنبي.

(٣).توفير البيئة الأساسية المتطورة كالمواصلات والنقل والتعليم المتطور والى غير ذلك.

٤. التشريعات والقوانين المشجعة للاستثمار في العراق

تم اصدار بعض القوانين المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي من قبل الدولة العراقية بعد انتهاء سلطة الائتلاف هي:

أ. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ [٢]

---

(١) المصدر نفسه ص١٠١.

(٢) الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٣١) في١٧ / ١ / ٢٠٠٤

تضمن القانون بعض الامتيازات والالتزامات للمستثمر المحلي والأجنبي ، وقد استثنى القانون الاستثمار في القطاعات النفطية والمصارف وشركات التأمين.

ومنح القانون تشكيل هيئة تسمى (الهيئة الوطنية للاستثمار) تتمتع بالشخصية المعنوية ، وتكون مسؤوليتها رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والأنظمة والضوابط ومراقبتها وترتبط بها المشاريع الاستثمارية الاستراتيجة ذات الطابع الاتحادي حصراً[١].

وتم بموجب هذا القانون إلغاء قانوني سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار العربي الصادر عن مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٢[٢]

(١). مزايا القانون

يتمتع المستثمر المحلي والأجنبي وفق هذا القانون بالامتيازات التالية[٣]:

١. إعفاء (١٠) سنوات من ضريبة الدخل قابلة للتمديد.
٢. إعفاءات من الرسوم الكمركية.
٣. أيجار الأراضي (٥٠) سنة للمستثمر.
٤. شمول المشاريع القديمة القائمة بالقانون.
٥. تحويل مستحقات العاملين.
٦. تحويل مستحقات الشركات بالعملة الأجنبية.
٧. صلاحيات مجلس الوزراء بتمديد مدة الاستثمار وتعهد بتحريم تأميم المشاريع الاستثمارية.
٨. أعطى حق بيع المشروع من قبل المستثمر .
٩. أعطى حق المستثمر في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
١٠. حدد القانون، النافذة الواحدة في إجازة المشروع خلال (١٥) يوماً للإجابة على المستثمر.
١١. أعطى صلاحية القضاء العراقي حق البت في الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة ، كما أجازه حق التحكيم بين الإطراف المشاركة.

(٢). أهداف القانون

يهدف القانون وحسب المادة (٢) منه مايأتي

---

(١) مصدر سبق ذكره ، ص٦.
(٢) مصدر سبق ذكره، ص١٩.
(٣) المصدر نفسه ن ص١٠-١٧.

١. تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية تنمية العراق وتطوير وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها.
٢. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بإحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية .
٣. تنمية الموارد البشرية وحسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.
٤. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.
٥. توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق.

ب. قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧(١)

ان هدف هذا القانون هو دخول القطاع الخاص (محلي وأجنبي) في نشاط تصفية النفط الخام لتشجيعه في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق ، وخلق فرص عمل جيده للمواطنين وذلك باشتراط تشغيل ملاكات عراقية بما لا يقل ٧٥%.

أما الامتيازات التي قدمها هذا القانون للمستثمر المحلي والأجنبي منها.

١. يتمتع المشروع المشيد وفق هذا القانون بالامتيازات التي تتمتع بها مشروعات المناطق الحرة في العراق ، وتجدر الإشارة هنا ان هذه الامتيازات هي اعفاء رؤوس الأموال المستثمرة في تلك المناطق وأرباحها والفوائد السنوية من ضريبة الدخل(٢).
٢. ترك حرية تحديد أسعار المنتجات وبيعها داخل او خارج القطر.
٣. استئجار الشركة ما تحتاجه من الأراضي من الدولة أو القطاع الخاص ضمن عقود تضمن حقوق والتزام الطرفين.
٤. تخصيص قطعة ارض للإيجار لمدة لا تزيد عن (٤٠) سنة قابلة للتمديد للشركة المستثمرة مستثناة من أحكام قانون بيع وأيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦.

(١) الوقائع العراقية، العدد /٤٠٦٢ في ١٨/ ٢/٢٠٠٨.
(٢) عمر طارق وهبي ، مصدر سابق ، ص٢٥١.

المبحث الثالث

مستقبل الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية في ظل التحول والانفتاح والسبل الداعمه له

اولاً: مستقبل الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية في ظل التحول والانفتاح

١. في ظل التحول

يصعب فهم حركة ماتؤول آلية حركة الاقتصاد العراقي المستقبلي، الا انه من المؤكد ان التحول الى اقتصاد السوق في ظل فشل القطاع العام ووجود بيئة دولية ضاغطة ، لذا فان اهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي هي الخطوة الأولى التي يتخذها الاقتصاديين وصناع القرار السياسي لإعادة تنظيمه ، وحسم مسألة الدولة في المرحلة الانتقالية ، هل تريد التخصص بمعناه الشامل ام الضيق ، او أتباع الخصخصة المفاجئة ام الخصخصة التدريجية؟

أ. خصخصة العلاج بالصدمة

قد تسلك الحكومة العراقية لخصخصة الاقتصاد العراقي وفق الأسلوب بالصدمة التي تقدمها الموسسات المالية الدولية ، والمتمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اذ تتضمن هذه العملية اعطاء وصفات جاهزة للدول النامية لتحرير أقتصادها من خلال تخفيض سعر صرفها وتجميد الاجور والرواتب وزيادة الضرائب غير المباشرة وتقليص مستوى الانفاق وبيع موسسات القطاع العام الى القطاع الخاص والغاء الدعم بكافة انواعه وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة[١] ، خلال مدة قصيرة وهذا لا يخدم واقع الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية في الوقت الراهن لان الاقتصاد يعاني من اختلالات وتشوهات هيكلية، وانخفاض قيمة العملية اتجاه العملات الاجنبية ومعدلات بطالة مرتفعة وتضخم مزمن مع الحاجة الماسة الى اعادة اعمار مادمرته الحروب والحصار ، وتدني مؤشرات التنمية البشرية.

ان هذا الأسلوب يؤدي إلى نتائج سلبية كاضطرابات سياسية واقتصادية وحتى أمنية ، والى زيادة المعروض من اسهم الشركات المشمولة بالخصخصة عن الطاقة الاستيعابية للسوق المالية ، مما يؤدي الى انخفاض حصيلة المبيعات إضافة إلى بروز تكاليف اجتماعية لا يمكن تجاهل نتائجها خلال الفترة الانتقالية كتسريح اعداد هائلة من القوى العامة والذي يؤدي الى زيادة مشكلة البطالة مما ينعكس على تدني مستوى دخل الفرد والذي هو احد موشرات التنمية البشرية ، فضلاً ان التسرع بعملية

(١) د. هناء عبدالحسين الطائي ، مصدر سابق ، ص١١٧.

الخصخصة قد يؤدي الى تركز الثروه في أيدي فئة قليله من الشعب على حساب الأغلبية ، وهذا يؤدي الى عدم عدالة توزيع الدخل بين المواطنين.

علاوة على ذلك أن تحرير الأسعار بشكل سريع ومطلق يضر بمتطلبات التنمية البشرية لأصحاب الدخول الواطئة ، فان ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي لهذه الفئه ، فضلاً ان تحرير التعليم ستكون له عواقب وخيمة على المدى القصير، اذ سيلغي حق التعليم ويكون من الصعب تحقيق التعليم المستمر، وبصورة رئيسية خلال حلقه التعليم الاساسي، كما ان تحرير الصحة والتعليم سيكون في غير متناول المعوزين ، وهذا مايشدد على عدم التكافؤ البنوي والاختلافات الاجتماعية.

ب. الخصخصة التدريجية

ان نجاح الخصخصة يتوقف على البرنامج الزمني الموضوع من قبل المسؤولين عن عملية الخصخصة ، على ان يكون مدروس وان يراعي عدداً من الاعتبارات أهمها قدرة السوق على استيعاب الشركات المطروحة للبيع ، ودرجة اكتمال تطور سوق المال وعلى مدى نضج التشريعات والقوانين. وعلى توفر خبرات التقييم والتسعير ، مع مراعاة عدم تحديد تاريخ لأنهاء تنفيذ برنامج الخصخصة فخصخصة الشركات قد تحتاج إلى وقت طويل ، فعلى سبيل المثال استغرق التخطيط لخصخصة سكة حديد اليابان ست سنوات ، وإنهاء عملية بيعها استغرق خمس سنوات آخرى[١]

فالانفتاح وتحرير الاقتصاد من خلال القيام بإصلاحات هيكلية تتطلب أبحاث ودراسات مستفيضة وفحص شمولي لواقع الاقتصاد العراقي والكشف عن نقاط الخلل بهدف دراستها ووضع المعالجات الصحيحة لها لا كرد فعل لفشل القطاع العام، او وفقا لتطبيق الوصفات الجاهزه التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدولة المحولة إلى القطاع الخاص لأن أتباع السياسات غير المدروسة من شأنها أن تؤدي إلى أبراز سلبيات وتشوهات هيكلية ، إضافة إلى نقاط الضعف الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي قد تدوم طويلاً قبل أصلاحها.

لذا فان عملية التحول هي ليست مجرد فتح الباب امام القطاع الخاص وتشجيعه بل وجود درجة عالية من القدرات المؤسسية للدولة لتطبيقها بصورة جيده وفعاله لما تتضمنه من تحديد لحقوق الملكية وتقيمها ونقلها بشفافية ووضوح ، اذ ثبتت ان الخصخصة تحقق قدر من النتائج الايجابية اذا ماتم تطبيقها وفق الخطوات الصحيحة.

فحرية السوق هي الأداة الفعالة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال ما ينجم عنه من ربح وخسارة إلا انه لا يمنع من تدخل الدولة لعلاج نقاط ضعف السوق والاحتكار من خلال رسم

(١) د. منير إبراهيم هندي ، مصدر سابق ، ص١٢٥-١٢٦

السياسات الاقتصادية ومراقبة تطبيقها والقيام بدورها الإنتاجي للمشاريع الإستراتيجية ودعم مكونات التنمية البشرية المستدامة كالتعليم والصحة والحفاظ على البيئة.

ويمكن الاستفادة من القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة، وتكوين كوادر عراقية قادرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ليتوجه القطاع العام نحو المشاريع التي تخدم التنمية البشرية[١].

وعليه يتطلب الارتقاء بمتطلبات التنمية البشرية في العراق من خلال توليفه بين حرية السوق وتدخل الدولة، اذ أسفرت نتائج أحدى الدراسات باستخدام بيانات (٨٦) دولة نامية الأتي[٢] .

(١).ان نمو الدخل الخاص يرجع الى ميكانيكية السوق الحر والذي بدوره يحفز التنمية البشرية ، اذ وجدت هناك علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة ، فزيادة الدخول الخاصة ، تؤدي الى زيادة مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات كالغذاء والماء والرعاية الصحية ، مما يزيد من العمر المتوقع ، أي ان السوق الحر كفيل بتحقيق التنمية وليس الدوله.

(٢).ان سياسات التوزيع التي تنتهجها الدولة بهدف تخفيض الفقر تحقق التنمية البشرية عند مستويات الدخول المنخفضة لأن هناك علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك وتوقع الحياة ، اما عند مستويات الدخول المرتفعة ، فان هذه العلاقة ضعيفة ، مما يدل على ان سياسات التوزيع لصالح الدخول الواطئة هي التي تحقق التنمية البشرية وليس زيادة الدخل، الا اذا كانت زيادة الدخل موجهه الى تقديم الخدمات العامة من قبل الدول كمياه نظيفه ، وصرف صحي ورعاية صحية فان ذلك تحقق التنمية الاقتصادية والبشرية.

ان التوليفة بين القطاع العام والخاص تحقق قدر من النتائج الايجابية الا انه في الوقت نفسه ان عملية التحول ترافقه نتائج سلبية ايضاً لذا لا بد من مراعاة كيفية تقليل الإضرار الناجمة عن هذا التحول من خلال وضع برنامجاً متكاملاً من قبل الدولة وأجهزتها وان تتهيئ إلى التحول إلى القطاع الخاص بصورة تدريجية ،وأدناه الخطوات المقترحة التي تتطلب أتباعها لتقليل الخسائر.

(١). أن تستهدف سياسة الإنفاق تقليل الأهمية النسبية للإنفاق على السلع غير الضرورية مقابل زيادة الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري للبنى التحتية والتنمية البشرية ، لان سنوات الحرب والحصار ساهمت في تراجع قيمة مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم ومتوسط دخل الفرد ، لذا يتطلب زيادة مساهمة الإنفاق العام في هذه المجالات لرفع الرقم ألدليلي للتنمية البشرية إلى مستويات مرضية.

---

(١) د. منى قاسم ، مصدر سابق ، ص٢٧.

(٢) د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مصدر سابق ، ص٩٥-٩٧.

(٢). تتطلب المرحلة الانتقالية الى الخصخصة ان تحافظ الدولة على دورها الفاعل ، وان تتبنى ادارة المشاريع الاستراتيجية كأنتاج النفط والطاقة والامن الغذائي، وعلى الاقل في المدى القصير لارتباطها بمختلف شرائح المجتمع لضمان توفر الحاجات الاساسية وتوفير الموارد اللازمة لتمويل ودعم وتطوير التنمية البشرية.

(٣). لم يكن ممكنا الدخول في عملية الإصلاح الهيكلي دون توفر مجموعة من الشروط والمتضمنة.

- توفير بيئة اقتصادية مستقرة خالية من الأزمات وان يسود البرنامج الشفافية ووضوح الأهداف.
- أن إعداد ووضع السياسات والشروط العامة للتخصيص يجب أن تسبق العملية برمتها من خلال الدراسات والأبحاث المستفيضة لأن الشروع بالتخصيص قبل وضع الضوابط والمعايير تعيق عملية الخصخصة ، لذا يتطلب الأمر إنشاء هيئة مركزية لإدارة عملية الخصخصة ذات كفاءة عالية وتتمتع بقدر معين من المرونة والاستقلالية في اتخاذ القرارات على أن تتسم بالمسؤولية والشفافية ،لان إجراءات الخصخصة شديدة البيروقراطية والمعقدة قد تربك المستثمرين المحليين والأجانب الذين لديهم رغبة المشاركة في أدارة الاقتصاد.
- إصلاح النظام النقدي وسوق المال ، فكفاءة سوق المال بوجه خاص والقطاع العام التمويلي بوجه عام هو المدخل والمفتاح للإصلاح الاقتصادي الكلي ولعملية أعادة الهيكلية ، فبغير وجود سوق مال نشيط وكفوء لا يمكن تنفيذ برنامج الخصخصة ، فتفعيل أدوات السياسية النقدية من قبل الدولة سواء سعر صرف الدينار العراقي او سعر الفائدة على رأس المال بالشكل الذي يحفز التدفقات النقدية الى دائرة النشاط الاقتصادي واستبعاد الوسائل التي تؤدي إلى هروب رأس المال المحلي إلى الخارج كما حدث خلال فترة الحصار وبعد عام ٢٠٠٣.
- أعداد القطاع الخاص وتهيئته قبل عملية الخصخصة ليكون قادراً على أدارة النشاط الاقتصادي وألا يفشل القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد وتطويره، ليكون بالمستوى المطلوب وشريكا ومعاونا بل ومنافساً لنشاط الشركات الأجنبية وألا فان لم تكن جودة الإنتاج بالمستوى المطلوب ، فسوف يدفع الشركات الاجنبية لاستيراد مدخلات أنتاجها من الخارج.

(٤). أصلاح الأطر التشريعية لإصدار القوانين التي تنظم الملكية الخاصة كقوانين الشركات والضرائب والاستثمار وحماية المستهلك.

(٥). الاستفادة من تقييم تجارب الدول الأخرى عند التوجه نحو اقتصاد السوق وبالأخص تجارب أمريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا للاستفادة من محاسن ومساوئ الخصخصة وبأقل التضحيات.

(٦). ان نجاح الخصخصة مرهون بمراعاة عدالة توزيع التنمية بين المناطق الجغرافية والمحافظات لما لها من تأثير فعال على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

(٧). معالجة العمالة الزائدة الناتجة عن عملية التخصيص وبطرق مختلفة كإعطاء مكافأة مجزية لترك الخدمة طوعاً أو المساهمة بنسب معقولة من أسهم المؤسسة او غير ذلك.

(٨). تنويع وتوسيع دائرة الملكية من خلال طرح أسهم المنشأة للبيع إلى الجمهور مع وضع حد أقصى لعدد الأسهم التي يمكن أن يمتلكها كل مساهم ، وهو يكون أسلوب الخصخصة الأمثل الذي من شأنه أن يحقق أقصى كفاءة وفاعليه لعمليات المنشأة.

(٩). لابد من ربط الإصلاح الاقتصادي بالنظام التعليمي ، إذ على الرغم من توافر ملايين العاطلين ، ألا أن هناك عجزاً سيواجه الشركات المحلية والأجنبية ، ألا وهي العمالة الماهرة وهذا يتطلب اعادة تأهيل العاملين من خلال الدورات التدريبية والتأهلية .

٢. في ظل الانفتاح

أ. الموقف من الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

تحتل قضية الاستثمار الأجنبي المباشر جدلا بين الاقتصاديين والسياسيين في العراق بين مدافع عنها ورافض لها.

الا ان الكثير يعتقد بان الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري شرط صياغة الأطر القانونية والإدارية لضمان حقوق والتزامات كلا الطرفين.

وقد يحتج البعض على ان الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من فرص الاستثمار الوطني لا ان يشجعه ، لكن من خلال تجارب الدول النامية وبالأخص دول جنوب شرق أسيا لوحظ ان كلاً من الشركات الوطنية والأجنبية تعمل يداً بيد بل نمت الشركات المحلية وغزت الأسواق الدولية في صور شركات متعددة الجنسية وحسب ما تضمنه تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٣ [١]

وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الحالية ، فان العراق بأمس الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك:

(١). ضعف الادخار والتراكم الرآسمالي للقطاع الخاص.

(٢). ضخامة الديون الخارجية والالتزامات على العراق.

(٣). قلة توفر العملة الأجنبية لدى القطاع الخاص المحلي وضعف البنوك والمؤسسات المالية وتعقيداتها.

(٤). يسهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة والمعرفة الى البلد بعد غياب طويل .

---

(١) د. رضا عبدالسلام ، مصدر سابق ، ص٣٧١.

(٥). دفع ودعم الطاقة الإنتاجية والنمو والتنمية الاقتصادية من خلال خلق كوادر قيادية وعمالية متدربة ، مما يؤدي الى رفع نصيب الفرد من الدخل الوطني ، وهو احد عناصر التنمية البشرية.

(٦). يحفز الدولة على رفع ممكنات التنمية البشرية في الصحة والتعليم ، لان المستثمر الأجنبي يبحث عن الكفاءة.

(٧). خلق فرص الاستثمار للشركات المحلية ، مما يزيد من حجم الصادرات إضافة إلى خلق التشابكات مع القطاعات الأخرى.

ب. قراءة في قانونين الاستثمار ١٣ لعام ٢٠٠٦ وقانون ٦٤ لسنة ٢٠٠٧.

شجع القانونان على الاستثمار من خلال الامتيازات المقدمة إلى المشاريع الاستثمارية والتي تم ذكرها سابقاً، الا انه لم يتعهد بتوفير الحماية الأمنية للمشاريع الاستثمارية ، لذا لا نتوقع قدوم الاستثمار الأجنبي في المنظور القريب، وفي ظل الظروف التي يمر بها العراق والتي تتسم في عدم اليقين والضبابية واللاوضوح في الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية ، إضافة إلى عدم وجود سوق مالي متطور ، مما يؤدي إلى عزوف معظم الشركات في الوقت الحاضر عن الاستثمار في العراق طالما إن أصولها لم تكن في مأمن ، وعليه يتطلب خلق أجواء ومناخ مناسب لجذب الاستثمار منها:

(١). التعهد من قبل الدولة بتقديم الحماية الأمنية للمشاريع الاستثمارية وبالأخص الاجنبية منها.

(٢). السياسة الاقتصادية والمالية الملائمة.

يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية والمالية بالوضوح والاستقرار، وان تعطى للقطاع الخاص الحرية ضمن أطار الأهداف العامة في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسيع في المشاريع وتحديد الأسعار ، فضلاً عن أعطاء الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات ، أي يتم تشجيع الاستثمار من خلال جملة من السياسات المتوافقة، والتي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار تنافسية من ناحية ، وتؤمن الطلب الفعال من ناحية أخرى ، وهذا يتوقف على أعادة توزيع الدخل وتشجيع الصادرات من خلال إزالة العقبات من أمامه ، إضافة إلى تشجيع الاقتراض على المشاريع المحلية. وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للمستثمر المحلي بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.

(٣).القوانين والتشريعات

ضرورة ترابط القوانين مع بعضها البعض، وعدم تناقضها ووضوحها ، ومن هذه القوانين ، قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والكمارك مع انسجام هذه القوانين مع السياسة الاقتصادية والمالية.

(٤).البيئة التحتية اللازمة للاستثمار.

ان توفر الكهرباء والماء والاتصالات وبأسعار معتدلة تشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية على الإنتاج وبتكاليف تنافسية ، ويندرج ضمن البيئة التحتية ايضاً الكفاءات والعناصر الفنية والأسواق المالية ، فسلوك المستثمر الأجنبي يتأثر بدرجة كبيرة على مدى توفر السوق المالية المتطورة ، فغيابها في الدول النامية كان سببا رئيسياً في انخفاض معدل الاستثمارات الأجنبية.

(٥).نظراً لعدم وجود سوق مالي متطور في العراق ، لذا يتطلب تطوير النظام المصرفي والمؤسسات المالية بما يلبي حاجة المستثمرين وفق إليه السوق.

(٦).تهيئة البيئة المؤسساتية ذات الخبرة المتطورة لتسهيل إجراءات الاستثمار ، وخلق بيئة أدارية مناسبة بعيده عن أجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة ، ويتم ذلك من خلال توفير نافذه واحدة فعاله ، ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

(٧).ان يسبق عملية البدء بالاستثمار حملة إعلامية اقتصادية متطورة وشفافة تلعب فيها منظمات المجتمع المدني ألاقتصاديه وسفارات العراق في الخارج دوراً كبيراً لجذب الاستثمار.

وفي الوقت نفسه يتم أقناع الرأي العام بحتمية الاستثمار الأجنبي المباشر وضرورته للاقتصاد العراقي من خلال القنوات الإعلامية المختلفة ، وشرح مبررات هذا الاستثمار بكافة الطرق ، وان ترويج الثقافة الاقتصادية لدى الرآي العام من خلال تكثيف الحملات الإعلامية ضرورية لكسب الرأي العام لصالح هذا الاستثمار ونجاحه.

ثانياً: السبل الداعمة لخلق البيئة الاقتصادية الجديدة نحو تنمية بشرية مستدامة

١. الحد من البطالة والفقر:

تمثل البطالة مأساة حقيقية تهدر جوانب مهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية كافة ، وتمثل مصدراً نشيطاً من مصادر التوتر الاجتماعي ، وأحد مصادر الأزمات بين السلطة والمجتمع ، كما تمثل البطالة بكل اشكالها البشعة نموذجا سيئاً من نماذج الهدر المتعسف والمفرط للموارد البشرية الفاعلة وبالأخص عند تركزها في المتعلمين ، وفي الفئات العمرية التي تدرج تحت تصنيف الشباب ، اذ تكون الطاقة المهدرة اكثر كفاءة وقدرة على العمل وفي نفس الوقت تكون هذه الفئات أكثر استعداداً للعنف بحكم السن الصغير والخبرة الحياتية المحدودة والإحباط الشديد التي تولده حالة التعطيل التي تصطدم بكل طموحات الشباب ، اما من الناحية الإنسانية فهي تمثل الأكثر إيلاما للفرد والمجتمع.

كما تعد البطالة احد معوقات التنمية البشرية في المجتمعات التي تعاني منها ، فانتشار البطالة يعني انتشار الفقر لان العاطلين عن العمل لا يستطيعون إضافة شيء إلى الناتج الكلي بل يقتسمون الإفراد العاطلين دخول المنتجين ويشاركوهم فيها ، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد والى تقليل معدل تكوين رأس المال والحد من الادخار ، الأمر الذي يتطلب وضعها في مكان الصدارة في جميع البرامج والخطط الوطنية التي تهدف الى النهوض بالمجتمع وتأهيل الاقتصاد وخلق المقومات الضرورية للتنمية البشرية.

ان السياسات المتبعة سابقاً وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية تسببت بمشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة الممارسات اللاعقلانية ،مما عمقت من الخصائص السلبية التي تميزت بها السياسات الاقتصادية والاجتماعية الممتده من التخلف العثماني والعهد الملكي وعجزها للتغلب على البطالة وتجاوزها من خلال تغير وتعديل بنية الاقتصاد الوطني والمجتمع اذ استمر الاقتصاد وحيد الجانب في اعتماده على العوائد النفطية لصادرات النفط الخام واستخدام القسم الاعظم منها لاستيراد المزيد من السلع الاستهلاكية لاشباع حاجات السوق المحلية وتنمية غير عقلانية في التصنيع المحلي والبطئ الشديد في تنمية القطاع الزراعي ، اضافة الى هيمنة الذهنية العسكرية لقادة النظام السياسي التي دفعت بالنظام الى توجيه موارد مالية كبيرة جداً تزيد عن الايرادات السنوية للفنط الخام صوب الإغراض العسكرية وخوض الحروب الداخلية والخارجية التي ساهمت بدورها في تدمير البلاد وانعكاسها السلبي على الوضع المعاشي والتنموي.

ولاسباب عديدة استمرت البطالة بعد احداث عام ٢٠٠٣منها : [١] .

أ. العمليات الإرهابية والتخريبية التي آدت الى أعاقة أعادة الأعمار وذهاب أكثر التخصيصات المالية لمحاربة الإرهاب واستتباب الأمن.

ب. سوء توزيع الموارد المالية على مختلف المناطق والمشاريع مما قل من تشغيل الأيدي العاملة.

ج. خشيه القطاعات الاقتصادية الاجنبية والعراقية من التوظيف بسبب غياب الامن والاستقرار ، والخشية من ممارسة أساليب تؤدي إلى خسارة تلك التوظيفات.

د. تخلف التقنيات المتوفرة في العراق والمصاعب التي تواجه توفيرها واستخدامها مما يعيق عملية أعمار العراق وتلكؤ كبير في عودة المزيد من الكوادر العلمية والتقنية العراقية للعمل في مدن العراق.

ان شباب العراق العاطلين للفئات العمرية (١٥- ١٩) سنة و (٢٠- ٢٤) سنة يشكلون (٢٦,٥ %) و (١٩,٣%) على التوالي من الشباب الناشطين اقتصادياً وحسب نتائج عام ٢٠٠٧ [٢] ، مما

(١) كاظم حبيب ، "هل سبل لمكافحة البطالة الراهنة في العراق "، الحوار المتمدن ، العدد / ٧٦٠ ، ٢٠٠٤.
www.ahewar.org

(٢) المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق ،٢٠٠٧، مصدر سابق ، ص٣٢٥.

يشكل ضغطاً على سوق العمل ومصدراً لعدم الاستقرار ومؤشراً سلبياً على تطور التنمية البشرية ، لان البطالة تعد البيئة الخصبة لنمو الجريمة والتطرف واعمال العنف ، اضافة الى ارتفاع البطالة يعني انعدام أمكانية الحصول على الدخل ، مما يترتب على ذلك انخفاض المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر[١].

ان استمرار معدلات البطالة في العراق من شأنها ان تؤدي الى تشجيع الانحراف الاجتماعي ، وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وتغذي التوتر الاجتماعي ، و يعزز الجريمة ، كما ان استمرار البطالة يؤدي إلى توقف تطوير المهارات ، بل يدفعها الى الخلف ، وتقويض احترام الذات ، وهذا كله يؤدي إلى خسارة فورية ومباشرة في الدخل وتراجع من نتائج التنمية البشرية المستدامة.

وعليه اعتمدت الدولة العراقية بعض البرامج لمساعدة الفئات الهشة والفئات الاكثر تضرراً في المجتمع لتخفيف من حدة البطالة ووطأة الفقر من خلال برامج شبكة الحماية الاجتماعية والقروض الميسرة.

أ. شبكة الحماية الاجتماعية

ما يزال العراق عالقاً في شباك الفقر والبطالة والنزاع المسلح ويساهم كل من هذه العوامل في تعزيز الاخر ويتفاعل مع غيره من العوامل الناتجة عن اجراءات اعادة بناء الدولة ، مما ادى الى زيادة عدد الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل وجعل المجتمع في حالة عدم استقرار وانهيار تماسكه الى جانب تراجع مؤشرات التنمية البشرية وغياب استدامتها ، ومن المؤكد ان شبكة الحماية الاجتماعية تستهدف الحفاظ على حالة التوازن والحد من الفقر والبطالة ، وخصوصاً في مراحل التحول الاقتصادي.

(١). مفهومها

يحتاج الناس في أي مجتمع الى حد ادنى من الحماية الاجتماعية لذلك على المجتمع ان يعتمد او يجد نظاماً للحماية الاجتماعية يلبي احتياجات سكانه لا سيما الأسر الفقيرة والأسر ذات الدخل الواطئ والنساء والعاطلون عن العمل وغيرها من الشرائح الغير قادرة على سد احتياجاتها الأساسية.

وفي العراق توجد شبكات اجتماعية متعددة منها رسمية وأخرى طوعية وأهلية ، بعضها ديني أو عشائري ، والآخر قانوني يعبر عن التزام رسمي.

فضلاً عن ان قسماً عام (كالبطاقة التموينية) والقسم الاخر تشمل فئات وشرائح خاصة ذات حاجات معينة (مثل الفقراء المعاقين والأيتام ، ومن في حكمهم).

---

(١) ثامر محمود العاني ، "تعقيب في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليما ودوليا" ، بحوث ومناقشات ، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٨٨٦.

أن مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية غالباً ما يطلق على الإمكانات المتيسرة لرعاية الذين لا تتاح لهم الفرص الكافية لتوفير سبل العيش[١].

فعرفها البعض بأنها(مجموعة آليات وإجراءات مؤسسية او طوعية أهليه ، تهدف الى تقديم الدعم لفئات وشرائح معينه في المجتمع ، تعاني من ضعف قدرتها على المشاركة في حياة المجتمع ، اما بسبب نقص الفرص المتاحة لها او بسبب هشاشة مستوياتها، وتدني إمكاناتها الذاتية التي تحول بينها وبين استغلال الفرص المتاحة (او عدم توفر الفرص اصلا) ، ومن ثم فان تلك الشبكات تستهدف إشباع جملة من الحاجات الإنسانية المادية والاجتماعية والنفسية ، لكي تحفظ حالة التوازن في المجتمع وتخفض من احتمالات التوتر وما ينجم عنها من صراعات ومشكلات)[٢]

كما عرفها البنك الدولي، بانها الاجراءات التدخلية لمساعدة الافراد والاسر والمجتمعات المحلية في تحسين أدارة المخاطر ، وتقديم المسانده للفقراء والمعوزين[٣].

ان المجتمعات التي شهدت نزاعات عنيفه او تحولات نحو اقتصاد السوق واجهت مشكلات صعبة ومعقدة ، ترتبت عليها اعادة هيكلية الاقتصاد لكي يلبي شروط ومتطلبات ذلك التحول، مما تجعل من شبكة الحماية الاجتماعية بمثابة ضرورة ستراتجية لا غنى عنها[٤]، لأقامة نظام متماسك وشامل للرعاية الاجتماعية كاجراء ضروري لتخفيض تلك المؤشرات.

(٢). أهداف شبكة الحماية الاجتماعية في العراق

تمثل شبكة الحماية الاجتماعية آلية مجتمعة لحماية فئات من السكان تعاني من نقص في قدرتها على المشاركة في حياة مجتمعها والعيش بمستوى انساني مقبول[٥]

فهدف شبكة الحماية الاجتماعية هو دعم الاسر ذات الدخل الواطئ ، وتشجيع العاطلين على العمل والتوظيف.

ان نظام شبكة الحماية الاجتماعية يعتمد على مبدأ التكافل الاجتماعي ، وهو مبدأ انساني ، ففي المجتمعات المتقدمة ومن اجل تنظيم هذا المبدأ وتفعيله ، فقد وضعت له اسس وقوانين وتعليمات ، فاستند هذا النظام على مفهومين متداخلين يصب احدهما في الاخر ويدعمه ، وهما التضامن

---

(١) د. سلام عبد علي العبادي،" الحماية الاجتماعية وحقوق الانسان " ، بحث مقدم الى مؤتمر (شبكة الحماية الاجتماعية ، الواقع والافاق) ، وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية ، ٢٠٠٦ ،ص٣.

(٢) د. كريم محمد حمزة ،" شبكة الحماية الاجتماعية في العراق " ، الاهداف والمبادئ بحث مقدم الي المؤتمر (شبكة الحماية الاجتماعية ، الواقع والافاق) ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ، ٢٠٠٦ ، ص٥.

(٣) البنك الدولي ، " تحسين شبكات الامان ضرورة لتحقيق منافع العولمة للفقراء في العالم" ، ٢٠٠١ ، ص٣.
Http// www.world bank.org.

(٤) كريم محمد حمزة ، مصدر سابق ، ص٨-٩

(٥) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، "ستراتتجية النهوض الاجتماعي "، ٢٠٠٤ ،ص١٩.

الاجتماعي والضرائب والرسوم ، فالتضامن يتم من خلال تقديم مفرداته الى المواطنين بصور شتى منها المنافع التي تقدمها الدولة على شكل خدمات صحية ، وطرق وجسور وغيرها من الخدمات ، وان الضرائب يساهم بها الافراد في دعم التضامن الاجتماعي[١] اضافة الى ان قسماً من هذه الضرائب تقدم الى الفقراء ، كدعم مالي للتخفيف من حدة الفقر والبطالة.

اما نظام شبكة الحماية الاجتماعية في العراق ، فانه نظام تبنته الدولة العراقية عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وهو توسيع لنظام الرعاية الاجتماعية لتشمل فئات جديدة ، وفقا للمتغيرات الجذرية التي حدثت في العراق والذي بدأ العمل بالشبكة بتاريخ ١٢/١/ ٢٠٠٥ وفقا لأهداف ومبادئ عامه هي[٢]

- أن هدف المشروع هو رفع المستوى المعاشي للطبقات الفقيرة ، ومن اجل ايجاد نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم بشكل أفضل.
- الأساس في الشمول هو الأسر معدومة الدخل او ذات الدخل الواطئ.
- اذا كان للاسرة دخل يقل عن مستوى الدخل المحدد ، كما هو مبين في سقف الإعانات المقررة يتم منحها مبلغاً يساوي مقدار الفرق بين دخلها ومستوى الدخل الوارد في الجدول(٣٨) . اذا توفرت فيها شروط الاستحقاق.

جدول (٣٨)

الإعانات الاجتماعية حسب عدد إفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	١	٢	٣	٤	٥	٦ فاكثر
مبلغ الإعانة الشهرية	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

(٣) تقييم شبكة الحماية الاجتماعية

ان تطبيق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية كان استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة ، الا أنه برزت نقاط ضعف في تطبيقه ، شكلت بدوره عقبات معرقلة أمام نجاح المشروع وذلك بسبب غياب التخطيط المنظم وعدم أجراء الدراسات العلمية الضرورية لتشخيص نقاط الضعف والقوة ، ووضع المقترحات والمعالجات المناسبة له ، إضافة إلى الإقبال الكثيف للمواطنين على طلب الإعانة زادت من نقاط الخلل والإرباك عند تطبيقه وهي.

(١) على الواسطي ،" إجراءات ومتطلبات شبكة الحماية الاجتماعية " ، مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، العدد ، الثامن ، ٢٠٠٦ ، ص١

(٢) مصدر سبق ذكره ، ص٢.

أولا: ان حصة الفرد من الاعانة وحسب التعليمات المعمول بها حالياً هي (٥٠) ألف دينار شهرياً وبواقع (٦٠٠) ألف دينار سنويا وماقيمتها (٤٠٠) دولار سنويا ، أما الأسرة المكونة من (٦) إفراد فإنها تستلم (١٢٠) ألف دينار شهريا وبواقع (١,٤٤) مليون دينار سنوياً وما تعادل (٩٦٠) دولار وبقسمة المبلغ على افراد الأسرة والبالغة (٦) إفراد ، فتكون حصة الفرد (١٦٠) دولار سنويا أي اقل من دولار يوميا ، وهذا يعني قيمة اعانة الفرد هي (١٦٠-٤٠٠) دولار سنوياً وهذا لا يتناسب مع:

١. متطلبات المعيشة اللائق للفرد بضوء القدرات الشرائية ومعدلات الاسعار وارتفاع معدلات التضخم.
٢. أن هذه المعدلات المستلمة من الإعانة تضع الإفراد تحت خط الفقر ولا ترفعهم عن هذا الخط.
٣. أن الهدف العام من أنشاء شبكة الحماية هي توفير متطلبات المعيشة العادلة ، وهو مالم تحققه الشبكة ، لان المبلغ المستلم يقل كلما زاد عدد الأفراد المشمولين بالرعاية ، فعندما يكون المشمول فرد واحد تكون حصته (٤٠٠) دولار سنويا ، وعندما يكون عدد الأسرة (٦) أفراد تكون حصة الفرد (١٦٠) دولار سنويا.

ثانياً: تم استبعاد (١٩٨٥٣٠) شخصا من شبكة الحماية الاجتماعية من أصل (٦٥٥١٧٢) مستفيد أي بنسبة ٣٠% وكما موضحة في الجدول (٣٩) لفقدانهم احد شروط الاستحقاق للاعانه ، في حين هناك الكثير من الأسر المعوزة لم تدرج ضمن قوائم المستفيدين من الإعانة ، خاصة في المناطق النائية ، أما بسبب جهل هذه الأسر في عملية التقديم للشبكة ، أو بسبب التكاليف المالية التي تفتقدها هذه الأسر للصرف على معاملة التقديم إلى الشبكة فضلا عن التعقيد والروتين عند تقديم المعاملة.

جدول (٣٩)

عدد المشمولين والمستفيدين من شبكة الحماية لغاية ٢٠٠٨/٩/٣٠

المشمولين	المستبعدين			
	بغداد	بقية المحافظات	مركز وزارة العمل	اجمالي المستبعدين
٦٥٥١٧٢	١٧٣٨١٢	٢٤٦١٢	١٠٦	١٩٨٥٣٠

المصدر :

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المركز الوطني للبحوث والدراسات.

ب. القروض الميسرة

أن القروض لأغراض أنشاء المشاريع الصغيرة من المواضيع التي تستحق أن تدرس بموضوعية لكي يصار اعتمادها في السياسات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تخفيف الفقر والحد من مظاهر البطالة ، لما لها من تأثير كبير وقدرة على خلق وتوفير الفرص الملائمة للعمل وتحديد الموارد واستقطاب الإمكانيات البشرية المتاحة وتمكينها من الدخول في سوق العمل والمنافسة، والتي تعتبر من الركائز الأساسية للتنمية البشرية.

وتتجلى أهمية هذه القروض بظهور أنماط جديدة للعمل والتشغيل ، ومن هذه الأنماط التشغيلية الجديدة برامج القروض الميسرة لإنشاء المشاريع الصغيرة والذي يعد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة في تنمية ورفع قدرة العمل الذاتي لدى الشخص العاطل أو الإفراد العاملين لحسابهم ، والتي تساهم بشكل كبير في رفع المستوى المعاشي اولاً ثم اكتساب القدرة والمهارة ثانياً تحريك عجلة التنمية الاجتماعية والبشرية ثالثا، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتمكينها من العمل أخرا.

لذا ظهرت في العديد من دول العالم وبعض الدول العربية أنماط جديدة للعمل والتشغيل من اجل الحد من البطالة ، اذ وضعت بعض الاستراتجيات وإشكال من العقود الثنائية وإنشاء مشاريع صغيرة خلقت فرص للعمل والوظائف استقطبت الموارد البشرية ، وفعلتها من خلال هذه البرامج والمشاريع ووفرت المستلزمات المادية والمعنوية ، إضافة إلى العديد من العوامل والمتغيرات المادية وغير المادية من التقنيات والوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة[١]

لذلك فان الدول ذات البطالة العالية لا تعتمد على شبكات الحماية لتوفير الدعم المالي للعاطلين عن العمل فحسب ، بل تعقد أمالا كبيراً على برامج القروض الميسرة لإنشاء المشاريع ضمن النشاطات الاقتصادية والخدمية، ووفقاً لرغبات الأشخاص الاستثمارية ، بحيث تدر دخلاً مناسباً لسد الاحتياجات الأساسية للحياة المعيشية الكريمة.

أن التشغيل مقابل اجر في صيغته التقليدية لم يعد كافياً لاستيعاب الطلبات الإضافية للعاطلين عن العمل والداخلين الجدد لسوق العمل ، مما ادى في كثير من بلدان العالم الى الاتجاه نحو تشجيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتحفيز المبادرات الفردية.

(١) مها صلاح عكس ،" دور القروض الميسرة في انشاء المشاريع الصغيرة – النتائج والتطبيق " ، دراسة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٥.

لذا يرى كثير من الاقتصاديين والباحثين ان تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها يعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم وبشكل خاص على مستوى البلدان النامية ، وذلك بوصفها منطلقاً أساسيا لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة[١].

وللقروض المالية ذات الاغراض التشغيلية اهمية كبيرة للاقتصاديات المحلية بوصفها وسيلة فعالة على تشجيع انشاء هذه المشاريع وفي الوقت نفسه يفتح للفقراء المقترضين افاقاً واسعة للعيش في حياة كريمة وتشجيع فلسفه الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص في ظهور التنمية البشرية المستدامة.

(١) القروض الميسرة في العراق[٢]

أنطلق هذا المشروع عام ٢٠٠٧ بعد مصادقة مجلس الوزراء على أقامة مشاريع مدرة للدخل ، والذين شملتهم هذه القروض :

١. الخريجون.
٢. المهجرون.
٣. أصحاب المشاريع المتضررة بسبب الإرهاب.
٤. العوائل المتضررة من الإرهاب.

ونفذت اربع مراحل حتى نهاية عام ٢٠٠٨ وهي

- **المرحلة الاولى**

تم تخصيص (٤٠) مليون دولار لمحافظة بغداد في شباط ٢٠٠٧ بواقع (٣-١٠) مليون دينار عراقي لكل مقترض بلا فوائد مصرفية ، اما المحافظات ، فانطلق المشروع الخاص فيها في ايلول ٢٠٠٧ بتخصيص مالي قدره (١٩٥) مليون دولار اذ تم اقامة (٦٥٠٠) مشروع في بغداد وتحقيق (١٨٤٤٩) فرصة عمل للعاطلين.

- **المرحلة الثانية**

انطلقت هذه المرحلة مع مطلع عام ٢٠٠٨ ، اذ خصص مبلغ (٢٥) مليون دولار لكل محافظة عدا بغداد والموصل والبصرة ، فقد كان نصيبها (٣٠) مليون دولار ، اذ تم خلق اكثر من (٢٥٠) الف فرصة عمل للعاطلين.

---

(١) مؤتمر العمل العربي، " المشروعات الصغيرة والمتوسطه ، كخيار للحد من البطالة والتشغيل في الدول العربية" ، الدورة (٣٥) ، شرم الشيخ ، اذار ، ٢٠٠٨ ، ص٨.

(٢) قاسم عباس كاظم ، مصدر سابق ، ص٢١-٢٤.

- **المرحلة الثالثة.**

خصص (٦٠) مليون دولار لمحافظه بغداد فقط ، اذ تم شمول (٤٠٠٢٨) مقترض.

- **المرحلة الرابعة:**

تم تخصيص (٣٦) مليون دولار لكل محافظه عدا بغداد والبصرة ونينوى فكان تخصيص برامجهم (٦٠) مليون دولار لكل منهما ، اذ خطط لشمول (٢٥٠) الف فرصة عمل.

(٢) تقييم القروض الميسرة في العراق

على الرغم من حداثة هذا المشروع ، الا ان تنفيذ هذه المراحل تؤشر أهمية البرنامج وحيويته وجدواه ، وانه وسيلة فعالة لامتصاص البطالة للقوة العاملة الباحثة عن العمل ، وهو أسلوب عملي لإعادة تنظيم شبكة الحماية من شكلها الحمائي ذات الطبيعة الاستهلاكية إلى هدف إنتاجي يعني بالنمو الاقتصادي ويوفر فرص الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال تشجيع الشباب لإقامة مشروعات إنتاجية تدر عليهم دخلاً وتساهم في زيادة الإنتاج القومي.

ألا أن هذا البرنامج يحتاج الى دراسة وتطوير فمثلاً إلى جانب هذا البرنامج والذي من شأنه ان يخلق فرص عمل سريعة ، فلا بد من أن يكون هناك برامج خاصة لتنمية المهارات وتطويرها لأن تطوير البرامج والآليات لتشغيل العاطلين عن العمل يؤدي إلى خلق توازنا اقتصادياً واجتماعياً من خلال توفير فرص العمل المناسبة لسد احتياجات السوق ويؤدي ايضاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالصورة المرضية لهذه الشريحة من المواطنين ، مما يعزز الأمن والاستقرار وتحقيق الذات ورفع المستوى الاجتماعي لهم وتحقيق التنمية والرفاه.

فضلا على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستيعاب النمو السكاني ، من خلال خلق فرص عمل لهم ، وبالتأكيد على النظرة الاقتصادية الجديدة ، التي تؤكد على أهمية المرونة والتخصيص الدقيق في الأنماط الإنتاجية غير التقليدية ، بفعل التقنية الحديثة التي تدعم دور المشاريع الصغيرة ، مما يجعل هذه المشاريع مصدراً للتنافس وخلق فرص العمل واستقرار السوق.

٢. الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني

أن تنفيذ برنامج أعادة الأعمار بقوة وفعالية لم يحقق غاياته الأساسية الآ من خلال توفير الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي وهو شرط ضروري لنجاح انطلاق هذا البرامج.

فتحسن الوضع الاقتصادي سيساعد على تخفيض الضغوط المعايشة وتقليص البطالة ، وان الاستقرار السياسي والأمني شرط مسبق لتشجيع المشاركة الواسعة للقطاع الخاص المحلي والعربي ، إضافة إلى تشجيعه للاستثمار الأجنبي في مسيرة أعادة أعمار العراق[١].

فهناك ترابط عضوي بين مسيرة الانتعاش الاقتصادي المرتبط بإعادة الأعمار وبين القدرة على ترسيخ الأمن من جهة أخرى[٢].

وهذا يعني أن عملية الأعمار الاقتصادي ومسألة الأمن مرتبطة بصورة مباشرة بالسياسات الاقتصادية المستقرة ان لم تكن متوقفة عليها بشكل كامل.

فتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، يتم من خلال وضع السياسات الكلية الفاعلة والشفافة مع تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، وفي الأسعار عموماً وأسعار الفائدة والصرف خصوصاً ، اذ أن دعم الاستقرار الاقتصادي يحقق التنمية الاقتصادية ولابد من الاعتماد على تتابع واتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتقاطعهما مع عملية التنمية الاقتصادية والبشرية في حين عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني يوثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ولأسباب عديدة أهمها[٣]

أ. أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني يؤدي الى هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى الخارج لارتفاع معدل المخاطرة عليها ، مما ينعكس على انخفاض معدل التكوين الرأسمالي طويل الأجل.

ب. يودي عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني إلى هجرة العقول بحثاً عن فرصة اقتصادية أفضل ، مما يؤثر سلبا على نوعية العمالة البشرية.

ج. أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني يحول دون تحقيق استمرارية النمو بسبب فجوات التقطع التي تحدثها الانقلابات المتكررة والحروب والاضطرابات الداخلية ، مما يفقد المجتمع المزايا المحققة من الدافع الذاتي للنمو.

ويتميز العراق بامتلاكه معظم العوامل التي تعد ضرورية لانطلاق أي نهضة علمية ، كالقوة البشرية المؤهلة وتوفير الأموال والموارد اللازمة لها، ألا أن الحقيقة المؤلمة هي النزاعات العنيفة التي طالت أصحاب الكفاءات العملية والاكاديمية وتردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية أدت الى اغتيال وهجرة عدد كبير من الكفاءات إلى خارج البلد للبحث عن الأمان والاستقرار مؤدية إلى هدم المنظومة العلمية والاكادميه، وذلك بتفريغها من العقول العلمية واستنزاف لأهم ثروة وطنية.

---

(١) د. محمد علي موسى المعموري ، "أعادة أعمار العراق" ، مصدر ، سابق ، ص٢٦.

(٢) تعليق د.علي الراوي في د.محمد علي موسى المعموري ، "أعادة أعمار العراق"، ص٢٩.

(٣) د.عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، "اتجاهات حديثه في التنمية "، مصدر سابق ، ص٢٢٤.

فقبل عام ٢٠٠٣ كانت هناك هجرة اضطرارية لأسباب مختلفة فخلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تمت هجرة ما يقارب مليونين من ضمنهم العلماء والفنيون والاكاديميون[١] كما قدر عدد حملة الشهادات العليا الذين هاجروا خارج البلد مابين (٤٠٠- ٥٠٠) دكتوراه وماجستير خلال المدة ١٩٩٥- ١٩٩٨[٢].

وأوضحت إحدى الإحصاءات عن نشرة أمريكية[٣] أن (١٨٨٨) طبيبا من العراقيين يمارسون المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبلغ عدد العلماء الذي هاجروا خلال المدة ١٩٩١- ١٩٩٨ نحو (٧٣٥٠) عالماً من مختلف الاختصاصات نتيجة للأوضاع العامة وظروف الحصار ، آذ قدرت الخسائر الاقتصادية بخسارة صافي التنمية التي تسهم بها هذه العقول نحو (١٨) مليار دولار سنوياً دون تقدير كلفه تنشئها حتى تصبح عقول جاهزة للهجرة[٤]

أما التهجير القسري بعد عام ٢٠٠٣ ووفقا لأحدث التقارير لمفوضية اللاجئين فقد بلغ (١,٧) مليون نازح داخلي و (٢,٢) مليون لاجئ اغلبهم في دول الجوار أي أن ٦/١ العراقيين هم من المهاجرين[٥] ، مما يعكس كارثه انسانية كبيرة.

ان هجرة العقول تمثل اضعافاً لقوى التنمية في المجتمع وتوثر سلباً في نمو انتاجية اليد العاملة والتي هي اساس النمو الاقتصادي ، ويلاحظ من التقرير الذي اعد من قبل الامم المتحدة لعام ٢٠٠٤ [٦] ، ان انتاجية العامل العراقي للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠١) من اكثر البلدان تراجعاً وكما موضح في الجدول رقم (٤٠) ويوعز التقرير سبب هذا التراجع لهذه المدة الى انعدام التماسك بين راس المال المادي ورأس المال البشري ، ساهم في انخفاض الاستثمار والذي اثر بدوره سلباً على معدل نمو نصيب الفرد الاقتصادي ، إضافة إلى عدم تحسين المهارات والتكنولوجيا والركود في فائض القدرات ونقص في فرص العمل ، فضلاً عن تزايد تدفق الأيدي العاملة الماهرة إلى الخارج.

(١) حسناء ناصر إبراهيم مصدر سابق ، ص١٣٩.

(٢) حسناء ناصر إبراهيم ، "المصدر نفسه، ص١٤٧.

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، مصدر سابق ، ص٦٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٤٤.

(٥) المصدر نفسه ،ص٦٨.

(٦) حسناء ناصر ابراهيم ، مصدر سابق ، ص١٤٥- ١٤٧.

جدول (٤٠)

نمو إنتاجية الأيدي العاملة في بلدان مختارة لأعضاء الاسكوا للمدة (٩٨٠-٢٠٠١)

البلد	نمو إنتاجية الأيدي العاملة (نسبة مئوية)
الاردن	-١,٥
الامارات العربية المتحدة	- ٢,٤
الجمهورية العربية السورية	-
جمهورية العراق	- ٦,٩
المملكة العربية السعودية	- ٢,٩
اليمن	- ٠,٢

المصدر : تحليل الاداء الاقتصادي وتقيم النمو والانتاجية في منطقة الاسكوا / الامم المتحدة ، نيويورك ، العدد الثاني ، ٢٠٠٤ ، نقلاً عن ، حسناء ناصر ابراهيم ، استراتجية تعزيز، قدرات الكفاءة العلمية في العراق وسبل المحافظة عليها، مجلة كلية بغداد للعلوم والاقتصادية الجامعة، العدد السادس عشر ، ٢٠٠٨ ، ص١٤٦.

٣.اعادة تأهيل قطاع النفط

استأنفت الصادرات النفطية بحرية ودون قيد بعد ان رفعت العقوبات الاقتصادية عن العراق بموجب قرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣ في عام ٢٠٠٣ ، كما انتهى برنامج النفط مقابل الغذاء في تشرين الثاني من العام نفسه ، ولذلك على الحكومة المنتخبة وضع القطاع النفطي في صدارة اولويات الاستثمار خاصة بعد ان اهمل هذا القطاع بسبب الحرب العراقية – الإيرانية ، وانتهاء عقد من عقوبات الأمم المتحدة والذي أدى إلى تقليص واردات قطع الغيار وترك البترول في حالة يرثى لها.

اذ يرى البعض ان تقديرات الاحتياجات المالية لإعادة أعمار العراق التي تمت من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة وسلطة الائتلاف أنها متحفظة ، إذ توجد بعض التقديرات الأساسية الأخرى والتي قد تصل الى (١٠٠) مليار دولار[١].

لذا فان المساعدات لا تستطيع أن توفر هذه المبالغ تحت الشروط الميسرة والتي تخدم الاقتصاد العراقي ، وعليه فان عملية أعادة أعمار العراق تتطلب الاعتماد على امكانيات العراق الذاتية الغني بموارده الطبيعية وبالأخص ثروته النفطية ، فضلاً عن امتلاكه الثروة البشرية القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية اذا ما تم توجيهها بالمسار الصحيح[٢].

(١) د. محمد علي موسى المعموري ، "إعادة أعمار العراق" ، الفرص والتحديات ، مصدر سابق ، ص٢١-٢٣.

(٢) د. احمد الحسيني ، " تقيم ستراتيجية ، التنمية الاقتصادية لاعادة الاعمار في العراق" ، مصدر سابق ، ص٥.

وبالامكان تاهيل قطاع النفط والوصول الى انتاج (٣,٥) مليون برميل يومياً والتي اعتاد العراق على انتاجها في عقد السبعينيات واوائل الثمانينيات من القرن الماضي ، الا انه يتطلب مساعدة تقنية ومالية واسعة النطاق فمن اصل (٧٤) بئراً المكتشف لم يتم استغلال الا (١٥) بئراً ، وتجدر الإشارة الى وجود عشرة حقول من أصل (٥٩) بئراً المتبقية تعد حقولاً عملاقه.

وحسب محللي قطاع النفط ، ان هذه الحقول المستغلة تحتاج إلى مبالغ كبيرة من الاستثمار والإصلاحات وتحتاج إلى مدة من (١٨- ٣٦) شهراً للعودة إلى استئناف الإنتاج الكامل[١]

علماً أن الحكومة السابقة عبرت في احد المؤتمرات التي عقدت عام ١٩٩٥ عن هدفها في تطوير قطاع النفط بعد رفع العقوبات من خلال وضع برنامج للوصول الى طاقة انتاجية تبلغ (٦) مليون برميل يومياً على مدى خمسة سنوات وبحجم استثمار (٣٠) مليون دولار[٢].

ويمكن مضاعفة الانتاج من (٦-١٠) مليون برميل يومياً من خلال اعادة تأهيل هذا القطاع خلال مدة قياسية في ظل دخول استثمار القطاع الخاص وذلك بتوزيع الابار النفطية على اكبر عدد من الشركات العالمية[٣].

يعد النفط قوة اقتصادية وسياسية مهمة ، الا انه من الملاحظ أن اثره الداخلي على العماله وتحريك عوامل الانتاج المحلية ضعيفة لذا يتطلب تطوير الطاقة الانتاجية سواء عن طريق ميزانية الدولة أو من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ، فضلاً عن اعادة هيكلة قطاع النفط ليكون احد وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وموجها رئيساً للاقتصاد العراقي من خلال توجيه ايراداته الناجمة عن عمليات التصدير ، لا لمجرد تشغيل جهاز الدولة وتمويل الانفاق العام الذي يذهب معظمه للاستهلاك بل يتطلب الامر الى تحويل موارد النفط الى تحقيق التنمية البشرية من خلال الاستثمار في بناء راس المال البشري وتحديث البنى التحتية وتنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط ، اذ لا يقل الإنفاق العام عن ٩٠% من هذه العائدات[٤].

مما يجعل مستقبل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية مرهوناً بالعائدات النفطية.

---

(١) صالح ياسر، " قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات اخرى " ، النقانة الجديدة ، العدد (٣٠٩) ، حزيران ، ٢٠٠٣ ، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه ، ذكره ، ص٤.

(٣) د.عصام الجلبي ، " صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق بعد انتهاء الاحتلال" ، اعمال ندوة العراق التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص١٢٤-١٢٥.

(٤) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، " الجهاز المركزي للأحصاء ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية "، مصدر سابق ، ص١٦٢.

٤.رفع مستوى التعليم

لاشك ان التعليم هو هدف اساسي للتنمية الاقتصادية ، اذ أوضحت دراسة في البرازيل ، ان التعليم يعد ثاني اهم عنصر يؤثر على النمو والتنمية بعد التقدم التكنولوجي ، فزيادة متوسط سنوات الدراسة لافراد القوة العاملة لسنة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي بنسية ٢٠% تقريباً ، كما اجريت دراسة اخرى على (٦) دول متقدمة هي اليابان والمملكة المتحدة والسويد وفرنسا وايطاليا واستراليا ، لوحظ آن مستوى التعليم العالي يزاول تأثيره جوهرياً وطردياً على مستوى التنمية والنمو في أربع دول الأولى ، ولم يكن له تأثير في اثنين هما استراليا وايطاليا ، وأفادت الدراسة ان هناك علاقة ميكانيكية بين التعليم العالي والتنمية ، إلا إن التعليم العالي قد لا يحقق التنمية اذا كانت محتويات التعليم لا تخدم التنمية[١].

أما الأمية وضعف مستوى التعليم في المجتمع فيعدان من معوقات التنمية وللأسباب التالية(٢).

أ. ا ن الشخص الأمي يفشل في أدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المختلفة ودورها في مقاومة التخلف.

ب. يرتبط التعليم بالمستوى الصحي ، فكلما ارتفعت الامية انخفض المستوى الصحي ، لأن الشخص الامي يجهل المبادئ الصحية ، مما يسهل من انتشار الامراض وارتفاع معدلات الوفيات ، وهذا يجعل من الدولة توجه جزءاً من ميزانيتها للقضاء على الاوبئة والامراض والذي كان الاجدر تخصيصها لاستثمارات منتجه تدفع التنمية الى الامام.

وهناك ترابط وثيق بين مشكلة الامية ومشكلة الفقر والجوع اللذين يخلقان مع البطالة حلقة مفرغة من الضعف والحرمان ، ومن خلال تجارب عدة في البلدان النامية أتضح أن ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة يؤدي الى انخفاض معدلات وفيات الأطفال والى تحسن الحالة الصحية ، اما الأشخاص الأميون الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الاساسية او الذين لا يستطيعون أتمام دراستهم فأنهم قد يضطرون الى العمل كعمال غير مهرة ذات إنتاجية منخفضة تجعلهم مرشحين لوظائف منخفضة الأجر وللبطالة[٣]

وينظر الى التعليم من وجهة نظر التنمية البشرية من ثلاثة زوايا هي[٤].

أ. التعليم اداة مهمة لا كتساب المعرفة.

---

(١) د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، مصدر سابق ، ص٨٤-٨٥.

(٢) خليل العناني ، مشكلات أعادة الأعمار في العراق ، كراسات إستراتيجية مصدر سابق ، ص٣.

(٣) الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ، ٢٠٠٥ ، مصدر سابق ، ص١٠.

(٤) جورج القصيفي ، "التنمية البشرية "، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، مصدر سابق .ص٨١.

ب. يرتبط التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال تلبيه بالمهارات الفنية .

ج. التعليم حق أنساني اساسي أوانه يحول الأميين إلى أناس متعلمين يشاركون في الإنتاج والتنمية بكفاءة عالية.

وطبقاً للمسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لعام٢٠٠٧ ، تظهر الفجوة بين الريف والحضر ، وبين الإناث والذكور في المرحلتين المتوسطة والإعدادية ، فمثلاً ٤٥,٥ % من الذكور بعمر ١٢-١٤ سنة و ٤١,٥ % من الإناث في نفس الفئة العمرية في الحضر هم من مرحلة الدراسة المتوسطة مقارنة بنسبة ٢٨,٨ % من الذكور ١٦,٦ % من الإناث في الريف ، ويلتحق ٢٥,٨ % من الذكور بعمر ١٥- ١٧ سنة و ٢٥,١ % من الإناث في نفس العمر بالدراسة الإعدادية في الحضر، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١٤,٥ % من الذكور و ٧,٢ % من الإناث في الريف[١].

فضلاً عن تفشي ظاهرة البطالة بين الخريجين ، فان نسبة البطالة لحملة الدبلوم بلغت ٩,٨ % موزعة بين ٨,١ % للذكور و ١٣,١ % للأناث ولحملة البكالوريوس بلغت ١٣,٩ % موزعة بين ١١,٢% للذكور ١٩,٧ % للأناث لعام ٢٠٠٧[٢]

ومن هذه النتائج يتضح ضعف التنسيق بين جهاز التعليم والذي يمثل جانب العرض لاعداد الطلبة المتخرجين ، واسواق العمل المتمثلة بجانب الطلب.

كما يوجد (٤,٥) مليون طفل تتراوح نسبة الامية بينهم بين ٣٠ -٤٠ % ويحاول اغلبهم الالتحاق بالعمل لمساعدة عائلاتهم على تلبية حاجاتها الضرورية وفقاً لتقديرات مجلة (MEES) المتخصصة[٣]، مما يعكس تدني مستوى التعليم في العراق.

وعليه يتطلب زيادة أنفاق الدولة على الأبواب التي تخدم عملية التنمية ، ومن خلال تتبع أرقام الموازنة العامة لوزارة التربية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨) يلاحظ هناك تطوراً في إجمالي تخصيصها ، ألا أن من خلال تفحص هذه الأرقام وتحليلها تعكس عن وجود اختلال التركيب الهيكلي للموازنة كما يظهره الجدول (٤١) ، فان اكثر من ٨٠% تخصص فصل نفقات الموظفين (رواتب واجور) ، اما الحصة الضئيلة المتبقية اقل من ٢٠% فانها موزعة على بقية الفصول ، كما ان كلا الفصلين (السلعية والخدمية) لا تتضمن فقرة واضحة للمختبرات العلمية والمستلزمات المدرسية على الرغم من الضعف الشديد في المعدات والمستلزمات التعليمية (المختبرات والمكتبات) ، اضافة الى تباين توزيعها على مدارس المحافظات ، فنجد المكتبات مثلاً في محافظه نينوى تمثل ٧٠ % في حين كانت في

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧ ، مصدر ، سابق ، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٢) مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٥.

(٣) خليل العناني ،" مشكلات أعادة الأعمار في العراق " ، مصدر سابق ، ص١.

ميسان ٥% للعام الدراسي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، اما تغطية الحاسبات للمدارس ، فكانت نسبتها ٢٨% على مستوى العراق للعام الدراسي ٢٠٠٦– ٢٠٠٧ ، منها ٧٧% في مدارس الانبار و ٥% في ذي قار [١]، مما لا يعكس هذا التباين رؤية ستراتتجية للعملية التربوية ، ويحد من التطور النوعي للتعليم ، وبالتالي فهو عاجز عن إحداث التصحيح المطلوب.

كما ان النقص في تخصيص الفصول الأخرى انعكس ليس فقط على العوامل الضاغطة على التربية نتيجة لنمو السكان وتوسيع فرص تمكين الناس ، وإنما ايضاً على تراجع ماموجود من الأبنية المدرسية حتى أصبح يقدر (4731) مدرسة ، وان ٧٠% من الموجود ، منها بحاجة الى تأهيل وصيانه وان هناك ٧٩١ مدرسة طينية في انحاء العراق[٢]، مما يشكل قيداً على حجم الخدمة التربوية وشكلاً من اشكال الاهمال التربوي ، اضافة الى معلما من معالم عدم الاهتمام بالتنمية البشرية في العراق ، لان النقص في الابنية المدرسية يعيق توفر فرصة التعليم والاستمرارية فيه.

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الوطني لحال البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٢٦– ١٢٧.

(٢) مصدر سبق ذكره، ص١٢١

جدول (٤١)

توزيع نفقات الموازنة العامة للتربية الفعلية حسب نوع النفقة للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨ مليون دينار

الفصل	٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٨	
	المبلغ المخصص	النسبة	المبلغ المخصص	النسبة	النسبة	النسبة	المبلغ المخصص	النسبة
نفقات الموظفين	٨٩٤٤١٦	٩٥،٦	١٢١٠٢٣١	٩٦،٦	٩٢،٧	٩٦،٦	٣٤٩٤٤٣٤	٨١
المستلزمات والصيانة	١٨٠٩٤	١،٩	٣٦٧١٣	٢،٩	٥،٥	٢،٩	٢٥٨٩٧٥	٦
النفقات الراسمالية	٣٤٧٣	٠،٤	٤٣٣١	٠،٣	٠،٣	٠،٣	٩٨٨٧٢	٢
النفقات التحويلة	٥٥	–	٧٠	–	–	–	٥٨٣٠	–
البرامج الخاصة (الاعمار)	١٩٧٨٣	٢،١	١٩٣٤	٠،٢	١،٥	٠،٢	٤٨١١٨٣	١١
المجموع	٩٣٥٨٢١	١٠٠	١٢٥٣٢٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٣٣٩٢٩٤	١٠٠

المصدر:

وزارة المالية .جدول الموازنة العامة السنوية

ان الحصول على التعليم ذي النوعية الجيدة يعد الركيزة الاساسية في تطوير قابليات الانسان ويؤدي دوراً مهماً من تمكينهم في التنافس في عالم المعرفة ذات التغير السريع ، كما انه الطريق للوصول الى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية من خلال زيادة انتاجية الايدي العاملة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى الصحة والتغذية ، ويزيد من الامكانية التعليمية للاجيال القادمة ، كما يساهم اسهاماً ملحوظاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١).

كما ان الشركات الاجنبية تولي اهتماماً بالعمالة الماهرة ، وان مستوى مهارة العامل العراقي اقل من مستوى مثيله بالدول التي نجحت في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة جنوب شرق اسيا وتلك مشكلة لا تواجه المستثمرين الأجانب فحسب بل والمستثمرين الوطنين ايضاً.

ان تنمية الثروة البشرية في أية عملية اقتصادية أصلاحية باتت من الركائز الاساسية لتحقيق المزيد من النمو والتقدم المتواصل ،سيما ان مجمل التطورات هي تطورات ناجمة عن ابتكارات علمية وتقنية ، لعب فيها العقل البشري والأبحاث العلمية دوراً أساسيا.

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٣) ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ ، ص١٤٣.

فانتشار المعرفة والعلوم وتوسيعها داخل المجتمع واستيعاب التطورات وفهمها يؤدي الى تقوية الارادة والعزيمة الصادقة ، ويصبح العقل فعالاً والتفكير صحيحاً ومتجانساً ، ويحول الفرد الى منتج ومشارك في التنمية البشرية المستدامة.

ومن الجدير بالاشارة هنا ، انه من لا يملك المقدرة على البحث العلمي وعلى الابداع والتطور ، فانه سيكون عاجزاً من الاستفادة الجادة من ثمار العلوم المتدفقه بشكل سلع خدمات وادوات واجهزة من بلدان اخرى ، رغم امتلاكها ، وهذا لا يعني عدم وجود الكفاءات الفردية الموهلة ، بل هناك العديد من الكفاءات والعلماء العراقيين التي لها الفضل في تطوير العديد من العلوم لدى المؤسسات والشركات العالمية الكبرى.

ولا نجاح عملية التحول والانفتاح الاقتصادي والتنمية البشرية نقترح اتباع الخطوات التالية:

أ. حتى يتمكن العراق النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية وعلى غرار جنوب شرق أسيا فان عملية الاستثمار بشكل مكثف في العنصر البشري وهو ما سيجعل العراق أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ، خاصة ذلك النوع العالي من التقنية مثل الالكترونيات وغيرها.

ب. إصلاح النظام التعليمي وابتداءاً من التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي من قبل أساتذة متخصصين لديهم معرفة بالتجارب المقارنة الناجحة.

ج. على كل من الحكومة والقطاع الخاص العمل سوية على بلورة سياسة تنمية بشرية جيدة والتي من شأنها ان تحسن أعداد الطلبة والعمال لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي.

د. إرسال العمال والطلاب الى الدول المتقدمة للتدريب والحصول على المهارات والتعرف على تجارب أخرى مثل تقانة الإنتاج حتى يتمكنوا من التفهم والوصول الى المستويات الدولية للجودة التي تتطلبها الشركات الأجنبية .

هـ. يتطلب تحقيق التعليم الابتدائي الشامل للجميع ، والتنسيق بين المؤسسات التعليمية وأسواق العمل من اجل تطوير المهارات أو امتلاك المعرفة لكل شخص من اجل أن يتكامل مع الاقتصاد العالمي ويمارس حقوقه ومسؤوليات المواطنة.

٥.رفع المستوى الصحي

تظهر النتائج التي أجرتها بعض الدراسات وجود علاقة سببية تبادلية بين الصحة والتنمية ، فالصحة تؤثر بشكل مباشر في النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية ، اذ أن الشخص ذا الصحة الجيدة يبذل مجهوداً اكبر خلال نفس وحدة الزمن ، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم ، ويعيش حياة إنتاجية أطول ، وهذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنمية[١] في حين سوء

(١) د. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية "، مصدر سابق ، ص٨٩.

التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في التنمية العقلية والبدنية لدى الأطفال ، إضافة الى ارتفاع معدلات الوفيات بينهم ، لكن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أداؤهم في المدارس أفضل ويزداد مستوى الإنتاجية بعد التخرج وتحقيق التنمية المنشودة[١].

أن هدف التنمية البشرية هو تهيئة البيئة الملائمة ليتمتع الناس بحياة طويلة خالية من الأمراض ، لان الناس هم الثروة الحقيقية لأي بلد[٢] وان الوضع الصحي يتأثر بمجموعة من العوامل منها.

أ. اقتصادية ، ان ارتفاع متوسط دخل الفرد يؤدي الى تحسن الوضع الصحي له ، والفقر يؤدي الى سوء التغذية.

ب. الاوضاع الاجتماعية والثقافية ، فارتفاع المستوى الثقافي له دور كبير في تحسين الصحة ، والامية يؤدي الى ترديها ، لان الانسان الامي يجهل الطرق الصحية والوقاية من الامراض.

ج. العوامل الاستثنائية كالكوارث والحروب والظروف المناخية وحالات القلق وعدم الاستقرار والتلوث البيئي.

وفي العراق يعد الوضع الصحي استثنائياً نتيجة لتعرض النظام الصحي الى الاهمال لسنوات طويلة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والتدمير للبنى التحتية والاقتصادية والبيئية ، اذ ادت العقوبات الاقتصادية طوال العقد الماضي الى ضعف شديد في مستويات الرعاية الصحية نتيجة لانخفاض الامكانيات الطبية والصحية.

كما تعرض النظام الصحي للأنهيار بعد ان كان هو الافضل بين دول المنطقة، حيث هاجر معظم الاطباء البلاد ، اضافة الى وجود نقص في الادوية التي يحتاجها العراق رغم وجود برنامج النفط مقابل الغذاء، وبلغ سوء التغذية مانسبته ٣٠-٤٠ % بين الاطفال[٣]، وازداد الوضع سوءاً بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، مما ادى الى انتشار الامراض المعدية ووفيات الاطفال والامهات بشكل لم يسبق له مثيل في البلد ومازالت اعداد كبيرة من اطفال العراق واقعين في فخ مرض سوء التغذية ومضاعفاتها ، ويعزى نحو نصف وفيات الاطفال دون سن الدراسة بصورة مباشرة الى ترابط سوء التغذية والامراض المعدية ، اذ أن الاطفال المصابين بهزال معتدل معرضون لاحتمال الموت من امراض معدية بنسبة تفوق أربعة إضعاف تعرض نظرائهم الصحيحي التغذية[٤]

يعد الوضع الصحي في العراق منخفضاً اذا ما قورن بالدول المقتدمة والنامية وحتى العربية ، كما لاحظنا في الفصل الثاني وبوجه عام يتصف الوضع الصحي في العراق حالياً بالخصائص التالية.

---

(١) المصدر نفسه ،ص٩١-٩٢.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، (١٩٩١) ، تقرير التنمية البشرية العام ، ١٩٩١ ، ص٢٨٧- ٢٨٨.

(٣) خليل العناني ، مشكلات اعادة الاعمار في العراق ، "كراسات استراتيجية "، مصدر سابق ، ص٢.

(٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٥) ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ ، ص٢٤.

أ. ارتفاع معدل وفيات الأمهات والرضع والاطفال دون سن الخامسة.

ب. انخفاض نسبة طول العمر عما كان عليه في السبعينيات وبداية الثمانينيات ولاشك ان فقدان المجتمع لاعداد كبيرة من ابنائها في سن الانتاج امر يؤثر سلباً في التنمية.

ج. ارتفاع نسبة سوء التغذية بين الاطفال اذ ان ربع اطفال العراق يعانون من سوء التغذية المزمن حسب تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة التابع للجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٥.

لذا يجب زيادة الاهتمام لرفع مستوى هذا القطاع الحيوي بهدف تحسين المستوى الصحي للافراد من اجل ادارة دفة التنمية البشرية المنهارة اصلاً في العراق ، لان الافراد الذين يتمتعون بصحة جيدة يساهمون في رفع القدرة الاقتصادية للبلد عن طريق زيادة الانتاج والانتاجية ، اذ كلما تحسنت صحة الافراد ساهموا في تحقيق انتاجية اكبر " وان كل زيادة في السعرات الحرارية المتناولة يمكن ان تؤدي الى زيادة انتاجية العمل تصل الى ٤٧%[١].

كما يتطلب زيادة الإنفاق على قطاع الصحة لرفع الخدمات المقدمة للمواطنين ، الا ان المتتبع لفصول موازنة وزارة الصحة يلاحظ ايضاً تميزه بالتشوه الهيكلي ، فقد استأثرت نفقات الرواتب والأجور على معظم تخصيصات الموازنة وبنسبة ٩٣% كمعدل سنوي للفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٦)[٢] مما انعكس سلباً على توسيع وتطوير الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

وعليه يتطلب الأمر تصحيح التشوه الهيكلي في موازنات الصحة والاهتمام بزيادة النفقات الرأسمالية وخاصة المختبرات والأجهزة الطبية ، لرفع واقع المستوى الصحي الى مستوى يليق بالإنسان العراقي.

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٦) ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، ص٥٢.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٢٢.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات هي:

١. أن التنمية البشرية ليست عملاً اقتصادياً فحسب ، بل هي تركيب شامل لتوسيع خيارات الناس ، فهي الاستثمارات في القدرات البشرية عن طريق تطوير قدراتهم التعليمية والصحية لتمكنهم من عمل منتج ، وهي من اجل البشر من خلال توزيع أكثر عدالة للدخل ومكافحة الفقر وتقوية قدراتهم ومشاركتهم في عملية التنمية، علاوة على الكثير من الخيارات الأخرى التي تمكن الناس من الإنتاج والتمتع بالحرية السياسية والثقافية والاجتماعية والمحافظة على سلامة البيئة.

٢. أن التنمية البشرية تقر بوجود أزمة تطال نماذج حرية السوق وتدخل الدولة فآلية السوق فشلت في مراعاة الفقراء وعدالة توزيع الدخل والتعامل مع سلامة البيئة والإنصاف والمساواة بين الجنسين على الرغم من تحقيق النجاحات في النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ، كما ان نماذج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، اثر سلباً في النمو الاقتصادي لبلدانها وبرزت الاختلالات الهيكلية، كعجز ميزان المدفوعات والتضخم وارتفاع معدلات البطالة.

٣. يتميز الاقتصاد العراقي بسمات عديدة منها الايجابي كتوفير المواد النفطية ، فهو يمتلك ثاني اكبر احتياطي في العالم، ووفرة المواد المعدنية والأراضي الزراعية ، وأخرى سلبية ، إذ بقى الاقتصاد أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي ، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية ، كما يتميز بالتضخم وعجز الموازنة والبطالة وعجز القطاع الزراعي عن الإيفاء باحتياجات السكان والصناعة بالمواد الغذائية.

٤. تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى ٥٦٧ دولار سنوياً عام ٢٠٠٣ ، بعد أن كان نصيبه أكثر من ثلاثة ألاف دولار في عام ١٩٨٠ ، مما انعكس على سوء معيشة الإفراد والتعليم والصحة، الا انه حصل تحسن بصورة تدريجية حتى وصل الى (٤١٦٢,٩) دولار لعام ٢٠٠٨ بسبب زيادة الايرادات النفطية، وعلى الرغم من هذا الارتفاع الا انه لا ينفي حالات التباين في مستوى المعيشة بين السكان اذ تتلقى اغنى ٢٠% من الاسر (٦) اضعاف ماتتلقاه افقر ٢٠ % من الاسر العراقية.

٥. يعكس موشر التعليم انخفاض معدلات البقاء في التعليم الابتدائي وانخفاض نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الشباب ، وارتفاع معدلات الأمية، علاوة على استمرار عدم المساواة بين الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة ، الأمر الذي يشكل تحدياً على الجانب التعليمي للتنمية البشرية في العراق.

٦. انخفاض مؤشرات الصحة في العراق كموشر البقاء وارتفاع نسبة الأطفال ناقصي الوزن وارتفاع عدد الإصابات بالإمراض المعدية وسوء التغذية ، إذ يعاني واحد من كل خمسة أطفال من التقزم.

٧. انخفاض موشرات البيئة ، اذ انخفضت نسبة السكان الذين لديهم فرص استدامة المياه الصالح للشرب والصرف الصحي وخاصة في المناطق الريفية ، وحسب المسوحات التي جرت في العراق ، وان أسباب انخفاض الموارد المائية عديدة منها النمو السكاني السريع وعوامل طبيعية كالجفاف المتقطع ، كما إن قسماً من منابع الأنهر تقع خارج الحدود مما جعل تلك الدولة تتحكم بكميات المياه العابرة لحدود العراق.

٨. عدم استغلال الموارد المتوفرة لدى العراق بشكلها الامثل على الرغم من وجود موارد ضخمة كالوقود القابل للنفاذ (النفط والغاز)، وموارد متجددة غير قابلة للنفاذ كالموارد الشمسية والريحية ، اذ بلغ النقص في توليد الطاقة الكهربائية (٣٨٢٧,٥) ميغاواط لعام ٢٠٠٨ ، كما ان ٣٥% من الاسر العراقية تستخدم الوقود غير التجاري (الاخشاب)، مما يؤدي الى تلوث الهواء بالغازات الضارة بصحة الانسان وخصوصاً غاز ثاني اوكسيد الكاربون، اذا بلغ نصيب الفرد من تلك الغازات (٣,٨) طن / متري، كما كان ترتيبه (١٣٩) في مؤشر الاستدامة عالمياً واحتل المرتبة قبل الأخيرة بين الدول العربية.

٩. يتسم الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد حرب ، مما أدى إلى تحطيم البنى التحتية وتدهور مؤشرات التنمية البشرية ، وضخامة حجم دينه الخارجي ، إذ تقدر ديون العراق مع التعويضات بـ (٤٢٠) مليار دولار أمريكي ، وما يواز (١٥) مرة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعراق في السنوات الأخيرة ، وإذا ما أريد استخدام نصف إيراداته لتسديد ديونه مع الفوائد فانه يستغرق عدة عقود لتسديدها ، لذا يواجه العراق واحداً من التحديات التي يتطلبها واقع التنمية البشرية وقيداً شديداً أخرا لإعادة أعمار العراق.

١٠. شيوع الفساد المالي والإداري في العراق بوتيرة عالية بعد إحداث عام ٢٠٠٣ ، إذ احتل العراق ثالث أسوء دولة في تقرير الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٧ ، والجدير بالذكر ان العراق أدرج في سلم الفساد العالمي ابتداءاً من عام ٢٠٠٣.

١١. شجع الانفلات الأمني بعد دخول قوات التحالف ، بعض المجاميع على السلب والنهب والاختطاف ، مقابل فدية في ظل انهيار الدولة ومؤسساتها، مما هيأ الفرصة لغسيل هذه الأموال بوسائل مختلفة ، كشراء العقارات واستيراد السلع والبضائع الأجنبية ، وإيداع في البنوك لطمس معالمها ، مما ينعكس سلباً على انخفاض حجم الدخل القومي وعلى التنمية الاقتصادية والبشرية وعملية أعادة الأعمار.

١٢. أن مجموعة الإصلاحات الجذرية التي قامت بها سلطة الائتلاف كقوانين تحرير التجارة الخارجية والخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كان بأسلوب المعالجة بالصدمة (التحول السريع) ، مما أفرزت عملية الإصلاحات هذه، انتقادات ومشاكل وصعوبات لسلطة الائتلاف، لعدم توفير المناخ الملائم لهذه الإصلاحات كعدم توفير الاستقرار الأمني وغياب الاطار المؤسسي والتشريعي والافتقار إلى الملاك الإداري المتدرب وغياب سوق المال المتطور.

١٣. كان التخطيط لجهود أعادة أعمار العراق من قبل سلطة الائتلاف ضعيفاً جداً ، إذ لم تكن هناك خطة تنمية وطنية شاملة ، وان عملية ممارسة العقود لم تكن شفافة لعدم وجود إشراف عليها ، علاوة على ضعف التنفيذ لعدم الاستقرار الأمني ، حيث استهدفت الإعمال المسلحة، المشاريع الاقتصادية ، مما حول جزءاً من المبالغ المخصصة لإعادة الأعمار إلى المتطلبات الأمنية ، والذي أدى إلى استنزاف الثروات الوطنية وبشكل متواصل.

١٤. نتيجة لتغير ظروف العراق السياسية ، وبالنظر لسعة وعالمية التحول الاقتصادي ، وإشاعة ثقافة السوق ، يواجه العراق اليوم تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي نحو سياسة التحرر والانفتاح الخارجي ، في ظل الاختلالات الهيكلية وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والبشرية.

١٥. تم اصدار عدة قوانين مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، بعد حدوث التغير السياسي في العراق ، دون تهيئة المناخ الملائم له ، اذ لم تتعهد الدولة بتوفير الحماية اللازمة للمشاريع

الاستثمارية ، مما لا يتوقع قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر في المنظور القريب ، طالما لم تكن أصولها في مأمن.

١٦. ارتفاع معدلات البطالة في العراق وبالأخص تركزها في الفئات العمرية من الشباب ، مما يشكل ضغطاً صافياً على سوق العمل ، وسبباً مهماً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وموشراً سلبياً على تطور التنمية البشرية ، لان البطالة تعد البيئة الخصبة لنمو الجريمة والتطرف واعمال العنف كما ان البطالة تعني انتشار الفقر والبؤس.

١٧. أتخذت الدوله بعض البرامج لمساعدة الفئات الهشة للتخفيف من حدة البطالة والفقر من خلال برامج شبكة الحماية، الا انها برزت نقاط خلل عند تطبيقها اهمها.

أ. ان المبالغ الشهرية المتسلمة من قبل الافراد لا يتناسب مع متطلبات المعيشة اللائقة، لان المعدلات المستلمة من هذه الاعانة تضع الافراد تحت خط الفقر.

ب. ان الكثير من الاسر المعوزة لم تدرج ضمن قوائم المستفيدين من الاعانة وخاصة المناطق النائية . أما بسبب جهل الاسرة في عملية التقديم او بسبب التكاليف المالية التي تصرفها على معاملة التقديم، اضافة الى عملية التعقيد والروتين ، بينما نجد اعداداً كبيرة من المستفيدين لا تنطبق عليهم شروط الاستحقاق ، وعلى سبيل المثال تم استبعاد ٣٠% من المستفيدين لغاية ٢٠٠٨/٩/٣٠.

١٨. ان عدم الاستقرار السياسي والامني أثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق ، اذ ادى الى هجرة العقول والاموال الوطنية الى الخارج خاصة بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، فإن اعمال العنف أدت الى تهجير قسري لاعداد كبيرة من المواطنين داخلياً وخارجياً ، اذ قدر ٦/١ العراقين هم من المهاجرين ، علاوة على ان عدم الاستقرار السياسي والامني التي تحدثها الحروب والاضطرابات الداخلية تؤدي الى فجوات قطع لاستمرار النمو الاقتصادي ، مما يفقد المجتمع المزايا المحققة من الدفع الذاتي للنمو.

التوصيات

لقد توصل الباحث من خلال ماتقدم الى مجموعة من التوصيات الضرورية يتطلب الاخذ بها لتحقيق التنمية البشرية في ظل مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق وهي:

١. ان مؤشرات التنمية البشرية تمثل انعكاساً لتطور التنمية البشرية عبر المراحل الزمنية المختلفة ، لذا لا بد من انتقاء هذه المؤشرات والتي تتلاءم مع ظروف البلد وفي الوقت نفسه تكون لها القابلية للمقارنات الدولية ، لتكون اكثر مصداقية لمعرفة درجة التطور الذي حصل في المجتمع، علاوة على معرفة ترتيب البلد في دليل التنمية البشرية ليتمكن البلد من معرفة ترتيبه العالمي ومدى التطور الحاصل في هذا الدليل.

٢. ضرورة إعادة مزيج بين الدولة والسوق من وجهة اقتصاد السوق ، ومن المفضل أن يتم هذا الإصلاح على ثلاثة محاور وفقا لظروف كل مجتمع ، وتتمثل هذه المحاور في إصلاح درجة المركزية وإصلاح اقتصادي من خلال تصحيح الأسعار والخصخصة وإصلاح مؤسسي.

٣. تحسين أداء القطاع النفطي من خلال إعادة تأهيله ووضعه في صدارة الاستثمار ليكون من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والبشرية ، وموجها رئيساً للاقتصاد العراقي ، وذلك عن طريق الاستثمار في بناء رأس المال البشري ، وتنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم تقليل الاعتماد على موارده النفطية.

٤. زيادة الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظام التعليمي وذلك من خلال :

أ. زيادة الإنفاق على قطاع التعليم لا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، لانه غير كاف للدلالة على اسهام ذلك الانفاق في التنمية البشرية ، وانما من خلال زيادة حجم الانفاق على حاجات النظام التعليمي ، كزيادة عدد الأبنية المدرسية للقضاء على ظاهرة الاكتظاظ المدرسي ، وان تمتلك كل مدرسة مكتبةً ومختبراً علمياً ومختبراً للحاسوب لتعزيز تمكين الطلبة من الاستفادة من فرص التنمية ولممارسة المواطنين لحق من حقوقهم.

ب. تشجيع القطاع الخاص في المشاركة للنهوض بواقع القطاع التعلمي.

ج. إعادة النظر بالمناهج التعليمية ، بما يمكن الطالب في مواكبة التطور المعرفي الى جانب التأهيل لاحتياجات العمل .

د. يتعين على المسؤولين تحقيق التعليم الابتدائي من خلال العمل على تمكين الأطفال من الجنسين من إكمال المقرر الدراسي للمرحلة الابتدائية عن طريق تعميم التعليم الالزامي لوصوله الى معدلات مرتفعه اسوة بالدول العربية والقضاء على الامية من خلال القيام بحملات شاملة لمحو الامية ولجيمع الفئات العمرية والجنسية.

٥. اصلاح النظام الصحي بخطى سريعة وواعية من خلال:

أ. ايصال الخدمات الصحية للمواطنين ، وبالاخص المناطق النائية ، وليس العكس بما يضمن وصول الخدمات العلاجية والوقائية للناس وانعكاسه على تحسين اوضاع التنمية البشرية.

ب. تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي من خلال سياسات التطوير والتدريب وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين ، وتعزيز مشروع الرعاية المتكاملة حول أمراض الطفولة لرفع مؤشر البقاء او الحد من نقص التغذية والتقزم لتقليص الفجوات في التنمية البشرية.

٦. أن تحسين نوعية الحياة هو دعامة اساسية من دعامات ستراتيجية التنمية البشرية والذي يتطلب الوصول الى الماء النظيف والصرف الصحي وخدمات العناية الصحية.

٧. إيجاد حل سريع وشامل من قبل الحكومة العراقية للديون والتعويضات من خلال عقد الاتفاقيات لتخفيض تلك الديون على غرار تخفيض ديون نادي باريس أذا ماريد النهوض بالتنمية الشاملة وتجنب تحميل الأجيال القادمة ، ديون وأعباء مالية قد تثقل كاهلها.

٨. ضرورة محاربة الفساد قبل ان يستفحل ويصبح مرضا مستعصيا ، يصعب القضاء عليه ، وذلك من خلال تقوية أجهزة الرقابة والنزاهة والنظام القضائي ، وجعلهم أكثر استقلالية ليتمكن من إصدار الأحكام الرادعة بوجه المفسدين.

٩. ان من اهم التحديات الضاغطة التي تواجه العراق هي.

أ. اقامة حكم ديمقراطي عادل ، اذ ان اهمية بناء موسسات الحكم والارتقاء بمبدأ احترام حقوق الانسان وتعزيز دور القانون وتشجيع مبدأ الحوار ، كل ذلك يشكل اساسيات لدفع عجلة البناء وتحقيق الامان والسلام لجميع المواطنين على حد سواء ، اذ ان مبادئ العدل والامن وحقوق الانسان مبادئ رئيسة للاستقرار في مرحلة من بعد النزاعات.

ب. التركيز في المرحلة المستقبلية على الحكم الصالح المعتمد على توسيع مساحة الديمقراطية ، والمرتكزة على قيمتين أساسيتين هما التضمينية والمسالة المقترنة بقوة البناء الدستوري. على ان يسود أنصاف المشاركة في ادارة الحكم بين الجنسين وبين سكان الريف والمدينة علاوة على ابداء روح التسامح بين الأحزاب.

١٠. ان برامج شبكة الحماية والقروض الميسرة في العراق هي وسائل فعالة وحيوية لدعم الاسر ذات الدخول الواطئة ، ولا متصاص البطالة من القوة العاملة الباحثة عن العمل، الا انها بحاجة الى دراسة عملية وتطوير، لتشخيص نقاط الضعف والقوة ، ووضع المقترحات والمعالجات المناسبة خدمة للتنمية البشرية في العراق.

١١. ان نقاط الضعف في برنامج اعادة الاعمار يمكن تقليلها من خلال التخطيط بطريقة علمية عن طريق وضع اهداف واقعية ، وخلق كفاءات مالية وفنية لضمان ديمومة عملية اعادة الاعمار.

١٢. من الضروري ان تحافظ الدولة على دورها الفاعل في المرحلة الانتقالية مع تامين الانسحاب التدريجي ، كلما توافرت الظروف الملائمة لذلك ، ومن خلال النظر الى واقع الاقتصاد المحلي وليس الخارجي، لأن الانسحاب السريع سيلحق ضرراً بالقطاع الخاص اكثر مما ينفعه، علاوة على الضرر الذي سيلحق بالمجتمع وطبقاته الضعيفة ومستقبل التنمية الاقتصادية والبشرية.

١٣. ان توافر بعض المزايا والمنافع من خلال إصدار القوانين غير كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فمن الضروري تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لاجتذابه وتوطينه كتعهد الدولة بتقديم الحماية الأمنية للمشاريع الاستثمارية ، وبالاخص الاجنبية منها ، مع تهيئة البنية التحتية اللازمة للاستثمار ، كتوفير الاسواق المالية ، او على الاقل تطوير النظام المصرفي بما يلبي حاجة المستثمرين ، وتوفير الماء والكهرباء والطرق والمواصلات والاتصالات

المصادر العربية والأجنبية

١. المصادر العربية :

أ. الكتب.

١. ابو قحف ، عبدالسلام احمد ،" اقتصاديات الاعمال والاستثمار " ، طبعة اولى ، الدار الجامعية ،الاسكندرية ، ٢٠٠١.

٢. اسماعيل ، د.محمد محروس ، " اقتصاديات الصناعة والتصنيع " ، مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية ، مؤسسه شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٧.

٣. امين ، جلال ، " العولمة والتنمية العربية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة اولى ، ١٩٩٩.

٤. اندرود ، ويستر ،" مدخل لوسيولوجية التنمية " ، ترجمة حميد يوسف ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨١.

٥. اوزلو ، اونر ،" تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي " ، ترجمة مركز العراق للابحاث ، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦.

٦. بينانون ، ادريانو ،" العولمة نقيض التنمية " ، دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ترجمة على حسين السوداني ، و د.عماد عبداللطيف سالم ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٧. التميمي ، د. رعد سامي عبدالرزاق ،" العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي " ، طبعة اولى ، دار دجلة ، الاردن ، ٢٠٠٨.

٨. تودارو ، ميشيل ، " التنمية الاقتصادية" ، تعريب.د.محمود حسن حسين ود. محمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦.

٩. جار الله ، د. سعد حسين ،" التنمية المستقبلية " ، المتطلبات والاستراتجيات – دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، سلسله اطروحات الدكتوراء (٢٧) ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة ثانية ، ١٩٩٩.

١٠. الجبوري ، د.مهند إبراهيم علي ،" النظام القانوني للتحول الى القطاع الخاص (الخصخصة) " ، دراسة مقارنة ، الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨.

١١. جميل ، سرمد كوكب ،" التمويل الدولي ، مدخل في الهياكل والعمليات والادوات " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢.

١٢. حبيب ، د.كميل، والبنى ، د.حازم،" من النمو والتنمية الى العولمة والغات ،رؤية جديدة لنظام اقتصادي جديد " ، المؤسسه الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، ٢٠٠٠.

١٣. الحبيب ، د.محمود محمد ،" اقتصاديات العراق ، دراسة تحليلية " ، دار الطباعة الحديثة ، بصرة ، الطبعة الاولى، ١٩٩٦.

١٤. حنتوش ، علي ،" مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل (دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية) " ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ٢٠٠٠.

١٥. الخطيب ، ابراهيم ياسين وآخرون ،" التنمية في الوطن العربي " ، مكتبة السراء العلمية ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٩.

١٦. خلف ، د.فليح حسن ، " التنمية الاقتصادية" ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨.

١٧. الديك ، اسكندر ، والاسعد ، محمد مصطفى ، "دور الاتصال والاعلام في التنمية الشاملة" ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٣.

١٨. الرميحي ، محمد ، " النفط والمشكلات الدولية" ، وجهة نظر عربية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٠.

١٩. السامرائي ، سعيد عبود ، " مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي" ، مطبعة القضاء في النجف الاشرف، الطبعة الاولى ، ١٩٧٣.

٢٠. ــ ، "التطور الاقتصادي الحديث في العراق" ، مطبعة القضاء في النجف الاشرف ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٧.

٢١. سلوغلت ، ماريون قارون ، بيترسلوغلت ، "من الثورة الى الديكتاتورية" ، العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراس ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣.

٢٢. سليمان ، حكمت سامي ، نفط العراق ، " دراسة اقتصادية سياسية" ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، سلسلة دراسات (١٩٣) ، ١٩٧٩.

٢٣. السمالوطي، د.نبيل ، " علم اجتماع التنمية" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١.

٢٤. شفيق، د.محمد ، "التنمية والمتغيرات الاقتصادية" ، قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي ، مطبعة الكتب الجامعي الحديث، اسكندرية ، ١٩٩٩.

٢٥. شوقي ، عبدالمنعم ، "تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثه" ، القاهرة ، ١٩٩١.

٢٦. صارم ، د.سمير ، " انه النفط ، الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق" ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٣.

٢٧. صبري ، فاضل عباس ، "التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق " (١٩٦٠-١٩٧٠) دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الاولى، ١٩٧٧.

٢٨. الصعيدي ، د.عبدالله ، الاقتصاد والبيئة ، دراسة في بعض الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة ، دراسة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٢٩. سن، امارتيا ، "التنمية حرية" ، ترجمة شوقي جلال ، الكويت ،سلسلة عالم المعرفة العدد ، ٣٠٣ ، ٢٠٠٤.

٣٠. عارف ، محمد ناصر ، "التنمية في منظور متجدد" ، التحيز ، العولمة ، ما بعد الحداثة ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

٣١. عباس ، صلاح ، "الخصخصة" ، المصطلح – التطبيق ، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية ، ٢٠٠٣.

٣٢. عبد الخالق ، د. السيد احمد ، "المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي، الاشعاع الفنية ، الاسكندرية، ١٩٩٦.

٣٣. عبد السلام ، د.رضا ، "محددات الاستمثار الاجنبي المباشر في عصر العولمة " ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ، طبعة اولى ، ٢٠٠٧.

٣٤. عبد المعطي ، د.عبدالباسط ، " في التنمية البديلة" ، دراسات وقضايا ، دار المعرفة ، الجامعية، القاهرة ، ١٩٩٠.

٣٥. عجمية ، د.محمد عبدالعزيز ، والليثي ، د.محمد علي ، "التنمية الاقتصادية"، مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٠.

٣٦. ـــ ، وناصف ، د.ايمان عطية ، "التنمية الاقتصادية" ، دراسات ، نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠

٣٧. الفهداوي ، خميس خلف ، الشيخ ، د.مازن عيسى، "التنمية الاقتصادية " ، النجف ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٠.

٣٨. قاسم ، د.منى ، الاصلاح الاقتصادي في مصر ، "دور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية الدار المصرية اللبنانية " ، القاهرة، الطبعة الاولى ، ١٩٩٧.

٣٩. كلير ، مايكل ، "الحرب على الموارد" ، ترجمة عدنان حسن ، بيروت دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٢.

٤٠. لوب، جاك ، " العالم الثالث وتحديات البقاء" ، ترجمة احمد فواد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦.

٤١. ماكينون ، رونالد ، "النهج الامثل لتحرير الاقتصاد" ، احكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق ، ترجمة ، د.صليب بطرس وسعاد الطنبولي ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٦.

٤٢. مرسي ، فؤاد ، "مشكلات الاقتصاد الدولي" ، منشآة المعارف ، الاسكندرية، ١٩٨٠.

٤٣. موستشيت ، ف- دوجلاس ، "مبادئ التنمية المستدامة" ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٤. الموسوي ، حيدر جعفر ، "الصناعة في العراق وجانب من النظم الصناعية" ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (٥٤) ، السنة الثانية ، بغداد ، ١٩٩٧.

٤٥. نبيه ، نسرين عبدالحميد ، " الاقتصاد الخفي" ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨.

٤٦. النجار ، يحيى غني ، وشلاش ، د.أمال عبدالامر ، "التنمية الاقتصادية" ، نظريات ، مشاكل ، مبادئ ، سياسات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ،١٩٩٠.

٤٧. ــ ، "على هامش التخلف والتنمية" ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، ١٩٩٩.

٤٨. النصار ، د.علي ، " التفاعلات البيئية الاقتصادية وتخطيط التنمية في الاقطار العربية" ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٩٣.

٤٩. النصراوي ، عباس ، "الاقتصاد العراقي" ، النفط ، التنمية ، الحروب، التدمير ، الافاق (١٩٥٠- ٢٠١٠) ، ترجمة سعيد عبدالعزيز ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ٢٠٠٣.

٥٠. هندي ، د.منير إبراهيم ، "الخصخصة ، خلاصة التجارب العالمية" -الاعداد- الخصخصة – خصخصة المشروعات الاقتصادية ، خصخصة البنية التحتية، منشأة المعارف ٢٠٠٤.

٥١. الهيتي ، د.نوزاد عبدالرحمن ، "التنمية المستدامة – الاطار العام والتطبقات " ، دوله الامارات العربية أنموذجا ، قطر ، الدوحة ، ٢٠٠٨.

٥٢. وهبان ، د.احمد ، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية" ، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣.

ب. البحوث والدراسات العربية.

١. ابراهيم ، حسنين توفيق ، العولمة ،" الابعاد والانعكاسات السياسية" ، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني ، المجلد (٢٨) ، الكويت ، ١٩٩٩.

٢. ابراهيم ، د.حسناء ناصر ، "استراتيجية تعزيز قدرات الكفاءات العلمية في العراق وسبل المحافظة عليها" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس عشر ، ٢٠٠٨.

٣. ابوهات ، د.عبدالكريم كامل ، "خفض الديون العراقية،ماذا يعني للمستقبل؟" مجلة الغري، المجلد ، الاول ، العدد الثاني ، ٢٠٠٥.

٤. ادارة حكم افضل من اجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تعزيز التضمينية والمساءلة ، تقرير عام ٢٠٠٤ ، البنك الدولي ، دار الساقي ،بيروت. ٢٠٠٤.

٥. الاقتصاد العربي ، "التطورات والاتجاهات والمرامي "، التقرير السنوي للامين العام ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام ١٩٩٩، الاردن ، ٢٠٠٠.

٦. أمين ، د.جلال ، "العولمة والتنمية العربية ، من حملة نابليون الى جولة الاورغواي ١٧٩٨-١٩٩٨"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،الطبعة الثانية ، ٢٠٠١.

٧. الانباري ، عبدالامير ، "العراق ..... الى اين "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.

٨. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٨.

٩. البياتي ، د.ستار جبار ، "غسيل الاموال القذرة وانعكاساته المحتملة على الاقتصاد العراقي مستقبلاً "، مجله دراسات اقتصادية ، العدد (١٨) ، ٢٠٠٦.

١٠. البياتي ، صبري مصطفى ، "حركة مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق (١٩٦٠ – ٢٠٠٠) "، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠١.

١١. بينيس ، فيليس ، "انتقال فاشل للسلطة" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٩)، ٢٠٠٤.

١٢. التنمية العربية ، "استشراف متسقبل الوطن "، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩.

١٣. الجبوري ، د.عبدالعزيز حويش ، وابراهيم ، هاله صاحب ، " تطور وظائف المصارف التجارية في ضوء متغيرات البيئة الدولية مع اشارة الى البنك المركزي العراقي" ، المؤتمر المصرفي الثاني ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٢.

١٤. جلال أمين ،" نظريات التنمية ، علم ام مذهب "، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة اولى ، ٢٠٠١

١٥. الجلبي ، "عصام ، صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية "، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦.

١٦. الجميلي ، حميد ،" دراسة عن الواقع الاقتصادي والاستثمار في العراق في ظل المرحلة الحالية" ، المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة بغداد، بغداد ، للفترة (١٥– ١٦) ايار ، ٢٠٠٤.

١٧. حافظ ، زياد ، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعيه على سياستها الخارجية "، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٦) ، بيروت ، ٢٠٠٤.

١٨. حسن ، جبريل محمود ، "القطاع الصناعي والاعتمادية في العالم الخارجي في ظل الحصار والافاق المستقبلية "، المؤتمر العلمي الثامن لجمعية الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ، ١٩٩٣.

١٩. حسن ، يحيى حمود ، "دوافع الخصخصة في العراق وسبل نجاحها" ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد (١١) ، ٢٠٠٥.

٢٠. حسين ، د.علي ، "مستقبل تمويل الصناعات النفطية في العراق" ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦.

٢١. الحسيني ، د.احمد ، "تقيم استراتجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاعادة اعمار العراق" ، مجلة ابحاث عراقية ، مركز حمورابي ، السنة الاولى العدد (٣)، ٢٠٠٧.

٢٢. الحكم الجيد من اجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا – تحسين التضمينية والمساءلة ، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي ، ايلول ، ٢٠٠٣.

٢٣. حمادي ، اسماعيل عبيد ، "الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وافاق المستقبل" سلسلة المائدة الحرة (٣٢) ،بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٨.

٢٤. حمزة ، د.كريم محمد ، "شبكة الحماية الاجتماعية في العراق" ، الاهداف والمبادئ بحث مقدم الى مؤتمر (شبكة الحماية الاجتماعية – الواقع والافاق) ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ، ٢٠٠٦.

٢٥. الحمش ، منير ، "الاقتصاد السياسي للفساد" ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٢٨) ، تموز ٢٠٠٦.

٢٦. الخفاجي ، عصام ، "الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع ايران "،مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ،العدد (٢٠٣) نيسان ، ١٩٩٠.

٢٧. خليل ، ستار جبار ، "اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية" ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، جامعة المستنصرية ، العدد (٨٥) ، ايلول ، ٢٠٠٤.

٢٨. الراوي ، د.علي محمد سعيد ، " اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي" ، من بحوث الندوة العلمية التي اقامها المكتب الاستشاري، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، الجزء الاول ، ٢٠٠٥.

٢٩. الربيعي ، كوثر عباس ، " اموال العراق وسوء الادارة الامريكية" ، اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (١٤٢) ، اذار ، ٢٠٠٥.

٣٠. سالم ، نقي عبد ، "البعد العالمي واثره على مستقبل التنمية في العراق" ، المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول ، مركز الدراسات والبحوث ، بغداد (١٥- ١٦) أيار ، ٢٠٠٨.

٣١. سالم ، عماد عبداللطيف ، "الدولة والقطاع الخاص في العراق" ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١.

٣٢. السامرائي ، هناء عبدالغفار ، "الاستثمارات الاجنبية ، المسوغات والمخاطر" ، مجلة الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، العدد(٢) ، ٢٠٠١.

٣٣. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الهيئة الاستراتجية لاعادة الاعمار ،"ستراتيجة التنمية الوطنية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ "، جمهورية العراق ، طبعة أولى ، ٢٠٠٥.

٣٤. السعدي ، صبري زاير ، " ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية " ، المستقبل العربي ، العدد (٢٤٩) ، ١٩٩٩.

٣٥. سلمان ، رمزي ، "السياسة النفطية – العراق الى اين" ، مجلة المستقبل العربي ، ٢٠٠٤.

٣٦. السيد علي ، د. عبدالنعم ، وهجمين ، د.هيل ، "الاقتصاد السياسي في العراق (١٩٨٨- ١٩٩٢)" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٩٤.

٣٧. الشبوط ، محمد عبدالجبار ، " الاسلام والديمقراطية ، لقاء ام فراق ، الديمقراطية للجميع" ،سلسلة منظمة الاسلام والديمقراطية ،كراس رقم (١) ، بغداد ، ٢٠٠٤.

٣٨. شلاش ، د.امال ، " دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠١.

٣٩. ــ ، "المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مابعد الحرب" ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣.

٤٠. الشماع ، د.همام راضي ، "المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق" ، الجزء الاول من الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٤١. ــ ، "الائتمان المصرفي في العراق ، (الواقع والمتطلبات)"، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٤٢. شهاب ، طارق نعمان ، "نبذه عن اسس قواعد الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٣) ، ٢٠٠٢.

٤٣. صائغ ، يوسف ، " الاقتصاد السياسي والاجتماعي لادارة التنمية العربية " ، المستقبل العربي، العدد (١١٤)، ١٩٨٨.

٤٤. صندوق النقد العربي وآخرون ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٤.

٤٥. ــ التقرير العربي الموحد ، ٢٠٠٥، ابو طبي ، ٢٠٠٥.

٤٦. الطائي ، د.هناء عبدالحسين ، " الخصخصة ، وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي" ، الجزء الاول من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٤٧. طربية ، جوزيف ، " الوطن العربي واجهة جذابة للاستثمار" ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد(٢٨٧) ، تشرين الاول، ٢٠٠٤.

٤٨. العاني ، ثامر محمود رشيد ، تعقيب في احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليماً ودولياً ، بحوث ومناقشات ، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٤٩. ــ ، " منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق" ، الجزء الاول من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٥٠. العبادي ، د.سلام عبدعلي ، " الحماية الاجتماعية وحقوق الانسان" ، بحث مقدم الى مؤتمر (شبكة الحماية الاجتماعية ، الواقع والافاق) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ٢٠٠٦.

٥١. عبدالحسين ،د. صلاح ،" تشخيص التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي" ، سلسلة المائدة الحرة (٣٢) ،بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٨.

٥٢. عبدالرسول ، فائق ،" اثر التضخم على التنمية البشرية" ، ندوة التنمية البشرية في العراق ، بغداد ، كانون الثاني ، ١٩٩٤.

٥٣. عبداللطيف ، عادل ، "الفساد كظاهرة عربية ، واليات ضبطها" ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣٠٩) ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٤.

٥٤. عبدالوهاب ، د.اكرام عبد العزيز ، " الاختلالات المالية والنقدية – الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٩١– ١٩٩٥) "، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٥٥. عطو، سامي ،" تطور هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي" ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢.

٥٦. عكس ، مها صلاح ، " دورة القروض الميسرة في انشاء المشاريع الصغيرة ،النتائج والتطبيق" ، دراسة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،بغداد ، ٢٠٠٨.

٥٧. العكيلي ، طارق عبدالحسين ،" افاق الخصخصة في ضوء اختلال المتغير الديمغرافي والاجتماعي" ، ندوة قسم الاقتصاد ، الجامعة المتسنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، طروحات الانتقال الى اقتصاد السوق ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٥ .

٥٨. علي ، د.علي عبدالقادر ، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر" ، مجلة جسر التنمية ، العدد (٣١) ، السنة الثالثة ، تموز ٢٠٠٤.

٥٩. العمراني ، جواد ، " الانسان والتنمية ، نقد التنمية في الاغتراب الاقتصادي الى محورية الانسان والقيم" ، مجلة معالم وافاق ، ٢٠٠٤.

٦٠. العناني ، د.خليل ، " مشكلة اعادة الاعمار في العراق" ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتجية ، كراسات استراتجية ، العدد (١٣٤) ، السنة الثالثة عشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

٦١. الفارس ، عبدالرزاق ، " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١.

٦٢. الفرنجي ، حيدر ،" الاقتصاد العراقي من مقومات التنمية الى مقومات النهوض"، الملتقي ، العدد (١٢) ، موسسه افاق للدراسات والابحاث ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٦٣. القصيفي ، جورج ، " التنمية البشرية – مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون" ، في ندوة التنمية في الوطن العربي القاهرة ، ١٩٩٣.

٦٤. كاظم ، اسعد جواد ، " التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي الى رحاب الانسانية" ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد(٣)، ٢٠٠٢.

٦٥. كاظم ، د. كامل علاوي ، " دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي" ، مجلة الغري المجلد الاول ، العدد الثاني ، ٢٠٠٥.

٦٦. ــ ، " الامن البشري في العراق : مقارنة من منظور التنمية البشرية" ، مجلة الغري، المجلد الثاني ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٧.

٦٧. كلاين ، " نعومي ، نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٨) ، السنة السابعة والعشرون ، ٢٠٠٤.

٦٨. الكواري ، علي خليفه ، " قراءة اولية في خصائص الديمقراطية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، كراسة رقم (٥) ، طبعة ثانية ، ٢٠٠٢.

٦٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، " ندوه المياه في الوطن العربي" ، تقرير السكان والتنمية ، العدد الاول . نيورك ، ٢٠٠٣.

٧٠. المجموعة الإحصائية ،١٩٧٥ ، ١٩٨١ ، ١٩٩٠، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ .

٧١. المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، اعداد قسم الدراسات في المركز ، " الارهاب في العراق" ، مجلة حوار الفكر، العدد (٢) ، تموز ، ٢٠٠٦.

٧٢. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتجية ، " التقرير الاستراتجي العراقي، ٢٠٠٨".

٧٣. المسافر، د.محمود خالد ، العولمة الاقتصادية ، " هيمنه الشمال والتداعيات على الجنوب" ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٧٤. المعموري ، د.عبدعلي ، " الاقتصاد العراقي والليبراليه المزعومة" ، مجلة الغري ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، ٢٠٠٥.

٧٥. المعموري ، د.محمود علي موسى ، " اعادة اعمار العراق الفرص والتحديات " الجزء الاول من الندوات التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٧٦. المقدادي ، كاظم ، " التاثيرات الصحية والبيئية على العراق" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٠) ، ٢٠٠٤.

٧٧. مؤتمر العمل العربي ، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة والتشغيل في الدول العربية" ، الدورة (٣٥) ، شرم الشيخ ، آذار، ٢٠٠٨.

٧٨. موسى ، د.احمد جمال الدين ، " ادوات سياسة حماية البيئة في الميزان ، السوق ام التنظيم او الضريبة" ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصور ، العدد الثامن ، ١٩٩٠.

٧٩. النجفي ، د.سالم توفيق ، " بيئة الاقتصاد العراقي ، اشتراكية السوق ، مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار" ، بيت الحكمة، بغداد ، كانون الاول ، ٢٠٠٢.

٨٠. ــ ، " سياسات التكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثره في التكامل الاقتصادي العربي" ، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٨١. الهيتي ، د.نوزاد ، عبدالرحمن ،" تداعيات الحروب والنزاعات على الاوضاع السكانية في البلدان العربية ، العراق نموذجاً "، بحث مقدم الى مؤتمر السكان والتنمية في الوطن العربي ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية من ٨-١٢ مايو ٢٠٠٩ .

٨٢. الهيتي ، مجيد ، " مساهمة في النقاش حول نفطنا" ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد (٣٠٩) حزيران ، ٢٠٠٣.

٨٣. الواسطي ، علي ، اجراءات ومتطلبات شبكة الحماية الاجتماعية ، مجلة العمل والمجتمع ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، العدد الثامن ، ٢٠٠٦.

٨٤. الورد ، د.ابراهيم موسى ، " تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق "، الجزء الاول من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٨٥. جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، – "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨" ، المطابع المركزية ، الاردن ، ٢٠٠٩.

٨٦. جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصائي ، تكنولوجيا المعلومات وبرنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة، تحليل الامن الغذائي والفئات الهشه في العراق ، ٢٠٠٥.

٨٧. ـــــ ونتائج مسح احوال الاسرة المعيشة في العراق لسنة ٢٠٠٤ ، مديرية الاحصاء الاجتماعي ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٥.

٨٨. ـــــ ،" المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧" ، العراق ، طبعة اولى ، ٢٠٠٨.

٨٩. ـــــ ،" مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام ٢٠٠٨ "، بغداد ، ٢٠٠٩.

٩٠. ـــــ ، " تقرير موشرات – رصيد الاهداف الانمائية للالفية" ، مديرية احصاء التنمية البشرية ، العراق ، ٢٠٠٥.

٩١. ـــــ ، "مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ "، بغداد ، ٢٠٠٤.

٩٢. جمهورية العرق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،" مسح احوال المعيشه في العراق لسنة ٢٠٠٤".

٩٣. الوقائع العراقية ، العدد (٣٩٨٠) ، المجلد (٤٤) ، نص القرار (٣٩) في ١٩ /٢٠٠٣/٩.

٩٤. ـ ، العدد (٤١١٧) في ١٣/ ٢٠٠٩/٤، " قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٠٩ "، جداول القوى العاملة.

٩٥. ياسر ، صالح ، " قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات أخرى" ، التقانة الجديدة العدد (٣٠٩) ، حزيران ، ٢٠٠٣.

٩٦. ياسين ، د.عدنان ، " التنمية المستدامة بين إيديولوجية الشمال ومأزق الجنوب ، رؤية سوسيولوجية" ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد التاسع ، السنة الثالثة، ٢٠٠٠.

٩٧. يوسف ، احمد ، ومسعد ، نيفين ، " العراق ، سياسات الوحدة والانتقام (النصر والهزيمة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة اولى، ٢٠٠٧.

٩٨. يوسف ،شيار ، " العراق لا أمن للجميع ، جمعية الامل العراقية" ، تقرير الراصد الاجتماعي ، " الخوف والعوز عقبتان في وجه الامن الانساني" ، تقرير عام ٢٠٠٤.

ج.إصدارات الأمم المتحدة

١. الامام، محمد محمود ، " الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية في الوطن العربي "، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ١٩٩٥.

٢. الامم المتحدة ، " الاهداف الانمائية للالفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥ " ، نيويورك ، ٢٠٠٥.

٣. بانوري، طارق واخرون ، " التنمية البشرية المستدامة ، من المفهوم النظري الى التطبيق "، (الاسكوا) ، نيويورك ، ١٩٩٥.

٤. برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٥) ، "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥".

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤) ، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤".

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦) ، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦".

٧. برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٣) ، " تقرير التنمية البشرية لعام ، ٢٠٠٣".

٨. برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٤) ، "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤".

٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨) ، "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨".

١٠. برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، العمل من اجل البيئة ، دور الامم المتحدة ، مجلة صوت البيئة ، العدد الاول ، ١٩٩١.

١١. البنك الدولي ، والامم المتحدة ، "التقديرات المشتركة لاعادة البناء في العراق" الامم المتحدة ، ٢٠٠٣.

١٢. التقرير الاهلي اللبناني ، "حول التنمية المستدامة "، تحضيراً لقمة الارض الثانية في جوها نسبورغ ، الامم المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠.

١٣. الحق ، محبوب ، " مفاهيم التنمية البشرية " ، برنامج الامم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٤.

١٤. العراق ، منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة ، ٢٠٠٥.

http//www.Fao.org/ag/ag./aglw/aquastat/countnies Iraq/ inde-x.stm.

١٥. فرجاني ، نادر ، " التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ، ١٩٩٩.

١٦. قبرصي ، عاطف عبدالله ، " التنمية البشرية االمستدامة في ظل العولمة – التحدي العربي" ، الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٠.

١٧. قرم ، جورج ، " التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي" ، حال العالم العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية ، نيويورك ، الامم المتحدة ، العدد (٦) ، ١٩٩٧.

١٨. اللجنة الاقتصادية والاجماعية لغربي اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ ، نيويورك ، ٢٠٠٥.

١٩. مسح وتحليل اقتصادي للتنمية المحتملة لكوامن المعادن الصناعية في منطقة (الاسكوا) ، ١٩٨٣.

د.الأطروحات والرسائل الجامعية

١. الايدمي ، حمدية شاكر مسلم ، "اتجاهات التغيرات الهيكلية في اقتصادات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٤)" ، اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية ، الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧.

٢. الجابري ، جليله عبداللطيف علي عيسى ، " امكانات تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق" ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥.

٣. الخزرجي ، ليلى عاشور حاجم ، " القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي" – دول عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.

٤. القاضي ، عمر طارق وهبي ، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق" ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

٥. الكبيسي ، لورنس يحيى صالح ، " التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية" ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٥

هـ. مصادر الانترنيت

١. عارف ، د.نصر ، " مفهوم التنمية" ، موقع اسلام اون لاين ، ٢٠٠٨ ، www.islam on line

٢. بشير ، د.محمود شريف ، " التنمية الاقتصادية ، من المفهوم المادي الى الابعاد الانسانية" ، موقع المشكاة الاسلامية ، ٢٠٠٦.

www.mchkat.net

٣. الناشف ، د.تيسير ، "مفهوم النظام الانساني العالمي الجديد لم يحقق" ، موقع ديوان العرب ، ٢٠٠٨

www.diwan alararb.com

٤. كبة ، سلام ابراهيم عطوف ، " عراق التنمية البشرية المستدامة ، الفقر والبطالة في العراق" ، مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكوردية ، ٢٠٠٨.

Gilgamish center for kurdich studies an research .

٥. حبيب ، كاظم ما " الموقع الذي يحتله العراق في قائمة الفساد في العالم ؟ ومن نأتمنه على اقتصادنا ومجتمعنا ومستقبلنا "؟ الحوار المتمدن ، (١٠٦٣) ، ٢٠٠٤.

www.howm .com.

٦. المشاي ، ابو القاسم ، " التنمية وحقوق الانسان بين الفشل الموسساتي والوعي الاجتماعي "، ٢٠٠٤.

www.aman Jordan .org.

٧. الفساد في وزارة الكهرباء العراقية ، شبكة المعلومات الدولية ٢٠٠٧.

www.inciraq .com/Arabic / classifieds

Foreign Reference

First / Books

1. Banuri , Tariq , sustatinable Human Development (New york) , united Nations Development porogramme , 1994.
2. Barbara. Ingham , Econommics and development London, MC Grow Hill Book company , 1995.
3. Brown , Lester R. lounching the Environmental Revolution , state of the world , 1992.
4. Human Development Report , 1992.
5. Human Development Report , 1995.
6. Human Development Report , 1999.
7. Human Development Report , 2000.
8. United Nations Department of public information Aqanda 21: The United Nations Programme of Action form Rio , New york,June 1992.

Second/ Researches

1. A.Jabar , Faleh : post conflict Iraq , Arage for stability reconstruction and legitimacy , special report , No . 120 , united state Institute for peace , may , 2004.
2. Gordon Hughes : Cleaning Up Eastern Europe, F& D. Vol.29.No.3.September , 1992.
3. Goulet ,Donis Development Creator And Destroyer Of values , World Development , Vol.20 , No.3 . 1993.
4. International Monetary Fund (I.M.F) Year Book , 1990.
5. Lesche, Kay muir , Education ,Sustainable And change Management Development policy Journal . UN DP.vol . 1. Aqust 2002.
6. OPEC , Annual Statistical Bulletin 2005 , New york 2006.

7. S. Anand .& M.Ravalion, Human Development in poor countries : on the Role of private in comes and public services , Journal of Economic Pers pectives, Vol.7.No.1. , 1993

8. Source watch, Development fund for Iraq opject of the conter for media & democracy may 2004.

9. United Nations , Economic and social commission for western Asia, 1998.

10. United Nations Division for sustainable development world summit on sustainable Development world sum it on sustainable Development : plan of implementation , web site. www.un.org/ esa/ sust dev. Documents.

11. World Bank , World Development Report , New york ,2000.

University of Kufa
College of Administration and Economics
Department of Economics

Human Development Future In the Light of Recent Economic Environment In Iraq

A Thesis
Submitted to the Council of the College of Administration and Economics / University of Kufa In Partial Fulfillment of Requirements For P.H.D Degree in Economics

By

Sabah Rahim Mahdi Al-Asadi

Supervised by

Prof. Mazen Issa Al-Sheikh Radi (PH.D.)

2010 A.D. **1431 A.H**

Abstract

The study is mainly concerned with human development as one of the main subjects that arouse the attention of the developing and developed countries because of its importance in various aspects of life. The human development is not limited to the social and economic rights but it makes human its good and deals with them as its active elements. It also looks to the potential energies as a means of achieving the economic and social development without ignoring the human element .

In other words, the human development does not deny the importance of economic growth but it also seeks to expand people choices. In addition, it enjoys the fruits of development in the form of food goods, clothing , housing, health services, political and cultural freedom and participating in their environment . Therefore, the development which enriches the social sections at the expense of the poorest people or violated freedoms or violating the social and political balance that damage the environment whih is antithesis of humanity . Today, the developing countries and developed ones are aware of the importance of invesments concerning the human side which is an essential component of the human development that leads to the human skills development to raise the economic , social, cultural and environmental welfare, and not only the economic welfare. Recently, a set of guidelines

found a resonance and great interest by a group of scientific and administrative circles, and the United Nations and their agencies to find new ways and methodologies crucial for the development fields. Its backbone is to benefit it from previous theories to invest modern technologies and rely on human capacities as the active ingredient in the process of development and at the same time looks at the human as its purpose and means. As a result of the political changes after the events of the year 2003, the policy of economic transition and the expansion of the markets made Iraq witness significant challenges in connection with the comprehensive economic transition. Under the inherited structural imbalances and the low in every economic index which created big problems and affected the economic growth and the economy remained dependent on the oil sector only.

Additionally , the failure in rebuilding is considered as an important supporter of the development . These factors place restrictions on the improvement of the economy and development.

Furthermore, there are other restrictions which inhibit raising the economic and humanity development such as the high amount of loans , unemployment , poverty as well as the decline in the level of other fields like education, health and the environment.